محمد المختار القلالي
الطاهر بن يوسف

القوى المضادة للثورة في تونس

الباجي قائد السبسي نموذجا

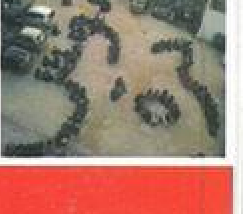

تونس 2012

مع تمنياتنا لكم بدوام الصحة والهناء .

المؤلفان

محمد المختار القلالي

الطاهر بن يوسف

القوى المضادة للثورة في تونس

الباجي قائد السبسي نموذجا

تونس 2012

جميع الحقوق محفوظة للمؤلفين

الطاهر بن يوسف

الهاتف: 98 446 986

البريد الإلكتروني

taharbenyoussef@hotmail.fr

محمد المختار القلالي

الهاتف: 96 009 082

البريد الإلكتروني

Kallalimokhtar@gmail.com

مطبعة فن الطباعة

42، نهج مختار عطية – تونس

الهاتف: 811 330 71 – 738 349 71

بسم الله الرّحمان الرّحيم

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)

صدق الله العظيم

سورة الحجرات الآية 6

الإهـــداء

إلى كلّ الذين يشاركوننا عشق الوطن والغيرة على الثورة.

المؤلفان

بسم الله الرّحمان الرّحيم

المقدّمة

قامت الثورة فأقامت القيامة فينا، انفعلنا وتفاعلنا معها بكل جارحة من جوارحنا، واكبناها على الميدان، وعبر ما قيل فيها وعنها. واستأثرت بإهتمامنا في حواراتنا اليومية مع الناس... انتصرنا لها، وحرصنا على القيام بواجب دعمها ونصرتها من خلال ما أنتجه أحدنا من مؤلفات في علاقة بالحدث، وما نشره الآخر من مقالات على أعمدة الصحف تنافح عن الثورة، وتروّج لفكرها، معتبرين ذلك أقل ما يمكن القيام به نحوهذا الحدث الخطير، والفارق في تاريخ بلادنا. بيد أن ذلك لم يحل دون إحساسنا بالخشية على ثورتنا، خشية المحبّ على من يحبّ. خشية مأتاها القوى المضادّة للثورة التّي اعتاد النّاس على ظهورها حيثما قامت الثورات، وهوما دعانا، بالأساس إلى انجاز هذا العمل.

الثورة التونسية حلم راود الأجيال، تحقق بعد رصيد هائل من النّضالات والتّضحيات راكمته قوافل المناضلين من مختلف الفئات والاتجاهات. وهي إن لم تحقق غير تمكين التونسيين من حقهم في اختيار " من يحكمهم " لكان ذلك كفيلا بجعلها جديرة بما يشبه "التقديس ". ذلك الحق الذي حُرمنا منه منذ أقدم العصور، أي منذ أن خضعنا لـ"حكم الدولة" وحتى نهاية حكم الطاغية بن علي... وليعد من يساوره الشلك في ذلك إلى التاريخ ليتأكد ان أجيالنا السابقة، بدون استثناء، لم تساهم بأي قدر مهما كان حجمه في اختيار من تناوبوا على التحكّم في مصيرها... كل من حكمنا، عبر كامل تاريخنا، تسنى له حكمنا إمّا عن طريق الوراثة، اوكان من ذوي الشّوكة ما أتاح له تخضيع الناس لسلطانه بالقوة الغاشمة.

حق الناس في اختيار من يتولى حكمهم حق يتقدّم على جميع ما سواه من الحقوق الأخرى على الإطلاق... كل حقوق الإنسان الأخرى السياسيّة منها والاجتماعية

والاقتصادية، على أهميتها، تبقى تالية لهذا الحق، مرهونة لدى من بيده السلطة. لا تجد طريقها إلى الإنفاذ إلا متى ما توفّرت الإرادة السياسية المتماهية مع إرادة الشعب ورغباته.

والآن هل ما زال بالإمكان أن يتجرّأ أحد علينا فيتسلط على حكمنا رغما عن إرادتنا ؟ اعتقادنا الجازم ان هذا بات في حكم المستحيل، والفضل في ذلك بعد الله للثورة. وغنيّ عن البيان ان انتظارات التونسي من ثورته كثيرة وواسعة، ولكن ما يجب أن لا يغفل عنه عاقل أنّ المطالب لا يمكن أن تتحقق من خلال " ضغط على زر". الله وحده يقول للشيء كن فيكون. وواهم من يتصور أنّ الثورة قادرة على أن تبدّل الأحوال دفعة واحدة، وما بين عشيّة وضحاها. الثورة ليست حدثا وفقط. إنّها أكثر من ذلك، هي صيرورة... لذلك لا مناص من وضع عامل الوقت في الاعتبار. فالتّركة ثقيلة، والحاجات والنّواقص تكاد لا تدخل تحت حصر، وإمكانات البلاد متواضعة. وعليه لا بديل لنا عن الصبر على ظروفنا مهما بدت قاسية، ولعل ما ينتظره منا الوطن في هذه المرحلة اكثر مما ينبغي ان ننتظره منه، وذلك إلى حين تتعافى البلاد وتستأنف مسارها نحوتحقيق اهدافنا في النمووالتقدم والازدهار.

ومن دواعي أسفنا انه في الوقت الذي يجب أن تتضافر فيه جهود الجميع من أجل الدّفع بالثورة نحواستكمال أهدافها، نجد من يتعمّد وضع العراقيل تلوالعراقيل في طريقها. يرومون إجهاضها أوتحويل وجهتها، إن بصفة كلية أوجزئية. هدفهم من ذلك إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق حفاظا على مواقعهم ومصالحهم. هؤلاء هم من نسمّيهم بالقوى المضادة للثورة والتي يقف وراءها:

- بارونات النظام السابق وفلوله الذين أفقدتهم الثورة مواقعهم ومصالحهم وامتيازاتهم.
- انتهازيون طمعوا في حصة من الغنيمة ولمّا لم يتحقق لهم ما بيتوا عليه انخرطوا في التيار المعادي للثورة.

- "إيديولوجيون" لا يعادون الثورة من حيث المبدأ، ولكنّ تمترسهم خلف عقائدهم السياسية المناقضة لنمط المشروع المجتمعي الذي تتّجه إلى إقامته قوى صعّدتها الثورة يجعلهم يتموقعون في نفس الخندق مع من يتولّون التشويش على الثورة ويسعون إلى إرباكها.

- محافظون يخشون التغيير، ويؤثرون عليه الواقع المعيش على علاته ومساويه.

من حقّ الناس في ظل الحكم الديمقراطي، أن يصدعوا برأيهم المخالف لنهج السلطة الحاكمة، بشرط أن يتمّ ذلك وفق ما هومتعارف عليه في مجال العمل السياسي، لا من خلال بث الفوضى، والدعوة إلى الفتنة، وتعمّد الإضرار بالإقتصاد، وشحن النفوس بمشاعر الحقد والعداء لمن يتولى الحكم بصورة شرعية في البلاد.

نقول ذلك ونحن لسنا منتمين إلى أي حزب من الأحزاب، ولا ندين بالولاء لأيّ جهة من الجهات. ليس لنا من عدّوإلا من اختار أن يعادي ثورة الشعب من قوى الرّدة التي يبدوأنها دخلت هذه الأيّام في حالة استنفار تأهّبا لإختطاف الثورة. وما عملنا هذا إلا مساهمة منا في التصدي لهذه الأطراف المتربصة شرّا بالثورة من خلال فضح أساليبها وأهدافها، والتنبيه إلى خطرها داعين كل الغيورين على مصلحة البلاد إلى التنبّه والحيطة ممّا يحاك ضدّ ثورتهم من دسائس وألاعيب.

وفي الختام، فإننا لا نكاد نشكّ في أن عملنا هذا سيقابل، إن شاء الله تعالى، بالرضا والاستحسان من قبل من يشاركوننا الشعور بواجب الذود عن هذه الثورة العظيمة، وهم الأغلبيّة الغالبة من شعبنا ، والحمد لله. ولا يهمّنا بعد ذلك إنكار النّاكرين إن جاءنا من قلة تريد ان تعود بنا إلى حياة الاستبداد والتخلف والتبعيّة، ومن الله نسأل التوفيق.

المؤلفان

حديث في الثورة

في معنى الثورة

هل يطرح معنى الثورة إشكالا يقتضي التنظير له وتحديد مدلولاته ؟ لا نعتقد... ولكننا سنضطر رغم ذلك إلى التوقف عند مدلول الثورة لنذكّر به بعيدا عن تعقيدات التنظير الأكاديمي، نظرا لما ارتأته بعض الأطراف من تأويل غير دقيق لما حدث في تونس.

الثورة تعني بكل بساطة ووضوح الاطاحة بنظام حكم بلغ به السوء حدا لا تفيد معه المعالجات السطحية والجزئية، أي وحسب المقولة الشهيرة للمنصف المرزوقي: " لم يعد يصلح ولا يُصلح "، أملا بطبيعة الحال، في إقامة نظام بديل يضمن للناس حقهم في العيش الحر الكريم. إنه وبإختصار حراك عنيف يقوم على "ثنائية الهدم والبناء". وهوما حدث في تونس، لكن سمعنا مع ذلك، من شكك في أهمية الحدث، إن تصريحا أوتلميحا، لمآرب لا يمكن أن تكون نبيلة في كل الاحوال.

سمعنا من اعتبر " الزلزال " مجرد انتفاضة أراد من خلالها، أصحابها من المعطلين والجوعى والمهمشين لفت النظر إلى أوضاعهم، والحال أن هناك بونا شاسعا بين الانتفاضة والثورة علما وأن الثورة يمكن ان تبدو، في مراحلها الأولى، أي قبل أن تستكمل حلقاتها كما لوأنها انتفاضة لا أكثر. وسمعنا كذلك من سعى إلى إيهام الناس بأن الذي حصل لا يعدوأن يكون غضبة عارضة وعفوية، أي دون دوافع موضوعية أدت إليها، ولا ذات أهداف واضحة تسعى إلى تحقيقها، مدّعين بأن ما حصل لم يهيئ له أحد، نافين بذلك أن تكون للثورة علاقة برصيد سابق من التضحية والنضال، وعليه،والحال تلك، فإنه لا حق لأحد ادعاء الوقوف وراءها، وشرعية الانتساب إليها أوالتصدر لرفع رايتها، وواضح لكل ذي عينين أن المراد من ذلك هوتقزيم الحدث في نظر الرأي العام بحمل هذا الأخير على النظر إلى

"العاصفة " كما لوأنها مجرد نسيم عابر لطيف. وادّعى آخرون أن الصّدفة، إن لم تكن وحدها، هي العامل الأهمّ في حصول ما حصل، وفي ذلك تتفيه مقصود لإرث من النّضال راكمه التّونسيون جيلا بعد جيل... "الاحتجاجات يمكن أن تنطلق عفويا، وأما الثورات فلا يمكن أن تكون على غير رؤية ولذلك فإننا ننبه إلى مخاتلة القائلين بأن ما يحدث اليوم في تونس إنما يحدث عفويا، إنهم يريدون تيتيم الثورة حتى يفرغوها من أهدافها ومن رموزها وحتى يفصلوها عن قادتها ومناضليها الذين يحظون بمصداقية وثقة الجماهير...الرّموز أولئك يقولون بتلقائية ما حصل تواضعا منهم وتعففا وتنازلا عن حق الاستثمار السياسي والايديولوجي... ولكن الدماء تعرف أهلها وتلعن كل السماسرة الذين يطلعون كما عفاريت الدم يريدون نصيبهم في حصاد لم يشهدوا مجاهدة استنباته "[1]

لنعرّج الآن على معنى " الانتفاضة " و" الثورة " محاولين تبديد ما بينها من لبس لدى البعض.

"الانتفاضة " في الفهم الشائع تعني ردة الفعل الغاضبة والعنيفة أحيانا على وضع لم يعد بالامكان التعايش معه، اوبسبب إجراء يقدّر المستهدفون منه أنه يوقع الضرر بهم وبمصالحهم. وردة الفعل هذه عادة ما تكون محدودة في الزمن، تتوقف بمجرد الاستجابة لمطالب المنتفضين. هذا إن لم يكن بالمبادرة إلى قمعها وإجهاضها في المهد. ولا يشارك فيها، في العادة، إلا المعنيون بها، كما أن الانتفاضة غير معنية بطرح بديل شامل لأنها لا تستهدف إلغاء "القائم الراهن " بالجملة، وإحلال طرح نقيض محله. ولقد شهدت بلادنا عددا لا يحصى من الانتفاضات سواء في تاريخها القديم أوالحديث، نذكر منها على سبيل المثال انتفاضة العربان سنة 1864 بقيادة علي بن غذاهم، وذلك على خلفية الترفيع في المجبي (الضريبة)، والتي انتهت

[1] جريدة " الفجر: بتاريخ 07 سبتمبر 2012

بإخمادها وقتل مدبّريها. وانتفاضة الخبز في جانفي 1984، التي تمت السيطرة عليها بالتراجع عن الزيادة في سعر هذه المادة الغذائية الأساسية.

وأما الثورة فرفض لمختلف جوانب الحياة تقريبا، وتمرّد على أغلب ما هوقائم من الأوضاع، واستبعاد للحلول الوسطى، ينخرط فيها، إن لم يكن بالفعل، فبالمشاعر على الأقل، عموم الناس، يقدّمون من أجلها التضحيات، حتى الأرواح تهون في سبيلها. فالغاية هنا تبرر الوسيلة. المهم هوهدم ما خرب في انتظار الأهم وهوالبناء من جديد على أسس صحيحة وسليمة. " الثورة رؤية فلسفية شاملة تتأسس على قراءة الواقع ثم على إعداد مشروع بدائلي له مناهجه وآلياته ونسق حركته وآفاقه المستقبلية"[2].

ولأنّ البناء يتطلّب مدى زمنيا كافيا بخلاف الانتفاضة التي هي حدث عابر في الغالب، لا بدّ من التأكيد، في هذا السياق ، على أن الثورة صيرورة، لا تكتمل حلقاتها إلا على مراحل يستغرق قطعها سنينا طويلة إن لم نقل أجيالا عديدة. على أن من بين التونسيين من لم يسلموا بسهولة بأن ما حدث ببلادنا مابين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 هوثورة شعبيّة عـــارمـــة عـلى غرار الثورات الكبرى التي شهدها تاريخ الانسانية،لماذا ؟... لأنهم رغم إقرارنا بحسن نوايا البعض منهم ظلوا أسرى الفهم الشائع والتقليدي للثورة في صورتها النمطية وبمواصفاتها المتعارف عليها في الماضي. ما يعني أنه لا بدّ، في رأيهم، للثورة حتى تقوم، من رأس، ونظرية وقوة تحسم الصراع لصالحها، ناسين أن المجتمع الانساني لم ولن يتوقف عن الابداع. وما أتاه الشعب التونسي خير دليل على ذلك. إنه ابتكار غير مسبوق في تاريخ الثورات. فقد دشّن التّونسيون من خلال ثورتهم جيلا جديدا من الثورات حلّت فيه الاستحقاقات والقيم كالحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة والمساواة والشفافية إلخ... محل النظرية (الايديولوجيا). ولعبت فيه وسائل الاتصال

---

[2] نفس المصدر السابق

الحديثة دور السّلاح التقليدي إن لم تكن أجدى منه وأمضى. واحتفظ الشعب لنفسه بحق القيادة كي تبقى الثورة عصيّة عن الاحتكار،وفي مأمن من أن يستأثر بزعامتها أحد قد يتحول، بمرور الوقت، إلى متسلط مستبد بدعوى الشرعية الثورية. ألم يفعلها، وما بالعهد من قدم، بورقيبة لما صادر إرادة الشعب، واغتصب حقه في اختيار من يحكمه، فتنصب رئيسا مدى الحياة، بدعوى الشرعية التاريخية أي شرعية النضال من أجل التحرير ؟ وفعلها خلفه المخلوع بن علي حين لاذ هوالآخر بشرعيّة التّغيير بما هي انقاذ واصلاح، ما جعله وزمرته يسوّقون "للتحوّل المبارك"، ويعتاشون عليها على مدى اكثر من عشرين سنة، فيما الكل يعلم أنّه لم يزد على أن قام بإنقلاب على رئيس عجوز وعاجز، تمكّن بواسطته من التسلل إلى سدة الحكم ، موهما الشعب بأنه لم يقدم على ما أقدم عليه إلا لإنقاذ البلاد من المستنقع الذي تردّت فيه، وللإصلاح ما استطاع إلى ذلك سبيلا، لكن سرعان ما اكتشف الشعب حقيقته، فاختزن غضبه إلى حين أتيحت له فرصة التكشير عن انيابه، فلقنه الدرس الذي يستحق، درسا تجاوزت تداعياته الحدود فتحول إلى مثال ألهم الشعوب الشقيقة المغلوبة على أمرها، فثارت على جلاديها هي الاخرى، وأطاحت بالبعض منهم، مستعيدة بذلك حقها في الامساك بمصيرها. واعتقادنا راسخ أن الثورة التونسية ستظل تلهم سائر الشعوب التي ما تزال تعاني من قمع حكامها إلى أن يتم القضاء، وإلى الأبد، على بقايا مظاهر الاستبداد في العالم.

والواقع أن التونسيين قد جسموا بثورتهم ما عناه شاعرهم الخالد أبو القاسم الشابي في قوله:

خُلقْـتَ طليـقا كطيـف النسيـــم   وحـُـرا كنـور الضُـحى في سمـاهْ

تـُغـــرّدُ كالطيــر أين انـــــدفعـتَ   وتشــــدوبما شـــاء وحـــيُ الإلـــهْ

كــــذا صاغك الله يا ابن الــوجود   وألقتك في الكـون هـــذي الحيـاة

فـمـــالك ترضـــى بذلِّ القيــــــود   وتــحنـــي لمن كبّلـــوك الجـــباهْ؟

- في أسبــاب قيام الثـــورة -

- الاستبداد يقضي على... الاستبداد -

ما هي الأسباب الحقيقية وراء قيام الثورة التونسية ؟

اكثر التأويلات تعسفا على الحقيقة، وإثارة للاستفزاز تلك التي تجري على ألسنة البعض، في هذا السياق، من قول يدعون فيه أن الذي حصل في تونس لا يعدوأن يكون جزءا من مؤامرة خططت لها الدوائر الاستعمارية الغربية، وفي مقدمتها الإدارة الأمريكية، بهدف إثارة الفوضى (الخلاقة)، والفتنة في المنطقة، والسعي إلى مزيد تقسيمها، والعمل على إضعافها، حتى يتهيأ لها إحتواؤها، وبسط هيمنتها على مقدراتها. هي بإختصار " سايسوبيكو2" في نظرهم، مستشهدين بما زعموا أنها تقارير ينسبونها إلى مؤسسات أجنبية تعنى بالدراسات السياسية والاستراتيجية. وهذه الدوائر ذاتها، في زعمهم، هي من تولت إعداد" خارطة الطريق " المفضية إلى تحقيق أهداف تلك القوى الأجنبية المتنفذة على حساب مصالح شعوب المنطقة...

قد يكون ورد في بعض التقارير الاستشرافية شيء مما جدّ بالمنطقة بناء على بعض المؤشرات ذات الصلة بما يجري عندنا، والمعطيات المستقاة من واقعنا. وهذا أمر جائز الحصول، لا يثير الريبة، إذ ليس غريبا ان تحقق الأحداث أحيانا ما كان سابقا في حكم الافتراض. أما أن تكون الثورات التي اندلعت في منطقتنا العربية هي سلسلة من أعمال الشغب، وموجة من القلاقل والاضطرابات خططت لها، وساعدت على تنفيذها أياد أجنبية لحاجة في نفس يعقوب فهذا ما يدحضه المنطق جملة وتفصيلا. ثم إن تلك التقارير، إن وجدت وصحّت نسبتها الى مصاردها، ليست في

النهاية تنزيلا من التنزيل حتى يُتحجج بها دون غيرها، ونتخذ منها مرجعا وحيدا لفهم ما يجري بين ظهرانينا.

يوجد للأسف، من بيننا من يعتقد أن الله في السماء، وفي الأرض أمريكا، ونحن نؤمن بأن" لله ما في السموات وما في الأرض "... الولايات المتحدة قوة عظمى في هذا العالم، ما في ذلك شكّ. ولها تأثيرها على مجمل ما يجري فيه، ولا يكاد يجدّ حدث ذوخطر، في الجهات الأربع، دون أن يكون حاملا لبصمتها. ولكن كل ذلك، على صحته، يجب أن لا يوقعنا في الوهم بأن أمريكا هي القضاء والقدر المتحكم في مصائر الشعوب والأفراد، وأن لا شيء يمكن أن يحدث في هذا العالم إلا بأمرها ووفق هواها، وأن سائر الشعوب لا حول لها ولا قوة إلا بالقدر الذي تسمح به هذه القوة الغاشمة المتغولة، المتحكمة في مسار العالم ومصيره، والمسمّاة أمريكا... لا أبدا، فإرادة الشعوب من إرادة الله، وإرادة الله لا تُغلب. وما على الذين مازالوا على زعمهم كون الثورات العربية وليدة مؤامرة خارجية إلا أن ينزعوا عن أبصارهم تلك الغشاوة المتمثلة في الزج بالدور الأجنبي التآمري في كل شأن من شؤون حياتنا الداخلية، لما في ذلك من حكم بالسلبية على مجتمعاتهم، واستهانة بإرادة شعوبهم، وحط من شأن أمتهم... على هؤلاء ان يتعاطوا مع المسائل ساعة تحليلها بشيء من العقلانية، محترزين من الايغال في الافتراض، كي لا تختلط عليهم الحقائق بالأوهام.

لقد سلمت الأغلبية الغالبة في الداخل والخارج بأن الثورة التونسية قد فاجأت الجميع (بما في ذلك الغرب الذي لا شغل له عند بعضهم إلا التآمر على الآخرين) بيد أن المرء يتفهم مبادرة الدول المتنفذة إلى التعاطي مع هذا الحدث المزلزل، إذ من حقها أن تحتاط لتداعياته، فتسعى إلى المساهمة في ترتيبها على نحويجنب مصالحها الضرر، ويجعلها في مأمن من آثاره السلبية، إن وجدت، مادامت العلاقات الدولية قائمة، مع الأسف، إلى حد الان، على المصالح دون سواها من الاعتبارات الأخرى. وهذا ما يفسر توافد الوفود الأجنبية على بلادنا بعد الثورة على نحوغير مسبوق، وشعار الجميع واحد:" لقد جئنا لزيارة تونس بغرض مساعدتها على

الانتقال الديمقراطي." بيد أن هذه التصريحات الديبلوماسية لا يمكنها ان تخفي حقيقة كونهم يأتون أيضا لتلمس مصالح بلدانهم... لقد فاتهم القطار، دون شك، لكن ذلك لم يمنعهم من ركوبه، وهويسير، والعمل على جعله يتجه إلى حيث تتقاطع مصالح شتى الأطراف. وإذا جاز لنا الاستطراد قليلا في سياق هذا المعنى نقول إن ما نأمله هوأن لا يتأخر كثيرا اليوم الذي تقتنع فيه الانسانية بإعتماد " التعاون " مبدأ في التعامل بين الدول بدل " صراع المصالح " الذي تتمترس خلفه، إلى حد التاريخ، دول العالم جميعا، استجابة لدعوة البارئ في قوله عز وجلّ:" يا أيّها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير".

وبالعودة إلى أصل الموضوع متمثلا في البحث عن الأسباب الكامنة وراء قيام الثورة التونسية، نقول إن اطرف ما سمعناه، وأقرب ربّما للصحة، في هذا الخصوص، ما ذهب إليه أحدهم حين عزا قيام الثورة إلى ثلاثة عوامل هي:

1- البوعزيزي 2- الطرابلسية 3- الفايسبوك. وواضح أنه أراد من خلال شخص البوعزيزي الاشارة إلى الفئات والجهات المهمشة التي عانت طويلا من البطالة والحاجة والحرمان من حظها في التنمية. كما جعل من الطرابلسية رمزا لعصابة الشر التي تنفذت في العهد البائد، فتحولت كما يعلم الجميع، إلى "مافيا " تمارس السطو، وتمتهن الابتزاز وتتعدى على الأعراض ما ملأ البلاد مظالم تنوء من حملها الجبال.

وأما الفايسبوك فكناية عن الدور الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي، من قبل شباب الثورة خاصة، في الاطاحة بالنظام النوفمبري البغيض.

وأما من جانبنا، فمع إقرارنا بجملة ما ذكر من أسباب مباشرة لإندلاع الثورة، نود أن نوطّن هذه الأسباب في سياقها التاريخي لنزاوج بذلك بين ما هومباشر وما هوغير مباشر من العوامل، أملا في جعل الصورة أكثر جلاء لدى المتابع. فنقول إن الثورة في تونس هي حدث " طبيـــعي " في التاريخ (على الصـــياغة الخلدونية)،

ما يعني أنها استجابة منتظرة الحصول لأحكام الطبيعة... الحرية بالنسبة إلى الانسان، هي السمة التي يختص بها دون سائر الكائنات، ولذلك كانت وستظل قيمة القيم لديه، تتقدم على جميع ما سواها من مطالبه وحاجاته، لا يقبل التنازل عنها، ولا يستمرئ العيش بدونها.

سادت ظاهرة الرق آلاف السنين، ثم بحكم تنافيها مع الطبيعة البشرية زالت حتى لم يعد لها أثر في هذا العصر تقريبا، وبزوالها قطعت الانسانية مع عهود الاستعباد المباشر. المنعرج الثاني في علاقة الانسان بالحرية حصل لمّا توفقت شعوب كان لها فضل السبق في التحرر من نير حكامها المستبدين، وانتزاع حقها في اختيار من يحكمها على أساس كونه خادما لمصالحها، ما لبّى حاجتها المشروعة إلى العيش في كنف الحرية والانعتاق. تلك هي حال المجتمعات الحرّة، سيدة نفسها في هذا العصر.. ولأنّ الناس هم الناس، في أدنى الأرض وفي أقصاها، وجب أن لا يغترّ ذوشوكة إذا ما سطا، في غفلة من التاريخ، على إرادة شعب فصادر حقه في اختيار من يسوسه لأن تلك حالة شاذة، خارقة لأحكام الطبيعة، منافية لطبائع البشر، مآلها الزوال حتى وإن حالفها الحظ فطالت أكثر من اللزوم أحيانا.

منطقتنا العربية بأكملها، كانت تشكل استثناء في عالم اليوم. ما جعلها لا تعيش عصرها إلى أن اندلعت الثورة التونسية مبشّرة بالخلاص من هذا الوضع غير الطبيعي، مؤكدة أن سلطان الطبيعة غلاّب. لا يقبل بالنشاز. وأنّ حكم التاريخ ناجز،لا ينتظر غير ظهور الاسباب المباشرة لحصول التغيير. وهذا ما جعلنا، على غرار الكثير من التونسيين قبل الثورة، نعتقد بما يشبه اليقين، أن أوضاع البلاد آيلة إلى الانفجار لا محالة... ما لم يكن مقدورا على تصوره هوفقط متى تزلزل الأرض زلزالها، وكيف ؟

وبالمحصّلة، فإن الثورة "حدث طبيعي" في التاريخ... لقد تنامى الاستبداد في بلادنا لكن بالقدر الذي تنامى فيه، في المقابل، مستوى الوعي لدى أفراد شعبنا، ما جعل الاستبداد في النهاية يقضي على... الاستبداد.

وبعد، هل نستطيع، في الأخير، الاطمئنان إلى أننا قد أحطنا فعلا بكل الأسباب المباشرة، وغير المباشرة، لإندلاع الثورة التونسية ؟ كلاّ... وإلاّ نكون بذلك قد غفلنا، كمؤمنين، عن كون ما من أمر في الأرض، اوفي السماء، إلا ومردّه إلى الله عز وجلّ، الذي لولا مدد منه لما كتب لنا النصر على الطاغوت، فسبحان من له الأمر من قبل ومن بعد.

وبالمحصّلة، فإن الثورة "حدث طبيعي" في التاريخ... لقد تنامى الاستبداد في بلادنا لكن بالقدر الذي تنامى فيه، في المقابل، مستوى الوعي لدى أفراد شعبنا، ما جعل الاستبداد في النهاية يقضي على... الاستبداد.

وبعد، هل نستطيع، في الأخير، الاطمئنان إلى أننا قد أحطنا فعلا بكل الأسباب المباشرة، وغير المباشرة، لإندلاع الثورة التونسية ؟ كلاّ... وإلاّ نكون بذلك قد غفلنا، كمؤمنين، عن كون ما من أمر في الأرض، اوفي السماء، إلا ومردّه إلى الله عز وجلّ، الذي لولا مدد منه لما كتب لنا النصر على الطاغوت، فسبحان من له الأمر من قبل ومن بعد.

- الارهاصات الأولى للثورة -

انتفاضة الحوض المنجمي:

14 جانفي كيوم، على أهميته ورمزيته لا يمكن أن يغطي على سلسلة الوقائع التي سبقته، ومهدت له، على غرار ما جرى بفوسانة وجبنيانة والصخيرة وخاصة أحداث الحوض المنجمي التي انطلقت شرارتها الأولى من مدينة الرديف في جانفي 2008 احتجاجا على نتائج المناظرة المتعلقة ببعض الانتدابات في شركة " فسفاط قفصة " والتي سرعان ما توسعت لتشمل سائر مدن الحوض المنجمي، ثم تطورت من ردة فعل على نتائج المناظرة إلى حركة احتجاجية ذات بعد اجتماعي واقتصادي تطالب بالحق في التنمية والتشغيل، وتندد بالفساد والمحسوبية. ولقد واجه النظام هذه الأحداث التي استمرت عدة أشهر بأقسى أشكال القمع ما تسبب في استشهاد عدد من المحتجين وجرح المئات منهم، كما عمدت السلط إلى اعتقال العديد من الناشطين ورموز الحركة ممن ساهموا في تأطيرها وسلطت على نحوالعشرين منهم عقوبات سالبة للحرية بلغ بعضها العشر سنوات. هذه الحركة عميقة الدلالة، لكل من يحسن " النظروالتحقيق" على أن ظاهر الأوضاع لم يكن يعكس حقيقة الواقع، فالاستقرار الذي طالما تباهى به النظام البائد هواستقرار هش بل ومغشوش، والسلم الاجتماعي الذي كانوا يروجون له كذبة وتمويه. حقيقة الأوضاع تقول أن الجماهير التي صبرت على الظلم والتفقير والاذلال مدى طويلا لا يمكنها أن تصبر على ذلك إلى ما لا نهاية له.

جاءت هذه الحركة إذن تعلن عن تولي زمن السكوت والمهادنة، وتؤذن بالدخول في مرحلة المجاهرة بالرفض والعزم على المواجهة.

لقد كانت بمثابة التسخين لخوض جولات الحسم القادمة. والجدير بالملاحظة، في هذا السياق، هوأن احداث الحوض المنجمي شكلت سابقة في علاقة الجماهير

بالنظام، ذلك أن البلاد لم تشهد قبلها وعلى امتداد حكم بن علي، حركة تضاهيها في الحجم والحدة والمدى الزمني..

لم يحسن النظام كعادته دائما قراءة ما حدث، وبادر إلى ما دأب عليه من قمع واضطهاد في التعاطي مع كل من جاهر بمخالفته الرأي.وبالمحصلة فقد استطاع النظام تطويق ما اعتبره أحداث شغب، لكن فاته أن بممارسته تلك زاد جذوة النضال في النفوس توقدا في الوقت الذي توهم أنه نجح في القضاء عليها.

أحداث بن قردان:

بعد أن سجل الحوض المنجمي ضربة البداية في مقارعة النظام، جاء الدور في صائفة 2010 على مدينة بن قردان الحدودية نتيجة تضييق السلط على حركة العبور التجارية بين تونس والقطر الشقيق، ما أثر سلبا على مجال الارتزاق الأهم بالنسبة إلى سكان تلك المناطق. ولما لم يجد المتضررون من تلك الأحداث سبيلا غير أن يحتجوا على ما اعتبروه إضرارا بمصدر قوتهم، جابهتهم قوى الأمن بما اعتادت عليه من قمع وتنكيل، هذا الحدث جاء هوالآخر إيذانا بكون الناس قد صمموا على جعل مهادنة النظام وراء ظهورهم، وأنهم على أتم الأهبة لنسف جدار الخوف، وخوض غمار المعمعة من اجل الخروج من النفق المظلم. إنها الارهاصات الأولى للثورة التي لم يحسن النظام قراءتها، ولا طريقة التعاطي معها، شأنه في كل مرة شهدت فيها البلاد مظهرا من مظاهر التوتر المؤذن بتزعزع الثقة. دليلنا على سلامة تأويلنا انه ما إن تراءى للنظام نجاحه في وضع حد لهذه السلسلة من الأحداث، حتى قامت القيامة من جديد في سيدي بوزيد هذه المرة.

الـــحـــراك الـــثـّــــوري

من 17 ديسمبر 2010 إلى 13 جانفي 2011

كانت اوضاع البلاد اواخر حكم بن علي مرشحة للإنفجار في كل لحظة، نظرا لتنامي حجم الفساد والاستبداد والفقر والبطالة والتهميش. ولم تعد الحال في حاجة إلى أكثر من عود ثقاب ليسري التمرد والعصيان في البلاد سريان النار في الهشيم، ولم يكن عود الثقاب هذا غير ما أقدم عليه شاب من سيدي بوزيد من إضرام النار في جسده في مشهد مأساوي، عكس درجة الاحتقان وإنسداد الأفق لدى فئات واسعة من الشعب. نزل النبأ الحزين على النفوس نزول الفاجعة، كان صرخة مدوية هزت وجدان الجميع، وساد الغليان سيدي بوزيد، فبادر أهلها البواسل إلى رد الفعل، وتحدي الظلم، ودخلوا في صدام مع قوى النظام مباشرة غداة حادثة الاحتراق أي يوم 18 ديسمبر 2010. خرج الآلاف من المواطنين في ذلك اليوم بين رجال ونساء للتظاهر تضامنا مع ابن مدينتهم، مطالبين بالقصاص من المتسببين في حدوث المأساة، واحتجاجا في نفس الوقت، على ما يعانونه من بطالة وتهميش. ودارت بينهم وبين قوى الأمن مواجهات عنيفة، ثم ما لبثت أن توسعت حركة الاحتجاج هذه فامتدت إلى أغلب معتمديات سيدي بوزيد كمنزل بوزيان والمزونة والمكناسي والرقاب وسيدي على بن عون وجلمة قبل أن يبلغ صداها مختلف مدن وجهات الجمهورية. وشكّل تاريخ الرابع والعشرين من ديسمبر منعرجا تصاعديا في مسار الحركة الاحتجاجية، وذلك بتعمد قوات الأمن استعمال الذخيرة الحية في تصديها للمتظاهرين بمنزل بوزيان، ما تسبب في استشهاد المربي الشاب محمد بن بشير العماري أول شهداء ثورة الحرية والكرامة، تلاه الشهيد الثاني المربي شوقي بن حسين حيدوري، رحمهما الله، فيما بلغ عدد الجرحى نحوالسبعين مصابا. كما طالت الاعتقالات في سيدي بوزيد عشرات المواطنين من حقوقيين ونقابيين وطلبة، جرى

ذلك وسط تعتيم إعلامي كامل، وعزم من قبل النظام على سحق الانتفاضة مهما يكن الثمن.

توفي البوعزيزي –رحمه الله- في الرابع من جانفي 2011 بمستشفى الحروق ببن عروس، فألهبت وفاته المشاعر، وخرجت المسيرات الغاضبة بتالة ودخلت في مواجهات عنيفة مع قوات الأمن تصدت لها هذه الأخيرة بالعصي والهراوات وقنابل الغاز والكلاب المدربة، ولم تتوقف المسيرات في تالة التي أبدى اهلها شجاعة نادرة ما دفع بالنظام إلى التصعيد حد إطلاق الرصاص الحي لتكون الحصيلة في النهاية ستة شهداء وما يزيد عن عشرين جريحا.

ثم جاء الدور بعد ذلك على القصرين التي ابلت هي الأخرى البلاء الحسن على الرغم من القمع الوحشي الذي واجهتهم به قوى البوليس، ما خلف عشرات المصابين بين شهداء وجرحى. ثم أخذت الانتفاضة تتوسع شيئا فشيئا فيما يشبه بقعة الزيت ، امتدت بعدها إلى الرقاب فقبلي ودوز والحامة وتوزر وجرجيس وصفاقس والساحل والوطن القبلي والشمال الغربي وبنزرت وتونس الكبرى، ما جعل حصيلة الضحايا تبلغ فيما بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 حسب بعض الاحصائيات الأوليّة نحوثلاثمائة شهيد وسبعمائة جريح.

هذا تلخيص مقتضب لأهم ملامح الحراك الثوري الذي شهدته بلادنا، والذي توّج، بفضل الله وعونه، بالإنتصار على النظام متمثلا في فرار المخلوع يوم الرابع عشر من جانفي 2011.

من المفيد الآن أن نعرج على مواقف بعض الأطراف في الساحة الوطنية من هذه الملحمة الرائعة التي صاغها شعبنا الأبيّ، فنسلط الضوء على ما أثارته من ردود فعل لتكتمل بذلك صورة ما جرى في تلك اللحظات التاريخية الفارقة.

❖ ردود الفعل على الحدث:

I. الموقف الرسمي:

غني عن البيان أن السلط الرسمية حرصت منذ اللحظة الأولى لإندلاع الثورة على رسم المشهد كما لوأنه جملة من أعمال الشغب والتخريب للممتلكات العامة والخاصة تقوم بها مجموعة من المناوئين لا غاية لهم سوى خلق أجواء من التوتر في البلاد "يعيق المسيرة المظفرة لتونس السابع من نوفمبر"، وهونفس الموقف بطبيعة الحال الذي وقفه الحزب الحاكم، والذي لم تبخل بعض عناصره من تقديم ما أمكن من الدعم اللوجيستي للقوى التي تولت قمع الثورة.

II. أحزاب الموالاة:

أعربت كل أحزاب الموالاة عن دعمها للنظام وعن تنديدها بالأحداث الجارية مدرجة إياها في خانة الشغب الذي لا هدف من ورائه غير إعاقة سعي الحكومة الدؤوب إلى تحقيق النماء والرخاء للبلاد والعباد. جاء، على سبيل المثال، في تصريح لمنجي الخماسي، الأمين العام لحزب الخضر للتقدم، أدلى به عقب لقاء جمعه بالرئيس المخلوع يوم 12/ 1/ 2011 قوله:"... ونحن نندد بالعنف بمختلف أشكاله وبتحرك بعض الأيادي المتطرفة والآثمة بالتنسيق مع أطراف خارجية آخذة من المهجر وكرا لمناوراتها الخسيسة والتي لا تخدم البلاد ولا العباد."[3]

III. الأحزاب الوطنية:

وعلى العكس مما ذهبت إليه أحزاب الديكور، جاءت مواقف الأحزاب الوطنية المعترف بها وغير المعترف بها منددة بقمع الانتفاضة، داعية إلى النظر في دوافعها، محملة النظام القائم مسؤولية ما آلت إليه أوضاع البلاد بسبب إنغلاقه وتصلبه وفشله في تحقيق التنمية. جاء في مداولات الاجتماع الدوري للمكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي المنعقد يوم الاثنين 20 ديسمبر 2010

---

[3] جريدة "الشروق" بتاريخ 13 جانفي 2011

ما يلي:"... وعبّر أعضاء المكتب السياسي في بداية الأشغال عن تضامنهم الكامل مع أهالي سيدي بوزيد على إثر الأحداث الأليمة التي جدت في أعقاب إقدام الشاب محمد البوعزيزي على إضرام النار في جسمه. وحمّلوا الحكومة المسؤولية الكاملة عن تدهور الوضع هناك وانتشار المظاهرات في المكناسي والرقاب وغيرهما من معتمديات الولاية. وطالبوا الحكومة بالإفراج عن جميع الموقوفين في الأحداث الأخيرة،ورفع الطوق الأمني عن ولاية سيدي بوزيد، وفتح حوار جدي مع الأهالي بهدف إيجاد حلول للمشاكل الخصوصية للمنطقة. "[4]

كما أدانت حركة النهضة القمع الذي تعرض له المتظاهرون، ودعت كل القوى السياسية إلى حوار وطني حول أزمة البلاد الاجتماعية والسياسية المتصاعدة من أجل وضع حد لمسار تدهور متسارع قد لا يقف عند احتراق ثلة من خيرة شباب البلاد. وحسب البيان الصادر عن الحركة "... فإن موجة الاحتجاج العارمة التي شهدتها سيدي بوزيد تعيد للأذهان ما حدث في منطقة المناجم وفي فوسانة وجبنيانة والصخيرة في بحر السنتين الماضيتين، وهي تعبير واضح على اشتداد ضغط الأزمة الاجتماعية في البلاد من تفاقم للبطالة وللفوارق المشطة بين الجهات وتفشي أخبار نهب الأرزاق من قبل العوائل المتنفذة وشركائهم في الحزب الحاكم والدولة."[5]

اما حزب المؤتمر من أجل الجمهورية فقد دعا التونسيين إلى التضامن مع أهالي سيدي بوزيد والتوجه للمدينة جماعات وأفرادا لكسر طوق الحصار المضروب عليها.

IV. المنظمات والجمعيات:

- الاتحاد العام التونسي للشغل:

بالرغم من العتب الذي وجّه لهذه المنظمة العريقة لكونها لم تتحمّس بالقدر الكافي لنصرة الثورة في بداياتها، فإن من الواجب الاعتراف لمناضليها النزهاء في الجهات

---

[4] المصدر: جريدة " الموقف " الجمعة 24 ديسمبر 2011

[5] نفس المصدر السابق

خاصة بدورهم الفاعل في تأطير المد الثوري، من خلال التحريض على التظاهر، وتنظيم المسيرات، والدعوة إلى الاضرابات، واحتضان مقرات الاتحاد للنشطاء الميدانيين، إلى جانب إصدار الاتحاد وفروعه بالجهات لعدد من البيانات المنددة بالقمع والمساندة لثورة الشعب، من ذلك على سبيل المثال ما جاء في بيان المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد بتاريخ 10 جانفي 2011 من إعلانه عن:

1- انحيازه التام الى جانب الفئات المحرومة والمهمشة والشباب المعطل عن العمل.

2- تنديده بشدة بإطلاق الرصاص وقتل الابرياء من الشباب والمواطنين العزل.

ومطالبته بـ:

1- فك الحصار البوليسي والعسكري المسلط على الجهة فورا.

2- إيقاف المجزرة وحمّام الدم الذي ذهب ضحيته عديد الشهداء من شباب ومواطني الجهة.

3- تتبع المسؤولين على القمع الممنهج والذي تسبب في إزهاق أرواح أبنائنا وإحالتهم على القضاء.

4- إطلاق سراح جميع الموقوفين فورا ووقف التتبعات ضدهم.

5- احترام الحريات العامة والفردية وخاصة حق أبناء شعبنا في التعبير والاحتجاج.

كما يطالب:

بإصلاحات سياسية حقيقية تمكن من طرح الملفات الكبرى وفي مقدمتها ملف التنمية والتشغيل.

- **الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان:**

"طالبت الرابطة من جانبها بفتح تحقيق جدي وعاجل للوقوف على حقيقة هذه المأساة والمسؤولين عنها وإحالة كل من تثبت مسؤوليته على القضاء، لينال جزاء ما فعله. كما طالبت بمعالجة فورية للوضع الاجتماعي بالمنطقة، وتوفير الشغل لطالبيه خاصة من حاملي الشهادات العليا، وتجنب المعالجة الأمنية للوضع الاجتماعي في سيدي بوزيد، وإطلاق سراح كل من قد يكون تم القبض عليهم، واتخاذ مبادرات عاجلة لإنهاء الاحتقان الذي تشهده المدينة."[6]

- **منظمة حرية وإنصاف:**

"أدانت المنظمة بشدة قمع قوات الشرطة للحركة الاحتجاجية السلميّة لأهالي سيدي بوزيد وطالبت السلطة بالإفراج الفوري عن المعتقلين، ومحاسبة المتورطين في مخالفة القانون،والكف عن المراهنة عن الحلول الأمنية في معالجة القضايا الاجتماعية، والاستماع إلى مطالب الأهالي، وفتح الحوار مع ممثليهم الحقيقيين من مكونات المجتمع المدني، واحترام حق الاجتماع والتظاهر السلمي."[7]

V. المحـــامـــون:

سيحتفظ التاريخ للمحامين التونسيين بشرف مساهمتهم البارزة والنبيلة في ثورة الحرية والكرامة، أطروها ودعموها وأكسبوها عمقا معنويا مهمّا، وشاركوا بصورة مباشرة وعلى الميدان في فعالياتها على العكس من فئات أخرى كثيرة محسوبة للأسف على النخبة المثقفة كانت،فيما يبدو،تتعالى على الاختلاط بعامة الناس فآثرت الانزواء داخل المكاتب، فيما لم يجرؤ آخرون على تخطي أسوار مؤسساتهم. يقول عدنان المنصر في هذا المعنى: " بعض المثقفين من حملة الشهادات العليا، بل قل

---

[6] جريدة " الموقف " الجمعة 24 ديسمبر 2011

[7] نفس المصدر السابق

جانبا كبيرا منهم، كانوا يستكنفون من الاختلاط بالشعب الكريم في المظاهرات، ومن رفع الشعارات المدوية مع أبناء الوطن المكلومين بالاستبداد، وهذا غرور ينفي عنهم تلقائيا صفة المثقف، نفس هؤلاء لم يكلفوا أنفسهم كتابة مقال واحد زمن الديكتاتور، أوالحديث في السياسة، خوفا على ضياع خبزة ممرغة بالذل، يجدون في كل مرة ذريعة للبقاء على الربوة، حتى شكت منهم الربوة، أرثي لكل هؤلاء وأقول لهم: كونوا ما شئتم بعد اليوم، فأنتم لم تعودوا موجودين أصلا "[8].

VI. المؤسســـة العسكريّة:

لا يمكن الحديث عن الثورة التونسية دون التعريج على الموقف الشهم والمشرف الذي وقفته منها المؤسسة العسكرية. وسيحفظ التاريخ لرجالاتها الأبطال بمختلف رتبهم انحيازهم إلى صف الشعب بإلتزامهم الحياد الايجابي، ورفضهم اوامر التصدي بالقوة لإخوانهم المحتجين.

❖ استـنـتـاجـــات:

نودّ في الأخير، وبعد استعراضنا لأهم الوقائع التي شهدها مسار الثورة والتذكير بعينات من ردود الفعل عليها من قبل بعض الأطراف أن نطرح السؤال التالي:" ما الذي يمكن أن نخرج به من قراءتنا لأحداث الثورة ؟ وجوابا على ذلك نقول: لقد أفضى بنا النظر في الثورة التونسية إلى جملة من الاستنتاجات اهمها:

1- إن " الاباء " بما هورفض للظلم، في التونسي طبع وجبّلة، وما على الذي يشك في ذلك، إن وجد، إلا أن يعود إلى تاريخ البلاد الحافل بمقاومة الغزاة والتمرد على الطغاة.

---

[8] عدنان المنصر: موسم الهجرة إلى الكرامة ، ص 44

2- إن الوحدة الوطنية التونسية حقيقة ثابتة تظهر جلية في التلاحم المتين بين فئات المجتمع، سيما في أوقات الشدة، على معنى الحديث الشريف القائل:" مثل المؤمنين في تراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضوتداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى ". وللشهيد المرحوم فرحات حشاد مقولة في هذا المعنى مفادها أن قلوب التونسيين تتحول في الشدائد إلى ما يشبه القلب الواحد ينبض جميعها بنفس الاحساس.

3- إنّ الحوار هوحبل الوصل بين الحاكم والمحكومين، وإن القانون هوجهة النظر في حال تجاوز أي من الطرفين ضوابط الحوار. وأما الارتكان إلى العنف في سياسة الشعوب فلن يؤدي إلا إلى خلق الأزمات وخنق الابداع وتوقف مسيرة النماء.

14 جانفي 2011: الجمعة العـــظيمة

- بن علي... هرب -

ما أروع هذا اليوم الفارق في حياة تونس والتونسيين... إنه ليوم مشهود حقا، تكاد أهميته تتقدم على كل ما سواه من أحداث جدت في تاريخ تونس الحديث اعتبارا لما سيترتب عنه بالضرورة من أثر بالغ الأهمية في مستقبلنا ، ومستقبل بلادنا نحن التونسيين.

لقد كنا قبل هذا اليوم نتجرع القهر كما تجرعه أباؤنا واجدادنا وأجداد أجدادنا من قبلنا إلى أن منّ الله علينا بالخلاص في هذا اليوم التاريخي المجيد، يوم زحفت الحشود على وسط العاصمة حتى غصّ بها الشارع الرئيس في مسيرة ضخمة ، غير مسبوقة، ضمّت مئات الالاف من البشر بين ذكور وإناث من مختلف الأعمار والمهن، احتشدوا على طول الشارع فيما بين ساحة الاستقلال وما بات يعرف الآن بساحة 14 جانفي، لا يتركون لقادم موطئا لقدم، تهزهم النخوة، ويدفع بهم التوق إلى الحرية والأمل في قرب الخلاص إلى الاستعداد لتقديم أرواحهم فداء للحرية، وقربانا لإستعادة كرامة مهدورة، بعد أن لم يعد للخوف عليهم سلطان، حتى لكأنهم وهم في حالتهم تلك قد تذكروا فجأة ما قد يبدونسوه من دعوة دعا إليها شاعرهم القديم منذ أزيد من ألف عام:

عش عزيزا أومت وأنت كريم — بين طعن القنا وخـفق البنود
واطلب العز في لظى وذر الذ — ل، ولوكان في جنان الخلـود

كانت أنظار الجميع مشدودة صوب مبنى وزارة الداخلية في استبطان لما ترمز إليه هذه المؤسسة من قمع وإرهاب، في الزمان الأسود، طال كل من يجرؤ على قول "لا" للحاكم المستبد فيما الأصوات تتعالى دون انقطاع تدعوالى اسقاط النظام وتطالب بن علي، وأسرته، وحاشيته، وحزبه بالرحيل من خلال عبارة "إرحل"

(dégage) التي رددتها الحناجر على مدى الساعات حتى بحّت، فيما ظلت الايدي تلوّح بحركة معبرة تشير على الطاغية أن ارحل (ودعنا لم يعد لك مكان بيننا)...النشيد الوطني كان بالنسبة الى المنتفضين بمثابة "الشاحن" الذي يحفّز الهمم ويشحن العزائم، ما إن يؤدونه حتى يعودوا الى التغني به من جديد، فتتجدّد بمفعوله طاقة الحماس لديهم.

استمر الأمر على تلك الحال إلى ما بعد الظهر... احتقان، وغليان، وتصميم على التمادي في الضغط على النظام. وقد زاد مرور موكب جنازة احد شهداء العاصمة بين المتجمهرين الجوتوترا والمشاعر التهابا. لقد ذكرهم المشهد المهيب الرهيب بدموية النظام، وشحنهم بما يزيد من قدرتهم على التصدي والتحدي.

لم يكن اقتحام مقر وزارة الداخلية، فيما يبدو، واردا لدى المحتجين بيد أن التدافع قد أدى بهم حد الاحتكاك بواجهة المبنى وبالباب الرئيسي للوزارة لا أكثر، خلافا لما ادعاه أحمد فريعة وزير الداخلية أنذاك في ندوته الصحفية المنعقدة بتاريخ 2011/01/17 من أن قوات الأمن تدخلت لتفريق المسيرة " عندما بدأ بعض الأشخاص في تسلق شرفة الوزارة لنزع العلم التونسي، وهوأمر مرفوض لأنه رمز

السيادة الوطنية "، فيما يؤكد كل شهود العيان، ونحن من بينهم، أن المحتجين قد التزموا الهدوء التام، وكانوا يرفعون الشعارات والعلم الوطني، ولا نحسب أنّ أحدا خامرته فكرة نزع العلم بل إن ما حصل هوالعكس من ذلك تماما، فقد تسلق أحد الشبان فانوس الانارة العمومية للتلويح بالعلم المفدى الذي لم يخرج الناس في ذلك اليوم إلا من أجله. والحاصل أنه ودون تحذير مسبق، أوتوجيه الدعوة إلى التفرق والانصراف، شرعت قوات الأمن في تشتيت المتظاهرين... كان العنف العنيف من قبل البوليس سمة هذه المواجهة، والطريقة المتوخاة في التعاطي مع من جاؤوا لا يطالبون بأكثر من حقهم في الحرية والكرامة. أشبع أعوان الأمن كل من وصلت إليه أيديهم ضربا بالعصي والهراوات،لا يفرقون بين رجل وإمراة، ولا بين كبير وصغير، وامتلأ مسرح الأحداث، في الأثناء، بالغازات المسيلة للدموع، فلم يكن أمام المحتجين من خيار غير أن يتفرقوا ويتوزعوا في الأنهج الفرعية تفاديا لأذى البوليس. ثم عاد بعد ذلك من عاد إلى بيته، من النساء خاصة، ومن كبار السن، فيما توزعت مجموعات من الشباب في المنعطفات والأنهج الخلفية، ودخلت مع أعوان الأمن في اشتباكات هي أشبه بالكر والفر، استعمل خلالها الشبان كل ما وقعت عليه أيديهم من حجارة وقوارير وفواضل البناء، يتصدون بها لهجمات اعوان الأمن في شجاعة نادرة وقدرة عجيبة على المناورة والتضييق على الخصم. وفيما كانت هذه الأحداث تجري وسط العاصمة، كانت أحداث أخرى أشد منها خطورة، وأكثر أهمية تجري في الضاحية الشمالية حيث الاقامات الرئاسية. ونود في هذا السياق، أن نشير أولا إلى أن التباين في التأويلات حول حقيقة ما جرى. في اليوم الفارق تجعلنا ننقل ما تواتر من معطيات في الشأن بكثير من التحفظ والاحتراز في انتظار الكشف بصورة رسمية وثابتة عن تفاصيل ما جرى. لقد آثرنا في هذا الخصوص نقل ما جاء في تقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات، والتي ترأسها الأستاذ توفيق بودربالة فقد تم تخصيص جزء للأحداث التي عاشتها مختلف انحاء الجمهورية أيام الثورة ومنها كيف عاشت العاصمة يوم 14 جانفي انطلاقا من

تظاهرة شارع الحبيب بورقيبة إلى مغادرة الرئيس السابق البلاد وتولّي محمّد الغنوشي الرئاسة بصفة مؤقتة.

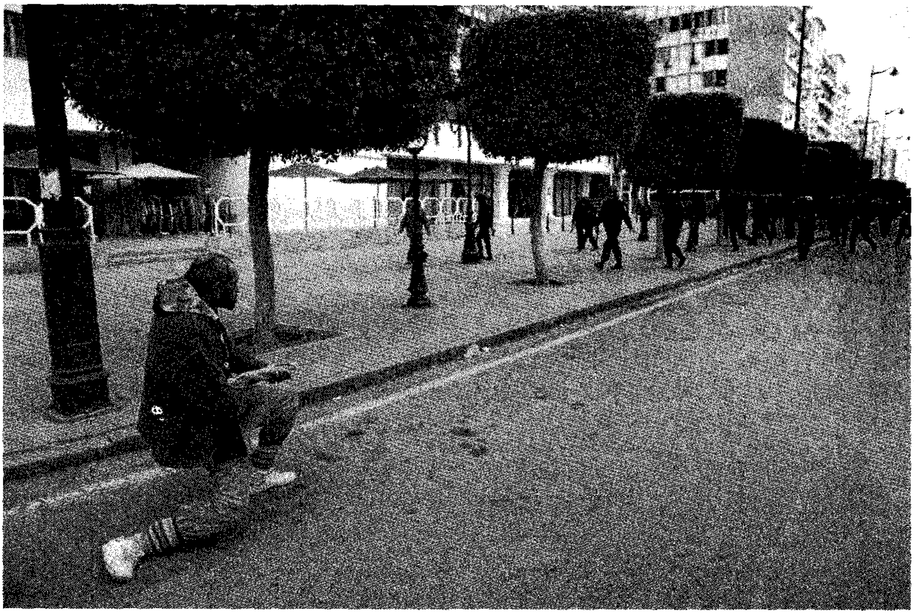

وفيما يلي النص الكامل لهذا الجزء الذي جاء تحت عنوان " هكذا عاشت العاصمة يوم 14 جانفي 2011: "

حققت مظاهرة يوم 14 جانفي 2011 بشارع الحبيب بورقيبة بصفة فعلية مفهوم الاندماج والانصهار والتلاحم الكبير بين مختلف أفراد الشعب التونسي في الجهويات والايديولوجيات، الجميع من أجل هدف هوالتغيير وإسقاط النظام، والخروج من القمع والقهر، مهما تكن التضحيات والنتائج. ولأول مرة تصدح حناجر التونسيين بالمطالبة برحيل الرئيس السابق بن علي معلنين عن عدم تصديقهم لما ورد بالخطاب الذي ألقاه في الليلة السابقة، ورفضهم المطلق للحلول التي قدّمها. وزارة الداخلية كانت مدججة بكبار الأمنيين والمسؤولين داخل المقر، والشارع كان مليئا بالمواطنين المطالبين بالرحيل، آلاف الحناجر تصيح بصوت واحد " ارحل "، لم يعد هناك داخل المقر من يستطيع أن يتخذ قرارا. فجأة تظهر في الشارع جنازة أحد المتوفين

في اليوم السابق كان المتنفس الذي مكن من تفريق الجماهير، وتفادي التصادم مع قوات الأمن، وقد تعرض العديد من المتظاهرين الى اعتداءات مختلفة.

أصداء شارع الحبيب بورقيبة كان لها تأثيرها على القصر الرئاسي بقرطاج وعلى القرارات التي تم اتخاذها. كان مدير الأمن الرئاسي أهمّ محرّك لأحداث القصر في ذلك اليوم. وقد بلغته معلومات منذ الصباح حول اتجاه مجموعة مؤلفة من قرابة خمسمائة ألف شخص نحوالقصر الرئاسي. وبمرور الوقت تواترت الأخبار عليه وأهمها خبران كان لهما دور كبير في تسلسل الأحداث، وفي القرارات التي تبعتها. تعلق الخبر الأول بوجود طائرة مروحية تقترب من المجال الجوي للقصر الرئاسي، والثاني بوجود زورقين يقتربان من مرسى قصر قرطاج.

واعتمادا على هذه المعلومات وما اكتسته في نظر مدير الأمن الرئاسي من خطر على سلامة الرئيس السابق، قرر هذا الأخير بمعية مدير الأمن الرئاسي ان تسافر عائلة الرئيس إلى جدة في مساء ذلك اليوم، وتم اتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة لذلك. وفي الاثناء وردت معلومات عن وجود تمرد في مطار تونس قرطاج الدولي، ولم تكن التفاصيل حوله واضحة. ويبدوأن ذلك ساهم في اتخاذ الرئيس السابق قراره بالسفر. واتضح فيما بعد أن صورة ما حدث تمثل في قيام أحد الضباط السامين في سلك الأمن بإلقاء القبض على أصهار الرئيس السابق عند محاولتهم مغادرة البلاد. وفهم رئيس الدولة السابق أن الوضع خرج عن السيطرة، فأعلن حالة الطوارئ ، وطلب من وزير الدفاع ارسال الفريق رشيد عمار ليشرف مباشرة من وزارة الداخلية على العمليات الأمنية. إثر ذلك، توجه مع عائلته إلى مطار العوينة العسكري حيث كانت توجد الطائرة الرئاسية التي كان من المفترض أن تنقل عائلته إلى المملكة العربية السعودية.

وقد عاين عديد الأشخاص من بين الموجودين هبوط طائرات عمودية ، مما أدخل مزيدا من الارتباك على مدير الأمن الرئاسي الذي حاول دفع الرئيس السابق

إلى المغادرة. وتجمعت يومها بين مطار قرطاج الدولي ومطار العوينة العسكري وحدات تابعة لأربعة فرق من أفضل الفرق في الجيش وقوات الأمن وهي القوات الخاصة التابعة لجيش البروأعوان المرافقة التابعين للأمن الرئاسي والوحدات الخاصة للحرس الوطني وفرقة مكافحة الارهاب التابعة للإدارة العامة لوحدات التدخل. وكان الوضع يهدد بالانفجار إذ كان خطر التصادم بين هذه الوحدات قائما. في نفس اليوم وبعد خروج الرئيس السابق من القصر الرئاسي وجد العقيد سامي سيك سالم وهوأحد ضباط الأمن الرئاسي نفسه مسؤولا عن القصر أمام غياب رئيسه المباشر، ووجود معلومات أمنية مقلقة منذ الصباح ، ورأى أن عليه انقاذ الوضع، فجمع منظوريه والحراس التابعين للأمن الرئاسي، وأعلمهم بالوضع، وبرحيل الرئيس وبخطورة الوضع وضرورة التصرف. قرر العقيد سيك سالم الاتصال بالوزير الأول، ومطالبته بتحمل المسؤولية التاريخية لإنقاذ البلاد، وسد الفراغ الدستوري الحاصل. وتم ذلك فعلا بحضور الوزير الأول إلى القصر الرئاسي مع رئيس مجلس النواب ومجلس المستشارين. وكما هومعلوم تولى السيد محمد الغنوشي مهمة رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة، وتم الاعلان عن ذلك في نشرة الأنباء المسائية، إلا أنه لم يستمر في تلك المهمة طويلا، وتم في اليوم الموالي تسلم مهام الرئيس المؤقت من قبل السيد فؤاد المبزع طبق أحكام الفصل 57 من الدستور."

نختم هذا الفصل ببيتين للأندلسي محمد بن محمد بن عبد المنعم المتوفى سنة 1495 م ونصهما:

وكل جبّار إذا ما طغى   وكان في طغيانه يُسرف

أرسله الله إلى تونس   فكل جبّار بها يُقصف

(من الروض المعطار في خبر الأقطار)

محاولات احتواء الثورة

لعبة النّص

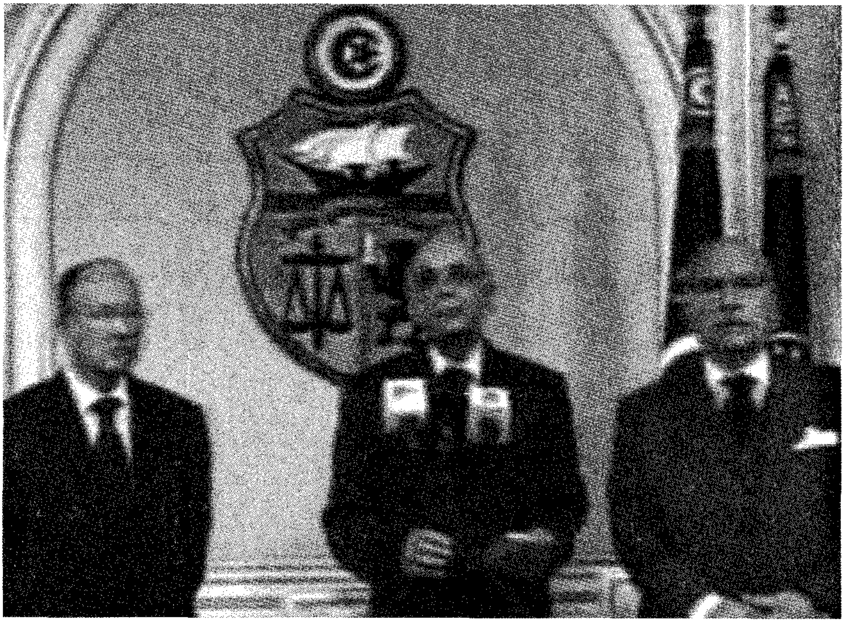

توكل الدساتير، والدستور التونسي من بينها، إلى رأس النظام مهمة وضع الترتيبات اللازمة لتأمين السير الطبيعي لشؤون الدولة، كلما اضطر الى الانقطاع المؤقت عن مباشرة مهامه، إلا بن علي الذي خرق القاعدة، وغادر دون أن يعنى مطلقا بمصير البلاد من بعده... لماذا ؟.. لأنه فيما يبدو:

1- لم يتخذ قرار المغادرة إلى الخارج إلا في آخر لحظة من يوم الجمعة 14 جانفي 2011.

2- كان في حالة نفسية بائسة طغت عليها مشاعر الخوف والتوتر والاحباط.

3- لم ينقطع أمله في إمكانية العودة حتى وهوعلى أهبة السفر بالطائرة وفق ما جاء في بعض الروايات.

بيد أننا لا ندري،على وجه القطع، ما إذا كان هربه بتلك الصورة المخزية أفضل لتونس وثورتها من فرضية بقائه بها، وما قد تتيحه هذه الفرضية من إمكانية محاسبته على ما اقترفه من جرائم في حق البلاد والعباد.

والحاصل على كل حال أن شغورا في أعلى هرم الدولة قد حصل، لكن دون إجراء يقضي بتفويض السلطة الى من له حق توليها في مثل هذه الحالة، كما يقتضي ذلك الفصل 56 من الدستور، الذي نصّه:" لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية ان يفوّض بأمر سلطاته إلى الوزير الأول ما عدا حق حلّ مجلس النواب.

وأثناء مدة هذا التعذّر الوقتي الحاصل لرئيس الجمهورية تبقى الحكومة قائمة إلى أن يزول هذا التعذر ولوتعرضت الحكومة إلى "لائحة لوم ".

ويعلم رئيس الجمهورية رئيس مجلس النواب بتفويضه المؤقت لسلطاته " .

ومما زاد في ضبابية الوضع، ان الفصل 57 من الدستور قد ربط الشغور الدائم بحالات ثلاث، ليس من بينها الانقطاع عن مباشرة المهام دون أن يكون ناتجا عن إحدى تلك الحالات المحددة، والمتمثلة في الوفاة، أوالاستقالة، أوالعجز التام. ما يعني أننا حيال وضعية نادرة الحدوث، لم يشر إليها النص، فضلا عن تحديده كيفية التعاطي معها في حال حدوثها. وهوما أدخل شيئا من الحيرة والارتباك على من هم في مواقع القرار. وقد رأينا في هذا السياق كيف آلت رئاسة الجمهورية المؤقتة، في بداية الأمر، الى الوزير الأول محمد الغنوشي، ثم سرعان ما تم التراجع عن ذلك، وإعادة ترتيب الأوضاع استنادا إلى الفصل 57 من الدستور بما يعني اعتبار الشغور دائما. وهوالمعطى الأهم في المعادلة بصرف النظر عن جنس السبب الموجب للشغور. وآلت بناء على ذلك رئاسة الدولة الى رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع، فيما احتفظ محمد الغنوشي برئاسة الحكومة.

إن ما اتاه محمد الغنوشي بمبادرته الى ترتيب الأوضاع على معنى الفصل 56 من الدستور يتجاوز الخطأ إلى الخطيئة، لا لأنه تولى بمقتضاه الرئاسة دون أمر بالتفويض وحسب، ولكن وخصوصا للأثر الخطير الذي كان بالإمكان أن يحدثه ذلك التمشي على مجر ى الأحداث عامة. ذلك أن في الارتكان إلى الفصل 56 إقرارا بوقتية الشغور، ما يجعل الباب مواربا من الناحية النظرية على الأقل أمام عودة الدكتاتور، والسطومن جديد على موقع القيادة في البلاد.

تعرض الغنوشي في شخصه، وكذلك أداؤه إلى نقد واسع ولاذع وعنيف، تجلى خاصة في المسيرات الشعبية التي انتظمت بعد 14 جانفي وما رفع خلالها من شعارات تندد بالرجل وبسياسته، وتطالب برحيله. وقد بلغت هذه الانتقادات أوجها في اعتصام القصبة 1 والقصبة 2 الذي أجبره على الرحيل.

ما الذي عيب على محمد الغنوشي، وهومن تحمّل مسؤولية الملف الاقتصادي والمالي في تونس منذ 1987 الى سنة 1999 تاريخ تعيينه وزيرا أولا في حكومة بن علي إلى حين سقوطها في 14 جانفي 2011 ؟

يقول منتقدوالرجل إنّه كان تلميذا نجيبا للبنك الدولي، فهومن يتحمل اكثر من غيره مسؤولية فشل المنوال التنموي من خلال ربطه الاقتصاد الوطني بالرأسمالية العالمية. يقول الاستاذ الأزهر الماجري في هذا الشأن ما يلي: " يمكن القول إنّ محمد الغنوشي هورجل البنك العالمي، ومهندس سياسة الخوصصة والتفويت في القطاع العام، استجاب لإملاءات صندوق النقد الدولي وطبّق شروطه، وبذلك يكون قد خدم رأس المال العالمي، وعطّل بناء اقتصاد وطني غير تابع، وقضى على الدور الاجتماعي للدولة."[9]

---

[9] المصدر: كتاب الازهر الماجري "الثورة التونسية في جدلية التحرر والاحتواء "

وقد جاء بيان اللقاء النقابي الديمقراطي بمناسبة غرة ماي 2011 أكثر تفصيلا للاختيارات الاقتصادية المتوخاة على امتداد العقود الخمسة التالية للاستقلال، ومنه نقتطف هذه الفقرة: " لقد عانت الطبقة العاملة وجماهير الشعب الكادح في تونس 1956، وخاصة خلال 23 سنة الأخيرة من الفقر والتهميش والبطالة وتدهور المقدرة الشرائية والطرد التعسفي، كل ذلك جاء كنتيجة حتمية للاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها حكم بن علي وعصاباته من خلال مشاريع الاصلاح الهيكلي، واتفاقات الشراكة وما نتج عنهما من تفتيت لمكونات الاقتصاد الوطني، عبر التفويت في مؤسسات القطاع العام وخاصة المؤسسات العاملة في القطاعات التنافسية، ومما نتج عن ذلك من تسريح لآلاف العمّال، وغلق العديد من المصانع، والتفويت في أغلبها لرأس مال غير وطني وأجنبي، مما قلص هامش انتاج الثروة بالبلاد ووفر غطاء لتهريب الاموال وتبييضها، كما خلف هذا التمشي بروز شركات المناولة في كل المجالات، وما ترتب عنها من سمسرة باليد العاملة، وإحداث سوق شغل هشة كان له تأثير كبير على الطبقة العاملة ونضالاتها.

وقد كان لهذا التوجه الاقتصادي اللاوطني اللاشعبي انعكاسات كارثية على كل المجالات الحيوية والحياتية الأساسية للشعب كالتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، كنتيجة مباشرة لتقلص دور الدولة الاجتماعي ارتباطا بتراجع مواردها سواء الجبائية أوالاقتصادية، زد على ذلك سياسة الاعفاءات الجبائية والضريبة السخية الممنوحة للمستثمرين، فلم تجد الدولة من حلول لتغطية النفقات الأساسية والعجز المالي إلا المزيد من الترفيع في الأسعار، وفي الضرائب على الأجراء، والتخلي عن دعم المواد الأساسية وإغراق السوق بالتجارة الموازية، وخلق ما يسمى بمجتمع الاستهلاك والتداين حتى يمكن لجمه والتحكم فيه. "

هذه مآخذ قسم من الرأي العام على الاختيارات الاقتصادية للرجل الذي كان ماسكا بالملف الاقتصادي سنوات طويلة. بيد أن ما يعيبه كثيرون على الغنوشي أيضا قبوله بتحمل أسمى المسؤوليات في نظام بن علي، منذ قيامه وحتى ساعة

سقوطه في 14 جانفي 2011. والحال أنه يعلم أكثر من غيره طبيعة ذلك النظام القائم على الفساد والاستبداد.

الغنوشي، فيما يبدو، يفتقر إلى مواصفات رجل الدولة، ومؤهلاته لا تسمح له بأن يكون اكثر من موظف إداري، سام ربما، لا أن يكون من أصحاب القرار، لإفتقاره إلى الحد الأدنى من "الكاريزما" التي تستوجبها المواقع القيادية المتقدمة. الغنوشي ذوشخصية انقيادية لا قيادية. هولا يملك القدرة على الاقناع في تواصله مع الرأي العام. وحضوره في المشهد السياسي ظل باهتا على الدوام، رغم تقلده ثاني أهم المسؤوليات في الدولة شكلا على الأقل، طيلة عديد السنوات. لا يراد منه، ربّما، أن لا يكون أكثر من واجهة، يتخفى خلفها الفاعلون الحقيقيون في مصير البلاد والعباد.

وبالجملة فقد اختار الغنوشي ان يلعب دور الخادم المطيع لبن علي، وسياسته، ونظامه، لكن ما زاد الناس موجدة عليه تعلقه بالمقام حتى بعد أن هوى رأس النظام، وسعيه غير المشكور بمعية بارونات النظام المنهار إلى العودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه قبل حدوث الزلزال. وما مبادرتهم إلى مقاربة الفراغ الدستوري الناجم عن هروب بن علي بالفصل 56 من الدستور إلا الحلقة الأولى من سلسلة مناوراتهم الهادفة إلى احتواء الثورة، فلقد أرادوا من خلال ذلك إيهام الرأي العام بأن ما جرى بالبلاد ليس أكثر من حالة غضب واضطراب ، لئن كان لها ما يبررها، فإن الواجب والمصلحة يدعوان إلى تخطيها والعودة بالأوضاع الى طبيعتها لتستعيد البلاد من جديد استقرارها وعافيتها. وهوما يتواءم في نظرهم مع ما جاء بالفصل 56 من الدستور الذي يجعل من العودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة فرضية قائمة، ومشروعة، ما دام الأمر لا يتعلق بأكثر من شغور مؤقت، لكن الرفض الذي قوبلت به هذه المناورة أسقط مسعاهم في الماء، ما اضطرهم إلى ان يتجاوزوها إلى غيرها من الأساليب الرامية الى وضع ثورة الشعب بين قوسين.

حكومتا محمد الغنوشي والسّباحة ضدّ التيّار

فشلت " لعبة النص" إذن في احتواء الثورة. ولكن عزيمة أصحابها لم تفشل، ويبدوأن سعيهم توجه هذه المرة إلى إحكام السيطرة على مواقع القرار، ما يتيح لهم القدرة على توجيه الأحداث بالشكل الذي يؤمّن لهم استمرارية الإمساك بزمام السلطة التي تتهددها في نظرهم " أطماع المغامرين ".

سبق أن أشرنا في الفصل الأوّل من الكتاب إلى أن من ميزات الثورة التونسية كونها بلا رأس، وعددنا ذلك من خصائصها الايجابية ما نأى بها عن أن يستأثر بزعامتها احد، من الجائز أن يتحول، بمرور الوقت، إلى حاكم بأمره استنادا الى شرعية ثورية يدعيها لنفسه، بيد أن ذلك لا يمنعنا من الاقرار بأن الخشية على اختطاف الثورة، يتنامى في غياب رمز يتولى قيادتها لكون الظرفية تبدومغرية في أعين المتربصين بالثورة سواء من القوى المضادة لها، أومن المتلهفين على ركوبها ونيل مغانمها. وهذا ما يضاعف مسؤولية مفجريها لحمايتها والذود عنها. وهوما فعله في الواقع وبكل جرأة واقتدار، شبابنا الذين واكبوا مسار ثورتهم منذ انطلاقتها، وتجندوا للدفاع عنها ما فوّت على الخصوم مناوراتهم المتعاقبة لإحتوائها، وسفّه أطماعهم في الالتفاف عليها، إلى الآن على الأقل.

في هذا الاطار المتمثل في العمل على تطويق الثورة يندرج تشكيل حكومة الغنوشي الأولى من 17 الى 27 جانفي 2011 التي ضمت 22 وزيرا وكاتب دولة نصفهم تجمعيون نشؤوا وشبوا على ثقافة الاستبداد، ولم يبخلوا بمساهماتهم في دعم النظام النوفمبري ورضوا بأن يتحولوا إلى شهود زور على ما استشرى في البلاد من قمع وفساد. نذكر من بينهم كمال مرجان، ورضا قريرة، ومحمد جغام، ومنصر الرويسي، وأحمد فريعة وغيرهم...

ماذا يعني تشكيل حكومة على هذا النحوبعد ثورة إن لم تسل فيها الدماء انهارا فذاك من فضل ربي إلا أن يكون ضحكا على الذقون واستخفافا بإرادة شعب ؟

جاء في تصريح لأحمد المستيري معلقا على هذه الحكومة قوله إنها تعدّ " انتهاكا صريحا لإرادة الشعب، وللمكاسب المشروعة التي حققها خلال الشهر الجاري بجهاده المستميت، ودماء شهدائه، والتي كان لها الصدى العميق في العالم أجمع.

وفي تصريح آخر دعا المستيري المواطنين إلى أن يرفضوا هذه التركيبة التي ترمز إلى تنصيب رموز النظام السابق من جديد، منتقدا انضمام اطراف من المعارضة ومن اتحاد الشغل (انسحب فيما بعد) لتركيبة هذه الحكومة.

تركيبة حكومة محمد الغنوشي الأولى

أما الدكتور مصطفي بن جعفر الذي أعلن حزبه في أول الامر قبوله بالمشاركة في هذه الحكومة ثم قرر الانسحاب منها لاحقا فقد وصفها في حوار صحفي قائلا:" هذ

التركيبة الآن اعطت فكرة مغالطة، هي حكومة تجمعية تزينها بعض الوجوه المعارضة "[10] كما قال عنها في تصريح آخر: "إن هذه الحكومة لا تمثل لا قطيعة ولا وحدة وطنية... لقد كان من الأجدر تشكيل حكومة تكنوقراط تتولى تصريف الأعمال اليومية وبعث مجلس للثورة يتكون من المجتمع المدني وتكون له صبغة سياسية وسلطة أدبية "[11].

على أن اللافت للنظر في تركيبة هذه الحكومة هوقبول كل من أحمد نجيب الشابي عن الحزب الديمقراطي التقدمي، واحمد ابراهيم أمين عام حزب التجديد الانضمام اليها، فما الذي دفع بهذا الثنائي الى الزج بنفسيهما وبحزبيهما في مناورة حاكتها جهات يفترض أنها على النقيض مما يؤمنان به ويدعوان اليه ؟ نقارب الاجابة عن ذلك بما تضمنه مقال نشرته "الموقف" لسان الحزب الديمقراطي التقدمي جاء فيه: " ان هناك موقفين من قضية الحال (تشكيلة الحكومة) أحدهما يدعوإلى القطع مع حزب الدستور وإقصاء رموزه فيما يتمثل الثاني في القبول بمبدأ التعايش"[12]. وعن هذا الموقف الثاني جاء بالمقال ما نصه: "...ويعتنق هذا الموقف (القبول بمبدأ التعايش) حزبا الديمقراطي التقدمي والتجديد وقبل به في أول الأمر معهما التكتل واتحاد الشغل قبل أن يرتدا عنه مجاراة لصوت الشارع الهادر، ويتأسس هذا الموقف على أن التواصل مع الوجوه " النظيفة " من وزراء بن علي ممكن في الفترة الانتقالية خاصة بعد الكم الكبير من التنازلات (!) التي قدمها رئيس الحكومة في ليلة وضحاها والتي تجاوزت في فحواها كل مطالب المعارضة السياسية في تونس من خمسين عاما (هكذا) خاصة في ما تعلق منها بالعفوالعام ،وحرية الصحافة والاعلام، وتأسيس الأحزاب، واستقلال القضاء، وفصل الدولة عن الحزب الحاكم، وتصفية مكتسباته ومقراته، والقبول بتعديل كل القوانين المكبلة

---

[10] المصدر:جريدة " الشروق " بتاريخ 21 جانفي 2011
[11] مجلة "افريقيا الفتاة " من 6 الى 12 فيفري 2011
[12] المصدر: جريدة " الموقف " العدد 586 بتاريخ 29 جانفي 2011

للحريات والمناقضة للمبادئ الديمقراطية، كما قبل وزراء التجمع بالاستقالة من الحزب الحاكم، وغير ذلك من القرارات والاجراءات التي اعتبرها الكثيرون " ثورية " جدا (!) وعنوانا من عناوين نجاح الثورة. ثم إن الثورة التي قام بها شعبنا ليست في حقيقة الأمر ثورة بالمعني التقليدي للكلمة (غريب، هي ماذا إذن ؟.... لعب عيال؟!)، باعتبار أنها ليست ثورة منظمة يقودها حزب سياسي يملك جناحا مسلحا، يستولي على مؤسسات الدولة وينفيها ليؤسس على انقاضها دولة جديدة بمعنى أنّ ثورتنا سلمية، لم تلغ الدولة بل تعمل على المحافظة على كيانها ومؤسساتها والاكتفاء بتنظيمها واعادة صياغة العلاقات المكونة لها."[13]

من الواضح ان أصحاب هذا الموقف يرون:

1- انه ما من داع للتحفظ على من يمكن التعاون معهم من وزراء بن علي.

2- أن ما جرى لا يتعدى كونه انتفاضة ليس في وارد اهدافها الاطاحة بما هوقائم، ويكفي التفاعل معها بإدخال جرعة من التغيير لا يمس العمق بالضرورة، جرعة تكفل فقط إزالة التوتر العارض من خلال معالجات تؤمّن تسكين الأوجاع.

3- أن ما تحقق قد تجاوز كل المطالب التي نودي بها من خمسين عاما، وما على التونسيين، والحال هذه إلا أن يعودوا إلى منازلهم فرحين مسرورين بهذا الكم الهائل من التنازلات التي قدمها لهم رئيس حكومتهم مشكورا السيد محمد الغنوشي في ليلة وضحاها.

هل يستأهل هذا الهذيان ردا ؟ كلا. نقولها دون تواضع هذه المرة. ولنا فيما جاء بأحد بيانات شبابنا المحتجين وقتذاك على حكومة الفلول ومن والاهم من الانتهازيين ما يفي بالغرض، يقول البيان:" نريدها ثورة، ويريدونها إصلاحا، نريده دستورا جديدا، ويريدون ترقيع دستور هم حولوه الى خرقة، نريد حكومة وطنية شعبية في

---

[13] المصدر السابق

خدمة الناس، ويريدون الاستمرار بحكومة تجمعية هجينة تستخدم الناس، نريد كنس مؤسسات الاستبداد (مجلس النواب، مجلس المستشارين إلخ...) ويريدون التمترس وراءها بحثا عن شرعية لا يمتلكونها... يراهنون على تعب الناس وعلى تراجع حماسنا للاجهاز على ثورتنا ونراهن على صمودنا وعلى إيماننا بشرعية قضايانا ".

أثارت إذا تركيبة الحكومة الجديدة انتقادات واسعة لدى الرأي العام، ولم تخف اغلب الأحزاب امتعاضها من انضمام حزبي الديمقراطي والتجديد الى هذه الحكومة فيما اعتبرت الاحزاب المحظورة، وهي أساسا حركة النهضة، وحزب العمال الشيوعي، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، قبول الشابي وأحمد ابراهيم التواجد ضمن الحكومة الجديدة جنبا إلى جنب مع رموز الحزب الحاكم السابق خيانة للعهد، وانقلابا على الالتزامات التي جمعتهم لسنوات طويلة في النضال ضد النظام السياسي السابق. كما هاجم قياديون من حزب العمال الشيوعي قيادات من الحزب الديمقراطي التقدمي متهمة اياه بركوب الحدث.

من جهته عبّر المنصف المرزوقي عن امتعاضه من هذه الاحداث قائلا "للجزيرة": " والله لونظمت انتخابات حرة لن تحظى هذه الاحزاب التي انضمت الآن الى الحكومة بأصوات الناس ". ولقد سمعنا من وصف ما حدث من انقلاب في المواقف والتوجهات بكونه انقلابا بـ 180 درجة في المشهد السياسي التونسي، وضرب مثلا على ذلك بموقف مية الجريبي الامين العام للحزب الديمقراطي التقدمي متسائلا كيف أنها كانت تصيح في المظاهرات منادية بـ " لا بد من رحيل هذه الحكومة مع رحيل بن علي " ينقلب موقفها لتقول أنها تشرفت بمقابلة السيد محمد الغنوشي."

وسعيا الى تهدئة الأجواء استقال محمد الغنوشي من التجمع، وكذلك فعل وزراؤه التجمعيون، لعل أن يمتص ذلك شيئا من سخط الناس على حكومة لا يريدونها، ولا يثقون بها، ولا تمثل في شيء ثورتهم التي ضحوا من أجلها، ولكن ذلك لم يغير شيئا

من الأمر، فقد تواصلت مظاهر الاحتجاج في العاصمة كما في مختلف المدن ومناطق البلاد. وتنادى شباب الداخل الى الاعتصام بساحة القصبة حيث رابطوا على مدى أسبوع من 20 الى 27 جانفي 2011 مطالبين برحيل رموز التجمع، وبالشروع في تجسيم استحقاقات الثورة، ما اضطر الغنوشي الى إدخال تحوير على حكومته تم بمقتضاه تعويض بعض الوزراء التجمعيين بوجوه من التكنوقراط غير معروفين لدى أغلب التونسيين تحظى فيما يبدوبتاييد فرنسي ويشتبه بعلاقاتها ببارونات العهد السابق.

ولأن الحكومة، فيما يبدو، لم تستمرئ ضغط الشارع عليها، بادرت مباشرة بعد الاعلان على التشكيلة الجديدة الى ما يشبه رد الصاع صاعين، فعمدت إلى أساليبها القمعية القديمة لفك اعتصام القصبة، ولم تستح من اللجوء الى شتى أنواع العنف من إلقاء القنابل المسيلة للدموع، واستعمال الهراوات، والكلاب، تنكيلا بمعتصمين عزل هم خيرة شبابنا وصفوته.

لم تحظ حكومة الغنوشي الثانية بأكثر مما حظيت به حكومته الاولى. وتمّ النظر إليها على أنها خلطة من تجمعيين ومعارضين انتهازيين، لا يقلون سوءا عن التجمعيين وشخصيات غير معروفة بدت كما لوانها مستوردة من خارج جغرافية الوطن، ما ساعد على رواج بعض الشبهات التي حامت حولها، في ظل التعتيم الذي غالبا ما يلازم ممارسات الانظمة المتخلفة. وردت في مذكرة وزعها نشطاء سياسيون إثر الاعلان عن تركيبة الحكومة الجديدة جملة من المعلومات ننقلها بتحفظ لعدم تمكننا من صحة مصدرها، تقول المذكرة: "الحكومة المنصّبة حاليا لا يمكن أن تؤتمن على الثورة فهي خليط من بقايا بن علي وإنتهازيين قايضوا نضالهم بما لا يسمن ولا يغني من جوع، وأمّا البقية الباقية فجل أفرادها من حملة الجنسية المزدوجة (تونسية – فرنسية) لا يستطيعون التفصي من ولاءاتهم، ومن وضع مصالح شركائهم في الاعتبار. لا يعرفون البلاد، ولا علاقة لهم بالعباد، يجدون صعوبة حتى في الحديث بلغة الناس. ومن هؤلاء:

المهدي حواص: وزير التجارة والسياحة.

ياسين ابراهيم: وزير النقل للتجهيز.

سعيد العايدي: وزير التكوين والتشغيل.

وبالنهاية، فلأنها غير ذات مصداقية، لم تصمد الحكومة المؤقتة غير نحوستة أسابيع " كانت فيها ضعيفة الآداء، مكبلة اليدين، بطيئة الحركة،عاجزة عن مسايرة الفعل الثوري بالتوازي مع إرادة الثوار "[14].

وأمام هذه الأوضاع لم يجد مفجروا الثورة من سبيل غير اقامة اعتصام ثان إنقاذا لثورتهم، وهوما تمّ فعلا بداية من يوم الأحد 27 فيفري 2011 الذي شهد تجمهرا بمئات الآلاف من المحتجين غصت بهم الساحة المحاذية لمقر الوزارة الأولى لم تشهد العاصمة له مثيلا إذا ما استثنينا المسيرة الكبرى ليوم الجمعة العظيمة (14 جانفي 2011). وتجدر الاشارة في هذا السياق الى أن سقف المطالب قد ارتفع هذه المرة ليشمل إسقاط الحكومة، وحل مجلسي النواب والمستشارين وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وانتخاب مجلس تأسيسي يتولى صياغة دستور جديد للبلاد، وإحداث مجلس حماية الثورة، وإعلان العفوالتشريعي العام.

لم يجد محمد الغنوشي الذي أعيته السباحة ضد التيار حتى خارت قواه من سبيل غير الرضوخ لإرادة المعتصمين، فأعلن إستقالته ليخلفه من وإياه من نفس (الجنس) لا يختلف عنه إلا في كون الخلف من (قاع الزير) أي دستوريا بمعنى "تجمعيا أصيلا". مع الملاحظة أن محمد الغنوشي حتى وهويعلن استقالته يوم 27 /2011/02 أبى إلا أن يدعوإلى الفتنة من خلال تحريض من دعاهم بالأغلبية

[14] الدكتور صالح المازقي " الثورة والدولة "، ص 561

الصامتة، وهم الفلول في واقع الأمر، على التحرك في وجه المد الثوري المهدد لمصالحهم.

رابط المعتصمون بساحة القصبة الى يوم 4 مارس 2011، لم يغادروها إلا بعد ان اعلن الرئيس المؤقت فؤاد المبزع عن استجابته لأغلب مطالبهم، متوعدين بالعودة إن لزم الأمر تحت شعار " وإن عدتم عدنا ".

تركيبة حكومة محمد الغنوشي الثانية

محاولات الالتفاف على الثورة

ملابسات تعيين الباجي على رأس الحكومة

عيّن الرئيس المؤقت فؤاد المبزع الباجي قايد السبسي وزيرا أول يوم 27 فيفري 2011، ودعاه إلى تشكيل حكومة تتولى تسيير الشأن العام، وتعمل على تنفيذ خطة الطريق التي اعلن عنها الرئيس المؤقت مساء الجمعة 3 مارس 2011.

والباجي قايد السبسي هوالوزير الأول المؤقت من 27 فيفري الى 26 ديسمبر 2011 وهومحام وسياسي تولى عدة مسؤوليات هامة في الدولة التونسية منذ أوائل الاستقلال إلى سنة 1994. نشأ قائد السبسي في كنف عائلة قريبة من البايات الحسينيين، ودرس في كلية الحقوق بباريس التي تخرج منها ليمتهن المحاماة منذ 1952.سياسيا انتمى الباجي الى الحزب الحر الدستوري الجديد، وعمل بعد الاستقلال مستشار الزعيم الحبيب بورقيبة ثم مدير إدارة بوزارة الداخلية، وعين عام 1963 على رأس إدارة الأمن الوطني بعد إقالة إدريس قيقة على خلفية المحاولة الانقلابية التي كشف عنها في نهاية ديسمبر 1962. وعام 1965 عين وزيرا للداخلية بعد وفاة الطيب المهيري. وقد ساند من منصبه التجربة التعاضدية التي قادها الوزير أحمد بن صالح، وتولى وزارة الدفاع بعد إقالة هذا الأخير في 7نوفمبر 1969 وبقي في منصبه إلى غاية 12 جوان 1970 ليُعيّن سفيرا لدى باريس. جمد نشاطه في الحزب الاشتراكي الدستوري عام 1971 على خلفية تأييده إصلاح النظام السياسي، وعام 1974 تم رفته من الحزب لينضم إلى المجموعة التي ستشكل عام 1978 حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة أحمد المستيري، وقد تولى في تلك الفترة إدارة مجلة " ديمكراسي" المعارضة. وعاد قايد السبسي الى الحكومة في 3 ديسمبر 1980 كوزير معتمد لدى الوزير الأول انذاك محمد مزالي الذي سعى الى الانفتاح السياسي. وفي 15 أفريل 1981 عين وزيرا للخارجية خلفا لحسان بلخوجة وفي 15 سبتمبر 1986 عوّض بالهادي المبروك على رأس الديبلوماسية التونسية ليعيّن بعدها سفيرا لدى ألمانيا. وبعد 7 نوفمبر 1987 تم

تعيينه من قبل بن علي عضوا بالمجلس الدستوري. ثم انتخب في مجلس النواب عام 1989 وتولى رئاسة المجلس بين 1990 و1991، وظل عضوا باللجنة المركزية للتجمع الى سنة 2001.

سرد تجربته مع بورقيبة في كتاب " الحبيب بورقيبة، المهم والأهم " الذي نشر عام 2009. وفي 27 فيفري 2011 عينه الرئيس المؤقت فؤاد المبزع على رأس الحكومة المؤقتة بعد استقالة محمد الغنوشي على إثر اعتصام القصبة 2.

لماذا السبسي بالذات على رأس الحكومة ؟

في تصريح لفؤاد المبزع بإذاعة " شمس اف ام " يوم الاربعاء 2011/12/12 أفاد بأنه هومن اختار الباجي قائد السبسي دون استشارة أحد. تعليقنا على ذلك ما ضر لوتم التشاور بالشأن قبل اتخاذ قرار في مثل هذا الحجم ؟ ألا يعدّ ذلك استفرادا بالرأي شب عليه جيل بورقيبة ؟ (ومن شبّ على شيء شاب عليه، ومن شاب على شيء مات عليه).

إن احترامنا لشيخوخة المبزع لا تمنعنا من توجيه العتب إليه وتذكيره بأن اختياره لم يكن في محله، وأن " باب شغب " قد فتحه على الثورة بتعيينه السبسي على رأس الحكومة المؤقتة. وها هي الأحداث تؤكد ذلك من خلال هذه السلسلة من المناورات والشطحات التي ما انفك السبسي يأتيها إرباكا للسلط الشرعية، وللمسار الديمقراطي، دعما للقوى المضادة للثورة.

أما السبسي نفسه، فيذكر في تعرضه لمسألة التعيين في البرنامج التلفزي "شاهد وشواهد" بأن محمد الغنوشي عرض عليه منصبا في حكومته فرفض، ثم حادثه فؤاد المبزع انذاك، وحاول اقناعه، لكنه رفض مرة أخرى قائلا (والكلام للسبسي) "شوف غيري "، وقال السبسي إنه حاول اقناع محمد الغنوشي ولكن هذا الأخير كان قد صرح بإستقالته إعلاميا، ولاحظ السبسي انه اشترط (!) لقاء مسؤولي الأمن، فقابل

وزير الداخلية والجنرال رشيد عمار، وحينها فهم أنه من " الممكن ان يساعد في الخروج من الأزمة فوافق (!) ". بماذا ياترى يشي هذا التصريح إن لم يكن بسعي الرجل إلى الظهور بمظهر من لا تعنيه الكراسي، الزاهد فيما يعرض عليه من مناصب، المتعالي عن المسؤوليات لشعوره فيما يبدوكونه أكبر منها ؟ تأملوا في عبارة " شوف غيري " الحبلى بمعاني التعالي والخيلاء والنرجسية، ولئن تكرم فقبل المسؤولية في النهاية، فبعد ما يشبه " المناشدة "، ولإعتقاده انه الأقدر على إخراج البلاد من أزمتها. ويبدوفي هذه الحال أنه كان يستبطن شخصية أستاذه بورقيبة الذي دائما ما كان يحرص على أن يخلع على نفسه صفة ودور المنقذ من جميع الأزمات التي مرت بها البلاد في تاريخها الحديث، حتى تلك التي تسبب هونفسه في حدوثها.

ونعود إلى التساؤل من جديد: ما الاعتبارات التي دعت الى تعيين السبسي دون غيره على رأس الحكومة المؤقتة بعد الغنوشي ؟ لا نملك في الحقيقة دلائل موثقة بشأن ملابسات تعيين السبسي وزيرا أول غير ما سبق ذكره من تصريحات في هذا الخصوص سواء تلك التي صدرت عن الرئيس المؤقت اوعن المعني بالأمر نفسه، بيد أن هذه التصريحات المعلنة لا تقنع بأن المسألة، في الواقع، قد تمت فعلا بكل هذه العفوية في مجال يعرف الجميع أنه لا يقوم إلا على الحسابات، وعلى الحسابات الدقيقة، بيد أن غياب الأدلة الموثقة، على أهميتها، لا يحول دون السعي إلى النفاذ الى حقيقة ما جرى في الشأن، اوالاقتراب، في الأقل، من ملامسة ما جرى في الشأن، وذلك بإعتماد التقصي القائم على القراءة العقلانية للمشهد السياسي في تلك المرحلة الحساسة التي مرت بها ثورتنا التونسية.

بداهة، لا يمكن أن تكون الثورة هي من اتت بالسبسي الى "الحكم " لأن القاصي والداني يعلم أن لا علاقة للرجل من قريب أومن بعيد بالبركان الذي شهدته البلاد اواخر سنة 2010 واوائل سنة 2011،كما ان الثورة، بما هي جرأة على قلب الأوضاع وتصميم على القطع مع الماضي، وإيذان بتدشين مسار مختلف تدخل فيه البلاد، لتعيد بناء أوضاعها من الأساس، هذا المفهوم للثورة لا يمكن أن نجد بينه

وبين " فكر " الباجي أي صلة، فالرجل كما يعلم الجميع خريج المدرسة البورقيبية المحافظة، التي تعادي بالطبيعة كل نفس ثوري، ولا ترى في الثورة غير عبث من العبث يأتيه المغامرون السياسيون، وهي في النهاية دليل طيش وخفة ونزق. الثورة إذن لم تأت بالسبسي ، وعكس ذلك هوالصحيح. الثورة جاءت ضد السبسي... قال الدكتور رفيق عبد السلام على موجات إذاعة موزاييك:" إن الثورة قامت ضد نظام بن علي وضد نظام بورقيبة وضد كل رموز العهد السابق ومنهم الباجي قايد السبسي". كما لا يمكن ان يكون من تولوا تفجير الثورة اوالاطراف التي احتضنتها وتماهت معها هم من كانوا وراء مجيء السبسي لأن هؤلاء كانوا الى حد تلك اللحظة خارج دائرة القرار. من إذن بقي ماسكا بخيوط اللعبة، يوجهها وفق ما تقتضيه مصالحه، وبما لا يجعل زمام القرار يفلت من بين يديه ؟

نسلم اولا بأن المرحلة التي تلت الثورة كانت تقتضي الاستعانة بشخصيات وطنية شرط أن تكون معروفة بمعاداتها للاستبداد، وبمحاولاتها التصدي له على قدر ما تسمح به الطاقة. والسبسي في مطلق الاحوال، لا يمكن ان يكون بالمرة واحدا من هؤلاء، إذ لم يعرف عنه أبدا تصدّيه، حتى المحتشم، للحكم المطلق الذي كان سببا في ما عانته البلاد من مآس وويلات، وذلك طيلة مساهمته في حكم البلاد، إن لم يكن ضالعا بقسطه في تكريس دكتاتورية الدولة. واعتقادنا أن الساحة الوطنية لم تعدم وجوها ظلت رغم توالي الأحداث محافظة على وهجها ومصداقيتها لدى الرأي العام كونهم لم يوالوا المستبدين، وآثروا الوفاء لضمائرهم ولحسهم الوطني على ما سواه، إن شخصية كالأستاذ أحمد المستيري على سبيل المثال أولى بكثير لقيادة المرحلة الاستثنائية من الباجي قائد السبسي. أحمد المستيري وطني صادق وسياسي ضليع، واكب الحياة السياسية وساهم فيها منذ فجر الاستقلال،ولم يعرف عنه أبدا تورطه في مظلمة من مظالم النظام، وهوالوحيد الذي تجرأ وأسس حزبا معارضا لحكم بورقيبة أيام كانت المعارضة تعني العصيان وخيانة مسيرة الأمة، وجحودا لفضل "المجاهد الأكبر"، وتشكيكا في عبقريته، وتطاولا على " زعامته الفذة ".

جاء في مقال بإحدى الأسبوعيات ما يلي: " لم يأت قائد السبسي نتيجة للثورة ولا لتحقيق أهدافها، وإنما جاء أصلا في نطاق محاولة للتحكم في مسار الثورة واستغلالها لفائدة فئة تخشى على مصالحها من الضياع والدمار وتطمع في أن يكون عهد الثورة الجديد تحت سيطرتها بما يحافظ على مصالحها تماما كما كان الأمر في عهد بن علي... لذلك كانت أغلب قرارات الباجي وأعماله وتصرفاته في فترة ترؤسه الحكومة غير متناغمة مع المطالب الشعبية، وإنما مع أفراد الفريق النافذ، وحتى القرارات التي اتخذتها حكومته بإعتبارها قرارات " ثورية " كما يبدوفي الظاهر كانت في الحقيقة ذرّا للرماد على العيون"[15]. وعن الفريق الذي تولى الدفع بالباجي خلفا للغنوشي جاء في نفس المصدر: " للعلم فإن قناة "نسمة" يديرها نبيل القروي، الذي يعد الان داعما رسميا لمبادرة اوحزب الباجي قائد السبسي، كما يشارك في رأسمالها ويمولها رجل الأعمال والمنتج السينمائي العالمي طارق بن عمار، الذي قام بترتيب جولة دولية للباجي وقابله بشخصيات كبرى في العالم مؤخرا. إضافة إلى الرجلين الخفيين، فإن كل من اقترب من السلطة وكواليسها بعد مجيء الباجي قايد السبسي للوزارة الأولى خلفا للغنوشي يعرف تمام المعرفة أن ذلك تزامن مع صعود نفوذ وسلطة رجل الأعمال مروان مبروك، وكذلك وخصوصا رجل الأعمال كمال اللطيف الفاعل سياسيا منذ عهد بورقيبة، والذي ساعد بن علي في الوصول للسلطة سنة 1987. هؤلاء جميعا كانت لهم مصلحة في تعيين الباجي قائد السبسي على رأس الحكومة، ولم تكن غايتهم الاستجابة للمطالب الشعبية وتحقيق أهداف الثورة وإنما اولا وأساسا حماية مصالحهم، والإحاطة بالسلطة الجديدة حتى لا تنقلب عليهم، اوتؤول إلى غيرهم، ويحصل ما لا يرغبون فيه. وقد استطاعوا الوصول إلى ذلك ربّما من خلال إملاء اسم السبسي كخليفة للغنوشي على الرئيس المؤقت المبزع."[16]

---

[15] جريدة "عين" عدد 12 بتاريخ 10 جويلية 2012

[16] نفس المصدر السابق

ردود الفعل على تعيين السبسي

يبدولمن تابع أحداث تلك المرحلة ان قسما هاما من التونسيين، قد تفاجأ بتسمية السبسي وزيرا اول، فالرجل كان غائبا عن المشهد على امتداد العقدين الأخيرين، كما أن من شهدوا حكم بورقيبة من التونسيين لا يحتفظون للرجل بأي ميزة تذكر ولا بأي موقف مشرف يحسب له. جاء في مقال بإحدى اليوميات ما يلي:" إني عشت فترة وزارته (السبسي) بالعرض والطول ، ولم أر أنه قد جلب الانتباه فيما كان يفعل، اوفيما كان يقول، بل إنني أشهد الله رب العالمين، أني لم أستمع إليه إلا مرة واحدة رغم حرصي على متابعة الاخبار السياسية التونسية في كل يوم وفي كل حين، ولقد كانت هذه المرة اليتيمة الفريدة يوم هجم على بلادنا الصهاينة المعتدون، فقد ظهر إثرها سي الباجي قائد السبسي على شاشة التلفزة بوصفه وزيرا ليسأل عن هذا الحدث المفزع المؤلم الحزين، ولم يكن لكلامه الغامض أي وقع اوتأثير في نفسي ولا في نفوس غيري من الناس ومرّ كما يمرّ غيره من الكلام العادي، والدليل على ذلك أنني لا أذكر،ولا اظن أن غيري من التونسيين يذكرون أي شيء منه ".[17]

أما الشباب فأغلبيته الغالبة لا تعرفه لا شكلا ولا مضمونا. ومن الطرائف التي بلغت مسامعنا في تلك الفترة ما جاء على لسان البعض من قول: " ياخي سي الباجي مازال حيّ؟"

الشيخ راشد الغنوشي علّق بدوره على الحدث قائلا:" لقد أتوا به (يقصد السبسي) من ارشيف البايات، ومن أرشيف بورقيبة وبن علي "

كما ندّد الأمين العام المساعد لإتحاد الشغل عبيد البريكي بهذا التعيين بمجرد الاعلان عنه، لكن الغريب أن الاتحاد سرعان ما تراجع عن موقفه الرافض لهذا

---

[17] "الصريح" الصادر بتاريخ 14 جويلية 2012

الإجراء وخفت صوته بمجرد اللقاء الذي جمع أمينه العام عبد السلام جراد بالباجي قائد السبسي.

اما بقية الفعاليات السياسية فيبدوانها قبلت بالأمر على مضض، آخذة بعين الإعتبار حساسية المرحلة التي لا تحتمل المزيد من التصعيد.

وبالنهاية، فإن ما يمكن أن تشي به قراءة الأحداث، هوأن وقوع الاختيار على السبسي وزيرا اول لا علاقة له إطلاقا بحماية الثورة وخدمة اهدافها بقدر ما هوحلقة من مسلسل الالتفاف عليها، بتدبير ممن اعتبروها خطرا على مصالحهم وإيذانا بأفول نفوذهم... لنتذكر ان السبسي، كان في قرارة نفسه، ضدّ أهم المطالب التي تضمنتها أجندة أنصار الثورة والتي نجحوا في فرضها من خلال اعتصام القصبة 2 ممثلة في إلغاء دستور 1959، والذهاب إلى انتخابات مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد. اجاب السبسي، ردا عن سؤال طرحته عليه جريدة " المغرب" عمّا إذا كان يعتقد أنّ تغيير الاجندة الانتخابية (من انتخابات رئاسية إلى انتخابات تأسيسية) كان إيجابيا، بالقول:" لا،أنا لم أكن مقتنعا بهذا التغيير الذي حصل، لكني تعاملت معه كمعطى سياسي فرض نفسه "[18]. باختصار شديد يبدوأن حكومة الظل، او"الدولة العميقة"، كما يقول إخواننا المصريّون، هي في غالب الظن من تولت تسمية الباجي قائد السبسي على رأس الحكومة المؤقتة.

[18] جريدة " المغرب " الثلاثاء 29 نوفمبر 2011

الباجي وزيرا أوّل

قراءة في أدائه على رأس الحكومة

I. توطئة تاريخية:

سبق أن ذكرنا أن الباجي قائد السبسي لم تأت به الثورة لإدارة دفة الحكم بالبلاد بعد استقالة محمد الغنوشي من على رأس الوزارة الأولى، بناء على أنه لا علاقة للرجل من قريب اومن بعيد بالزلزال الذي شهدته بلادنا فيما بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011. كما لم يعرف عنه أبدا انه يحمل نفسا ثوريا، ولا هوأبدى أي شكل من أشكال الاعتراض على سياسة الاستبداد والفساد التي عانت منها بلادنا على مدى العقود الأخيرة. والذاكرة الوطنية لا تحتفظ للرجل بموقف وطني مشرف واحد يحسب له. لقد عرفه الجيل الذي عاصر حكم بورقيبة وزيرا عاديا للغاية، لم يستأثر بأي قدر من الاهتمام لدى الرأي العام الوطني، خلافا لبعض وزراء بورقيبة الآخرين الذين حظوا بحجم متميز في نظر الناس، بقطع النظر عن مدى اتفاقنا أواختلافنا معهم، ومع توجهاتهم، أمثال احمد المستيري وأحمد بن صالح ومحمد المصمودي ومحمد مزالي وغيرهم. الباجي قائد السبسي لم يكن يبدوأكثر من موظف لدى حكومة بورقيبة. كان دوره مقتصرا على تنفيذ سياسات "الزعيم" التي كان الأخير يرسمها بمعية من هم محل ثقته من المتنفذين، سواء ممن هم صلب حكومته، اومن رجالات حزبه، أومن أفراد حاشيته المقربين، وفي مقدمة هؤلاء الأخرين زوجته وسيلة بن عمار. لم يكن إذن للباجي قائد السبسي ما يؤهله للمساهمة الفعلية في صنع القرار السياسي إبان حكم بورقيبة، ولم يكن على قدر من الجرأة يسمح له بإطلاق المبادرات والمقترحات، في حقبة شهدت فيها البلاد عديد الاخلالات، والتجاوزات، والأخطاء السياسية الفادحة ادت إلى ما أدت إليه من الهزات

والأزمات، عانى الشعب التونسي جراءها الويلات، وحتى انضمامه إلى جماعة "المستيري" إبان مؤتمر الحزب الدستوري سنة 1971 المطالبة بإدخال جرعة من الديمقراطية على النظام السياسي، لم يكن فيما يبدونتيجة موقف مبدئي من سياسة الانغلاق التي دأب الحزب الحاكم على توخيها، بقدر ما هي نتيجة قراءة انتهازية كانت ترجّح، في تقدير صاحبها، غلبة هذا التيار في مواجهة الصقور المحافظين، دليلنا على ذلك أن الباجي قائد السبسي سرعان ما بادر إلى النأي بنفسه عن "التيار" بمجرد حصول الطلاق ما بين المجموعة ومؤسسة الحزب الدستوري، ولم يعد، من وقتها، يبدي حماسا لكسر الطوق الذي كان مضروبا على الحياة السياسية بالبلاد. ويتجلى ذلك خصوصا في عدم موافقته على تأسيس حزب يعارض حكم بورقيبة على خلاف رفاقه مؤسسي حزب " حركة الديمقراطيين الاشتراكيين". يقول السبسي في حوار أجرته معه صحيفة " المغرب":" هو(يقصد احمد المستيري) أراد تأسيس حزب الديمقراطيين الاشتراكيين سنة 1978،وكنت أنا ضد ذلك "[19]، وآثر بدلا عن ذلك الابقاء على شعرة معاوية مع نظام الحكم في انتظار عودة قد تحصل إلى " الحضن الدافئ"، وهوما تم فعلا من خلال انضمامه الى حكومة المرحوم محمد مزالي سنة 1980. الباجي قائد السبسي استقى نهجه السياسي، وطريقة تعاطيه مع القضايا والأحداث، من تجربة أستاذه بورقيبة. لقد كان بورقيبة "حيوانا سياسيا" بامتياز، يجيد المناورة، ويعتبر "الانتهازية" في العمل السياسي شرعية ومشروعة. وهوما نجد صداه لدى تلميذه السبسي في تعاطيه مع الشأن السياسي. ويبقى الفارق كبيرا بالطبع ما بين الرجلين، فبورقيبة، ومهما بلغ اختلافنا معه، لايمكن أن ننكر عليه امتلاكه "كاريزما" هي أبرز مميزاته على الاطلاق، في حين لا نعثر لدى السبسي إلا على الهوس بالزعامة وإجادة المناورة، وممارسة الانتهازية والنفاق السياسي. وهذه الخصائص بالذات هي من مكنته من أن " يأكل على كل الموائد ". غنم من دولة بورقيبة منذ قيامها وحتى

---

[19] جريدة " المغرب" الاربعاء 30 نوفمبر 2011

الإطاحة بها في نوفمبر 1987، حيث كان على رأس السفارة التونسية بألمانيا الغربية، وهي آخر خطة شغلها في عهد بورقيبة، ثم وفي سنة 1989 حاز على عضوية مجلس النواب الذي تولى رئاسته فيما بعد بين 1990 و1991 واستمر عضوا به إلى نهاية الفترة النيابية (1994)، دون أن يجد حرجا في العمل مع من تولى الإطاحة برئيسه، لا بل كان من المبادرين الأوائل إلى تهنئته بانقلابه على الزعيم. ومن المفارقات العجيبة، والتي لا تنم إلا عن نفاق سياسي متأصل لدى الرجل، دعواه بعد الثورة السير على خطى بورقيبة، وكون البورقيبية تبقى حبل النجاة الوحيد لخروج البلاد من أزمتها الحاليّة، متخذا إياها ما يشبه " الأصل التجاري" على حد تعبير الطاهر بلخوجة، متناسيا انه لم يتفوه بكلمة واحدة في حق الرجل لما كان هذا الأخير يعاني من المحاصرة والإذلال، فلا تاريخه شفع له عند بن علي، ولا حتى شيخوخته كانت مدعاة للرأفة به، وإحاطته بالقدر الذي يحتاجه من الرعاية.

استغنى بن علي عن خدماته، لكنه لم يشأ أن يقطع تواصله مع النظام فاستمر عضوا باللجنة المركزية للتجمع حتى سنة 2001.

سبق أن ذكرنا أن السبسي " أكل على كل الموائد " وهوما لا يتاح إلا للبارعين في الانتهازية ، غير ان الموضوعية تقتضينا الاقرار بأن الرجل كان إلى جانب انتهازيته محظوظا لدى الأقدار، فلئن كان غنم من العهد السابق، بحقبتيه، بفضل حذقه المناورة وبراعته في الانتهازية فإن عودته على رأس الحكومة بعد الثورة هي ضربة حظ لا غير، فلقد قامت الثورة على نظام هوجزء منه، ولكن تأبى خصوصيات المرحلة واستحقاقاتها إلا أن تأتي به مسحوبا من الأرشيف لتتاح له فرصة تحقيق هوسه بالزعامة، وليتحول بعد عزلة أنست الناس فيه، إلى فاعل في المشهد، يصول ويجول، كما لوانه الحاكم بأمره في البلاد.

II. بداية التسويق للباجي:

كانت أولى إطلالة للسبسي بعد الثورة عبر قناة " نسمة" في حوار تلفزي، علقت على ذلك إحدى الأسبوعيات بما يلي:" لم يكن الباجي قائد السبسي أبدا على البال بعد رحيل بن علي في14 جانفي 2011، ولم يكن لأحد أن يتذكره، كان قد غادر الساحة منذ 1992 بعد أن شغل آخر منصب رسمي وهورئيس مجلس النواب "المنتخب" سنة 1989 في انتخابات مزورة كما يعرف الجميع، وبقي مع ذلك عضوا في اللجنة المركزية للتجمع الدستوري إلى بداية سنة 2001.

لكن فجأة وبعد نجاح الثورة بنهاية حكم بن علي طلع علينا الباجي قائد السبسي في حوار تلفزي بقناة "نسمة"، وهي للصدفة القناة التي تسوّق له، ولمبادرته ولحزبه الجديد اليوم بكثافة وقوة وبدعم غير محدود.

بدا الباجي في الحوار شخصا مقبولا، أسمع الناس في حينه، ما يحبون سماعه، انتقد بن علي بشدة، واتهمه بالفساد والسرقة والتبذير والقسوة والديكتاتورية، وقارنه بالزعيم الحبيب بورقيبة وذكر بمبادئ العدل وحسن التصرف والنزاهة، واستشهد ببعض الأحداث في فترة بناء الدولة الأولى بعد الاستقلال، وأبدى تفاؤله بالمستقبل، مشجعا الشباب صانع الثورة، داعيا الجميع للعمل من أجل الوطن، لقد أحيا في الناس الحنين إلى زمن بورقيبة، وهوالحنين الذي أصبح ملحّا فجأة بعد انهيار نظام بن علي لأن الناس لا تحب الفراغ، ولأن فسخ فترة السابع من نوفمبر يعيد الناس فورا الى 6 نوفمبر وما قبله من سنة 1987.

لقد كان الباجي كعادته يفهم نفسية الجمهور ويجيد اللعب بعقولهم، وحقق أخيرا التأثير الذي يريده ويريده له الآخرون، لقد بدا كشيخ حكيم ونزيه صاحب تجربة ناجحة وسريّة، اخرج من علبة الأرشيف، ونفض عليه الغبار، ظهر كما يحب وكما يحب الناس، لم يقدم في البداية كرجل مرشح للسلطة حتى لا يجابه بالرفض والصد فورا، وترك لفترة، أوبالأصح ترك للحظة الصفر.

في الأثناء كانت حكومة محمد الغنوشي الأولى ثم الثانية تجابه أعتى الضغوط الشعبية والسياسية من الكثير من الأحزاب المعارضة، والقوى والشخصيات السياسية التي تعارض استمرار نظام بن علي بعد رحيله عبر بعض رجاله ووزرائه السابقين، وساعدهم الغنوشي نفسه بسياسته المضطربة، وتردده في الاستجابة لكل مطالب الثورة، وامتناعه عن المضي قدما للقطع تماما مع نظام بن علي وأركانه، والتخلي عن كل مؤسساته ورجاله فورا وفي ضربة واحدة... ونجحوا أخيرا فقد انهار الغنوشي، وقدم استقالته وقبل الرئيس المؤقت فؤاد المبزّع الاستقالة فورا، وعيّن بسرعة فائقة، في نفس الوقت، رئيس وزراء جديدا هو... وياللمفاجأة..: الباجي قايد السبسي."[20]

III. الخطاب الأول للسبسي: " ما بالطبع لا يتغير ":

لئن بدا تصريح الباجي قايد السبسي لقناة " نسمة " بعد الثورة مطمئنا بعض الشيء فإن خطابه بالندوة الصحفية يوم الجمعة 4 مارس 2011 جاء مخيبا للآمال، شأنه شأن تصريحه بـ"الحصاد المغاربي" الذي بثته قناة "الجزيرة " يوم السبت 5 مارس 2011.

ولأنه " لا عصمة إلا لنبيّ" كما أكد هونفسه في خطابه، ولأننا نسعى، فيما نسعى إليه بعد الثورة، إلى التأسيس لثقافة نقدية بناءة، تقطع مع الثقافة التمجيدية التي أغرقت البلاد في الزيف، والرياء، والرداءة، فإنه يعنينا أن نتوجه إلى السبسي بالملاحظات التالية:

1- بشأن استرجاع هيبة الدولة: نحن معك على طول الخط (وعرضه) إذا كان المقصود من ذلك هوالعمل على استرداد " شرعية الدولة " التي تم اختطافها من قبل بن علي، وعائلاته وأصهاره وزبانيته، بكل ما يعني ذلك من عزم على الاحتكام

---

[20] جريدة " عين" عدد 12 بتاريخ 2012/07/10

لقوانين الدولة، ودفاع عن حرمة الحقوق ليستعيد المواطن بذلك ثقته في دولته بما هي راعية لحقوقه وحامية لمصالحه. أما إذا كان القصد من " هيبة الدولة " هوذات المفهوم الذي حرص الرئيس الراحل بورقيبة على الترويج له طيلة فترة حكمه، فإننا نختلف معك بهذا الخصوص، لا على صعيد التفاصيل فحسب، بل من حيث المبدأ بالأساس، ونقف صراحة ضدك، و" بكل حزم"رافضين شأن عموم التونسيين أي مسعى يجعل عقارب الساعة تدور إلى الخلف. إن شعار " هيبة الدولة " الذي وظّفه الرئيس بورقيبة لإحكام قبضته على الرقاب هوفي الواقع دعوة مبطّنة إلى هيبته هووهيبة نظامه وحزبه حتى لا يفكّر أحد، مجرد التفكير، في التعرض بالنقد لسياسته.

بدعوى " هيبة الدولة " تغوّل بورقيبة حتى غدا الحاكم بأمره في البلاد.

وبدعوى " هيبة الدولة " تحوّل المسؤولون في عهده من خدم للناس إلى متسلطين على رقاب الناس، يأبى بعضهم حتى ردّ التحية على منظوريه أوزائريه تمثّلا لفهمه البائس لهيبة الدولة.

بدعوى "هيبة الدولة " صار المواطن يتهيّب التعامل مع إدارة بلده التي يفترض أن تكون في خدمته، خشية التعرض للإهانة حتى من أبسط أعوانها.

بحجة المحافظة على "هيبة الدولة" أهدرنا نصف قرن بالتمام، كان من المفترض أن نستثمره في التعود على الحياة الديمقراطية، ولنا أن نتصور حالنا اليوم لوأن حكامنا اختاروا بمجرد ان استعدنا السيادة على أنفسنا، السلوك بنا نحوالحياة الديمقراطية، إن مقايضة "هيبة الدولة " بالديمقراطية تذكرنا بذلك الشعار الذي وظّفه بعض الحكام المستبدّين في شرقنا العربي والقائل " لا صوت يعلوعلى صوت المعركة "، وفي النهاية لا المعركة كسبوها، ولا حرية الشعوب.

إذا كان مفهوم "هيبة الدولة" هوعلى النحوالذي بيّنا، فلا حاجة لنا بهذه الهيبة المغشوشة والمشبوهة، والمواطن اليوم، في اعتقادنا الجازم، هومن في حاجة،قبل غيره، إلى أن تعود إليه هيبته، أي كرامته، التي تم التعسّف عليها على مدى ما يزيد

عن خمسين سنة، وإذا كنا نفهم أن تهدر كرامة الأهالي في ظل حكم المستعمر، فإننا لا نجد مسوّغا للاستهانة بحقوق الناس، وحريتهم بعد تحررهم من ربقة الاستعمار الأجنبي، وإلا أي معنى يبقى للاستقلال، ما لم يتح للناس حفظ الكرامة ورد الاعتبار، ليعيشوا، كسائر خلق الله، أسيادا في وطنهم ؟

الدولة تستمد هيبتها من مصداقيتها، وبقدر تفانيها في خدمة مواطنيها تقابل من جانبهم بالاحترام والمساندة والتبجيل.

ما نريد أن نقوله للباجي، إن لكل مرحلة عناوينها وأولوياتها، فلا تستدع، رفقا بحالنا، من المقولات ما ينغّص علينا فرحتنا بالتخلّص من ذلك " القاموس السياسي البورقيبي" الذي مججناه بسبب ما انطوى عليه من كلمات حق أريد بها باطل.

2- بشأن شعار "الصدق في القول والإخلاص في العمل ": لكم تمنينا، صراحة، لوأن الباجي تجنب ذكر هذا الشعار لسبب بسيط هوأن هذه المقولة قد استهلكت حتى مجها الناس، وصاروا يتندرون بزيفها إبان قمة الترويج لها، ونخاله لم يسمع بما قاله بخصوصها المرحوم منور صمادح (أوالمرحوم جعفر ماجد في رواية أخرى)

شيئان في بلدي قد خيبا أملي الصدق في القول والاخلاص في العمل

وفي النهاية، فإن الانطباع الحاصل لدى من استمع إلى خطابك هورغبتك في إعادة إنتاج حكم بورقيبة، والحال، يا صاحبنا، أن التونسيين، في الغالب الأعم، ما عادوا يقبلون بالعودة بهم إلى منوال فاشل مهما تحمّس له المتحمسون الواقفون على أطلال ماضيهم.

قل لمن يبكي على رسم درس ما ضـــرّ لـوهـوجــلس

IV. الالتقاء على الباطل:

نؤكد مرة أخرى على أننا لسنا نهضويين ولوأن الانتماء إلى النهضة لم يعد بفضل الله والثورة، سبة ولا تهمة، ولا نحن منتمون إلى أي من أحزاب الثلاثي الحاكم... نحن تونسيون (وحسبنا)، نخشى على بلدنا خشية المحب على من يحب... هل هناك ما يدعوإلى الخوف على بلادنا في هذه المرحلة من تاريخها ؟ أي نعم... ولكم نتمنى ان نكون مخطئين، لكن لندع التمني جانبا، ولنؤثر على التمني العمل بالمقولة الشائعة " من الحزم سوء الظن "... لننطلق إذن من أن الخشية مشروعة في واقع الحال، وهوما يقودنا إلى طرح السؤال التالي: ممّن الخشية يا ترى ؟.. إنها ممن أربكتهم الثورة، وهم في تقديرنا، فئتان جمع بينهما تقاطع المصالح... فئة ارتبطت مصالحها بنظام ما قبل الثورة، وأخرى علقت طموحاتها (أطماعها) على الثورة، مقدّرة فيما بينها وبين نفسها، أنها الأولى "بالغنيمة " من غيرها، فلمّا لم يتحقق لها ما انتظرت، أسقط في يدها، وفقدت تبعا لذلك توازنها، فراحت تعمل كل ما في وسعها من أجل إرباك المجتمع التونسي في سعيه إلى تحقيق أهداف ثورته وتضع يدها في أيدي خصوم الأمس.

إنه "مخطط" يستهدف إجهاض الثورة شرع أصحابه في تنفيذه منذ الأيام الأولى التي تلت سقوط النظام، وهاهم أولاء يواصلون، وبكثير من الإصرار، محاولة تمريره كلّف البلاد جرّاء ذلك ما كلفها... فاجأهم " الزلزال" فأفقدهم توازنهم، ولم يجدوا ما به يواجهون التيّار غير محاولة التشكيك في أهمية ما حدث، فراحوا يوهمون الناس بأنّ ما حصل لا يعدوأن يكون " مجرد انتفاضة"، ليس في وارد أهدافها، الإطاحة بما هوقائم، ويكفي التعامل معها بإدخال جرعة من التغيير، لا تمس العمق بالضرورة، بل تكفل فقط إزالة أسباب التوتر العارض.

ومن هنا جاء طرحهم الذهاب مباشرة إلى انتخاب رئيس للجمهورية، مع العمل على "لملمة" الأمور من خلال معالجات تؤمّن تسكين الأوجاع، فتتهيأ لهم الظروف بذلك كي يعيدوا إنتاج النظام من جديد... حصل ذلك في ظل حكومة الغنوشي،

وعندما سقه الشعب أحلامهم، وفرض أجندته عليهم القائمة على القطع مع الماضي بجميع أشكاله ورموزه، تواصلت مساعيهم للالتفاف على الثورة في عهد السبسي وبدعم منه.

V. مساعيهم لتخريب المسار:

وتدليلا على ذلك، ها نحن نعرض على القارئ جملة من المؤشرات والإجراءات والمواقف رصدناها على امتداد حكم السبسي تصب جميعها في دعم الثورة المضادة، منها ما يتحمل الباجي المسؤولية عنها مباشرة، ومنها الصادر عن دوائر مقربة منه أومن أطراف موالية لنهجه وتلتقي معه في الأهداف، والتي لا يمكن أن تكون على كل حال إلا من القوى المضادة للثورة:

- تحويل السبسي لمجلس حماية الثورة، الذي أريد به أن يكون مؤتمنا عليها وعلى نهجها وأهدافها، إلى هيكل فضفاض اختاروا له اسما في غاية الطول يضمر اللبس، ويشي بما بيتوا له من حرف المجلس عن دوره المأمول لينحصر في "رفع المشورة إلى القائد الذي يحكم وحده "، ولضمان تمييعه والتحكم في توجهاته، فسحوا المجال ليدخله كل من هبّ ودبّ، ولوأن الهيمنة عليه ظلت من نصيب تيار بعينه كما لم يخف ذلك على أحد.
- حرص الباجي على الترويج لقراءة مضللة لواقع الحال في البلاد قبل الثورة تختزل السوء كله في بن علي،وإن تعدته فإلى عشيرته المقربين، وذلك للظهور في المظهر المعادي لرأس النظام المنهار، كسبا لود الرأي العام من ناحية، وللإبقاء على فريق الفاسدين خارج دائرة الاتهام إلا من تدعوالضرورة للتضحية بهم من ناحية أخرى، في حين أن الحقيقة تقتضي الإقراربأن الفساد قد عم كامل أجهزة الدولة، وأن الإصلاح المنشود لن يتحقق إلا بتفكيك كامل منظومة الفساد والاستبداد.
- عمل جيوب الردة على تفخيخ الساحة بالمشاكل المفتعلة لصرف الناس عن التفاعل مع قضايا المرحلة، ولزرع الفرقة فيما بينهم للحيلولة دون تشكل رأي عام أغلبي ضاغط، من مثل الصراع بين من يدعون إلى "الأليكة " وبين دعاة " الهوية ".

- تعمّد السبسي إغراق الساحة السياسية بكم هائل من الأحزاب لإرباك الناخبين من ناحية، ولتشتيت أصواتهم من ناحية أخرى توجّسا من استئثار تيار بعينه بثقة المقترعين.

- تقليلا من شأن الثورة، دأب الباجي على وصفها بكونها حركة عفوية، للمطالبة باستحقاقات اجتماعية، ممثلة في الشغل والحظ من التنمية بالنسبة إلى الجهات المهمشة، لم يساهم فيها سياسيون أوأحزاب، ولم تكن مسنودة من أحد غير مفجّريها المباشرين من الشباب والمعطلين والمهمشين. يريد بذلك تشويهها وتصويرها على أنها انتفاضة جياع ومهمّشين متعمدا التغطية على تضحيات الأجيال وعلى النضال الذي راكمه التونسيون من مختلف التيارات السياسية والنقابية والحقوقية والمهنية، أولئك الذين قبلوا بأن يدفعوا الثمن غاليا مقابل تصدّيهم لبطش النظام.

- التنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات من أجل هندسة نظام انتخابي من شأنه أن يقلص من استثمار "الخصم اللدود" لحصته من الأصوات خشية هيمنته على المجلس التأسيسي (التصويت على القائمات مع اعتماد النسبية واعتبار اكبر البواقي)

- دفاع السبسي عن جواز الترشح لعضوية المجلس التأسيسي بالنسبة إلى رموز العهد البائد لولا استماتة القوى الوطنية داخل الهيئة في تصديها لهذا التوجه.

- دعم السبسي لإقرار مبدأ التساوي بين الذكور والإناث صلب قوائم الترشح للمجلس الوطني التأسيسي ما دامت المرأة في نظر أنصار المشروع العلماني حليفا طبيعيا دائما لتيارهم.

- دعمه الدعوة إلى إقرار وثيقة "العهد الجمهوري" التي أريد لها أن تكون نصّا فوق النص، تسهم في تقييد الخصوم عند صياغة الدستور.

- مناصرة السبسي الدعوة إلى إجراء استفتاء حول مهمة المجلس التأسيسي، والمدة التي تقتضيها أشغاله، سعيا، في الحقيقة، إلى حرمان " المتوقع فوزهم " من الامساك بالسلطات التنفيذية.

- "عمل السبسي على خنق الحريات الصحفية الوليدة بعد الثورة، وتفعيل آليات التحكم في الصحافة والصحافيين خاصة عبر الترغيب والاحتواء وأحيانا الضغط والترهيب، وسخر معز السناوي المكلف لديه بالإعلام لتنفيذ تلك السياسة علما وأن السناوي كان قبل عمله مع الباجي مكلفا بالاتصال والإعلام بقناة "نسمة التلفزية"[21].

- عودة حكومة السبسي إلى الحلول الأمنية، وإلى تفعيل القوانين القمعية المانعة لحرية التعبير والتظاهر، وإلى ممارسة العنف والتعذيب وإلى الاعتقالات (القصبة 3 نموذجا)، ولكن هل تستقيم مؤاخذتنا السبسي على ذلك وهوالضالع، فيما يشاع، في العديد من جرائم التعذيب بتونس ؟

- مساهمته في توتير الساحة الوطنية من خلال خطاب يفرّق ولا يجمع، بدل أن يؤلف بين القلوب، في مرحلة تحتاج فيها البلاد، أكثر من أي وقت مضى، إلى التهدئة، وإلى ما يساعد على تعافيها، وتصليب وحدتها الوطنية من مثل تهكمه على أعوان وإطارات قوى الأمن لمّا نعتهم بـ (جرابع وكرادن وقرودة)، وهرسلته للإعلاميين، وتعمده الإساءة إلى العديد من الفاعلين السياسيين.

- عدم المبادرة إلى تسوية ملف الشهداء والجرحى بصورة جدية وحاسمة.

- عدم الحسم في قضية تسليم البغدادي المحمودي متعمدا الإبقاء عليه لغما قابلا للانفجار في وجه من سيأتي بعده.

- فتح أبواب السجون من قبل أعداء الثورة أمام آلاف المجرمين لخلق المزيد من القلاقل والاضطرابات لإشاعة الخوف والفوضى دعما لإنخرام الأمن في البلاد.

- إصدار السبسي قرارا بتحجير السفر على عدد من رجال الأعمال تحوّل، فيما بعد، إلى مدافع عنهم في ظل الحكومة الشرعية.

- مبادرة السبسي إلى تقديم إستقالة حكومته قبل الأوان، وما قد تكون أضمرت من مقاصد.

---

[21]جريدة " عين " عدد 12 بتاريخ 2012/07/10

- تبنيه الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي ليظل في منأى عن عين الحكومة الجديدة، خادما لأجندة خصومها.

- "استصدار الحكومة لقرارات تقضي بتعيين وترقية المئات من الموظفين في مختلف الإدارات والمصالح، ساعية في أيامها الأخيرة إلى تعيين إدارة من نوع خاص، فكبار المسؤولين وأصحاب الخطط الوظيفية الهامة فيها مختارون على المقاس لغايات مستقبلية معينة، ذات علاقة بالوضع السياسي الذي ستعيشه البلاد على امتداد الفترة الانتقالية القادمة بما أن الإدارة تبقى أولا وقبل كل شيء هي المفاصل الأساسية لأي نظام حكم في أي بلد من العالم، وبها أوبدونها يمكن للنظام الحاكم أن ينجح أوأن يفشل."[22]

ففي الرائد الرسمي الصادر في 06 ديسمبر 2011، بلغ عدد اوامر وقرارات التسمية والترقية في مختلف الوظائف الحكومية والادارية بمختلف الوزارات والمؤسسات العمومية ما لا يقل عن 180 أمرا وقرارا، أبرزها في وزارة أملاك الدولة (64).

وقبل ذلك تضمّن الرائد الرسمي الصّادر بتاريخ 02 ديسمبر حوالي 90 امرا وقرارا مشابها شأنه شأن الرائد الرسمي الصادر بتاريخ 09 ديسمبر 2011، بينما بلغ هذا العدد في الرائد الرسمي الصادر يوم 29 نوفمبر 2011 حوالي 110 ومثله في الرائد الرسمي الصادر يوم 25 نوفمبر 2011، في حين كان العدد في الرائد الصادر يوم 22 نوفمبر 2011 أكثر من 150 أمرا وقرار تسمية.

- إصدار السبسي قرارا بالترفيع في رواتب بعض الأسلاك بالوظيفة العمومية،وهوما يثقل كاهل الميزانية في وقت تمر فيه هذه الأخيرة بصعوبات لا تخفى، إضافة إلى فتحه الباب أما سائر الأسلاك الأخرى للمطالبة بسحبه عليها، ما يشرع التشكيك في الغاية من اتخاذ هذا الإجراء،من أصله.

---

[22] جريدة " الشروق " ليوم 14 ديسمبر 2011

- حرصا من السبسي على حماية أصحاب النفوذ في نظامي بورقيبة وبن علي ممن تعلقت بهم قضايا تعذيب، أوقد تثار ضدهم قضايا من هذا النوع (قد يكون السبسي نفسه من بينهم) تم إصدار المرسوم عدد 106 بتاريخ 2011/10/22 (أي في اليوم السابق لموعد الانتخابات)، والذي ينص فصله الثالث على سقوط الدعوى العمومية الناتجة عن جناية التعذيب بمرور 15 عاما، وهي محاولة مفضوحة، كما لا يخفى على أحد، لحجب حق الضحايا في القصاص من جلاديهم بعد انتصار الثورة على دولة الطغيان.

أخيرا، هل فخخت حكومة السبسي طريق " الترويكا" بالألغام ؟ الجواب نجده فيما جاء بإحدى اليوميات:

"يبدوأن حكومة الباجي قائد السبسي لم تشأ ان ترحل دون ان تترك وراءها ملفات مفتوحة، وربما " ألغاما" بدأت تنفجر في وجه الحكومة الحالية، خاصة بعد الأزمة التي مازالت تمر بها هذه الأخيرة، بسبب الاعتصامات والاحتجاجات التي أوشكت أن تدخل البلاد في دوامة من العنف وعدم الاستقرار لولا دعوات التعقل.

فالضبابية والتذبذب والمعالجة السطحية التي رافقت تعاطي حكومة السبسي مع عدد من الملفات العاجلة، جعلت بعض منتقديها يجزمون بأنها تعمدت زرع الألغام في طريق الحكومة الحالية، من خلال التركة الثقيلة التي خلفتها. ورغم محاولة الحكومة الفارطة إقناع منتقديها بمشروعية خطواتها وبالظرفية الدقيقة التي جاءت فيها فإنها أخفقت في وصفة "المسكنات" العاجلة للملفات الحارقة كالبطالة، وملف شهداء الثورة وجرحاها، والمحاسبة وملفات الفساد، وغيرها من السجلات السوداء التي شدت الرأي العام.وكان ينتظر الحسم فيها بما يشفي الغليل ويؤكد الحزم والشفافية في التعامل معها.

فهل تعمدت حكومة السبسي زرع العراقيل منذ البداية لحكومة "الترويكا" لتوريطها في مستنقع مشاكل يصعب الخروج منه ؟ يستدل منتقدوها على ذلك بتقديم استقالة هذه الحكومة قبل شهرين كاملين من تنصيب حكومة الجبالي، وهوما جعلها

مجرد حكومة تصريف أعمال ليس لها أية علاقة بمجريات الأمور والملفات العاجلة على الأرض، مما أصاب الدولة بحالة شلل كاملة.

كما يتهمها معارضوها بكونها لم تقدم غير وعود جوفاء وقرارات أثقلت كاهل الدولة على غرار الترفيع في رواتب العديد من الموظفين في بعض القطاعات الأمر الذي أدخل الحكومة الحالية في مطبات مع النقابة ومع الرأي العام.فهذه الزيادة لرواتب موظفي الدولة (حوالي نصف مليون موظف) لها انعكاس مالي بمليار دينار تونسي في وقت تواجه فيه خزينة الدولة حالة صعبة للغاية.

ولعل "صيحة الفزع " التي أطلقتها حكومة الجبالي بعد شهر من تشكيلها بسبب تواصل ظاهرة الاحتقان الاجتماعي، مما نجم عنه مزيد تردي الأوضاع الاقتصادية وتواصل عمليات قطع الطرق، وسكك الحديد، والمضاربات، والتهريب عبر الحدود، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار المنتوجات، وإلى تدهور نشاط المؤسسات حملت "الترويكا" على الاعتقاد في عدم جدية تعامل حكومة السبسي مع هذه الملفات.

فحكومة الجبالي وجدت نفسها أمام تحد كبير وهوما جعلها تتحرك في كل الاتجاهات لجلب الاستثمارات، وإنقاذ الاقتصاد من الانهيار، وطلب الدعم من الدول العربية وخاصة الخليجية.

وقد اتهم الكاتب والمحلل المصري أحمد منصور، في مقال له، حكومة السبسي صراحة بأنها قضت عشرة أشهر تضع القيود الاقتصادية والسياسية لمن ستأتي من بعدها، وكانت النتيجة إغراق البلاد في المزيد من الديون،وتقييدها بمزيد من الاتفاقيات.

وقال منصور أن الباجي اعترف في لقائه معه بان المهمة الأساسية لحكومته ليست وضع خطة الطريق الآنية فحسب، بل تحديد مسار الحكومة القادمة من بعده

لخمس سنوات على الأقل، وهذا يعني حسب رأيه (منصور) ان السبسي، كان يدرك أن الإسلاميين لهم حظوظ في الوصول إلى دفة السلطة.

كما أن الحكومة السابقة لم تحقق نتائج كبيرة في جلب المتهمين بقضايا الفساد وعلى رأسهم المخلوع وعائلته، ولم تتمكن من استعادة أموال الشعب المنهوبة. ورغم محاولاتها لمعالجة ملفات الفساد فقد اتهمت بأنها تعيق الاصلاح، وتعرقله من خلال سياسات فشلت في محاكمة واضحة للمسؤولين عن الفساد والتعذيب، وربط كل الجرائم ببن علي وعائلته، دون الحديث عن اللوبي الأمني والمالي والسياسي الذي كان يحكم البلاد.

ومثلت التعيينات التي قيل عنها إنها مشبوهة لشخصيات قد تكون مورطة في الفساد وفي جرائم بحق مواطنين تونسيين، إحدى نقاط الارتياب، بالإضافة إلى تهاون السلط الأمنية في التدخل الناجع لإخماد النزاعات القبلية والعشائرية التي انتشرت في بعض المدن التونسية، مما جعل عددا من الشبهات تحوم حول هذا التهاون وتعتبر أنه يهدف إلى الالهاء عن المطالب الشعبية وتأجيل المسألة إلى مواعيد لاحقة.

وبدا ملف الشهداء وجرحى الثروة الأكثر ثقلا في تركة السبسي، حيث لم تغفر عديد الأطراف لحكومته مماطلتها في الكشف عن قتلة الشهداء وضبابيتها في التحقيق في قضية القناصة الذين استهدفوا شباب الثورة.

وعموما فإن الحديث كثر هذه الأيام في الكواليس السياسية عن " ألغام" زرعتها حكومة السبسي في طريق الحكومة المنتخبة لتعجيزها في انتظار موعد الانتخابات القادمة والتي يظهر من خلال بيان السبسي الأخير أنه يعوّل عليها كثيرا للعودة إلى

دفة السلطة خاصة إذا علمنا أنه يمهد لبعث حزب يضم حساسيات مختلفة يكون قادرا على مزاحمة نفوذ "النهضة" في البلاد والانتصار عليها في الانتخابات القادمة."[23]

وفي الجملة، فإن تعيين الباجي قايد السبسي على رأس الحكومة الانتقالية يأتي، في اعتقادنا، بعد أن باءت بالفشل المحاولات الهادفة إلى إحكام السيطرة على الزخم الثوري، وإعادة الحياة للنظام المنهار على أمل أن يستمر. إنه فصل جديد من الصراع بين الثورة والقوى المضادة لها، عنوانه الالتفاف على الثورة بعد أن تعذر إحتواؤها، "فما لا يدرك كله لا يترك جله".

ويبدوأن هؤلاء الورثة وجدوا في السبسي أفضل من يقوم بهذا الدور في هذه الجولة فحاجتهم ليست إلى "رجل مبدأ" بقدر ماهي " إلى مناور" يجيد اللف والدوران، إضافة بالطبع إلى معرفة الرجل، التي لا تنكر، بالمطبخ السياسي التونسي، على أن الأهم من ذلك كله، في اعتقادنا، هوثقة الجماعة في وفاء الرجل لـ"رهطه" من المتنفذين القدامى، فضلا عن تمسكه بعقيدته الرجعية المعادية لكل نفس أصيل، أوتحرري، أوثوري، أوإصلاحي. وهي نفس العقيدة التي تربوا عليها جميعا في مدرستهم قبل أن تغلق ابوابها بقيام الثورة. لقد وجدوا في الباجي قائد السبسي وحكومته وهيئته العليا لتحقيق أهداف الثورة سندا مهما لتمرير مخططهم، لا بل إننا نجزم بأنه لولا وجود الباجي على رأس الحكومة لما تيسر لهم اصطناع هذه السلسلة من العراقيل والمطبّات التي لا تكاد تنتهي حلقاتها.

يتبجح الباجي بأنه من اجتازت البلاد بفضله مرحلة الفراغ الدستوري، ومن هيّأ لها الأسباب للدخول في مرحلة التأسيس للجمهورية الثانية. ويذهب في ذلك حد الزعم انه هومن أتي بالنهضة الى الحكم (هكذا)" آشكون طلعها "النهضة"، ماهوانا ؟ "[24]والحال أن عكس ذلك هوالأقرب إلى الصحة، فلوقُيّض للبلاد أن يمسك شأنها بعد قيام الثورة

---

[23] جريدة "التونسية" ،ليوم 2012/02/01
[24] جريدة " التونسية " بتاريخ 03 أفريل 2012

رجل مبدأ، لا يقبل المساومة على مصلحة البلاد العليا، صادق في تماهيه مع الثورة في طرحها ونهجها وأهدافها لكنا غنمنا الكثير، ولتفادينا العديد من الهزات والتجاذبات، ولكنّا على العموم، في وضع أسلم، ولقطعنا أشواطا مهمة في سعينا نحوإرساء المناخ الديمقراطي. المسألة لا تحتاج إلى تفلسف كثير. لا يمكن لمن هومعاد بالطبيعة والثقافة للثورات أن يكون مؤتمنا على مصير ثورة، أم هل يمكن لمن نشا على عبادة الزعيم ان يمتلك مشروعا حداثيا تقدميا ؟. الباجي قائد السبسي، في اعتقادنا، هومن عمل ويعمل، ليل نهار، على عرقلة فك ارتباطنا بالماضي البائس ومساويه، ويسعى إلى حرماننا من قطف ثمار ثورتنا ممثلة في العيش الحر الكريم، على غرار ما تعيشه الشعوب سيدة نفسها في بلدان العالم المتقدم. الباجي لا يريد لتونس الا العودة بها إلى ماضيها البائس. الباجي،بإختصار شديد، هوقطب الثورة المضادّة.

التحضير لعودة الضّباع

بيان 26 جانفي 2012

السبسي يأبى أن يغادر الرّكح

غنم السبسي من دولة بورقيبة ما وسعه الغنم، ثم نجح في تأمين تموقعه بالمشهد السياسي الجديد إثر انقلاب السابع من نوفمبر 1987، بفضل إجادته الانتهازية السياسية،متمكنا بذلك من نيل حصّته من نظام بن علي شطرا من زمن حكم هذا الأخير.

وعندما استغنى بن علي عن خدماته لاذ بالصمت إلى حد أنه لم يحرّك ساكنا، وهويرى ما لحق بوليّ نعمته بورقيبة من محاصرة وإذلال، ولا هوتجرّأ على لفت النظر إلى تردي الأوضاع في البلاد جرّاء تفشي الفساد والاستبداد، ظلّ السبسي ساكتا عن الباطل سكوت الجبناء، حتى أنسى الناس فيه، ولم يكد يبقى له حضور بذاكرة أحد. ثم فجأة جيء به خلفا لمحمد الغنوشي المستقيل من على رأس الحكومة ليتولى الامساك بشأن البلاد نتيجة حسابات حسبها بارونات النظام المنهار ضمن مخططهم التآمري على الثورة.

تظاهر السبسي، في الأول، بالزهد في السلطة والعزوف عن المسؤوليات السياسية، وحرص على أن يبدوأمام الرأي العام كمن ينتظر اكثر من غيره نهاية مهمته التي قبل بها "على مضض". ألم يذكر بأحد تصريحاته أنه كان يود التفرغ إلى العناية بأحفاده حتى لا يُحرموا مثلما حرم من ذلك أبناؤه من قبلهم. لكن ذلك لم يثبت طويلا في الواقع، فما كادت المرحلة الانتقالية توشك على نهايتها حتى تغير الخطاب، والزهد في السلطة الذي تظاهر به في أول الأمر أضحى تشبثا مفضوحا بها، وصار الرجل يشرّع للحق في تعاطي السياسة بما هي ممارسة للحكم طيلة الحياة ". لست مستعدا للتقاعد "هذا ما صرّح به السبسي لصحيفة "نيويورك تايمز" الامريكية،وأضاف:"أتمنى أن اواصل عملي مع الحكومة الجديدة ربما كرئيس لها...

لإقتناعي بأن رجل السياسة لابد أن يواصل خدمة بلاده متى استطاع ذلك،فعمله لا ينتهي إلا بنهاية أجله... فلتحقيق انتقال ناجح لابد أن يحكم البلاد من يحظى بثقة الشعب، ويكون في مستوى تلك الثقة."

وقد أثار هذا حفيظة العديد من الأطراف السياسية، في مقدمتهم رئيس الجمهورية المؤقت فؤاد المبزع الذي ردّ على السبسي بشكل غير مباشر من خلال التأكيد على عزمه مغادرة السلطة بمجرد إجراء الإنتخابات، جاء في جوابه عن سؤال طرحته عليه جريدة "الصريح " عما إذا كان يفكر في صيغة تسمح له ولحكومة السبسي بالاستمرار في تسيير البلاد إلى أن يفرغ المجلس التأسيسي من اعلان الدستور والإعلان عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة حيث قال دون تردد:" مستحيل أن يحدث ذلك... لقد أعلنت أنني سأغادر يوم 23 اكتوبر (الموعد المقرر لإجراء الإنتخابات)...وأنا عند وعدي... وهذا وعد قاطع لا سبيل للتراجع عنه... وأنا عندما أعد أفي بوعدي."[25] ويبدوأن ذلك سبّب في إحداث مناطق "غموض " في العلاقة بين الرجلين. فالسبسي من جانبه لم يتقبل بإرتياح إصرار الرئيس المؤقت على أنه سيغادر قرطاج مباشرة مع انطلاق أشغال المجلس الوطني التأسيسي.

الدكتور المنصف المرزوقي بدوره علق على رغبة السبسي في البقاء على رأس الحكومة بعد انتخابات المجلس التأسيسي بقوله:" على السبسي ان يتقاعد مشكورا لأن بقاءه في السلطة لا يعني سوى أن هناك مجلسا عاجزا، وهذا لا يصبّ ابدا في مصلحة البلاد "[26] من جهته علّق حمة الهمامي امين عام حزب العمال بالقول:" ألم يسمع (السبسي) أن الرئاسة مدى الحياة انتهت، وأن رئاسة الوزراء المؤبّدة ولّت"[27].

---

[25] جريدة "الصريح " 07 أكتوبر 2011
[26] جريدة " حقائق " " الجمعة 2011/10/21
[27] نفس المصدر السابق

وعلى نفس الموضوع علق الشيخ عبد الفتاح موروبالقول:" الباجي فرضته شرعية الواقع لكن المرحلة القادمة يجب أن تكون مؤسسة على اختيار شعبي، لا بدّ من القطع مع الوجوه التي باشرت العمل السياسي، وذلك سواء على مستوى الرئاسة أو الحكومة؟"[28]

على أن هذه الردود وغيرها الرافضة في أغلبها لمواصلة بقاء الباجي قائد السبسي على رأس الحكومة يبدوأنها لم تثن الرّجل عن سعيه إلى مواصلة التموقع بالمشهد السياسي في البلاد.

عوّل اولا على مغازلة "النهضة" لعل ان تقبل به شريكا في نطاق المصلحة المشتركة، وراح تمهيدا لذلك يكيل لها المديح، ويفتي بعدم تعارض الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية مع الديمقراطية، من ذلك ما جاء في تصريحه لصحيفة "الأهرام" المصرية الصادرة بتاريخ 25 أكتوبر 2011 والذي أعرب فيه عن ثقته بوفاء " النهضة" لتعهدها بالسير في خط الإصلاح والحداثة نافيا عنها التوصيفات السلبية التي اعتادت على سماعها من قبل المتحاملين عليها.

فماذا كان رد فعل "النهضة " على طمع السبسي في الأكل من مائدتها ؟ يصعب، في الواقع، معرفة حقيقة موقفها من هذه المسالة، ذلك أن ما شاع عن القبول به (السبسي) مرشحا لرئاسة الدولة إلى جانب المرزوقي وبن جعفر يبقى قابلا للتساؤل عما إذا كانت "النهضة " جادّة في ذلك أم هومجرّد تكتيك من جانبها أريد منه الظهور في مظهر من لا يضمر تحفظا على الرّجل وعلى الدّخول معه في شكل من أشكال الشراكة تقليما لأظافره، في مرحلة ترى أنها مدعوّة فيها إلى تحييد واحتواء، قدر الإمكان، معارضيها سحبا للبساط من تحت اقدام أتباعهم من أصحاب الحنين إلى العهد المباد.

[28] نفس المصدر السابق

والحاصل، على كل حال، ان مغازلة السبسي "للنهضة " لم تسفر عن شيء، وصعّد المرزوقي على رأس الدولة، ما أطاح بأمل الباجي في المحافظة على موقع ما بدائرة صنع القرار. وهذا الأمر في اعتقادنا، هوما جعل الرجل يضمر التخطيط لتحقيق غرضه ممثلا في العودة إلى المشهد السياسي بالبلاد تلبية لهوسه بالسلطة عبر مسالك اخرى بديلة، ونحن على يقين، اوما يشبه اليقين على الأقل، ان لوتمت صفقة ما بين " النهضة " والسبسي لكان مسار الرجل قد اختلف الاختلاف كله عما بدا ويبدوعليه مباشرة بعد إمساك النهضة وحليفيها في الائتلاف الثلاثي بحبل السلطة في البلاد.

قراءة في البيان

لم يحتج الأمر إلى أكثر من شهر واحد من تنصيب "الحكام الجدد" حتى أخرج السبسي سيفه من غمده، وانقلب الرجل من مادح "للنهضة "، واثق في سلامة توجهاتها إلى قادح فيها وفي أداء الحكومة التي تتولى قيادتها، قال ردّا عن سؤال عمّا إذا كانت لديه ثقة في "النهضة" بما يلي: "ليس لديّ ثقة حتى في نفسي"[29]، متطاولا على المجلس الوطني التأسيسي الممثل الشرعي والوحيد للسلطة في البلاد، مشككا في جملة المسار السياسي الذي مازال في بداية انطلاقته،وذلك ضمن بيان توجه به إلى الرأي العام في 26 جانفي 2012، لم يمر دون أن تتناوله مختلف وسائل الإعلام الوطنية والوجوه السياسية بالتحليل والتقييم. جاء بجريدة "الشروق" في هذا الخصوص ما يلي:" قال السبسي في بيانه إنّ مخاطر عديدة تبدومحدقة بالثورة التونسية بعد مرور سنة على نجاحها، منها "الضبابية " واختلاط المهام"، تبدوكأنها أحدثت أزمة ثقة سياسية من شأنها ان تعمق المخاطر التي تهدد الأمن والاقتصاد والوضع الاجتماعي عموما في البلاد.

---

[29] جريدة " المغرب " الثلاثاء 29 نوفمبر 2011

ولاحظ الوزير الأول السابق ضياع نصيب هام من الوقت في وضع تنظيم مؤقت للسلطات العامة وقانون داخلي هوأقرب إلى قانون مجلس النواب منه إلى مجلس تأسيسي، وفي تقاسم المناصب بين الأطراف الحاكمة بطريقة تتخالف مع طبيعة المرحلة الانتقالية التأسيسية. واعتبر السبسي أن مازاد في ريب شرائح هامة من المجتمع التونسي إحجام المجلس التأسيسي عن التأكيد الرسمي لمدة عمله المقررة بسنة واحدة وفق ما حدده الأمر رقم 1086 سنة 2011 الصادر في 03 أوت 2011.

وحسب رئيس الحكومة التونسية السابق فإن هذا النكوص عن الالتزامات السابقة أحدث انطباعا بأن المجلس والحكومة المؤقتة المنبثقة عنه يعملان على استدامة الفترة الانتقالية الثانية. ودعا في هذا السياق إلى ضرورة قيام المجلس التأسيسي بالتحديد الرسمي والصريح لمدة عمله وعمل الحكومة المنبثقة عنه بسنة واحدة، وذلك لوضع حد لمظاهر التأزم المتفاقمة، كما دعا أيضا إلى الشروع الفوري في إعداد الدستور، وتنظيم انتخابات في أجل اقصاه 23 أكتوبر المقبل، وذلك في إطار خارطة طريق واضحة، وطالب السبسي في المقابل القوى السياسية والفكرية التي تأبى التطرف والعنف بتجميع طاقاتها المادية والمعنوية (وهنا بيت القصيد) حول "بديل" يعزز التوازن السياسي الذي بدونه لا يستقيم للديمقراطية امر "[30].

وحرصا منا على إطلاع القارئ على قدر مما جاء في تقييم السياسيين والمحللين للبيان ها نحن اولاء نورد بعضا من ردود افعال هؤلاء المتعلقة بالخصوص.

يقول المحلل السياسي عبد الله العبيدي:" إن الأهم من بيان الباجي قائد السبسي هوما وراء البيان مشيرا إلى أن من حق الرجل أن يعبر عن رأيه وأن يسعى إلى تقديم مساهمته في توصيف ما يراه معسكر سياسي ولكن تبدومبادرته في هذا الوقت

---

[30] جريدة"الشروق" 27 جانفي 2012

أقرب إلى المشاغبة، لأن المفروض أن يسعى رجل في مثل سنه ومهمته السابقة، إلى أن يستتب الهدوء ويتم تركيز المؤسسات والتداول السلمي على الحكم... إنّ المشهد اليوم فيه حركة "النهضة" والأحزاب الحليفة لها تحكم ولديها الشرعية والشارع، وعندما نقول لها اليوم أنه لا يمكنك ممارسة الحكم فهذا يعني أنها سترد الفعل وستؤلب عليك الشارع عندما تنقلب الأدوار وتصبح المعارضة اليوم في الحكم غدا، فالنهضة لها مسارها وامتدادها في الداخل والخارج، وهي الحزب الأكثر تنظما امام حالة الركام السياسي الذي تعيشه البلاد، وبالتالي لا يمكن المشاغبة والمشاكسة بطريقة غير قانونية... إنّ الباجي قائد السبسي، وعلى امتداد مسيرته لم يكن أبدا قائدا لمجموعة، بل كان دائما تابعا، ومسيرته كانت سياسوية، وكان في وقت ما في حزب بورقيبة ثم انخرط في تيار المستيري، فكيف له اليوم في سن السادسة والثمانين أن يقود ثورة الشباب؟... هذه الخيوط ليست بالضرورة داخليّة... على ماذا استند قائد السبسي ؟ ولماذا التشكيك في شرعية السّلطة القائمة ؟".[31]

وأما الدكتور سالم لبيض أستاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة التونسية فقد قال:" إن الوزير الأول السابق الباجي قائد السبسي سعى من خلال مبادرته إلى تمثّل الشخصية البورقيبية بقوة إلى درجة أنه يحاول أن يتماهى مع فكرة الزعيم التي تأثر بها كثيرا في ظل عمله طويلا مع بورقيبة، وهومن هذا المنطلق يستبطن بعض خصائص الزعامة، وربما يعتقد أن الفرصة باتت سانحة لتقلد هذا الدور... إن السبسي لا يعلم أوهويتجاهل أن رأس المال الرمزي للزعامتية البورقيبية متأت من دوره في الحركة الوطنية، وليس من رئاسته للدولة.. وهذا ما لا يتوفر في السيد الباجي قائد السبسي...هويرى في نفسه الرجل الصالح لكل الأزمان، فهوكان يفتخر بإشتغاله مع الباي ومع بورقيبة وربما مع بن علي، والآن في ظل الثورة، وقد اعتقد أن الخبرة التي اكتسبها في تسيير الدولة تصلح في مهام قيادة الثورة، ولكنه يريد أن

---

[31] نفس المصدر السابق

يقود ثورة لم يشارك فيها ولم يقدها، ولم يقدم التضحيات من أجلها، بل إن هذه الثورة هي إيقاف لنظام استبدادي انتهى بتونس إلى حطام اقتصادي وإلى دكتاتورية سياسية وإلى أزمة إجتماعية شاملة وإلى تفسخ في الشخصية انتج التطرف بنوعيه، وبالتالي فإن الثورة أسقطت نظاما هوأحد مهندسيه، ولا أفهم هذه الوصاية التي وردت في بيان قائد السبسي إلا ضمن التربية البورقيبيّة التي تلقاها والتي لا تنفصل فيها البلاد والشعب عن ذات الزعيم، وإلا فلا مبرر للتدخل في مهام مجلس منتخب انتخابا ديمقراطيا مباشرا يمثل الشعب وهوحسب الأعراف المتداولة في الثورات سيّد نفسه، والسلطة الأعلى، ولا سلطة لسواه." [32]

السيد العجمي الوريمي، القيادي في حركة "النهضة"،علق من جهته على بيان السبسي بالقول:" كان من الأجدر بالوزير الأول السابق أن يبقى بمنأى عن التجاذبات السياسية وأن يكون رجل الحكمة والنصيحة،وليس واجهة لمعارضة مرتبكة تبحث عن نفسها... وإنّ قائد السبسي أخطأ التوقيت وأخطأ الهدف وأجحف في الموقف، ولم يكن موضوعيا، ولا في مستوى ما كنّا ننتظره من حكمة وتقديم النصيحة ومرافقة المسار بالمقترحات... تابعت البيان عبر الشبكات الاجتماعية ولاحظت غضبا لدى الشباب، ولدى الناشطين في المواقع الاجتماعية من هذه المبادرة وتوقيتها ومضمونها، وقد كان الوزير الأول السابق في غنى عن هذا الغضب... إنّ قائد السبسي هوأول من يعلم أن الحكومة الحالية لا ترغب في تجاوز صلاحياتها ولا المدة المخصصة لها، وأنّ الأحد عشر حزبا الموقعة على وثيقة الانتقال الديمقراطي ملتزمة بما وقعت عليه... والغريب أن يصدر مثل هذا الموقف من شخص كان يقول إن لديه ثقة في الأحزاب وفي الشعب وفي المسار الديمقراطي وأصبح اليوم يشكك في كل ذلك، كان بوّدنا أن يترفّع عن كل ذلك، ويكون فوق

[32] نفس المصدر السابق

التجاذبات ولكن يبدوأن الحنين يقوده اليوم إلى ركوب الموجة من أجل استغلال معارضة ضعيفة ومشتتة، تبحث عن برنامج".[33]

ونختم هذه التعاليق على بيان السبسي بما جاء في تصريح المنصف بن سالم وزير التعليم العالي أذاعته "شمس آف آم " حين قال:" على الباجي قائد السبسي محاسبة نفسه حول الألغام التي زرعها في الحكومة عند توليه رئاستها قبل محاسبة الحكومة الحالية التي تعاني من تهور السبسي في زيادة الشهرية والتعيينات المشطة والترقيات في الوزارات والمؤسسات."

ونقول من جهتنا، من اليسير على قارئ البيان أن يلاحظ أن أهم ما جاء فيه هوما تضمنته فقرته الثالثة والأخيرة من "دعوة كل القوى السياسية والفكرية الوطنية إلى الالتقاء حول "بديل " يعزز التوازن في المشهد السياسي ويضمن آليات التداول السلمي (على السلطة)... وأما ما سبق ذكره، قبل هذه الفقرة فعبارة عن توطئة جرى فيها صاحب البيان على عادة الناس في البدء بالتمهيد قبل المرور إلى الجوهر، وقد اشتملت هذه التوطئة على جملة من الحيثيات تفتقر إلى التماسك والموضوعية، ولولا الخشية من الإثقال على القارئ لتولينا تفنيدها الواحدة تلوالأخرى، بإعتماد التحليل المنطقي تعرية لنية صاحبها المبيّتة، والمتمثلة في زرع الريبة في الأنفس، والدفع بالرأي العام إلى التشكيك في مصداقية المجلس التأسيسي والحكومة المنبثقة عنه..ولكن لندع ذلك، ولنؤثر عليه التوجه إلى "بيت القصيد " في موضوع الحال، وهوالدعوة إلى إقامة "تجمّع" بديل... هذه الدعوة تبدو، في ظاهرها مشروعة وربما مطلوبة مادامت تبحث عن توازن يفتقر إليه المشهد السياسي الحالي، ذلك هوظاهر البيان، وأمّا باطنه فتلك مسألة أخرى، وهذا أمر غير مستغرب بمنطق السياسة، فقد علّمونا، فيما علّمونا، ان للسياسة لغتها حتى لأنها قد تقول القول أحيانا وتقصد

[33] نفس المصدر السابق

نقيضه، ومن جانبنا فإنّ قراءتنا لما"وراء الشكل " في بيان صاحبنا قد انتهت بنا إلى الاستنتاج الوحيد التالي:

ليس الشعور بالحاجة إلى إثراء المشهد السياسي عبر استكمال مكوناته إرساء للديمقراطية، هوما دفع بالسبسي إلى طرح مبادرته، بقدر ما دفعه إلى ذلك موقفه المبدئي من الفريق الحاكم، ومن مشروعه السياسي والمجتمعي، والدفع خاصة بالثورة المضادة نحوالمزيد من التبلور والتمكين املا في إعادة نظام حكم تجاوزته الأحداث... فالبيان، في الواقع، لا يتجاوز الدعوة إلى تحشيد كل الذين يقفون موقف المعارض من الفريق الحاكم دون النظر إلى مرجعياتهم الفكرية والسياسية بقصد التصدي لهذا الفريق، والعمل على زحزحته من مواقع القرار التي تبوّأها عبر شرعية الانتخاب. والمختصر المفيد أن بيان السبسي مثل "الحلقة الأولى" من مخططه الرامي إلى الانقلاب على الثورة، وتلبية هوسه بالسلطة والنفوذ، وتحقيق توقه الجامح إلى الزعامة.

اجتماع المنستير

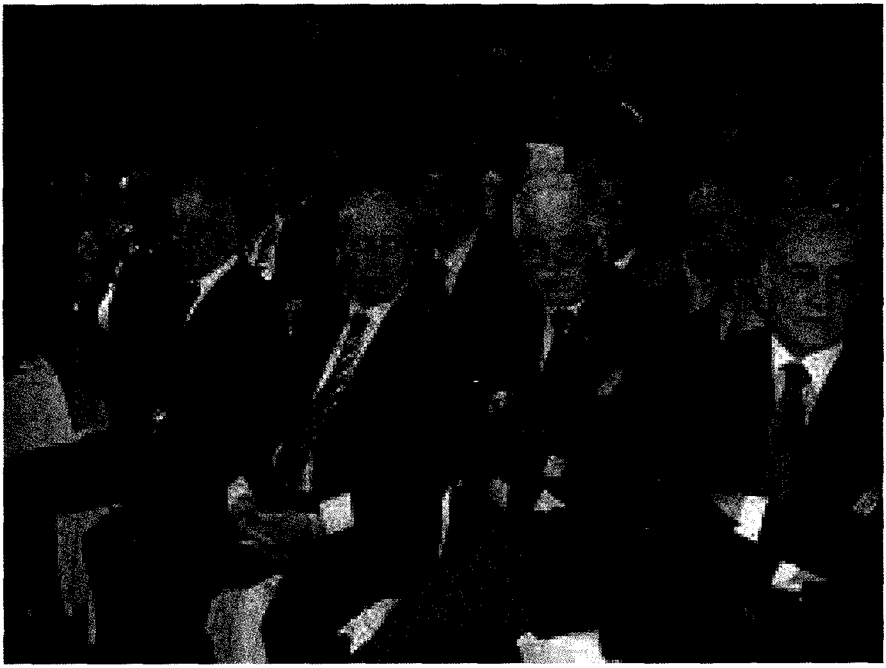

لنعترف أولا أن خطة السبسي ومعسكره للانقلاب على الثورة قد تم إعدادها بكامل الدقة والإحكام، تمثلت **حلقتها الأولى** في بيان 26 جانفي 2012 الذي أريد منه إيقاظ "همم" الفلول التجمعية الدستورية التي انكسرت شوكتها على صرخة الشعب " يسقط جلاد الشعب... يسقط حزب الدستور " وإعادة الأمل إلى المهزومين في انتخابات 23 أكتوبر 2011. بيان الباجي أريد له أن يكون بمثابة الرسالة الموجهة إلى هؤلاء جميعا، مؤدّاها أن من خسر جولة لم يخسر، بالضرورة، كامل المعركة، وأن ما حصل يمكن تداركه على أي حال، والأمل يجب أن يبقى قائما في استعادة النفوذ المخسور. المهم عدم الاستسلام لليأس واسترجاع الثقة في النفس. ولا يتوقف ذلك إلا على حشد الطاقات من خلال الانخراط في "تجمع" جديد يلم شتات هؤلاء المحبطين والمهزومين.

الحلقة الثانية. مثلها اجتماع المنستير الذي قصد منه الإيذان بالدخول في مرحلة التعبئة بإستنفار كل القوى المضادة للثورة حتى تكون على أتم الاستعداد لخوض "معركة المصير".

وأمّا **آخر المحطات** في مسارهم المشبوه فتمثلت في الإعلان عن بعث حزبهم الجديد "حركة نداء تونس" الذي به يدخل حراك السبسي ومن والاه مرحلة العمل المنظم وما يستدعيه من نزول إلى الميدان وتحرك عملي يستهدف كسب الأنصار والتغلغل في ثنايا النسيج المجتمعي.

لماذا المنستير؟

رباط المنستير، مدينة عزيزة على قلوب التونسيين جميعا، انجبت العديد من المقاومين والمناضلين أيام الكفاح التحريري، كما ظهر من بين ابنائها وأبناء الساحل عموما وطنيون كثر، لم يبخلوا بدفع التضحيات مقابل تصديهم لإنحرفات الحكم وتجاوزاته كلما ظهرت، وفاء لإنتمائهم الوطني الذي دائما ما جعلوه مقدما لديهم على غيره من الولاءات والانتماءات.

هذه المدينة أراد لها السبسي ومعسكره أن تكون حاضنة لإجتماعه بالأتباع السائرين على خطاه والمتعاطفين معه ممن هواهم على هواه. وظاهر لكل ذي عينين أن وقوع الاختيار على هذه المدينة الرمز، المتميزة بتاريخها المشرف ليس صدفة بقدر ما هولوذ برمزيتها واستثمار في رصيدها النضالي الذي راكمه أبناؤها البررة إبان الكفاح التحريري وبعده، وفي مقدمتهم الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة. هوإذن استنجاد بالجغرافيا لتوفير أكثر ما يمكن من عوامل النجاح لمسعاهم، على أننا نجزم بأن الأغلبية الغالبة من أبناء المنستير الشرفاء لهم من الذكاء والفطنة والحس الوطني ما يجعل من الصعب أن تنطلي عليهم حيل المتربصين بثورتهم والوقوع في فخاخ المتآمرين عليها. وقد مثّل تظاهر الأحرار على الاجتماع المشبوه والاحتجاج على نوايا ومقاصد أصحابه في التآمر دليلا على مدى وعي أهالي المنستير بخلفية هذا التيار. وسعي أصحابه إلى التآمر المكشوف على الثورة والذين يحاولون اليوم

السطوعلى الإرث البورقيبي. "فلماذا لم يكن لهؤلاء الجرأة الكافية للدفاع عن الزعيم عندما كان أسير تلك المنطقة، محبوسا فيها غصبا، .لا تزوره إلا عائلته المقربة وبإذن خاص ؟ ولماذا لم يكونوا مدافعين عنه في تلك الفترة الحرجة من حياته ؟ لماذا كانوا وقتها مقربين من "السيد" زين العابدين بن علي، مهللين، مباركين تغيير السابع من نوفمبر ؟[34].

من حضر اجتماع المنستير يوم السبت 23 مارس 2012 ؟

غطت وسائل الإعلام "الحدث" فتحدثت عن نحوستة آلاف من المواطنين كانوا حاضرين بالإجتماع، وأن ما يناهز الخمسين حزبا شاركت في اللقاء إلى جانب نحو500 جمعية من مختلف الأصناف، قد اتخذت مكانها في قاعة الملعب بالمنستير إلى جانب العديد من الوجوه الحزبية أبت إلا أن تشارك في هذه التظاهرة، حيث سجل حضور كل من أحمد نجيب الشابي وأخيه عصام وفوزي اللومي وعبد الجليل البدوي ومحمد الكيلاني، وآمنة منيّف، وعادل الشاوش، ومحمد غماط، ومحمد جغام، وكمال مرجان، وبوجمعة الرميلي، ووحيد ذياب، وخميس قسيلة، ونور الدين بن تيشة.

كما أن وجوها سياسية عديدة قد سجلت حضورها في هذه المناسبة من بينهم وزراء سابقون زمن بورقيبة مثل محمد الصياح ومصطفى الفيلالي ومحمد الناصر، والمازري شقير وكذلك محمد بن سعد مدير الحزب الاشتراكي الدستوري إلى جانب وزراء عملوا مع حكومة السبسي أمثال الطيب البكوش ولزهر القروي الشابي وسليم شاكر وسعيد العمايدي ولزهر العكرمي ورضا بالحاج وكذلك عياض بن عاشور.

بعض الوجوه الحقوقية والرياضية والثقافية لم تتخلف هي الأخرى عن الحضور أمثال عبد العزيز المزوغي وعمر صحابووعلي البنزرتي رئيس جامعة كرة السلة

[34] جريدة " الحصاد" 24مارس 2012

ومنصف السلامي رئيس النادي الصفاقسي وطارق بن مبارك رئيس الاولمبي الباجي سابقا.

لطفي بوشناق كان ضمن الحضور وألقى أبياتا من الشعر لاقت الاستحسان.

خولة الرشيدي "نجمة" حادثة العلم استقدموها هي الأخرى وحضرت ملتحفة بالعلم المفدى.

ماذا قال السبسي في خطابه بالمناسبة ؟

لمّح السبسي أولا إلى أن الثورة كانت بيد الشباب دون وساطة من أحد، وأنه لاعلاقة لها بالايديولوجيا ولا بالديماغوجيا. وقد ألفنا منه هذا المنطق ونعرف مغازيه ثم انحنى باللائمة على الحكومة لتلكؤها في تجسيم التزاماتها، وعلى المجلس التأسيسي لتباطؤه في صياغة الدستور، داعيا، وهنا بيت القصيد، أحزاب المعارضة الوسطية و"التقدمية " إلى التوجه لمواجهة الاسلاميين، وذلك لخلق توازن سياسي وضمان التداول على الحكم في البلاد حسب زعمه.

ماذا قيل عن اجتماع المنستير ؟

في تصريح لإحدى الأسبوعيات، قال عبد الرؤوف العيادي الوجه السياسي المعروف: " إنّ التجمع الذي دعا إليه السبسي جاء في إطار إحياء التجمع المنتهي في أذهان التونسيين جميعا،وأنّ ما يسعى إليه السبسي من إعادة القطعة الأثرية للمشهد السياسي يبرز عدم فهمه للتحول بالمعنى الصحيح وذلك لأن الشعب ردّ الفعل على سياسة التغريب وإرهاب البوليس السياسي طيلة حكم التجمع التي تواصلت خمسين سنة... إن على التجمعيين الحاضرين في تجمع "نداءالوطن" ان يقدّموا اولا اعتذاراتهم للشعب التونسي ".[35]

أما القاضي وأستاذ القانون مختار اليحياوي فقال:" إنّ كل الرموز التجمعية وميليشيات التجمع كانت حاضرة في "نداء الوطن "، وهي محاولة من السبسي

---

[35] جريدة " الحصاد" بتاريخ 24 مارس 2012

لإعادة بعث حزب ممنوع قضائيا وهي جريمة يحاسب عليها القانون... إن محاولة بعض الرموز السياسية الالتفاف حول شخص وصل سن 85 وتجاوز القدرة على العمل السياسي تبرز حالة اليأس التي تعيشها تلك الأحزاب ومحاولتها بعث وإنعاش التجمع من جديد... لا يوجد شخص في تونس يمكنه أن يتخيل ان التجمع سيكون له دور في الحياة السياسية بتونس في المستقبل بسبب الفظاعات التي اقترفها بحق التيارات الاسلامية واليسارية طوال خمسين سنة ".[36]

أما اسكندر الرقيق أمين عام حزب " الأمان " فقد قال في الشأن:

" إننا نحذر من الاصطفافات التي تعمق الشرخ بين التونسيين والتي من شأنها أن تهدد المسار الديمقراطي... التجمع يحاول العودة في ثوب جديد، وإن الشعب واع، والعدالة ستأخذ مجراها وسيحاسب كل من تورط سابقا ".[37]

من جهته كتب المؤرخ الدكتور محمد ضيف الله معلقا على اجتماع المنستير ما نصّه: " نعم جاء هذا التجمع تحت عنوان " نداء الوطن " لكن بودّي أن أفهم حقيقة كيف يلتقي وزير الداخلية من الستينات مع وزير الداخلية من التسعينات مع صاحب ميليشيا معروف دون أن يكون على حساب الوطن ودون أن يكونوا فيما بينهم عصابة ضد الوطن ؟...

كيف يصدقون أنفسهم انهم جاؤوا من أجل الوطن ؟ وكيف يصدّقهم من لبّى دعوتهم من معارضين قدامى بما في ذلك زعيم الحزب الديمقراطي التقدمي وزعيم حزيب يساري ؟... وإذ أن الثورة قامت ضد نظام بن علي ومن ركائزه التجمع المنحل فإن تجمع المنستير يندرج تماما ضمن تحرك الثورة المضادة بالخاسرين في العملية الديمقراطية."[38]

---

[36] "الضمير" الخميس 29 مارس 2012
[37] نفس المصدر السابق
[38] جريدة " الضمير " الخميس 05أفريل 2012

والرأي عندنا أنّ اجتماع المنستير هوإيذان بالمرور الى مرحلة جديدة في خريطة الطريق التي رسمها السبسي ورهطه، تتمثّل في الانصراف إلى العمل التعبوي بعد شهرين من الإعلان عن بيانه الذي يفترض أنه ساعد على استعادة الثقة في النفوس ن والأمل في القدرة على النهوض من جديد في أوساط أتباعه والمتعاطفين معه، بعد أن كاد الفشل والاحباط يقعدانهم عن أي محاولة يمكن ان تسعفهم بالخلاص من مأزقهم.

المعطى الجديد الوحيد في اجتماع المنستير، هوتعاطف تيارات وشخصيات كنا نحسبها، في الأمس القريب، من قوى المعارضة الوطنية مع معسكر الردة الذي يتزعمه أحد رموز سياسة الانغلاق والاستبداد والتي كانوا هم من بين ضحاياها. وإننا لنتساءل كيف يقبل هؤلاء بوضع اليد في يد خصوم الأمس ؟

كيف يمكن أن يلتقي الشابي مع الصياح، والكيلاني مع مرجان، وبوجمعة الرميلي مع جغام، والطيب البكوش مع محمد بن سعد ؟ ياالله، كم تفشت الانتهازية بين سياسيينا هذه الأيام، وكم غالوا فيها حد تقديم المصلحة الخاصة والحزبية على مصلحة الوطن وثورته ! عزاؤنا أنّ تونس لن تعدم من يبر بها من بين أبنائها، لا يأبه، يبذل في سبيل مناعتها كل غال ونفيس.

حركة نداء تونس

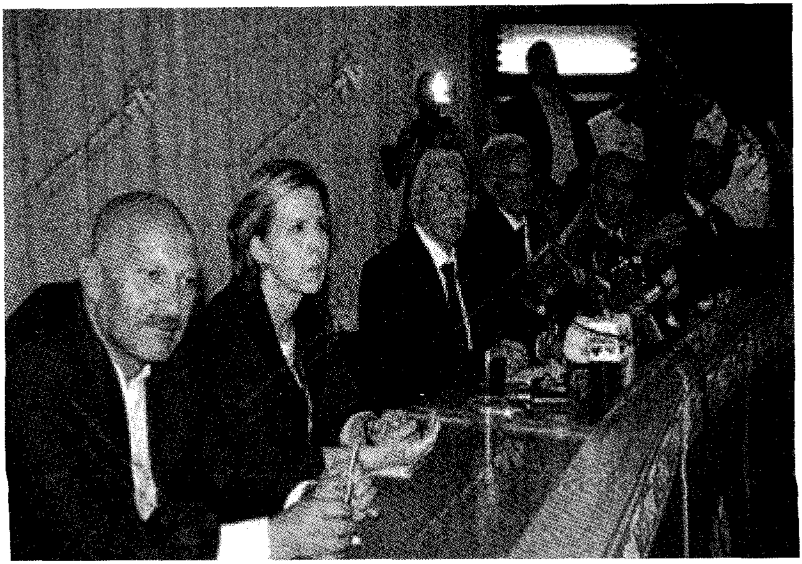

ها قد بلغنا الآن المحطّة الثالثة في المسار الذي رسمه السبسي لمشروعه، بدأه بـ"تحريك السواكن " في أوساط المحبطين ممن فُجعوا في نظامهم الذي انهار، والمهزومين الذين أشاح الشعب بوجهه عنهم عندما تقدّموا إليه يأملون في إسنادهم. ثم وما أن ظهرت بوادر التعافي في معنويات اتباعه ومناصريه حتى دعاهم إلى الدخول في مرحلة التعبئة من خلال "احتفالية" المنستير، وتُوّج المسار، في النهاية، بالاجتماع الذي تمّ تنظيمه يوم السبت 16 جوان 2012 بقصر المؤتمرات بالعاصمة حيث تمّ الإعلان، بصورة رسميّة، عن الشكل القانوني للمشروع السبسوي، ولطبيعته الهيكلية والتنظيمية ممثلا في ميلاد حزب جديد ينضاف إلى الـ 120حزبا الموجودة على الساحة السياسية بالبلاد، سمّاه أصحابه "حركة نداء تونس ". هذا الاجتماع "الذي أريد له أن يكون مهرجانا خطابيا يبهر الحاضرين و"يرعب " الخصوم السياسيين " على حد قول أحدهم، فيما سجلت بعض المجموعات التي ترى إلى هذه المبادرة على أنها تحرّك مشبوه، يهدف إلى الالتفاف على إرادة الشعب، وإلى

إجهاض الثورة، حضورها منذ ساعات الصباح الأولى أمام مقر الإجتماع لترفع شعارات مناوئة للسبسي، واصفة إياه بـ"عميل الدساترة والتجمّع، وقائد الثورة المضادة في البلاد".

جاء في نقل لأحد الصحفيين لوقائع هذا الحدث ما يلي:" حضرت اجتماعا أواحتفالية، ولا أدري ما الصفة التي تصلح وتناسب هذا الحدث للتغطية الصحفية، وسعيت لنقل تفاصيل ما حدث، ولا أدّعي انني نقلت كلّ شيء، وحاولت قدر المستطاع أن أضع القارئ في الإطار وفي المكان وأعمل وكأني أنقل الحدث حتى يحس به من لم يحضره بإعتبار أني وجدت منذ حلولي بقصر المؤتمرات أن المكان محاصر بالكامل من المنظمين، وكان الدخول مسموحا به للصحفيين ومن يحملون الدعوات فقط أي الداعمين لهذه المبادرة فقط وهوأمر يخص أصحاب المبادرة ولا أقول فيه لا خير ولا شرا.

المهم أني منذ دخلت القاعة الكبيرة وأقولها بصدق لم أحسّ بطعم الثورة وروحها وهذا لأوّل مرّة يحصل لي بعد 14 جانفي 2011. فالقليل من الوجوه كنت أعرفها شخصيا وهم أساسا من الزملاء الصحفيين الذين عبّروا لي عن الشعور ذاته وأقول هذا عمّن تحدثت معه.

أوّل ما شد انتباهي في هذا الاجتماع هوطريقة التنظيم والإسهال الكبير في الهتافات والتصفيق المبالغ فيه حد الهيستيريا حتى وجدت نفسي أغلق أذني مع كل حملة تصفيق وهتافات فلم يعد بي طاقة لتحمل تلك الضجة.

الأمر الآخر هوطريقة دخول الباجي محاطا بحراس شخصيين وهوبينهم يتهادى ثم بمجرّد صعوده المنصة قام البعض بدفع المصورين الإعلاميين للنزول بطريقة فظة وغير لائقة.

الأمر الآخر، ما شاهدته من دموع من البعض والحقيقة لا أدري ما محل هذه الدموع من الإعراب فخطابات الباجي قائد السبسي كثيرة أم لعلّ الأمر مرتبط بإجتماع الأحباب بعد طول غياب أي لعام ونصف بعد الثورة.

لكن الأهم من هذا هولماذا اختار السبسي جمع هذا العدد الكبير من التجمعيين في هذا اليوم، هل لدعمه ام للتصفيق له ام لتحدي الشعب، وهل يتصور من معه أنّ البلاد متوقفة إلى هذا الحد والجميع ينتظرون التجمّع بخبرته لينقذها؟ "[39].

وعن أجواء هذا الاجتماع جاء ايضا بجريدة "الصباح " الاسبوعية ما يلي:"... ورغم كل ذلك الشحن والأجواء الاستعراضية في موعدها التأسيسي حيث بلغت الحماسة ببعض النساء وحتى الرجال الى حد ذرف الدموع فإن معارضيها اعتبروا أن الحركة قد ولدت ميتة، ولمن يحلمون بإعادة أحياء الفكر البورقيبي عليهم أن يعوا أن هذا الفكر قد ولّى وانتهى كما ان رموز التجمع الذين غصّت بهم قاعة قصر المؤتمرات وكان بريق "انتشائهم" يظهر على ملامح وجوههم وكأنهم وجدوا طريق العودة إلى الساحة من جديد بعد فترة من الحيرة والضياع "[40].

ما المبادئ التي يقوم عليها الحزب الجديد كما جاءت في خطاب السبسي ؟

- الدولة التونسية فوق الأحزاب والفئات.
- التمسك بالفصل الأول من دستور 1959.
- التمسك بالمكاسب التي حققناها طوال خمسين عاما وفي مقدمتها مجلة الأحوال الشخصية.
- التوافق بإعتباره مبدأ العيش المشترك.
- العدالة الاجتماعية والتنمية التي هي حق من حقوق كل الجهات.

---

[39] الصريح ، الاربعاء 20 جوان 2012

[40] جريدة "الصباح الاسبوعي " الاثنين 18 جوان 2012

- رفض العنف في الحوار وخصوصا مع المخالفين وعلى الدولة أن تطبّق القانون على الجميع.

- عدم الاقصاء.

وختم الباجي خطابه بالقول: " بلادنا تمر بوضع صعب وصورتها سلبية في الخارج والاقتصاد متدهور. "[41]

مـنــاقــشــة هــذه المــبــادئ:

يقول الأستاذ سالم لبيض معلقا على مبادئ حزب الباجي ما يلي:" إن مبادئ هذا الحزب المتمثلة في النقاط الكبرى التي أعلنها زعيمه يوم 16 جوان 2012 لا تتضمن نقطة واحدة تحتوي تجديدا أورؤية مختلفة، فالجميع يدرك أن الحفاظ على الدولة امر مفروغ منه والكل يعلم ان الفصل الأول من الدستور القديم هومحل اتفاق من قبل الفرقاء السياسيين وكذلك مجلة الأحوال الشخصية. فكل ما ورد من مبادئ هوموجود في أفكار وايديولوجيات وحتى في برامج أحزاب سياسية كثيرة لم يختلف عنها حزب نداء تونس في شيء. "[42]

اما الأستاذ مبروك كورشيد، فيقول في نفس الخصوص ما يلي: " إن الثوابت التي ارتكز عليها المولود الجديد " لسي الباجي " هي كلها ثوابت فضفاضة دون مضامين سياسية لا تستطيع ان تجمع أصحاب القناعات والأفكار السياسية الخلاقة التي تخدم البلاد حقيقة فماذا يعني الولاء للدولة التونسية وحماية الراية الوطنية واحترام الفصل الأول من الدستور ؟ فهذه كلها ثوابت أجمع عليها الفرقاء السياسيون... كما أن القول بالديمقراطية منهاجا للتداول على السلطة اوتحقيق العدالة بين الجهات اواحترام مكتسبات المرأة كلها مباحث فضفاضة لا يمكن ان تعطي "

---

[41] الصريح الأحد 17 جوان 2012

[42] "الشروق " الثلاثاء 19 جوان 2012

نداء تونس " طعما خاصا يميّزها عن السواد الأعظم من الأحزاب السياسية الحاكمة اوالعاملة في تونس.

فهذا النداء ظل باهتا لا ميزة له فهولم يجب عن أسئلة تشفي الغليل، فهل يدعم هذا النداء اقتصاد السوق أم أنه ذومنحى اشتراكي خاصة ان السيد البكوش اشتراكي المنحى والسيد اللومي رأسمالي حتى النخاع، وهل هومع الطرح العلماني للدولة التونسية ام مع طرح الهويّة، هل هومع مواصلة أهداف الثورة أوترميم الاصلاح في البلاد ؟

كل هذه الأسئلة وغيرها التي تجمع الأشخاص حولها وتفرقهم لم يجب عليها هذا " النداء الباهت " "[43]

جريدة "الصريح" تعرضت هي الأخرى، من خلال مراسلها، لمضمون خطاب الباجي بعد أن وصف الأجواء التي جرت فيها وقائع الاجتماع، فكتب قائلا:"... لكن عليّ هنا ان أتحدث عن مضمون الخطاب ذاته ففيه استوقفتني اشياء كثيرة وأول ما صدمني هونعت الباجي للسلفيين بغير المسلمين فالتهمة لهذا التيّار هوأنه يكفّر البعض من خلق الله ويتعامل مع الأمر ببساطة، هوخطاب غريب لم أتوقع ان يزّل به لسان المتحدث.

كما أنّ المتكلم ترك مبادرته وتفسيرها وشرحها وراح يهاجم وزير الخارجية وينعته بالجهل، فالأولى ألا يسقط في هذا الاسلوب الانفعالي خاصة وهويقدّم حزبا جديدا.

---

[43] "الصريح " الاربعاء 20 جوان 2012

الأمر الآخر هوهجومي أيضا وكان ضد الحكومة فهوكان يتحدث عنها وكأنها حكومة فاشلة على وشك السقوط وهويقبل على مضض ان يساعدها ويقدّم لذلك شروطا.

الأمر الآخر هومغازلة اتحاد الشغل، وهذا يندرج ضمن ربح الأوراق فنحن نعلم العلاقة التي كانت بين قائد السبسي والاتحاد عندما كان يرأس الحكومة السابقة.

موقفي يلزمني وهوأن هذه المبادرة لم تنجح وأول العوائق امامها هوطريقة تقديمها ثم مضمون تقديمها، فخلالها ألقيت الاتهامات على الجميع من المخالفين في الرأي وصوّر الوضع في البلاد وكأنه خراب وصوّر اصحاب المبادرة أنفسهم كمنقذين بل جعل بعضا من التجمعيين منقذين وهذا الأمر لا يدل مطلقا عن حنكة سياسية لاسيّما وأننا وجدنا شططا كبيرا ومبالغات كثيرة من قبيل قول أحد ركائز هذا الحزب الجديد أن 130 ألفا عبّروا عن استعدادهم للانخراط في الحزب الجديد ولا أدري كيف عدّهم وكيف اتصلوا بهم ليعلموا بهم؟ امر غريب فهذه المبادرة رفعت شعار التوافق لكن ما لوحظ في مضمونها هوتقسيم المجتمع بين فاشلين ومنقذين."[44]

[44] "الصريح" الاربعاء 20 جوان 2012

كما علّق على مضمون الخطاب أحد كتّابها(الصريح) الآخرين قائلا:"... أما عن مواضع اللوم والعتاب فهي تتصل بموضوع ومحتوى خطاب السبسي فقد اتهم فيه الحكومة الحالية بتقصيرها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية وأراد أن يعزف على هذا الوتر ليقنع الناس بأنه في المقام الأول وأن حزبه في المقام الثاني سيلعبان دور المخلص المنّجي مما أحاط بالبلاد على حد زعمه من الخطر وبتعبير آخر دينيّ كثيرا ما يعتمده (سي الباجي) كأستاذه بورقيبة أراد أن يصور نفسه للناس في مقام المهدي المنتظر ولا نظن سي الباجي ينكر في سره ان أي حكومة أخرى وأي مبادرة أخرى سياسية تستطيع أن تقدّم للبلاد أفضل مما قدمته الحكومة الحالية وسط ما تعيشه من قوة معارضة المعارضين وكيد الكائدين الذين لا ولن يرضوا عنها ولوجاءت بالعجب العجاب.

اما عن العتاب الشديد الذي اسوقه لسي الباجي صاحب الرأي الرشيد والعقل السديد فهواطنابه في السخرية والحط من مكانة بعض رجال ووزراء الحكومة الحالية وخاصة المنتمين منهم لحزب "النهضة " بعبارات شعبية لا تليق بسياسي محنّك يطمح لقيادة بلاد بصفة عاجلة وفورية، ولعله قد تأثر في هذا أيضا بالسياسة التي كان يعتمدها بورقيبة في النيل من خصومه السياسيين والاطاحة بهم في اقرب وأسرع حين، فليت سي الباجي يتخلى عن هذا الاسلوب الذي يضحك الناس حقا ولكنه لا يغيّر الحقائق الثابتة في العقول والمنقوشة في القلوب "[45]

ردود الفعل على حزب "حركة نداء تونس":

من الطبيعي جدا أن تجد هذه الحركة ترحيبا كبيرا في أوساط المجروحين بسبب نهيار النظام السابق، وبقدر أقل لدى الخائبين في انتخابات المجلس التأسيسي. أما نصار الثورة الداعون إلى القطع مع الماضي ورموزه وثقافته، فلم يخفوا تنديدهم

---

[45] "الصريح " السبت 23 جوان 2012

بهذه المبادرة التي لم يروا فيها سوى محاولة لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة بزعامة "رأس الردة" المنتمي إلى جيل في طريقه إلى الانقراض.

قال مصطفى بن جعفر رئيس المجلس الوطني التأسيسي في اجتماع لحزبه "التكتل" يوم الأحد 17 جوان 2012:" إن المعارضة تستغل الاوضاع المتأزمة في البلاد للوصول إلى سدّة الحكم دون تقدير حقيقي للأوضاع في تونس التي تعيش فترة حرجة خصوصا إثر أحداث العنف التي هزت البلاد طيلة الأسبوع الماضي. كما تطرّق رئيس المجلس التأسيسي إلى خطاب الباجي الذي قال فيه إن هذه الحكومة تعدّ منتهية الصلوحية انطلاقا من يوم 23 أكتوبر 2012، أي بعد عام من تاريخ انتخابات التأسيسي، معتبرا أن هذه التصريحات خطيرة للغاية، وفيها مساس بالأمن العام." وأردف قائلا:" إن هذه الانتقادات إستبلاه للرأي العام."

كما تحدث رئيس المجلس الوطني التأسيسي عن شرعية هذه الحكومة والصعوبات التي تتعرض لها، خاصة وأنها تعمل في ظروف التركة التي خلفتها حكومة النظام السابق وحكومة السبسي، مشيرا إلى " قوى الردة التي تخرج من الباب وتعود من النافذة، هي قوى تغتنم الفرص لإحداث البلبلة."[46]

أما أحمد بن صالح فقد صرّح بهذا الخصوص قائلا:" إن "نداء تونس" هوخيانة للثورة وجريمة في حقها وانقلاب على الشرعية ومن شأنها أن تزيد في تعقيد الوضع وتأجيج العنف... إن الباجي عدوللثورة إن لم يكن زعيما لثورة مضادة تعيشها البلاد حاليا "[47]

وفي تصريح آخر له لجريدة "الأخبار" يقول:"إن مبادرة الباجي حملة انتخابية سابقة لأوانها... والحكومة الحالية تملك الشرعية الكافية ولا يمكن محاسبتها إلا في

---

[46] جريدة "الصريح " الاثنين 18 جوان 2012
[47]جريدة " الشروق " الجمعة 29 جوان 2012

آخر المجال أي بعد كتابة الدستور والانطلاق في الانتخابات المقبلة... كما لا يعقل بأي حال من الأحوال إسقاط الحكومة التي أفرزتها الانتخابات، ثم كيف لشخص ساهم في الإعلان عن الانتخابات "وأوصل البلاد إلى برّ الأمان" أن يطلق مبادرة سابقة لأوانها وعلى حساب أحداث العنف التي شهدتها البلاد."[48]

الطاهر بلخوجة من جانبه، اعترض على عودة الباجي واعتبر عودة جيل بورقيبة مضيعة للوقت قائلا:" لن تنفع النوايا الحسنة للباجي البلاد في شيء... الباجي يريد تعديل المشهد السياسي من خارج المجلس التأسيسي، ومن غير الممكن إرجاع التجمّع تحت غطاء البورقيبية، واعتماد بورقيبة كأصل تجاري".مضيفا:" أنا أرفض الدخول في اللعبة السياسية مع أحفادي."[49] (وهي إشارة واضحة إلى الباجي وما أقدم عليه من حراك).

وزير الخارجية رفيق عبد السلام علّق على الأحداث الجارية قائلا:" كل الأطراف التي انخرطت في الحركة الجديدة (نداء تونس) اطراف انتهازية تريد الالتفاف على الثورة والتغطية على قائمة الشهداء... لقد كان على السبسي الانسحاب من الحياة السياسية والاكتفاء بالصمت لأنه جزء من منظومة الفساد البورقيبي طوال الثلاثة عقود المنقضية كما انه "صندوق أسود " لفترة حرجة من تاريخ تونس في العقود الماضية ".[50]

فتحي العيّادي رئيس الهيئة التأسيسية لحركة النهضة، علّق على ميلاد حزب "حركة نداء تونس " بالقول:" ما قدمته حركة "نداء تونس" يوحي أن المنضوين تحت رايتها يرفضون ما أراده الشعب ويتجاهلون إرادة الشعب وطموحاته المتطلعة نحوالتجديد، لقد كان على أتباع الباجي قائد السبسي أن يدركوا فقط أنه لا مجال

---

[48] جريدة " الأخبار" الاربعاء 27 جوان 2012
[49] جريدة " الشروق " 29 جوان 2012
[50] جريدة " الأخبار" الخميس 21 جوان 2012

للعودة بالشعب التونسي للوراء لأنه يتطلع الى تجربة سياسية تتبني على الحرية والديمقراطية وتقطع مع زمن الاستبداد وحكم الشخص الواحد " [51]

فتحي الجربي عضوالهيئة التأسيسية لحركة "وفاء " (التي يتزعمها رؤوف العيّادي) علق بدوره على السبسي ومبادرته بالقول:" ماذا يمكن ان تقدّم شخصية الباجي قائد السبسي المتقدّمة في السنّ، لثورة محرّكها الشباب المتطلع لأفق أرحب من الحريّة والديمقراطية ؟ هذا الشخص ناصر نظام بن علي المستبد طيلة 23 سنة فإن لم يكن بمواقفه فبصمته المطبق. البلاد مازالت في وضع انتقالي وثورتنا لم تستكمل مسارها بعد ولم تعط ثمارها. فهذا الشخص الذي كان من المفروض ان يقدّم للمحاكمة، يريد إعادة انتاج نظام بورقيبة الذي أضرّ بتونس طيلة عقود على مستويات عدّة وأهمّها المستوى الاقتصادي... انا أعيب بصفة خاصة حضور شخصيات من المعارضة لهذه المبادرة... هذه المبادرة محكوم عليها بالفشل لأنها تستقطب التجمعيين بالأساس... ولماذا ضمت هذه الحركة أسماء متواطئة مع نظام بن علي مثل محمد الصياح ومصطفى الفيلالي وكمال مرجان ؟"[52]

الهادي بن عبّاس الناطق الرسمي بإسم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية رد على الإعلان عن حزب السبسي بالقول:" حزب المؤتمر لا يرى اجتماع مجموعة أشخاص حدثا سياسيا يستحق التعليق عليه، فضلا عن كون الخطاب الذي ألقاه السيد الباجي قائد السبسي لا يرقى إلى مستوى الخطاب السياسي المأمول ولا المستوى الأخلاقي. هوخطاب شتائم وتهجّم على الخصوم... نحن في حزب المؤتمر من أجل الجمهورية نساند كل مبادرة سياسية تقدّم الإضافة وتنهض بمستوى الخطاب

---

[51] جريدة "المغرب " الثلاثاء 19 جون 2012

[52] نفس المصدر السابق

السياسي وترتقي بأخلاقيات المعاملة السياسية للمشهد السياسي التونسي وهوما لم يتوفّر في هذه المبادرة "[53]

شكري بلعيد امين عام "حركة الديمقراطيين الوطنيين "علّق بدوره عن المولود الجديد بالقول:" هذا الحزب هومزيج جمع بين عناصر مستقلة ليبيرالية وعناصر تجمعية وهوفي تقديرنا يندرج في سياق سعي قوى داخلية وخارجية لخلق استقطاب ثنائي بين يمين اسلامي ممثلا في حركة النهضة ويمين ليبيرالي بقيادة الباجي قائد السبسي وحصر التداول على السلطة في هذين الطرفين اليمينيين في محاولة للالتفاف على الثورة وقواها واستهداف مضامينها وأهدافها."[54]

اما "حزب العمّال التونسي "فقد لخّص أحد قيادييه موقف حزبه من حركة نداء تونس في ما يلي:" نحن نعتبر ان حركة نداء تونس هي مجرد وعاء لتجمعيين قدامى خذلهم الشعب الذي ذاق على أيديهم الأمرّين على جميع المستويات ولا يزال يعاني تبعات ما قاموا به من جرائم في حق الشعب التونسي. من جهة أخرى فإن الباجي قائدالسبسي قدم حركة "نداء تونس" كحزب جديد سيكون منقذا للبلاد وسيعيد لها التوازن دون أن يوضح الطرق الكفيلة بتحقيق هذا الأمر. ونحن لا نعتقد أنه مؤهل ليشكّل بديلا ناجحا استنادا إلى تجربته في إدارة شؤون البلاد لمدّة ثمانية أشهر اثر الثورة حاول خلالها الالتفاف على الثورة ولم يقدم للبلاد شيئا يذكر وفي توليه لمناصب سياسية لمدة 13 سنة في عهد الحبيب بورقيبة كان خلالها اداة من أدوات القمع الشرس ضد رموز المعارضة. إن الباجي قائد السبسي علاوة على أنه لم يقدّم برنامجا واضحا خلال تعريفه بهذا الحزب الجديد فقد قدّم خطابا متناقضا حيث بدا في بداية خطابه مناهضا للحكومة ومعارضا لتوجهاتها وعاد في النهاية ليؤكد أنّه سيعمل على معاضدة الحكومة بلهجة فيها الكثير من التودد للترويكا الحاكمة. من

---

[53] نفس المصدر السابق

[54] نفس المصدر السابق

جهة أخرى لئن كانت للباجي قائد السبسي الجرأة في تحديد تواريخ انتهاء عمل الحكومة إلا أنه تناسى انه ليس بوصيّ على الشعب التونسي وان المجلس التأسيسي هوالذي يحدد مثل هذه التواريخ وان لاوصاية له على البلاد بل هومجرّد باعث حزب جديد يمكن القول أنه يمثّل واجهة من واجهات القوى المضادة للثورة."[55]

عدنان المنصر الناطق الرسمي لرئاسة الجمهورية انتقد هوالآخر السبسي وندد بمشروعه، من ذلك ما صرّح به في حوار مع إحدى اليوميات إذ قال حين تطرّق إلى " نداء تونس ":" هل هذه حركة ؟ هل هذا حزب ؟ ماهي الأفكار التي طرحها السبسي (بخلاف شوية فذلكة وشوية تنبير) هل لهذه الحركة أهداف اوبرنامج ؟ أعتقد أن السبسي من كبار مساندي النظام القديم، لقد قام بدور في المرحلة الانتقالية ولا يزال.. اعتقد أنه كان يحمي النظام القديم في ممارسته للسلطة الانتقالية.

ماذا قدّم من افكار ؟ وهل ان الحديث عن البورقيبية يكفي خاصة واننا نعلم أن الرجل طيلة أكثر من 20 سنة بل من 87 حتى وفاة بورقيبة لم يذكر صاحبه بخير وهومحام ولم يكتب ولوكلمة واحدة ولم يقل ولوكلمة عن بورقيبة بل أكثر من ذلك هذا الرجل الذي يدعي انه دستوري وليس تجمّعيا ترأس المجلس النيابي الناتج عن انتخابات مزوّرة، هوبنفسه اعترف بانها مزوّرة ثم اعترف بأنه في انتخابات اخرى ساهم في عملية التزوير فهل أعطيه قيادة البلاد ليصنع الديمقراطية ؟؟ أين هوالوفاء لبورقيبة ؟ هل حضر في جنازته؟؟ لا اتصور ذلك، الباجي قائد السبسي كمحام هل كتب ولوكلمة واحدة عن الفساد طيلة فترة بن علي ؟ وبرّر ذلك أن لا أحد كان يحق له الكتابة وأقول ان الجبن من المستحيل أن يكون مبرّرا، الجبن هوظرف تشديد

---

[55] نفس المصدر السابق

وليس عذرا ولن أعذرك لأنك كنت جبانا، بل أكون قاسيا في معاقبتك عندما تعترف بأنك كنت جبانا.[56]

جريدة "الحصاد " الأسبوعية ادلت هي الأخرى بدلوها في هذا الجدل الدائر حول مبادرة السبسي، ومن أحد اعدادها نقتطف هذه الفقرة:" إنّ جوهر ما التقى عليه هؤلاء (السبسي ورهطه) بقي ضبابيا، فماذا تعني قوة وسطيّة تجمع التونسيين من مختلف المشارب ؟ التونسيون، وكما هومعلوم فرق ومذاهب مختلفة شانهم في ذلك شان كل الناس، يجتمعون ويختلفون على أفكار ومعتقدات شتى، وتجمعهم فقط من أجل مناهضة أحد الأحزاب أوالوقوف ضدها ليس كافيا للتجميع، فالفكرة الجامعة التي تستطيع أن تدعوالناس إليها هي الفكرة القائمة على منهج ورؤية اجتماعية تحدد أدواته وتتميز بنظرة خاصة إلى مشاكل المجتمع وكيفية حلها.

فالتجميع من أجل التجميع ليس مناسبا للتقدم، كما أن محاولة استنساخ التجارب الماضية لم يعد ممكنا، فأحزاب التحرير الأولى اجتمعت على غاية موضوعية وهي إخراج الإستعمار، وفور تحقيقها هذا الهدف النبيل تحوّلت إلى أحزاب سلطة مقيتة، تخصي الرجال، وتغتصب النساء، وتهدر الدماء والمال العام، ومن حاول معارضة ذلك كان مصيره المجهول، وهوما يعني ان النظرة إلى المجتمع وكيفية تطويره يمثل صراعا حقيقيا بين أصحاب الأفكار المتقاربة فما بالك بأصحاب النظرات المختلفة."[57]

ونختم ردود الفعل هذه على مشروع الباجي بما جاء في مقال للأستاذ حافظ المداني (دكتور في علم اجتماع الفساد)، نشرته احدى الاسبوعيات تحت عنوان "كيف نفهم الثورة المضادة في تونس ؟". يقول كاتب المقال:" ولعل بعد أن تفككت مؤسسات التجمع الدستوري الديمقراطي تظهر مبادرة الباجي قائد السبسي وتاسيسه

---

[56] جريدة "التونسية " الثلاثاء 26 جوان 2012
[57] جريدة "الحصاد " السبت 16 جوان 2012

لحزب "نداء تونس" كمحاولة لنقل التوجه الفكري الدستوري والبورقيبي الي كيان مادي له مقراته ومؤسساته المعترف بها، ويكتسي من الشرعية السياسية والقانونية المفقودة منذ نجاح الثورة، ومنذ انحلال وريث الدستوريين حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بحكم قضائي، ما يمكنه من إعادة استقطاب الممولين الاقتصاديين وشتات السياسيين المفتقرين للقواعد الشعبية العريضة. انها بإختصار محاولة عقلانية لإعادة نسج خيوط الشبكة المنحلة والتي نجد معظم عناصرها مبثوثة في كامل النسيج الاجتماعي كالمؤسسات والإدارات والأحزاب والمنظمات والجمعيات ومدعومة بما كان يعرف عنهم بالطلبة التجمعيين والشباب الدستوري... دون أن نتغافل على دور المليشيات الشعبية الانتهازية التي كانت تتمعش من عطايا النظام السابق بها تقدمه له من خدمات كالتعبئة الجماهيرية والوشايا بقوى المعارضة وإفشال التحركات الميدانية "[58]

ماذا نقول نحن في خاتمة هذا الفصل تعليقا على "الحراك السبسوي" بعد مغادرته الحكومة الذي يندرج ولا شكّ ضمن مساعي القوى المضادة للثورة ؟

أن لا يرأف السيد الباجي قائد السبسي بشيخوخته، وهوومن بات من " ذوي الأسنان "، فذلك شأن يعنيه... وأن لا يرى غضاضة في تقلد المناصب السياسية "مدى الحياة "فذلك ما لا يثير الاستغراب ممن نشأ وتربى في مدرسة ظل صاحبها عاضا بالنواجذ على كرسي الرئاسة حتى بعد أن ردّ إلى أرذل العمر... لنسلم إذن بأن من حق السيد الباجي قايد السبسي مواصلة التعاطي مع الشأن العام، لكن من حق " أهل الشأن العام " عليه، في المقابل، أن يتفاعلوا مع تحركاته سلبا أوإيجابا.

[58] جريدة "الضمير " الخميس 21 جوان 2012

في هذا الإطار تتنزل وجهة نظرنا هذه، وليكن مبتدأ حديثنا، بهذا الشأن، في صيغة السؤال التالي: كيف يقرأ الباجي قائد السبسي أوضاع البلاد الراهنة، وما هي مقاربته للعبور بالبلاد إلى بر السلامة؟

ينطلق الرجل في تعاطيه مع الحالة الراهنة من كون البلاد " في أزمة "، ومن أن الماسكين حاليا بالشأن السياسي هم دون القدرة على إدارتها (الأزمة)، على أن ما يزيد من حجم التشاؤم في نظره، هوالتوجّس من احتمال مواصلة " النهضة " هيمنتها على مواقع القرار حتى بعد الاستحقاقات الانتخابية القادمة، ولا حل، بناء على ذلك، من رأيه، إلا "إذا تعادلت القوى " (بعبارة الشابي) من خلال اصطناع البديل الكفيل بتحقيق التوازن في المشهد السياسي، ارساء لمبدإ التداول السلمي على السلطة.

لن نثير مع الباجي ما إذا كانت البلاد تعيش "أزمة" بما هي وقوع في المأزق دونما مؤشر على إمكانية الخروج منه، أم أنها تشكوبالأصح،ما يشبه الأوجاع التي تلي المخاض خصوصا إذا ما كان هذا الأخير عسيرا، ونوثر على ذلك المرور مباشرة لمناقشة " مشروع حله " لإخراج البلاد من " ورطتها "... تقوم خطة الباجي قائد السبسي، بمنتهى الاختصار والضبط، على تحشيد كل التيارات ذات الحساسية من " النهضة " على اختلاف مرجعياتها السياسية والفكرية بغرض تعبئتها للدفع بها يوم "يلتقي الجمعان " لمنازلة " النهضة " قصد زحزحتها عن مواقع القرار التي تبوأتها عبر شرعية الانتخاب، والحلول محلها في قيادة البلاد. ولأنه لا بد لكل عمل من هذا القبيل من عنوان يتخفى تحته، وشعار يتزيّا به فقد اختار الباجي قائد السبسي لمسعاه عنوانا غرّارا هو"التداول على السلطة "، ولئن كنا نقر بداية، بأن الإستئثار بالسلطة إذا ما طال يمكن أن يوقع بصاحبه في الغرور، ويغريه بالتغول، فإن من الوهم، في المقابل، الاعتقاد أن الارتكان إلى مبدإ " التداول على السلطة " كاف لتأمين نظام حكم شعبي ديمقراطي، وإرساء حياة سياسية متطورة. وما بوادر التذمر التي غدت تتراءى للمتابع، لدى مجتمعات سبقتنا الى الديمقراطية، من أنظمة حكمها،

بعد أن تفطنت إلى " زيف" هذه المقولة إلا دليل على أن التناوب على الاستئثار بالقرار فيما بين فريقين (أوحتى أكثر) لا يفي بحاجة الشعوب إلى الامساك بمصيرها ممثلا في المساهمة الفاعلة في اصطناع الحلول لمجمل قضاياها ومشكلاتها.

لقد مج قسم من الرأي العام، ما انفك يتنامى، في الغرب الديمقراطي، حيث الأنظمة الرئاسية خاصة (فرنسا، أمريكا على سبيل المثال) هذه اللعبة، ويكفي دليلا على ذلك فتور الحماس لدى الناس تجاه المواعيد الانتخابية بعد أن غدوا يرون أن من السذاجة الاسلام لطرفين لاعبين يتناوبان على التصرف في شؤونهم العامة، وعلى الانتصاب اوصياء على مصائر أوطانهم بدعوى " التداول على السلطة ". إن "حكم الشعب نفسه بنفسه" لم ولن يحققه الاستحواذ على السلطة من قبل " الحاج موسى " مرة، و" موسى الحاج " مرة أخرى. **آلية التداول على السلطة تصب أساسا في صالح الساسة أكثر بكثير من كونها في صالح الشعوب.**

نحن لا ندعوإلى تغييب مبدأ " التداول على السلطة " ولكننا ندعو، بالتوازي مع ذلك، إلى ما نراه أهم وأوكد، بالنسبة الى الجمهور العريض من الناس، ألا وهو**توسيع دائرة صناعة القرار بإنفتاحها على أكثر ما يمكن من التعبيرات السياسية** الحاملة لرؤية ورغبة جماهيرها التي صعدتها، ما يعني، في المحصلة، وضع الحكم بيد **مجموعة موسعة من الأطراف** لا بيد طرف واحد.

الاهم من التداول على السلطة " **التشارك فيها** " حتى لا يستفرد طرف بها. واعتقادنا أن الحكم القائم على الشراكة هوالأكثر تمثيلا لإتجاهات الجمهور والأكثر أهلية لتحقيق انتظاراته فضلا عن كونه الأضمن للوقاية من مغبة الوقوع في الاستبداد، يذكر، في هذا السياق، أن النظام البرلماني هومن يبدوالأكثر توافقا مع هذه المعاني.

وبالعودة إلى مسعى الباجي قائد السبسي يتبين لنا أن الرجل لم يعن كثيرا بإعداد "رؤية " مقنعة يفترض أن تكون حاملة للإضافة، واعدة بتجاوز صعوبات الراهن بل

اختار أن يدشن حراكه بنداء توجه به إلى "الجميع " بغرض الانضمام إلى دعوته من أجل ماذا ؟ - من أجل الاطاحة بالحكام الجدد، والعودة بالناس إلى ما يشبه النظام الذي ثاروا عليه. سئل السبسي عن برنامج حزبه السياسي والاقتصادي فأجاب " هوقيد الاعداد من قبل اللجان،وأردف قائلا "نحن لسنا يسارا ولا وسطا ولا يمينا"[59] من أنتم إذن ؟ وبماذا ستثرون المشهد السياسي وأنتم خلو، إلى حد الآن على الأقل، من أي طرح تقاربون به تجسير الهوّة التي تفصلنا عن ضفة النجاة ؟ أليس عين العجب أن يدخل سوق السياسة من ليس لديه شيء يعرضه للناس غير سحب البساط من تحت أقدام الخصوم ؟ أليست قمّة التغرير بالناس أن يُعمد إلى تجييش بعضهم ضد بعض اعتمادا على شيطنة فريق ممن لا نحب ؟ يقول الاستاذ قيس سعيّد في هذا المعنى: " حركة نداء تونس ردة فعل حول نتائج الانتخابات الفارطة وليست اجتماعا على برنامج سياسي، وأن التوازن السياسي لا يتحقق بالاجتماع ضد طرف معين، وانما حول برنامج سياسي واضح ".[60]

كم كان يبدوكبيرا في أعين التونسيين جميعا لوان السيد الباجي قائد السبسي اختار ان يتوجه الى عموم التونسيين بـ"نداء" يدعوهم فيه الى كلمة سواء لتصليب الوحدة الوطنية، والى استنفار الهمم لاستثمار هذه الفرصة التاريخية النادرة من خلال التعاون على محاصرة كل أشكال الانفلات، وعدم الانجرار الى التجاذب الحاد، وإيلاء العامل الأخلاقي إعتباره في العمل السياسي، والانصراف الى العمل والبناء بدل الغرق في المهاترات والمزايدات وتصيّد الزلات، وتغليب مصلحة الوطن العليا عما سواها من المآرب الشخصية والحسابات الحزبية والفئوية، والامتناع عن كل ما من شأنه ارباك الجهود المخلصة، والتشويش على حركة الثورة، أهم وأغلى منجز حققه التونسيون في تاريخهم الحديث.

---

[59] جريدة "لابراس" بتاريخ10 /2012/07

[60] جريدة: " التونسية " الأحد 12 أوت 2012

لوتعلقت همتك يا " صاحب نداء تونس " بشرف النهوض بهذا الدور لصدقناك حين "ادعيت " أنك لا تتردد في القيام بأي دور تقتضيه مصلحة الوطن، أمّا وقد إرتأيت النزول الى الميدان، تلعب مع اللاعبين، جريا وراء الزعامة، والوجاهة، وتحقيق المغانم فاختيار يشي باستحضار المصلحة الخاصة، لا مصلحة الوطن، كما تشيع وتدعي... وعلى ذكر مصلحة الوطن بماذا تجيب، بالله، عن سؤال السائلين القائل: أين كنت طوال الحكم الفاسد لبن علي ؟ لماذا لم نسمع عنك أبدا انك بادرت ببيان، بنداء، بكلمة، بإشارة، بهمسة تشي بعدم رضاك عما آلت إليه أوضاع بلدك، أم أنك آثرت الصمت تفاديا لغضب بن علي، صمتا طال حتى أنسى الناس فيك، ما جعل البعض يسأل ببراءة وصدق على إثر تعيينك على رأس الحكومة (فيفري 2011) قائلا (ياخي سي الباجي مازال حي ؟).

مصلحة الوطن يا " صاحبنا " تدعوك الى ترك " الشأن الرسمي " لأحفادك ، كما اشار عليك بذلك السيد الطاهر بلخوجة، والى التوجه إلى أحد مجالات **العمل الانساني**، إن شئت، وما أكثرها، وما أشد حاجة بلادنا إليها، توظف فيها خبرتك مستندا إلى دائرة علاقاتك الواسعة، بما يعود على البلد وأهله بقدر من النفع وهذا، بالمناسبة، هوأحد أوجه النشاط السياسي (النبيل حقا) ما دمت ترى أن لا موجب للتقاعد من العمل السياسي ما دامت الحياة.

وبعد، فإن الخلفية السياسية للباجي قائد السبسي وهو" **الحزبي** " حد النخاع في عهد بورقيبة، و" **التجمعي** " في عهد بن علي، والتفاف عدد من بارونات النظام المنهار حوله، وخطابه القائم على التهجم والتشكيك والتحريض لتشي بأن صولات الرجل وجولاته **على التماس، في الأرجح، مع القوى المضادة للثورة** غايته غايتها: إعادة انتاج نظام اقتنع به وتماهى معه، وتباهى ولا يزال به، وغنم منه مع جملة من غنم.

لقد سبق أن أشرنا إلى أن تلك القوى قد انطلقت في محاولتها الالتفاف على الثورة مباشرة بعد سقوط "الرأس"، واستمرت في سعيها ابّان ترؤس محمد الغنوشي للحكومتين المؤقتتين الأولى والثانية، ثم جيء بالسبسي كـ " أفضل " من توكل إليه مهمة تمييع الثورة.وقد تم في عهده التركيز خاصة على التحضير، بكل الوسائل الممكنة، لاجتياز الامتحان المصيري ممثلا في انتخابات التأسيسي، ولمّا أطاح صندوق الاقتراع بأمل الجماعة في "وأد" الثورة " "مرّوا إلى البديل الآخر في التعاطي مع افرازات الإرادة الشعبية التي جاءت بها انتخابات أكتوبر، مناورة تلوالأخرى لتسميم الأجواء في البلاد بأساليب التضخيم والمبالغة والإثارة والفزاعات المركبة ونشر الاشاعات واستغلال الظرف الاقتصادي والاجتماعي الصعب لنشر الشك وتغذية مناخ الاحباط والحيرة والتبشير بالكوارث والانهيارات في سياق خطة منظمة للانقلاب على الارادة الشعبية... وقد ساعدتهم على ذلك مصادر اعلامية مسخرة لخدمة مشروع إجهاض الشرعية الشعبية تلك التي راحت تصرخ ليل نهار في وجه الحكومة وتنعتها بكونها فاشلة وبأن البلاد في طريقها إلى الهاوية وبأن الخراب يحاصر تونس من كل مكان، هي رسالة واضحة لا غبار عليها للمستثمر لكي لا يستثمر وللسائح لكي لا يأتي وللتونسي لتنهار معنوياته.

المؤامرة ليست مصطلحا قانونيا، لكي يحاسب احد على استعمالها، لم يقل أحد أن هناك انقلابا عسكريا يدبّر حتى نطالبه بتقديم ادلة الاثبات القانوني، المؤامرة نهج في التعامل السياسي تتقنه الأطراف المفلسة عادة، تلك التي لا أمل لها في صندوق الاقتراع فتلجأ إلى التآمر عوض طرح البرامج والبدائل. المؤامرة هي المناورة السياسية من الصنف الهابط التي تحتمي وراء شرعية المعارضة لتبث مناخ الاحباط على حساب مصلحة البلد، تلك التي تأخذ البلاد رهينة لصراعها السياسي ضد الحكم الذي جاء بطريقة ديمقراطية وشرعية.

الذي يريد التغيير من حقه ذلك ولكن في الديمقراطية عليه أن يراهن فقط على صندوق الاقتراع لا على دفع اقتصاد البلاد الى الهاوية حتى تسقط الحكومة.

المؤهل الوحيد لإصدار الحكم على اداء الحكومة، على نجاحها من فشلها على كفاءتها من عدمها هوصندوق الاقتراع "[61].

ما نحن بصدد ذكره ليس علما مستغلقا يستعصى فهمه، وإنما هومبادئ وأعراف تواضع الناس في دنيا السياسة على التسليم بها والانضباط لمقتضياتها، لكن ما الحيلة وبيننا من لا يريد أن يفهم المعارضة إلا على كونها رفضا مطلقا للآخر ولكل ما يصدر عنه، يسوّغ مالا يسوغ من أجل الاطاحة بخصمه الذي تبّوأ موقعه عبر الشرعية الشعبية ؟... هلا طرح هؤلاء على أنفسهم السؤال التالي: ماذا لوتنقلب الأدوار غدا، وتخسر الأحزاب الحاكمة الآن و" النهضة " بالأساس الانتخابات القادمة فتتحوّل بحكم الواقع الجديد إلى صف المعارضة، وفي قناعتها أن فشلها عائد بالتحديد وفي الأساس إلى ما وضعه خصومها في طريقها من عراقيل، وما كادوه لها من مكائد، ما ضيّق عليها الخناق حد شل قدرتها على الحركة أوكاد ؟ هل تراها ستمسك عن ردّ الفعل، وتغفر لخصومها ما اقترفوه في حقها من ظلم وأذى ؟ لا نظن ذلك... بل حدوث العكس هوالأقرب إلى التوقع، وغني عن البيان ان الخاسر الأكبر فيما لوحصل ذلك، لا قدّر الله، هوعامّة الشعب الكريم الذي سيكون ضحيّة صراع ساسة لا يعنيهم شيء غير تعطشهم للسلطة والنفوذ مهما يكن الثمن. يقول المثل الإفريقي:"عندما تتخاصم الفيلة النباتات هي أكثر من يناله الضرر".

من حق المعارضين أن يعارضوا، ولكن وفق الأساليب المتعارف عليها في مجال العمل السياسي أي وفق ما تسمح به قواعد اللعبة، وأما السعي إلى " قلب الطاولة " على الجميع فنعتقد أنه لن يصب في مصلحة أحد.

والآن، نود أن نتوجه إلى الذين يسوّغون فعل "كل شيء " يستهدف" النهضة "، لا من جانب إمساكها بالسلطة فحسب، بل وفي وجودها اصلا، إن قدروا على ذلك،

---

[61] جريدة" القرار" ، السبت 17 مارس 2012

مقترحين على هؤلاء الغلاة ممن لا يحسبون حسابا للغد، أن نروي لهم واقعة تنطق حكمة، جدّت ببلادنا في غضون النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لعلّ ان يتعظوا بما تنطوي عليه هذه الحادثة من عبرة بالغة، ودرس ثمين.

في عام 1856 لجأ غومة المحمودي (الثائر الليبي المعروف، والملاحق من قبل الباب العالي) صحبة انصاره الكثيرين الى الجنوب التونسي، وبعد تنقله بين العديد من مناطق البلاد، انتهى به المطاف إلى منطقة نفزاوة محتميا بسكان مدينة قبلي لصلة القربى التي تجمع بين عشيرته "المحاميد" و"أولاد بلّوم" سكان قبلي. وفي سبتمبر 1857 هاجمت محلة بأمر من الباي محمد مدينة قبلي لملاحقة غومة المحمودي، ولعقاب سكان هذه المدينة على إيوائهم ومناصرتهم له. ثم اعادت المحلة الكرة في نوفمبر من نفس السنة، وانتهت الحادثة بخراب قبلي، وأسر العديد من ابنائها، وهتك حرمة نسائها، ومصادرة واحتها التي اشترى نصفها اهل " جمنة"، واشترى كل من خليفة "تلمين" وأهل "القلعة " نصفها الاخر بالتساوي بينهما، ما خلّف لدى أهل قبلي الشعور بالغضب الشديد على من تولوا شراء أرزاقهم المصادرة.

وفي عام 1879 امتنع اهالي "جمنة" عن دفع المجبى (الضرائب) لدولة الباي، وأصروا على ذلك، ما دفع بالسلط المركزية إلى توجيه محلة الى "جمنة "، ومما شيع وقتئذ ان الكاهية والذي هومن أصيلي "قبلي" قد تواطأ مع المحلة ثأرا، فيما يبدو، من أهالي "جمنة " الذين بادروا إلى الاساءة لأجوارهم لمّا خذلوهم بقبولهم شراء واحتهم المصادرة... وانتهت المعركة في الأخير بخراب "جمنة "، واستسلام أهلها بعد أن سقط منهم العشرات ما بين قتيل وجريح رغم ما ابدوه من بسالة في الدفاع عن بلدتهم.

روينا هذه الحادثة، وهنا بيت القصيد، لعبرة اختزلها بيت (يتيم) من الشعر الشعبي، قاله، في الواقعة، أحد الحانقين، تشفيا من "جمنة "، ونصه:

يا "جمنة" راه السلف يولي ريتيش ما درت نهار قبلي.

فهل يعتبر بهذه الحادثة، اليوم، من يغالون في هجومهم على "النهضة "، ام ترى "على قلوب اقفالها "؟... " فنهار اليوم وراه غدوة "، يا سادة.

نقول ذلك، ونحن لسنا من "النهضة "، ولا من خصومها كذلك.

قال صاحبنا: أعلم انكم لستم منها (النهضة)، ولكن يبدوانكم من"حرس الأسوار".

قلنا:" ومن "حرس الأسوار" هؤلاء ؟ "

قال:" هم من يقدّمون الدّعم والخدمة " للنهضة " دون أن يكون ذلك بدافع من الالتزام الحزبي... يدفعون عنها الضربات، تطوّعا، لا لكونها موجّهة "للنهضة "،في تقديرهم، بل لإستقرار البلاد، ولمسار ثورتها.

قلنا: قل فينا ما شئت، إلا أن تنفي عنّا عشقنا للبلاد، وغيرتنا على الثورة.

إن حركة" نداء تونس " ليست، في الحقيقة والواقع، أكثر من توليفة هجينة بين الدستوريين والوسطيين واليسار الانتهازي مسنودة بقوة مالية ولوجيستية هائلة ازدادت صلابة وتوسّعا بإنضمام احد كبار رجال الأعمال إليها ألا وهوالثري فوزي اللومي، هدفها الأول والأخير السطوعلى مواقع القرار السياسي بالبلاد تأمينا لمصالحها، ودع عنك تظاهرهم، الذي لا ينطلي إلا على المغفلين، بالدفاع عن مصلحة الوطن وتبنيهم لمطالب المهمشين والمعطلين وفقراء الحال من المواطنين، فهؤلاء هم آخر من يعنونهم، إن هم عنوا بهم أصلا... إنّ من تعنيه مصلحة البلاد وكرامة اهلها، هومن لا يعتمد في إقناع الناس، وكسب دعمهم إلا على ما يقدمه لهم من رؤى وبرامج يمكن أن تساعدهم على تخطي اوضاعهم الصعبة، وأن تعزز لديهم الأمل في الحياة الحرة الكريمة لا عبر الاستثمار في معاناتهم الذي بدأت بوادره بعد من خلال السعي إلى شراء ذمم ذوي العوز من أبناء شعبنا، إذ " ها هي

الدنانير تمد أعناقها " من الآن... نشرت إحدى اليوميات تحقيقا أجرته في هذا الإطار تحت عنوان "نداء تونس يجند "نقباء " في الأحياء الشعبية الكبرى والقرى الداخلية لاستقطاب الأنصار". ونظرا لأهمية ما جاء فيه، ها نحن أولاء نتولى نقله ليطلع الرأي العام على ما يحاك للمواطنين من دسائس يستبق بها الانتهازيون موعد الاستحقاق الانتخابي القادم، بهدف التحايل على إرادة الشعب بطرق مهينة لكرامة الانسان التونسي الذي يدّعون كذبا انهم لا يسعون إلا إلى خدمته، وفيما يلي نص التحقيق: "الأمر فيه المعاينة في جزء منه، وفيه معلومات مؤكدة تلقيناها ممن عاشوا التجربة التي وجد فيها الكثيرون فرصة لدخل لم يتوقعوه وهم الذين يعانون البطالة أوضيق اليد.

والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل بدأ حزب "نداء تونس " حملته الانتخابية باكرا؟ وهلا انتعش من جديد اسلوب توظيف المال في السياسة أوما يعرف (كمصطلح) بالمال السياسي ؟

نعود إلى موضوع الحملة الانتخابية المبكّرة التي بدأتها حركة "نداء تونس " حيث أكدت لنا مصادرنا عايشت الظاهرة حيث قمنا من جانبنا بعملية تأكد من خلال الاتصال ببعض الجهات الداخلية أن "نداء تونس" بدأ في الفترة الأخيرة أسلوبا جديدا في حشد الأنصار واستقطاب المنخرطين من خلال إرسال أشخاص يمكن أن نطلق عليهم من باب الاستعارة " نقباء " مهمتهم تجنيد أشخاص في الأحياء الشعبية الكبرى المحيطة بالعاصمة وخاصة منطقة حي التضامن وما حولها مثل دوار هيشر ومنوبة يقومون بالدعوى للانضمام إلى هذا الحزب الجديد والتسجيل كمنخرط والمقابل منح ثلاثين دينارا عن كل شخص أو"رأس " يأتي به للانخراط في الحركة ويمكن الزيادة في المبلغ حسب أهمية الأشخاص وقدرتهم على حشد الأنصار والمنخرطين.

بعض الذين قبلوا بهذه المهمة أكدوا لنا ان السياسة لا تعنيهم ولا اطلاع لهم على برامج هذه الحركة وأهدافها لكنهم وجدوا في الأمر صفقة للحصول على المال لا سيما ان أغلبيتهم من العاطلين عن العمل اوذوي الدخل المحدود لكن في المقابل أكد البعض أنهم رفضوا العرض لأنهم يرون في هذا الحزب صورة التجمع المنحل وان كانوا مع النهضة اوالترويكا أوضدها فإنهم يختارون إما التوجه لإنتخاب أحزاب أخرى أوعدم الاقتراع اصلا على اختيار من يعيدون إلينا رموز الماضي الأسود.

عملية حشد الأنصار هذه ليست مطلقة اومن فراغ بل هي مبنية على برنامج واضح يتمثل في تقديم وعود لمن يقبلون الانخراط في "نداء تونس " بأن هذا الحزب هوالقادر على إيجاد حلول للمعطلين عن العمل اضافة الى وضع فزاعة " النهضة" أي تقديمها كحزب يريد الاستحواذ على كل شيء وان "نداء تونس " قادر على خلق التوازن السياسي في البلاد.

اضافة إلى هذا الأسلوب تعتمد عملية الاستقطاب هذه على مهاجمة النهضة والترويكا واتهامهما بالفشل وانعدام الخبرة السياسية وأنهما يعيدان الآن رموزا تجمعية إلى الواجهة وترفض النهضة فتح الملفات الكبرى ومعاقبة المذنبين والفاسدين...

هذه الحملة لم تشمل المدن الكبرى في اقليم تونس فقط بل امتدت أيضا الى داخل الجمهورية وحتى النائية في القرى. والسؤال هنا هو: من أين تأتي الأموال التي تدفع للذين يحشدون الأنصار ؟!

هذا السؤال طرحناه على البعض فقال إنّ من يقوم بالترويج للحزب يمدّ كل من يوافق على العرض برقم هاتف يتصل به إذا جمع عددا من الذين هم مستعدون للالتحاق بنداء تونس لترتيب عملية الدفع وبسخاء !"[62]

عتبنا على الباجي قائد السبسي يقبل أن يتخذه الانتهازيون واجهة تحجب أطماعهم من أجل تلبية هوسه بالزعامة، وتحقيق حلمه الضائع بالرئاسة.

عتبنا أكثر على " مناضلين " عانوا من اضطهاد بورقيبة وبن علي يضعون أيديهم بأيدي أعداء الأمس كي يدعموا مشروعا مشبوها هدفه إجهاض الثورة.

غضبنا على قسم من عامة الناس يقبلون، عن غباء، الانخراط في زمرة المعادين لثورتهم، لقاء قبض الريح حتى لو،لا قدر الله، نجحت قوى الردة في العودة بنا إلى "الزمـــان الأسود ".

أخيرا، هل يا ترى نأمل في كون مازالت لدى هؤلاء مُسْكة من خير تجعلهم راجعون مواقفهم كي تغدوأكثر التزاما بمصلحة تونس، ونصرة ثورتها ؟ ذلك ما تمناه لهم، على كل حال.

---

[62] جريدة "الصريح " الاثنين 10 سبتمبر 2012

ما يجب أن نعرفه عن الباجي قائد السبسي

من الخصائص الذاتية للباجي قائد السبسي

إن الثورات في العالم بأسره على مر التاريخ، لما تنتصر تولد من رحمها قيادات متشبعة بمجموعة مبادئ وقيم من شأنها تحقيق أهدافها والقطع نهائيا مع الماضي. والثورة التونسية العظيمة التي اطاحت بنظام استبدادي متغطرس، كانت القدوة والقاطرة التي جرّت وراءها دولا عربية أخرى، إلا أن مفجّريها اضطروا إلى أن يسندوا قيادة البلاد لشخصيات لا علاقة لها بالثورة بتاتا، من بينها من خدم الاستبداد، واتهم بالضلوع في ممارسات قمعية خلال عهد بورقيبة.

وأحد هؤلاء الباجي قائد السبسي،هذا السياسي المخضرم، المطل عمريا على التسعين. والمتأمل في شخصية وسلوكيات وتاريخ هذا الرجل يخرج بتشخيص واستنتاجات تعطينا فكرة عن خصائص ذاتية سلبية ملفتة للانتباه لديه، يتمثل أهمها في الآتي بيانه:

1- تضخم الأنا:

إن هذه المسألة مهمة جدا لدى الباجي قائد السبسي، نلمسها بوضوح من خلال تصريحاته للإعلام بكل مكوناته. فالرجل يحس أنه وريث شرعي للتركة البورقيبية لذلك فهويحاول تقليد بورقيبة، وتبنّي أفكاره وتزعّم البلاد من خلال منطق إستعلائي يتعمد من خلاله تقزيم الآخرين حتى يظهر في الصورة وكأنه الشخصية الأهم في البلاد.ويعتمد في ذلك على تجربته في السلطة التي تجاوزت الخمسين عاما، بالإضافة إلى أسلوب خطابي يحتوي على نوع من التهريج، يتميز بكثرة استعمال الامثال الشعبية، وقدر من المزاح المبالغ فيه أحيانا، لشد الاهتمام وكسب ود الرأي العام.

وبناء عليه تضخمت الأنا لديه بشكل ملفت للانتباه مثلما كان الحال لدى الزعيم الحبيب بورقيبة. وتصرفاته وردود فعله المعبّرة عن تلك الحالة النفسية كثيرة، إلا أنني ساكتفي بإثنين منها وهما كالآتي:

- في حوار صحفي مع جريدة " لابراس" يتعلق بلقائه مع كل من الامير السعودي الوليد بن طلال ورئيس الوزراء الإيطالي الأسبق سيلفيوبرلسكوني والمنتج السينمائي التونسي طارق بن عمار بنزل جورج الخامس بباريس خلال شهر مارس 2012 صرّح حرفيا بما يلي:

" تلقيت دعوة من الأمير وليد بن طلال الذي أعلمني أنه استمع إلى خطاباتي ورأى من خلالها "أنني شخص مهمّ ". وعندما حللت لمقابلته وجدت عنده طارق بن عمار وبرلسكوني حيث كانا على موعد معه قبل أن أصل، وقد أصرا علي تحيتي.وطارق هوصديقي على الدوام وقد كانت تربطني بوالده صداقة وهومثل إبني. أما برلسكوني فقد جاء ليسلم عليّ هوأيضا. أنا معروف وماذا تريدني أن أفعل ؟ "[63].

- كان خلال توليه مهام رئاسة الحكومة المؤقتة بعد الثورة يتعامل مع الصحفيين باستعلاء ملحوظ، حيث سعى في عدّة مناسبات الى تهميشهم وتقزيمهم واظهارهم في موقف ضعيف امامه.ولا بد ان التونسيين يتذكرون جيدا الندوة الصحفية التي انتظمت بمقر الوزارة الأولى يوم الأحد 08 ماي 2011 على إثر التصريح الشهير لفرحات الراجحي وزير الداخلية الأسبق، وكيف ان تعامله مع الصحفيين الثلاثة الذين حاوروه يومها جعلهم في موقف محرج أمام زملائهم والرأي العام، وخاصة عندما خاطبهم بالقول أنه كان ينتظر منهم أسئلة اخرى للإجابة عنها،

---

[63].انظر صحيفة "لابراس " ليوم 10 جويلية 2012 الصفحة 11

إلا أنه مادامت لم تطرح عليه فإنه اكتفى بما قدمه من أجوبة. وهوكلام من شأنه التشكيك في حرفية أولئك الصحفيين، حسب تعاليق عديد المهتمين بالشأن السياسي.

2- النفاق السياسي والسكوت عن الحيف:

حصلت عديد المظالم والاعتداءات على حقوق التونسيين وكرامهتم وإنسانيتهم من طرف نظامي بورقيبة وبن علي، وكان الباجي قائد السبسي في مناصب عليا في الدولة دون ان يسجّل له أي اعتراض علني على ذلك، أوتلميح يمكن أن يفهم منه رفضه أوعدم مساندته لتلك الأعمال اللاإنسانية. وفيما يلي بعض المظالم التي لم تحرك ضميره ولا وجدانه رغم فظاعتها:

- تجربة التعاضد المدمّرة للإقتصاد الوطني خلال النصف الثاني من الستينات، علما وأنه كان مطلعا بصفة دقيقة على كامل تفاصيلها ومستجداتها بوصفه كان يشغل حينها منصب وزير للداخلية.والأدهى والأمّر أنه اعترف صراحة بكونه كان من المؤيدين لتلك التجربة رغم فشلها.[64]
- تدليس النظام البورقيبي للانتخابات خاصة التشريعية لسنة 1981،واعترافه صراحة بذلك دون أن يصدر عنه أيّ موقف. ويقول في هذا الصدد:" كنت واعيا بالطبع بحدوث تزوير لأنه لا يمكن أن يكون الحد الأقصى الذي حصل عليه أحمد المستيري شخصيا هو1500 صوت كما تشير إليه الأرقام الرسمية، أوحتى 2700 صوت حسب مزالي لأن مثل هذه الأرقام تنم عن غباء "[65]
- سكوته عن المظلمة التي طالت الزعيم بورقيبة من سنة 1987 إلى حد تاريخ وفاته (أفريل 2000) واضطلاعه خلال عهد بن علي بعدة خطط هامة في لالدولة رغم أنه قطع عهدا على نفسه خلال جلسة مع بورقيبة يوم 10 مارس

---

[64] انظرالصفحة 140 من كتاب الباجي قائد السبسي "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم "
[65] انظر الصفحة 210 من نفس المصدر

1985 بأنه لن يشتغل مع رئيس آخر بعده:" لن أقبل العمل مع شخص آخر بعد بورقيبة"[66].

مع العلم أن المناصب التي شغلها في عهد بن علي كانت كالتالي:

عضوبالمجلس الدستوري (نهاية 1987 – 1989) ورئيس مجلس النواب (1990-1991) وعضوبنفس المجلس (1989- 1994) وعضوباللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديمقراطي إلى حد سنة 2001.

3- سلاطة اللسان:

لاشك أن التونسيين لاحظوا أن لصاحبنا قدره فائقة على الرد على خصومه وبقوة، فالرجل يتمتع بسرعة بديهة وحضور ذهني متميّز جعلاه لايجد صعوبة في التعاطي مع خصومه ومنتقديه وكذلك مع الوضعيات الحرجة... وردوده فيها أحيانا من القسوة وسلاطة اللسان ما يجعلها ترسخ في الأذهان. ويمكن في هذا الصدد استعراض ثلاث حالات على سبيل الذكر لا الحصر تتضمن إجابات فظة:

- في رده على التصريح الشهير لفرحات الراجحي وزير الداخلية الأسبق يوم 08 ماي 2011 قال إنّ هذا الأخير شخص غير مسؤول وتفكيره ملوّث كما أشار إلى كونه وقع التلاعب به، ومسألة إقالته من منصبه كوزير جاءت بعد أن تبين أن أداءه ضعيف وتصرفه رديء وينم عن عدم الإلمام بالإجراءات والتقاليد.[67]

وكما يلاحظ فإن هذا التصريح فيه الكثير من التجريح والتجني على خصمه وكذلك على القضاء لأنه لا يعقل أن يكون قاض من الدرجة الثالثة على هذا المستوى من الرداءة وضعف الأداء.

---

[66] انظر الصفحة 223 من نفس المصدر

[67] انظر الصفحة 15 من كتاب الطاهر بن يوسف – "هل كان الراجحي مخطئا ؟"

- وفي خطابه ليوم 6 سبتمبر 2011 وجه عبارات غير لائقة لأعوان الأمن، حيث ذكر أن ثلاثة بالمائة منهم "قرودة"،وذلك على إثر تعمد بعض أعوان الحرس الوطني بثكنة العوينة طرد مديرهم العام وبعض الضباط من مكاتبهم. كما وصف الضابط السامي الذي وقع تنصيبه مكان المدير العام للحرس الوطني بـ " الكرذونة".
- وعن سؤال وجه إليه خلال حوار صحفي حول مطالبة بعض السياسيين ومنهم من ينتمي إلى "الترويكا" الحاكمة بإقصاء المتقدمين في السن من العمل السياسي ليتم فسح المجال للشباب، أجاب حرفيا كما يلي:" إن كانوا فعلا يريدون ذلك فما عليهم إلا سنّ قانون يحدد السن القصوى لممارسة السياسة،وعندها سنرتاح من "برشة مناظر"[68].

4- الركوب على الأحداث:

إنه لمن المفارقات العجيبة أن يختفي الشبان الذين صنعوا الثورة التونسية من الساحة السياسية، ويحل محلهم أشخاص آخرون منهم شيوخ متقدمون في السن على غرار الباجي قائد السبسي الذي أغراه كرسي الحكم فحاول العودة مرة أخرى إلى السلطة بتعلة أن البلاد في أزمة حقيقية، وأنها في حاجة إليه، وجيّر هذه الفزاعة للوصول إلى مبتغاه ألا وهوحكم البلاد. وهوما بصدد عمله في هذا الاتجاه منذ مغادرته الحكومة.

إن هذا السياسي المخضرم ومنذ نهاية شهر جانفي 2012 وهويتنقل من منبر إلى منبر، ومن وسيلة إعلام إلى أخرى، معلقا على كل المستجدات والأحداث، ومبديا رأيه في كل القضايا الوطنية على طريقته، مركزا بصفة خاصة على اختلافه مع حركة النهضة،ومنتقدا أسلوب تعاطيها مع مشاكل البلاد بشكل ساخر، وفي نفس الوقت يقول أنه لا ينوي منافستها، بل يريدها أن تنجح لأن فشلها سيلحق ضررا بالبلاد.

---

68. انظر صحيفة " الصريح " ليوم 3 أوت 2012 – الصفحة 8

وتتواصل اللعبة، ويأتي سوء التفاهم الذي حصل في أواخر فيفري من السنة الجارية بين الحكومة وقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، على إثر إضراب عمال البلديات المكلفين برفع الفضلات، لنشاهد الباجي قائد السبسي يقحم نفسه فيه، ولما وقع اتهامه بصب الزيت على النار ذكر أنه اتصل بالأمين العام للمنظمة الشغيلة قصد التدخل في الغرض لإصلاح ذات البين،ولم تكن له نوايا أخرى، إلا أن عديد الملاحظين اعتبروا أنه يمكن تصديق ذلك التبرير، لواتصل المعني بطرفي الخلاف.

وفي سياق متصل، لم يفاجئ المعني الرأي العام الوطني، عندما أدلى يوم 10 أوت 2012 خلال اجتماع خاص بمقر حزبه بالعاصمة، بحضور عدد من النساء المواليات له بكلمة عبر من خلالها عن تأييده العلني والصريح للحركة الاحتجاجية التي عرفتها بعض الجهات، خلال الفترة التي سبقت الاجتماع، وخاصة الأحداث التي عاشتها ولاية سيدي بوزيد، للمطالبة بإطلاق سراح بعض الموقوفين[69].

علما وأنّ حركة النهضة اتهمت في بيان رسمي صادر عنها حزبه "نداء تونس" بالضلوع في تلك الأحداث.

5- هوسه بالسلطة

استبشر عديد التونسيين لما استمعوا إلى الوزير الأول المؤقت الباجي قائد السبسي وهويعلن سنة 2011 عن استعجاله تسليم مسؤولياته إلى خلفه، ويكرر ذلك فيما بعد في عدة مناسبات. وقد اعتبرناها وقتها إحدى الأماني التي كنا نحلم أن تتحقق في بلدنا، ألا وهي التداول السلمي على الحكم.

ويبدوأننا كنا حالمين جدا عندما صدقنا الباجي قائد السبسي، الذي بمجرد أن سلم السلطة لحمادي الجبالي، أطل علينا من خلال بيانه الشهير بتاريخ 26 جانفي 2012، الذي فهم منه الجميع أنه البوابة التي أراد أن يعود منها من جديد إلى الحياة السياسية. ووقتها تذكرنا حوارا جرى بيننا ومعارض سياسي سوري كنا تعرفنا

---

[69]. انظر صحيفة الصريح ليوم 12 أوت 2012 الصفحة 10

عليه سنة 1993 بمدينة سوسة، حيث وبعد أن استمع إلينا ونحن نتحدث عن الدستور التونسي الذي ينص على أن رئيس البلاد يترشح لفترة رئاسية مدتها خمس سنوات وتتجدد مرتين فقط، وعليه بعدها تسليم الرئاسة لغيره، قال لنا حرفيا:" إن تحقق هذا فأنا مستعد أن أرفعكما على كتفي وأتجول بكما حول العالم، وهذا كلام جدي وليس هزلا "، وقد كان هذا المعارض السوري فعلا أكثر واقعية منا.

ويبدوأن رجال السياسة العرب لا يفعلون دائما ما يقولون، والتاريخ يشهد أنّ نهاية أغلبهم عادة ما تكون مأساوية، فإما أن يقع الانقلاب عليهم فيعدمون أويسجنون أويتشردون في الأرض، وإما أن يتمّ اغتيالهم بطريقة فظيعة لأنهم ببساطة شديدة لا يستخلصون العبرة ولا يؤمنون بالتداول السلمي على السلطة.

هذا وبالعودة قليلا إلى الوراء والبحث في مسيرة الباجي قائد السبسي السياسية، يتضح أنه كان من بين الذين يطلق عليهم وصف "رجل" وسيلة بورقيبة[70]، كما وجهت إليه تهمة ربط علاقة "صداقة" معها[71]. لذلك يبدوأنه كانت له طموحات في خلافة بورقيبة، وكان هذا الأخير على علم بها. وتؤكد ذلك فقرة وردت في كتابه "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم " يقول فيها ما يلي:" ذهبت إلى قرطاج في الصباح الباكر يوم 10 مارس (1985) للاجتماع على انفراد بالرئيس.فأجأني الرئيس بالعودة معي إلى مسألة خلافته هتف قائلا:" إن خلافتي ليست مطروحة ! لقد صادقت على محمد مزالي ولكنني مازلت هنا! وأنا أمسك بزمام الأمور. أنا لا أريد أن تشك في ثقتي بك ومشاعر مودتي لك[72].

ورغم أن المعني كذّب في كتابه المذكور آنفا كل تلك التهم، إلا أن عودته الأخيرة إلى الساحة السياسية وتكوينه لحزب رغم الوعد الذي قطعه على نفسه بتطليق المسؤوليات السياسة يشيان أنه لم يشبع رغبته في الحكم، وفي أن يكون المسؤول

---

[70] انظر الصفحة 371 من كتاب الباجي قائد السبسي " الحبيب بورقيبة – المهم والأهم "
[71] انظر الصفحة 268 من نفس المصدر
[72] انظر الصفحة 223 نفس المصدر.

الأول في هذه البلاد، إلا أنه كعادته لايفصح عن نواياه الحقيقية، رغم ان الأحداث والوقائع تشير إلى عكس ما يصرّح به.

وفي هذا الصدد لما سئل هل سيكون مرشحا للرئاسة قال:" ربما نعم وربما لا ![73]

وعن سؤال آخر حول أسباب ودواعي تأسيسه لحزبه "نداء تونس" أجاب حرفيا:"والله " نداء تونس عاملولوجه ربي "[74]

وإذا سلمنا بأن الإجابة الأخيرة صحيحة وصدقنا صاحبها، فإن سؤالا يتبادر إلى الذهن، وهوالتالي:" لماذا إذن لم يؤسس هذا الحزب في عهد بن علي عندما كانت الحقوق والحريّات تداس وتونس تصرخ منادية "هل من مغيث ؟".

ويقول في هذا الشأن المؤرخ عدنان المنصر متوجها بكلامه إلى الباجي قائد السبسي ورفاقه:"... فعندما كانت الشجاعة لها قيمة، هؤلاء الأشخاص افتقدوها وحين أصبحت مرمية على الطريق أصبحوا شجعانا، لذلك لم يكونوا في مكانهم عندما كانوا في الماضي، ولن يستطيعوا أن يكسبوا مكانا في المستقبل،بالاضافة إلى أنه نداء!!! فتونس نادتهم لمدة 30 سنة ولم يردوا عليها ! وماذا يطرحون في هذه المبادرة ؟ رأيت " تنبيرا " وفكاهة (وشويّة لوز مقشر وشيشة)؟" [75].

هذا ويبدوانه الى جانب اصراره على اشباع رغبته في حكم البلاد من أعلى هرم السلطة بعد أن حرم من خلافة بورقيبة، هناك سبب اخر كان وراء قراره العودة الى المنافسة على الحكم، ألا وهوتخوفه من المساءلة، لا سيما بعد أن تعلقت به عدة قضايا عدلية لها علاقة بالتعذيب لدى اضطلاعه بخطة مدير عام للأمن الوطني ثم وزير للداخلية في عهد الزعيم الحبيب بورقيبة.

---

[73] انظر صحية " الصريح" ليوم 03 أوت 2012 ، الصفحة 9

[74]. انظر نفس المصدر ونفس الصفحة

[75]. انظر صحيفة " التونسية " ليوم 26 جوان صفحة 12 و13 و14

6- عدم قبوله بالرأي الآخر

إن القبول بالرأي المخالف ثقافة لم تكن موجودة خلال عهدي بورقيبة وبن علي. فكل فكرة اورأي لا يتماشى وقتها مع ما هوسائد من سياسات وتوجهات، يعتبر صيدا في الماء العكر ومعاداة للمصلحة الوطنية، وما إلى ذلك من ترهات وتوصيفات ظالمة.

والباجي قائد السبسي خرّيج المدرسة البورقيبية، الذي تربى على ثقافة الزعيم الواحد والحزب الواحد والفكر الواحد طيلة أكثر من ثلاثة عقود، هل يمكنه أن يقبل بالتحولات التي حصلت في بلادنا بعد الثورة، لاسيما في مجال الحريات والتجاذبات المتعلقة بالرأي والرأي الآخر في جميع مجالات الحياة ؟

وفي الحقيقة فإنّ من تربّى على ثقافة الاستبداد، وكان أشرف بنفسه على "ماكينة" القمع لحوالي عقد من الزمن، وخضّبت تاريخه دماء ودموع سالت أثناء أحداث دامية كتلك التي حصلت بالوردانين وبرج علي رايس ومساكن، وغيرها... وأثناء استنطاق المتهمين في قضايا الرأي والمحاولة الانقلابية لسنة 1962،لايمكن له بأي حال من الأحوال أن يغيّر جلده ويصبح بين عشية وضحاها ديمقراطيا وحقوقيا.

ومهما تظاهر منذ تسلمه مهامه كرئيس للوزراء (مارس 2011) إلى حد التاريخ بالدفاع عن الحريات، واحترامه للرأي المخالف، فإنه أبدى في عديد المناسبات عكس ذلك دون ان يشعر، من خلال ردوده المتشنجة والفظّة على بعض الصحفيين سواء أثناء الندوات الصحفية أوالخطب التي ألقاها بمقر الوزارة الأولى اوخارجها.

ونعتقد أن التونسيين لازالوا يتذكرون جيدا تلك الحركة الغليظة التي قام بها يوم 13 جويلية 2011 عند خروجه من مقر الهيئة العليا لحماية أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، لما أمسك بالمصدح الذي قدمته له إحدى

منيعات القناة الأولى للتلفزة الوطنية ثم رجه عدة مرات، وخاطبها فيما بعد بتهكم قائلا لها: "كم عمرك ؟" قبل ان يعبر عن انتقاده لطريقة التعامل مع الأنباء بنفس القناة، وذلك كرد فعل منه بسبب عدم رضاه على أحد الأسئلة الملقاة عليه. وقد أعطت تلك اللقطة صورة سيئة عنه.

كما نتذكر وما بالعهد من قدم الندوة الصحفية التي انتظمت بمقر الوزارة الأولى يوم الأحد 08 ماي 2011 وخصصها للرد على تصريحات وزير الداخلية الأسبق فرحات الراجحي حيث توجه إليه يومها " بوابل" من العبارات الجارحة والتهم غير اللائقة، مما أثار حفيظة رجال القضاء بما أن الراجحي زميل لهم، كما أثار ذلك التهجم استياء واسعا لدى المهتمين بالشأن السياسي الوطني، على أساس ان المسألة تتعلق بعدم إحترام الرأي الآخر من طرف الوزير الأول.

وقد أكدت ذلك، بصفة واضحة وجليّة، حادثة اخرى تتمثل في اعتراضه على مشاركة الاستاذ الجامعي (القومي النزعة) الدكتور سالم لبيض إلى جانبه في أحد البرامج التلفزية الحوارية المباشرة بالقناة الوطنية الثانية، على خلفيّة انتقاده له في مقالات صدرت بالصحافة الوطنية. ونتذكر ليلتها كم كان منشط البرنامج محرجا،وعجز عن إقناع جمهور النظارة حول سبب إقصاء الدكتور سالم لبيض من حصته،حيث لم يجد مبررا لذلك إلا الادعاء بأن أسبابا تقنية وفنية هي من حالت دون حضور الضّيف.

7- عدم الثبات على المبدأ:

إن المتأمل في المسيرة السياسية للباجي قائد السبسي يلاحظ أن الرجل يغير مساره ومواقفه من حين لآخر، ليس عملا بالمثل الفرنسي القائل (il n'y a que les imbéciles qui ne changent pas d'avis) " "وحدهم الأغبياء هم الذين لا يغيّرون مواقفهم "، وإنما حسب مزاجه وما تقتضيه مصلحته الشخصية، فهويبدومرة مساندا لبورقيبة إلى حد لا يوصف معتبرا إياه وكأنه نبي أوأكثر،

ويتحدث عنه فيقول بأن "المقاصد الرئاسية مثل المقاصد الربانية، يمكن أن تكون عصيّة عن إدراكنا "[76]، ومرّة أخرى يسخر منه بإختلاق نكت ونوادر عنه مثل نكتة " كي سيدي كي جوادو".[77]

ومن شطحاته المماثلة أنه كان في صف أحمد المستيري وجماعته التي ابتعدت عن الحزب الاشتراكي الدستوري في أوائل السبعينات على أساس أن سياسة الحزب الواحد فشلت وأضحت "الحاجة إلى حزب جديد أمرا مؤكدا "[78]، وشارك في الاجتماعات التحضيرية للإعداد لبعث "حركة الديمقراطيين الاشتراكين "، إلا أنه امتنع فيما بعد عن الظهور ضمن قائمة مؤسسيها بتعلة:

- أن "أي حركة ديمقراطية لا يمكن أن تنجح في ظرفنا هذا إلا إذا تفهمها الحبيب بورقيبة وقبل بها [79]"

- وأنه لم يقرر بعد التخلي عن الحزب الاشتراكي الدستوري الذي كان يرى أنه لايزال ملكا له وأنه يجب استعادته من الداخل[80]. وهنا السؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا كان يفعل مع أحمد المستيري وجماعته الذين كانوا كلهم إصرارا على بناء مسار ديمقراطي بالبلاد مهما كلفهم ذلك من تضحيات جسام ولم يتراجعوا خلافا لما فعله هوعندما قبل بالعودة إلى الحكومة في نهاية 1980 في خطة وزير بدون حقيبة للقيام ببعض المهمات المتمثلة في قراءة برقيات السفارات ونشرة وكالة الأنباء الفرنسية وتحليل الأحداث وإبلاغ رسائل من الرئيس بورقيبة إلى بعض الرؤساء.[81]

---

[76] انظر الصفحة 259 من كتاب الباجي قائد السبسي "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم "

[77]. انظر شهادة الناصر الخشيني بباب "الملاحق" في هذا الكتاب

[78] انظر الصفحة 190 من كتاب الباجي قائد السبسي "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم "

[79] انظر الصفحة 191 من نفس المصدر

[80] انظر نفس الصفحة من نفس المصدر

[81] انظر ص 204 و205 من ذات المصدر

إن قبوله بهذه الخطة دليل على هوسه بالسلطة وعدم استعداده للمساهمة في ترسيخ الديمقراطية بتونس، لمعرفته الجيدة أن بورقيبة لم ولن يكون ديمقراطيا، وبالتالي فإن كل أشكال التضحيات تصبح نوعا من العبثية حسب اعتقاده.

وإثر الثورة، ظن الكثيرون أن صاحبنا تغيّر، بحكم عاملي السن والتجربة السياسية، بالإضافة إلى كونه في حلّ من كل التزام من أي نوع كان بعد أن تبدلت الأوضاع في البلاد، وثمّنوا تصريحه الذي أدلى به إلى قناة "نسمة " التلفزيونية التونسية على إثر سقوط نظام بن علي، لاسيما الفقرة المتعلقة بضرورة التعويل على الشباب لقيادة الثورة ، غير أنه بعد شهر ونصف فوجئنا به وهويتسلم السلطة، وبقي تصريحه مجرد كلام ليس إلا، حيث لم نر شبابا ممن شاركوا في الثورة في مناصب وزارية أومسؤوليات عليا في الدولة، وحتى الشاب الوحيد الذي شغل خطة كاتب دولة للشباب والرياضة (سليم عمامو) وقع تعيينه في خطته تلك من طرف الوزير الأول الأسبق محمد الغنوشي ولم يمكث طويلا في مهامه في حكومة الباجي قائد السبسي، إذ استقال من منصبه وكشف لإذاعة "اكسبراس اف ام" أن الأسباب التي دفعته إلى اتخاذ ذلك القرار هي إصابته بالإحباط لعجزه عن إنجاز أي مشروع من بين التي كان يحلم بتحقيقها.

وفي الختام لا بد من التوضيح أن أسباب عودة الباجي قائد السبسي إلى الحياة السياسية، ظاهرها عدم رضاه عن المسار السياسي الحالي بالبلاد، وتخوفه من "تغوّل" حركة النهضة واستئثارها لوحدها بالحكم، خاصة وأنّ الأحزاب السياسية الأخرى أظهرت من الضعف وانعدام الإشعاع ما جعلها في وضعها الحالي لا تقدر ولومجتمعة على خلق توازن حقيقي مع حركة النهضة، وباطنها يعرفه رجال الأعمال والتجمعيون الذي دفعوا بهذه الشخصية المخضرمة إلى الواجهة، ووضعوا على ذمته امكانيات مادية وإعلامية هائلة ليقضوا على الثورة ويستعيدوا مواقعهم السابقة التي خسروها بعد هروب بن علي.

الممارسات الأمنية تحت إمرته

كثر الحديث منذ سقوط نظام بن علي عن موضوع العدالة الانتقالية في تونس وارتفاع عدد المطالبين بتطبيقها من يوم إلى آخر. وقد بلغت مسامعنا روايات وشهادات مؤلمة عبّر من خلالها أصحابها عن مدى حجم الضيم والحيف والممارسات اللاإنسانية التي تعرضوا لها هم أوأقاربهم نتيجة معارضتهم لنظامي بورقيبة وبن علي.

وفي المقابل سُجلت مطالبات بإجراء مصالحة، دون المرور بالمراحل الأساسية الأخرى التي يتطلبها تحقيق العدالة الانتقالية ألا وهي المساءلة والمصارحة والمحاكمة. وكأن مسألة المصالحة بالنسبة إليهم يجب أن تكون الخطوة الأولى والأخيرة في هذا المجال، بل ويفعلون كل ما في وسعهم حتى لا يقول القضاء كلمته الفصل في هذا الموضوع.

والمثال الذي كثر الحديث بشأنه منذ إثارة هذه المسألة هوالباجي قايد السبسي الذي تولى مهام امنية سامية في عهد بورقيبة، إذ شغل خطة مدير عام للأمن الوطني من 1963 إلى 1965 ثم وزيرا للداخلية إلى حدّ سنة 1969.

وبناء عليه فهويتحمل المسؤوليّة المباشرة في ما حصل خلال تلك الفترة من أعمال التعذيب التي تعرض لها اليوسفيون والمورّطون في المحاولة الانقلابية لسنة 1962 والطلبة المتهمون في أحداث مارس 1968، بالإضافة إلى الحصيلة الهامة من القتلى والجرحى التي سجلت في بعض الأحداث، مثل تلك التي جدت ببرج علي الرايس سنة 1965 (05 قتلى وعشرات الجرحى)والوردانين (قتيل واحد و07 جرحى).

وفي خصوص الاتهامات الموجهة إليه في هذا الصدد فقد استغل الباجي قايد السبسي الفرصة من خلال تصريحاته الاذاعية والتلفزيونية والصحفية العديدة ليفنّدها جملة وتفصيلا. والملفت للانتباه أنه في مسألة اليوسفيين يقول أنه لم يرهم بتاتا وأن هذه القضية مفتعلة[82]. أما مؤامرة 1962 التي تورط فيها عسكريون ومدنيون فيذكر ان البحث فيها باشرته وزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية ليس لها أي دخل في الموضوع. ويضيف انه لم يشهد أحد بكونه أعطى التعليمات لممارسة التعذيب[83].

وأمام ما أخذه هذا الموضوع من حجم واهتمام كبيرين من طرف الرأي العام وخاصة لدى المهتمين بالشأن الوطني صرّح المعني بما يلي:"... إن فتح ملف

[82] المصدر صحيفة " التونسية " ليوم12 مارس 2012 ، ص11

[83] تصريح ادلى به الباجي قايد السبسي لبرنامج "شاهد وشواهد" الذي تبثه القناة الوطنية الاولى

التعذيب ليس أولوية ولا يفيد التونسيين في الظرف الراهن، لكن إذا أراد الشعب ذلك فأنا موافق"[84].

وتساءل حول أسباب إثارة هذه المسألة الآن بالذات، مؤكدا أن ذلك حصل بعد تصريحه الذي نبّه فيه الحكومة الحالية إلى وجوب احترام تعهداتها المتعلقة بإجراء الانتخابات في ظرف سنة[85].

وللباجي قائد السبسي الحق في الدفاع عن نفسه بالطريقة التي يراها، إلا أن ما يلفت الانتباه هوما أبداه من تحفظ في فتح ملف التعذيب، بدعوى أنه لا يمثل اولوية. وهذا يفهم منه أنه إصرار يدل على عدم رغبته في تحقيق العدالة الانتقالية التي بدونها لا يمكن بأي حال من الأحوال إزالة الشوائب العالقة حاليا والتي لا تزال تلقي بظلالها على المشهد السياسي بالبلاد.

وعوض أن يكاشف الشعب التونسي بشأن كل ما جرى خلال السبع سنوات التي قضاها على رأس الادارة العامة للأمن الوطني ووزارة الداخلية، من مظالم وحيف واستبداد تضررت منها أعداد هامة من التونسيين، فإنه يواصل الهروب إلى الأمام بإعتماد الإنكار وإتهام الآخرين بالتآمرعليه.

إن سعيه للتفصي من المسؤولية في خصوص قضية المحاولة الانقلابية لسنة 1962 جعله يسعى إلى التلاعب بالتواريخ لإبعاد التهمة عنه، إذ يذكر أنه وقع تعيينه في خطته كمدير عام للأمن الوطني يوم 05 جانفي 1963، في حين أنه تم اكتشاف تلك المؤامرة في 24 ديسمبر 1962، وكأن القضية أحيلت إلى المحكمة العسكرية قبل تعيينه في خطته الأمنية، والحال أنه ورد بصحيفة " العمل " لسان حال الحزب الحر الدستوري التونسي بتاريخ 08 جانفي 1963 عنوان كبير جاء

---

84 نفس المصدر

85 صحيفة " التونسية " ليوم 12 مارس 2012 الصفحة 11

فيه ما يلي:" المحكمة العسكرية القارة بتونس تفتح ملف قضية المتآمرين على أمن الدولة وترجئ المحاكمة إلى أجل قريب ريثما يتم التحقيق مع الموقوفين الجدد " وهوما يؤكد بما لا يدع أي مجال للشك أن الأبحاث جرت والمعني يضطلع بمهمته الأمنية الجديدة [86].

أما موضوع التعذيب الذي يشكل ملفا ثقيلا بالنسبة لعهد بورقيبة، وخاصة خلال فترة الستينات التي تولى خلالها الباجي قائد السبسي الاشراف على الأمن بالبلاد، فإن التحصّن بالتكذيب وما إلى ذلك من وسائل للدفاع عن النفس، لا يفيده في شيء، ولا يمكن أن يبعد التهمة عنه، خاصة وأن الوقائع وشهادات المتضررين موجودة وموثقة، وحتى وإن كان لم يمارس التعذيب بنفسه فإنه يتحمل مسؤولية أخلاقية وتاريخية فيما حصل، بما أن المنفّذين هم أعوان يعودون إليه بالنظر ويأتمرون بأوامره.

والإنكار في هذه المسألة لا يغيّر شيئا لاسيما وأن العديد من الذين استهدفوا إلى تلك الممارسات لازالوا أحياء وتحدثوا بإطناب بشأن ما ارتكب في حقهم من فظاعات وممارسات لا إنسانية بمقر وزارة الداخلية. والذين مارسوا التحقيق هم أعوان وضباط تابعون لوزارة الداخلية وليس لوزارة الدفاع الوطني. وهذه عيّنات من شهادات في الغرض يرويها أصحابها:

*يقول قدّور بن يشرط (أحد المورطين في المحاولة الانقلابية لسنة 1962): وقع تعذيبنا في الداخلية (ويقصد وزارة الداخلية)، ووضعونا في وضعية الدجاجة المصلية حيث يوضع السجين بين طاولتين وتربط رجلاه ويداه إلى فوق ويتم تعنيفه

---

[86] المصدر: مقال بقلم الدكتور محمد ضيف الله ، صدر بصحيفة "الحصاد" بتاريخ 31 مارس 2012.

بواسطة "الكرفاش" أوبالصعقات الكهربائية "بـ" الدينامو" وكان حينها الباجي قائد السبسي مديرا للأمن فتفنن في التعذيب وفي ممارسة العنف علينا "[87].

أما المناضل العربي العكرمي (وهومن المورطين في نفس المحاولة الانقلابية) فقد أكد حرفيا ما يلي:" ألقي علي القبض يوم 20 ديسمبر 1962 وتلقيت من هول التعذيب ما لا يوصف من باحث البداية ومن محجوب بن علي آمر الحرس الوطني، الذي كان يتفنن في تعذيبي والتنكيل بي (...) وفي الأثناء وبالتحديد في أفريل 1963 وعند اكتشاف حكاية القائمة التي تحتوي أسماء 122 مجاهدا تمت إعادتي والعربي بن الصامت إلى تونس، وهناك بقينا إلى سبتمبر، وكانت أصعب مرحلة حيث لاقيت ما لم أشهده سابقا من أشكال التعذيب على يد محجوب بن علي "[88].

ومن الشهادات الأخرى التي تؤكد ان التحقيق مع المورطين في ذات القضية كان يتم وقتها بمكاتب وزارة الداخلية، أكتفي باثنتين منها فقط وهما لكل من:

- عز الدين عزوز صاحب كتاب " التاريخ لا يرحم" الذي أكد أنه وقع إيقافه يوم 25 ديسمبر 1962 ونقله إلى مقر وزارة الداخلية حيث تحدّث عن عمليات الاستنطاق التي كانت تجري ليلا هناك. وهذه فقرة تتعلق بذلك مثلما جاءت في كتابه:" بعد غلق المكاتب وذهاب كل موظفي الأمن الوطني،استيقظت على صرخات فظيعة جرّاء الالام القادمة من الغرف المجاورة،وتحققت فورا بأن التحقيق الليلي قد بدأ "[89].

صحيح أن عز الدين عزوز تعرض للإيقاف قبل تعيين الباجي قائد السبسي على راس الإدارة العامة للأمن الوطني إلا أن مسألة التعذيب تواصلت بعد ذلك التعيين والشهادة الموالية تدل على ذلك.

---

[87]. المصدر: صحيفة "الضمير" ليوم 12 أفريل 2012 ص 10
[88] المصدر: صحيفة الحصاد ليوم 2 جوان 2012 الصفحة 9
[89] المصدر " صحيفة " الحصاد " ليوم 31 مارس 2012 الصفحة 6

• علي المعاوي: أكد أنه أوقف في نفس القضية بمقر الإدارة العامة للأمن الوطني بوزارة الداخلية، وأضاف حرفيا ما يلي:" دخلنا إلى إدارة الأمن وصعدنا إلى الطابق الثالث "(...) والغرف " كانت غاصة بالموقوفين (...) "واسترسل قائلا أنه أدخل إلى " غرفة فسيحة في نفس الطابق الثالث هي أشبه بمسلخ الخرفان ". ودامت إقامته هناك حوالي أربعة اشهر على حد قوله.[90]

ومن الشهادات الأخرى التي تتحدث عن التعذيب في نفس القضية (المحاولة الانقلابية) هي تلك التي يرويها عسكري يدعى حسن بن صالح (أصيل راس الجبل ولاية بنزرت)، ويتهم من خلالها الباجي قائد السبسي مباشرة بتعذيب الموقوفين، ويقول متحدثا عن ذلك:

".... وقد تعرفت في إحدى الوقائع على من كان يشرف على تعذيبنا اوربما كان يعذبنا بنفسه وهوالباجي قائد السبسي. ففي إحدى جلسات التعذيب أدخلوني بعد محمد صالح البراطلي من بنزرت. وخلال التعذيب قال أحد الجلادين " ياسي الباجي ماذا سنفعل بهذا ؟ فأجابه صوت أميّزه الآن بشكل جيد: في المرّة القادمة سأقطع لسانك إن أعدت ذكر اسمي وارمي الكذا....... بعيدا "، وهويقصد بذلك محمد صالح البراطلي الذي رأيته من إحدى الزوايا في غفلة منهم وهم يخرجونه على "برنكار". وبصفتي ضابطا اعلم جيدا أن مدير الأمن هوصاحب القرار الأول (...) إنه من كان يشرف على التعذيب هووآمر الحرس الوطني ". [91]

و في نفس السياق يذكر المؤرخ الدكتور عبد الجليل التميمي صاحب مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات انه سبق له ان استدعى الباجي قايد السبسي الى منبره الأسبوعي حول الذاكرة الوطنية و تاريخ الزمن

[90] المصدر: صحيفة "الحصاد" ليوم 31 مارس 2012 الصفحة 6
[91] المصدر صحيفة "الحصاد" ليوم 7 جوان 2012 الصفحة 8

الحاضر خمس مرات ، لسماعه بخصوص الأحداث التي شهدتها البلاد أثناء اضطلاعه بمسؤولياته في الحكومة . و في احدى المرات اجرى مكافحة بمكتبه بين المعني واحد المورطين في قضية المحاولة الانقلابية لسنة 1962 تميم الحمادي ، الذي واجه السبسي قائلا له : " لقد توليت التحقيق معي بمكتبك بعد ان امرتني بنزع كل ملابسي"، الا ان هذا الأخير ردّ عليه ينفي حصول هذه الحادثة نفيا تاما . و انتهت المكافحة بتمسك كل طرف بأقواله .

هذه الحادثة ان صحت كما رواها المتضرر تعزز التهم الموجهة إلى النظام البورقيبي بتوخيه كل الممارسات اللاانسانية التي كان يتعاطاها مع مخالفيه. هذا من ناحية ، و من أخرى فهي تعكس إيثار السبسي الهروب إلى الأمام في مثل هذه المواقف الحرجة.

ومن أهم المظالم والمآسي التي مازالت تؤرّق عديد العائلات التونسية وتلقي بظلالها على فترة اضطلاع الباجي قائد السبسي بالاشراف على مصالح الأمن في عهد بورقيبة، هي دفن رفات الذين أعدموا من بين المورطين في قضية المحاولة الانقلابية لسنة 1962 بأماكن غير معلومة، مما حتّم على ذويهم أن يعيشوا مأساة أولى بسبب فقدان هؤلاء الأحبة بصفة مباغتة وإلى الأبد، ومأساة ثانية تتمثل في عدم معرفة أماكن دفنهم، مما جعلهم يحرمون من زيارة قبورهم، ويعتبرون أنفسهم معاقبين دون ارتكاب أي ذنب.

إنها مأساة إنسانية بأتم معنى الكلمة، وقد وقع التعتيم عليها طيلة خمسين سنة كاملة. وبعد الثورة وقعت إثارتها إلا أنها بقيت منحصرة في بوتقة ضيقة رغم جهود بعض أسر الضحايا والحقوقيين لحلحلة المسألة وجعلها قضية رأي عام، حتى يقع الاسراع بإزالة أثار هذه المأساة.

ويقول بشأن هذا الموضوع المحامي مبروك كورشيد ان " المسار حقوقي، وليس سياسيا، وأن الباجي قائد السبسي هومن يمكن مساءلته في هذه القضية بإعتباره الرجل الثاني الذي بقي على قيد الحياة بعد وفاة الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة "[92]. ويضيف بأن القضية تهدف إلى إعادة الاعتبار للضحايا، وإلى إعادة كتابة تاريخ تونس "[93]

أما عائلات الضحايا فإنهم يحسون أن المظلمة التي اقضت مضاجعهم طيلة نصف قرن لا بد ان تزول. وتقول في هذ الصدد جنينة الحُرشاني ابنة الضابط صالح الحُرشاني أنّ همها الوحيد هوالحصول على رفات والدها[94]. وتضيف ان ادريس قيقة والباجي قائد السبسي الذي خلفه على رأس الادارة العامة للأمن الوطني يعرفان مكان كل الذين اعدموا[95]. وتختم بدعوة السلطات الحالية إلى العمل في أسرع وقت على إستعادة رفات الضحايا، وبأن يقع كشف حقيقة تلك القضية كاملة أمام الرأي العام الوطني، ووجوب احترام حزن اهالي الضحايا وآلامهم "عبر التوقف خاصة عن اطلاق نعوت " الزعيم " على من كان وراء هذه المظلمة "[96].

وفي سياق متصل ذكرت حليمة فرحات ابنة " الصحبي فرحات " ان الباجي قائد السبسي بصفته مديرا للأمن الوطني وقتها، هوالمسؤول الأوّل عن تعذيب وقتل والدها، وأضافت انها لن تسمح له بجمع أزلام نظام بن علي للالتفاف على الثورة ببعث حزب جديد يدّعي حمل لواء العدالة وشعارات الحرية.

أما حلومة بن قيزة، أرملة حمادي بن قيزة فقد ذكرت في شهادتها بخصوص قضية الحال، أنّ الباجي قائد السبسي أنكر أي دور له في هذا الموضوع، إلا أنه

---

[92] المصدر: صحيفة "المصدر " ليوم 19 مارس 2012 ، الصفحة 8
[93] نفس المصدر ونفس الصفحة
[94] المصدر: صحيفة " المصور " ليوم 2 أفريل 2012 الصفحة 8
[95] نفس المصدر ونفس الصفحة
[96] نفس المصدر ونفس الصفحة

أشرف شخصيا على ذلك وعلى ترحيل الموقوفين بين السجون. وأكّدت أنه زار هؤلاء في السجن وهويدخّن "السيجار" وتوجه بالكلام إلى المنصف الماطري قائلا:" شفت وين حطّيت روحك يا منصف ". وعندما استنجد به بعضهم قصد إخراجهم من السجن نفث " السيجار " في وجوههم وخرج. وفي اليوم التالي جرى تعذيبهم بطريقة أشنع"[97].

وفي شهادته بمؤسسة التميمي واجه تميم الحمادي (أحد المورطين في نفس القضية) الباجي قائد السبسي مباشرة إذ ذكّره بالعبارات الساخرة التي تلفظ بها يوم أن زاره ورفاقه بأحد السجون بعيد إيقافهم، والتي جاء فيها:" اما زال هؤلاء أحياء ؟ مازالوا شادين صحيح؟" وقد رد عليه الباجي قائد السبسي على طريقته الساخرة: إذا نجح انقلابكم كنتم ستفعلون بنا نفس الشيء أوأكثر".

ألا يعتبر هذا الرد بمثابة اعتراف صريح لا لبس فيه على سوء معاملة خصوم سياسيين، والتنكيل بهم بإستعمال أشكال مختلفة من صنوف التعذيب، قصد معاقبتهم وإلحاق الضرر بهم ؟

إن الشهادات التي تروي الشراسة والفظاعة التي عومل بها الأزهر الشريطي ورفاقة المورطين في ما سمّي بـ "مؤامرة 1962 "، كثيرة. وهذا المحور من الكتاب لا يتسع للإتيان عليها كلها، لذلك وقع الاكتفاء بإستعراض البعض منها، لعلها تعطي صورة عن حقيقة ما قاساه المعنيون، وتساهم في تصحيح فترة مفصلية من تاريخ تونس المعاصر كانت الشؤون الأمنيّة فيها إحدى أهمّ مسؤوليات الباجي قائد السبسي.

وفي الختام يمكن القول أن هذه القضية كانت من أهم الملفات الأمنية والحقوقية خلال مرحلة الستينات، وإلى حد الآن لا يزال يلفها الكثير من الغموض، خاصة فيما

---

[97] المصدر: صحيفة " التونسية " ليوم 04 ماي 2012

يتعلق بالكشف عن رفات الذين وقع إعدامهم. وقد كان على حكومة الثورة أن تعمل كل ما في وسعها لإماطة اللثام عن هذا اللغز المحيّر الذي يشكّل مأساة حقيقيّة لا يزال يعيشها أهالي الضحايا، إلا أن المسألة لم تأخذ حظها إلى حد التاريخ رغم اكتشاف إحدى المقابر الجماعية في ماي 2012.

وكان على المجتمع المدني أن يضغط ويتحرك أكثر في كل الاتجاهات قصد إعطاء الموضوع ما يستحقه من عناية لإنهاء معاناة عائلات عديدة، لا سيّما وأنّ بعض الأطراف ذات الصلة بالموضوع لازالت على قيد الحياة كالباجي قائد السبسي وغيره من الذين عملوا تحت إمرته بوزارة الداخلية أوالعسكريين الذين أشرفوا أونفذوا حكم الإعدام في الضحايا.

السّبسي أكل من كل الموائد، إلا...

علاقته ببورقيبة

1- روايتان متضاربتان: هل نصدق بورقيبة أم السبسي ؟

يذكر الباجي قائد السبسي انه تعرف على الزعيم في أواخر سنة 1951 بفرنسا، لما كان يدرس مع الحبيب الابن بكلية "السربون ". وقد روى كيف التقى به لأول مرة بنزل " لوتيسيا " الكائن بشارع راسباي Avenue Raspail بباريس، وذلك على إثر إدلاء بورقيبة بحديث صحفي لرئيس تحرير صحيفة "لوموند" جاك قيريف Jacques Guerif.

ويذكر أن بورقيبة دعاه خلال تواجده بباريس بتلك المناسبة إلى مرافقته حيث علّمه الكثير من الأمور. وكانت لقاءاتهما فرصة بالنسبة إليه وإلى بقية زملائه من الطلبة التونسيين الذين حضروها،كي يتعمقوا "في المسائل السياسية خاصة،ومدخلا لفهم العلاقات الدولية "[98].

كما يذكر ان الزعيم دعاه في إحدى المرات إلى مرافقته حيث تحوّل معه إلى تمثال "اوغست كونت " Auguste Comte المنتصب وسط ساحة "السربون"، حتى يقرأ الشعار المتواجد أسفل قاعدته، والذي يقول: " عش لغيرك" [99].

ويضيف الباجي قائد السبسي أن علاقته السياسية ببورقيبة انطلقت من تاريخ 24 أفريل 1956، لما دعاه هذا الأخير للعمل معه بديوانه بالوزارة الأولى، إلا أنه لم يفصح عن حيثيات وأسباب هذه الدعوة واسم الشخص الذي توسط فيها.[100]

---

[98] انظر الصفحة 22 من كتاب الباجي قائد السبسي "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم "
[99] انظر الصفحة 21 من نفس المصدر
[100] انظر الصفحة 59 من ذات المصدر

ثم تواصلت تلك العلاقة إلى حد نهاية عهد بورقيبة. وقد تخللتها فترات صفاء وتفاهم وأخرى طغى عليها "الاختلاف في الرأي " والقطيعة بين الطرفين، لأسباب ذكرها المعني في كتابه "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم ".

اما الحبيب بورقيبة فقد كانت له رواية مختلفة تماما تدحض بوضوح تلك التي رددها الباجي قائد السبسي، إذ يقول في خطاب له ألقاه في بداية السبعينات ما يلي:

" أما السيد الباجي قائد السبسي، وهورجل لم أكن أعرفه من قبل، ولم يدخل السجن أبدا أثناء الكفاح، فقد كان صغيرا، وكان يدرس،وكان حييّا يتجنب الظهور (...) إن هذا الرجل جاء به الطيب المهيري، وعيّنه رئيسا للديوان ثم توسمت فيه الخير والنشاط وجعلت منه وزيرا ثم عينته سفيرا في فرنسا."[101]

إذن هل تعارف الطرفان بفرنسا سنة 1951 مثلما يذكر الباجي قائد البسي أم بعد الاستقلال كما يؤكد ذلك بورقيبة ؟ ويواصل الزعيم في نفس الوقت قائلا:

"وفي يوم من الأيام جاءني من فرنسا إلى مكتبي بقرطاج وقدم لي معلومات عما قام به من اعمال مهمّة وطيّبة من اتفاقيات وغيرها، فشكرته على الأعمال التي قام بها، وقلت له: إمض في عملك فقال لي أنه يريد الاستقالة فسألته عن السبب فقال أنه لا يود مواصلة الاضطلاع بمهمته... ".

ويروي الباجي قائد السبسي في كتابه "الحبيب بوقيبة – المهم والأهم " رواية مخالفة لذلك مفادها أنه أعلم الحبيب بورقيبة على إثر مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري بالمنستير لسنة 1971 بأنه لم يعد قادرا على مواصلة مهمته في باريس كسفير، مضيفا أنه قال له حرفيا ما يلي:

---

[101] المصدر: الجزء 30 من خطب بورقيبة – ص109

" أنا لا أستطيع تمثيل رئيس دولة مثلك، في بلد كبير كفرنسا بينما توجد خلافات بيننا، يجب أن أعود إلى تونس... " [102]

إنها رواية يصعب تصديقها لأنه لا الباجي قائد السبسي ولا غيره كان قادرا أن يخاطب بورقيبة بتلك الطريقة ولا بكلام مماثل، لأن هذا الأخير لم يكن يقبل ذلك، لا سيّما وأنه سريع الغضب ويعبّرعن ذلك بتهديد مخاطبيه من وزراء وغيرهم وحتى ضربهم أحيانا بعصاه "الباكيتا "

إذن نحن أمام روايتين مختلفتين فأيهما نصدق ؟

هل الحقيقة فيما قاله بورقيبة ام قائد السبسي ؟

ومما يشكك في كلام هذا الأخير ما جاء في تصريح للوزير الأسبق أحمد بن صالح في هذا الشأن لصحيفة "الشروق التونسية "، نشرته في أواخر جوان 2012 ومفاده انه قام بالتدخل لفائدة الباجي قائد السبسي، فوقعت تسميته في مناصب سامية بعد أن كان نكرة. وقد كان دقيقا عندما قال: عرفته محاميا متربصا مع محامي الاتحاد العام التونسي للشغل فتدخلت له شخصيا لدى الطيب المهيري[103] كي ينضم إلى الداخلية. وبالفعل تم تعيينه كاتبا عاما لولاية تونس وبعدها تدخلت له ثانية كي تتم تسميته والي الولاة... "

2- مواقف مذلة أمام الزعيم:

يتحدث الباجي قائد السبسي منذ نجاح الثورة التونسية في كل المنابر ووسائل الاعلام المختلفة عن مزايا "المدرسة البورقيبية " وأفضالها على تونس، ويصورها

[102] انظر الصفحة 175 من كتاب الباجي قائد السبسي "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم "
[103] وزير الداخلية منذ الاستقلال إلى حد وفاته في 1965/06/29.

وكأنها السبيل الوحيد للنهوض بالبلاد وانتشالها من الوضعية الصعبة التي تعيشها بعد الثورة.

وهومن حقه ان يعرب عن تأثره بأية مدرسة اونظرية اوفكرة وأن يدعوإليها، إلا أنه يبدوأن هذا التأثر مصطنع عندما ندرك انه طيلة عهد بن علي الذي تواصل على امتداد ثلاث وعشرين سنة كاملة لم نسمع المعني يتحدث عن بورقيبة أويدعوإلى إطلاق سراحه من معتقله الذي كان يقيم فيه (دار الوالي) بمسقط رأسه المنستير، وهوأضعف الإيمان.

إن ما أظهره من تأثر وإعجاب ملحوظين بالرئيس بورقيبة بعد الثورة لا يعد شيئا قياسا بما كان يبديه من مشاعر مماثلة في حضرة الزعيم، وكتابه "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم" مليء بالمواقف الانبطاحية المعبّرة عن ذلك،وهي تعطي صورة واضحة عن حقيقة هذا الرجل. وهذه بعض العينات من مؤلفه المذكور آنفا نوردها على سبيل الذكر لا الحصر:

أ- أبدى بورقيبة عدم رضاه على آداء قائد السبسي[104] خلال أعمال العنف التي شهدتها العاصمة يوم 05 جوان 1967 على إثر العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن. وقد طلب هذا الأخير موعدا لمقابلة الرئيس قصد توضيح موقفه إلا أن بورقيبة لم يرد عليه فأستغل أول إجتماع وزاري مضيق، وتحول قبل وصول زملائه إلى قصر قرطاج، ودخل غرفة نومه مثلما يفعل قبل أي اجتماع فوجده بملابس النوم. وفوجئ بإصرار الرئيس على عدم مقابلته حيث قال له: "أنا مريض، ويمكن أن نؤجل ذلك إلى موعد الاجتماع في وقت لاحق... " فأجابه السبسي: "أنا

[104] كان الباجي قائد السبسي يشغل خطة وزير للداخلية يوم 5 جوان 1967

تلميذك، قلت له، وأنا، دون شك، من بين أكثر مساعديك نزاهة، وأنا هنا لمعاضدتك... "[105]

ب- في مناقشة على إنفراد مع بورقيبة يوم 10 مارس 1984 بشأن موضوع الخلافة، ذكر الباجي قائد السبسي انه قال للزعيم: ".... أنت رئيسنا، ونحن جميعا نعتمد عليك، ولكن اسمح لي بأن أطمئنك بكل صراحة: إن خلافتك لا تهمني، أنت تعلم أنني مناصر لبورقيبة وأنا أؤيد سياستك لأنها صحيحة، إنه شرف حياتي لما دعوتني ونلت ثقتك لإنجاز مهمة سامية تحت قيادتك، خلافتك بصراحة لاتهمني، وأنا لن أقبل العمل مع شخص آخر بعد بورقيبة ".[106]

د- ذكر أن الرئيس بورقيبة استقبله في صائفة 1986 على إثر تقديم إستقالته من خطته كوزير للخارجيّة، وعرض عليه تسلّم أيّ وزارة يختارها، فكان رده كالآتي: "سيدي الرئيس، أنا تلميذك، ربما الأكثر نكرانا للذات، اوقد أكون واحدا من أكثرهم نكرانا للذات، أنت تعرفني، وكنت قد تبنيتني قبل أن تصبح رئيسا للجمهورية بفترة طويلة، فهذه الرابطة لا تنفصم... "[107]

ج- سنة 1982 لما كان وزيرا للشؤون الخارجية تلقى دعوة للالتحاق ببورقيبة الذي كان يقضي فترة استجمام بنفطة فأستجاب لها واصطحب معه كاتب الدولة للخارجية محمود المستيري. وبعد تقديمه لمحة موجزة للرئيس حول آخر المستجدات، سأله هذا الأخير فجأة السؤال التالي:

- سي الباجي من هووزير الخارجية ؟

فأجابه:

- إنه أنت سيدي الرئيس

---

[105] انظر الصفحة 127 من كتاب الباجي قائد السبسي." الحبيب بورقيبة – المهم والاهم "
[106] انظر الصفحة 223 من المصدر السابق
[107] انظر الصفحة 270 من نفس المصدر

- نعم إنه لكذلك ! " قالها وهويودعهما منهيا الجلسة.[108]

3- بورقيبة والسبسي والديمقراطية

كثير من الدستوريين يطنبون في مدح بورقيبة وعهده بالتركيز خاصة على إنجازاته في التعليم والصحة وحقوق المرأة، ويعتبرون أن مسألة الديمقراطية لم تكن أولوية لديه بحكم ان البلاد لم تكن مهيأة لذلك، نظرا لقلة المتعلمين ونقص النضج لدى المجتمع التونسي في بداية سنوات الاستقلال. ويقول في هذا الصدد الباجي قائد السبسي ان الشرعية البورقيبية كانت تحظى بالأولوية في نظره على الديمقراطية[109].

وهذا الطرح يبدومنطقيا، إلا أنّ هؤلاء ومنهم الباجي قائد السبسي وجزء هام من جيله يتجاهلون أمرا مهمّا ألا وهوغياب الارادة السياسية لدى بورقيبة ورفضه ارساء مسار ديمقراطي حقيقي ولوعلى مراحل. كما غاب عنهم أن المسألة الديمقراطية مرتبطة بصفة عضوية بالتنمية وبتطور الشعوب، رغم أنّ لها ثمنها.

وفي غياب ديمقراطية حقيقية يبقى كل ما ينجز مهددا بالانهيار في كل لحظة وحين. وخير مثال هوما حدث في تونس، حيث في ظل الاستبداد حصلت هزات إجتماعية خطيرة خلال أكثر من نصف قرن، كادت أن تعصف بنظام الحكم في مناسبات عديدة (المحاولة الانقلابية لسنة 1962- أحداث 26 جانفي 1978 – أحداث الخبر جانفي 1984...)

---

[108] انظر الصفحة 227 من نفس المصدر

[109] انظر الصفحة 202 من المصدر السابق

ورغم ذلك بدا الباجي قائد السبسي من خلال كتابه "الحبيب بورقيبة – **المهم والأهم** " بورقيبيا إلى حد النخاع ومؤمنا بفكر الزعيم وسياسياته، إذ يقول عنه أنه كان "يحمل مشروعا طموحا لتونس، ذا بعد سياسي وثقافي رفيع جدا.... "[110].

ويذكر في نفس السياق أنه "لم يكن ديمقراطيا،بل كانت لديه حساسية ما إزاء الديمقراطية، إنه يقر بذلك ويتحمل تبعاته"[111] ويضيف أنه "على الرغم من الفشل لم يؤمن بورقيبة بالديمقراطية "[112].

فهل يعقل أن يحمل شخص مشروعا سياسيا ذا بعد سياسي وثقافي رفيع جدا دون أن يكون ديمقراطيا ؟ ومن هنا نفهم ان الاستبداد كان ثقافة بورقيبية آمن بها السبسي وأغلب السياسيين الذين عملوا مع الزعيم، بدليل أنهم كانوا يقرّون بنظريّة الزعيم الواحد والحزب الواحد، والفكر الواحد، ويخوّنون المعارضة مما أدى بالبلاد إلى نكسات وهزات اجتماعية رهيبة.

هذا وقد كان السبسي العصا الغليظة التي استعملها بورقيبة منذ يوم 5 جانفي 1963 إلى حد سنة 1969، حيث حصل في عهده وهومدير للأمن الوطني ثم وزير للداخلية قمع أعداد لا تحصى ولا تعد من المعارضين للنظام بدءا بالذين تورطوا في المحاولة الانقلابية التي قادها الأزهر الشرايطي، ثم مجموعات من الطلبة ينتمون إلى توجهات فكرية وعقائدية مختلفة منهم يساريون وبعثيون وقوميون.

والذاكرة الشعبية لازالت تستحضر أيضا ماجرى أثناء تجربة التعاضد التي فرضت على الناس بالقوة منذ منتصف الستينات ولمدة حوالي خمس سنوات، ومثلت أحد أشكال الاستبداد والتسلط. وقد حصلت بسبب ذلك – وصاحبنا يضطلع

---

[110] انظر الصفحة 167 من المصدر السابق
[111] انظر نفس الصفحة من نفس المصدر
[112] انظر الصفحة 202 من ذات المصدر

بالإشراف على وزارة الداخلية -مصادمات وأحداث دموية بكل من الوردانين ومساكن وقبلاط وجبنيانة وغيرها من جهات البلاد.

إن الثقافة الإستبدادية البورقيبية التي تلقاها جعلته يمارس القمع ويزيّف إرادة الشعب، بمساهمته في تدليس الانتخابات، والأدهى أنه اعترف بذلك صراحة أثناء حصة تلفزية مباشرة في جوان 2011 على قناة "الجزيرة "، مما أثار هيستيريا من الضحك لدى مقدّم البرنامج الإعلامي أحمد منصور.

لقد كانت فترة بداية السبعينات مهمة جدا في صلب الحزب الاشتراكي الدستوري، حيث عرفت تيارا ليبيراليا بقيادة أحمد المستيري، كان يطالب بإصلاحات داخل هذا الحزب بعد أن أحس عديد المنتمين إليه أن تجربة الحزب الواحد فشلت فشلا ذريعا، وأن الديمقراطية أصبحت ضرورة ملحة لتفادي الهفوات والانزلاقات الناتجة عن الانفراد بالرأي. وقد برز هذا التيار بصفة فعالة في مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري بالمنستير (أكتوبر 1971) ونال أغلبيّة، إلا أنّ بورقيبة التفّ على مقرراته، وأقصى زعيم هذا التيار (أحمد المستيري)وبذلك اجهضت هذه المحاولة الاصلاحية.

وقد كان الباجي قائد السبسي داخل هذه المجموعة الاصلاحية، إلا أنه رغم رفض بورقيبة لمقررات المؤتمر لم يثر ولم ينسلخ من الحزب، بل الملفت للانتباه أنه وقع رفقته منه سنة 1974 مع قائمة تضم ثماني شخصيات، وانضم بعدها إلى التيّار الذي كوّن فيما بعد حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وكتب عديد المقالات بصحيفتي" الرأي " و"ديمكراسي" اللتين كانتا لسان حال هذه المجموعة، إلا أنه رفض أن يكون ضمن قيادتها الرسمية، لأنّ نية استرجاع مكانته ضمن منظومة الحكم البورقيبية لم تفارق ذهنه. لذلك كان طبيعيّا أن يقبل بتعيينه في ديسمبر سنة 1980 بخطة وزير بدون حقيبة ضمن حكومة مزالي، رغم ان الحياة السياسية بقيت على حالها ولم تعرف البلاد أي اصلاحات ديمقراطية. وقد علل موقفه بكون قبوله هذه

الخطة " كان خيارا سياسيا واضحا وأن المعطى الجديد لصالح الحكومة هو" رغبة قوية لتنقية الأجواء السياسية والسير بالبلاد على درب التسامح والانفتاح على التيارات الوطنية... "[113]. وقد كان ذلك تعليلا متناقضا مع ما كان يروّج له المعني من كونه كان يشارك التيار الاصلاحي الذي يقوده المستيري أفكاره وتوجهاته التي تدعوإلى ترسيخ حياة ديمقراطية حقيقية بالبلاد.

ولا غرابة في أن يعود السبسي إلى أحضان بورقيبة. رغم أن التوجهات السياسية لهذا الأخير حافظت على طابعها الإستبدادي. وهوبذلك اكد تعلقه الشديد ببورقيبة رغم اعترافه ان هذا الأخير لم يكن ديمقراطيا بالمرة. وقد وصل به الأمر في بعض الأحيان إلى حدّ النظر إليه نظرة فيها الكثير من التأليه والتقديس. وهذه الحادثة التي رواها بنفسه تعطي صورة واضحة عن ذلك، إذ يقول بشأنها ما يلي:

" لا أزال أذكر ظروف تعيين منصور الصخيري في مهامه الجديدة في سبتمبر 1985، كنت أتحدث في ذلك اليوم مع الحبيب بورقيبة الابن في مكتبة القصر قبل أن نلتقي بالرئيس في الاجتماع اليومي. وعندما دخلنا مكتب الرئيس كان الوزير الأول قدِ سبقنا وكان جالسا في مكانه المعتاد. وقف الرئيس، صافحنا ودعانا للجلوس ثم، ودون مقدمات، توجه بالحديث إلى الوزير الأول قائلا:" قل لي يا سي محمد ألست أنت من اقترح عليّ تعيين منصور الصخيري ليكون مديرا لديواني ؟

- نعم سيدي الرئيس
- حسنا، أنا موافق

ثم ودون شكليات أخرى، نهض الرئيس وصافحنا مرة أخرى ورفع الجلسة. ولدى مغادرتنا الديوان الرئاسي، سألت الحبيب بوررقيبة الإبن:" ماذا يجري ؟ ثمة

---

[113] انظر الصفحة 205 من كتاب الباجي السبسي " الحبيب بورقيبة –المهم والأهم "

شيء غريب في تصرف والدك اليوم ! يستقبلنا وما أن نجلس حتى يرفع الجلسة دون أن يطلب رأينا في أي شيء."

- لقد أراد الرئيس اتخاذ قراره أمام شهود وبعد انتهاء هذه المهمة لم يعد لدينا ما نفعل.

تعلمت في ذلك اليوم أن المقاصد الرئاسية مثل المقاصد الربّانية، يمكن أن تكون عصيّة عن إدراكنا....."[114]

4- لماذا تهجم بورقيبة على الباجي قائد السبسي ؟

تباهى الباجي قائد السبسي كثيرا خاصة في كتابه "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم" بعبارات الإطراء والشكر والاحترام التي يقول أن الرئيس بورقيبة كان توجه بها إلى شخصه في عديد المناسبات، لكفاءته ونجاحه في مجال عمله على غرار:" أنت لست من اولئك الذين يحتاجون إلى أن نلقنهم ماذا ينبغي أن يقولوا أنت ترقد الشعرة... "[115] و" كل ما يقوله سي الباجي... اعتبره من أعماق فكري "[116] وغيرها من العبارات، إلا أنه لم يتعرض في الكتاب المذكور أعلاه اوفي ندواته الصحفية أوفي خطبه إلى تهجم بورقيبة عليه خلال أحد خطبه في أوائل السبعينات عندما وجّه إليه الإتهامات التالية:

- الكذب: حيث ذكر ان السبسي تسلم مبلغا ماليا قدره ستة (6) آلاف دينار من مدير ديوانه علالة العويتي ليكمل به بناء منزله، إلا أنه لم يرجعه إلى حد تاريخ الخطاب، ونسب إليه أنه أذاع بين الناس خبرا كاذبا مفاده أنه أرجع ذلك المبلغ.

---

[114]. انظر الصفحة 258 من ذات المصدر

[115] انظر الصفحة 356 من المصدر السابق

[116] انظر الصفحة 349 من المصدر السابق

- الانخراط في أجندة معروفة كانت لأصحابها أغراض تخريبية أرادوا من خلالها تعطيل سير دواليب الدولة والحيلولة دون تكوين الحكومة، مؤكدا أنهم مارسوا شتى الضغوط حتى بواسطة النساء لحمل المستوزرين على الامتناع عن المشاركة في الحكومة. وكانوا يظنون أنه سيعجز عن تشكيلها، وتسيير شؤون الدولة إذا غادر أمثال الباجي قائد السبسي سفارة تونس بفرنسا. وأضاف ان هذا الأخير يحمل وصمة مسعاه التخريبي الفاشل وانه لا فائدة ترجى من مثل هؤلاء الدستوريين الذين سعى بعضهم عبثا إلى تعجيزه عن إدارة شؤون البلاد ورفض بعضهم الاخر تقلد المناصب الوزارية تحت الضغط، بينما هم مدينون له نقدا وأكلوا مال الدولة... [117]

إنها اتهامات خطيرة، وإن عدم الرّد عليها ودحضها من طرف الباجي قائد السبسي سواء في الإبان أوفيما بعد يفهم منه انها كانت صحيحة.

وهنا نتساءل بأي استعداد نفسي وبأي وجه عاد المعني من جديد إلى حكومة بورقيبة سنة 1980 بعد توجيه تلك الاتهامات إليه ؟

كما نتساءل هل أن الأخلاق في السياسة لا قيمة لها أم أنها تأتي في مقام متأخر في سلم القيم التي يؤمن بها أهل الميدان ؟ وهل بمثل هذه الأخلاق يمكن حكم بلد قامت فيه ثورة مجيدة كنست نظاما مستبدا؟

5- هل كان وفاؤه لبورقيبة حقيقيا؟:

إنّ المتأمل في ما يرويه الباجي قائد السبسي منذ نجاح الثورة التونسية في 14 جانفي 2011 يلاحظ ان الرجل أطنب في الحديث عن مزايا بورقيبة ومناقبه وفلسفته بما يوحي أن تونس لم تكن موجودة من قبل، وبورقيبة هوالذي بعثها إلى

---

[117] المصدر ، الصفحتان 109 و110 من الجزء 30 من خطب بورقيبة

الوجود، وبدون سياسيته وفكره لا يمكن لها أن تعيش، وما إلى ذلك من الترّهات. وقد استغل خطته كوزير أوّل للدعوة إلى إحياء البورقيبية، والظهور في مظهر الأمين عليها.

لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا هوالآتي:

هل ان الغاية من هذا المسعى هي التعبير عن وفائه لبورقيبة أم لطمس ما أسماه أحمد بن صالح [118] بـ"ماضيه الثقيل " المتمثل في الاتهامات الموجهة له بإرتكاب تجاوزات في حق المورطين في المحاولة الانقلابية لسنة 1962 وعديد الناشطين السياسيين خلال فترة الستينات.

والمتأمل في هذه المسالة يدرك ان الاحتمال الثاني هوالأقرب إلى الواقع. أما بخصوص وفائه لبورقيبة فإن عديد البراهين والوقائع تثبت أنه لم يكن كذلك وهذه بعض الشواهد في الغرض نوردها على سبيل الذكر لا الحصر:

أ- تأييده المطلق لإنقلاب السابع من نوفمبر والاعراب عن اطمئنانه لذلك، إذ يقول في هذا الصدد حرفيا: "شعرت بالاطمئنان تماما للتحكم الجيد في العملية وسيرها.. كان لا بد من التغيير (...) كان هذا التغيير منطقيا... "[119] ولم يكتف بذلك إذ بعث إلى بن علي رسالة تأييد ومساندة في نفس يوم الانقلاب هذا نصها:

---

[118] أحمد بن صالح هووزير سابق في عهد بورقيبة

[119]. انظر الصفحة 275 من المصدر السابق

فخامة السيد زين العابدين بن علي،

رئيس الجمهورية التونسية ،

تونس

بمناسبة توليكم مهام الرئاسة اسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة السعيدة لأتقدم إليكم بأحر التهاني وأؤكد لكم فائق احترامي. لقد شكل خطابكم الموجه للشعب برنامج عمل يستجيب لتطلعات الأغلبية الساحقة من التونسيين ويلبّي طموحاتهم. كما أعرب لكم عن أمانيّ الخالصة لكم بالنجاح في مهمتكم السامية والنبيلة وأرجوأن تتقبلوا فائق احتراماتي.

الباجي قائد السبسي

ب- تهكمه على بورقيبة في أروقة المحاكم لما عاد خلال السبعينات لمباشرة المحاماة، بعد أن قدم استقالته من مهمته كسفير لتونس بفرنسا. ويقول في هذا الصدد أحد كتبة المحكمة الابتدائية بتونس المدعوالناصر الخشيني ما يلي:

"... وقد أمكن لي في ذلك الوضع التعرف على العديد من المحامين منهم الباجي قائد السبسي. والذي لفت انتباهي له في ذلك الوقت عدة أشياء منها كثرة كلامه ومزاحه الذي يصل حد الثقل أحيانا وكان كثير التنكيت خاصة على بورقيبة، ومن ذلك حسبما أذكر نكتته الشهيرة "كي سيدي كي جوادو... "[120].

[120] انظر شهادة الناصر خشيني حول الباجي قائد السبسي (الموجودة ضمن الملاحق)

د- اتهامه صراحة من طرف بورقيبة في أوائل السبعينات بالمشاركة في مساع تخريبية أراد من خلالها أصحابها تعطيل سير الدولة والحيلولة دون تكوين حكومة... [121]

ج- عدم قيامه بأي رد فعل أوتحرك اوحتى تلميح بشان معاناة بورقيبة خلال عهد بن علي عندما وضع في ما يشبه السجن طيلة ثلاث عشرة سنة كاملة.

[121] انظر خطاب بورقيبة في باب الملاحق

السبسي يخدم بن علي

يتذكر التونسيون جيدا وما بالعهد من قدم الانتقادات التي وجهها الباجي قائد السبسي بعد ثورة 14 جانفي 2011 إلى بن علي ونظامه، وذلك من خلال عديد التصريحات الاذاعية والتلفزية والصحفيّة، إذ قال عنه أنه " أكل من لحم شعبه " و"زرتا "[122] وغيرهما من العبارات الأخرى.

وكانت تلك التصريحات هي الأولى التي يدلي بها ضدّ المخلوع. فهل تدخل في إطار التظاهر بالتماهي مع الثورة والغضب الشعبي على النظام النوفمبري ؟ أم هي تصفية حسابات لا غير ؟

لقد كانت فعلا المرة الأولى التي ينتقد فيها شخص بن علي بصفة صريحة وعلنية، إذ لم يجرؤ ابدا على فعل ذلك في السابق، بل بالعكس، لم تكن تصدر عنه سوى مواقف المساندة والتأييد، على غرار التصريح الصحفي الذي كان قال فيه حرفيا ما يلي: "... لذلك كان تحوّل السابع من نوفمبر 1987 مستجيبا للمطالب الشعبية والسياسية، ولذلك عدت للعمل مع الرئيس بن علي لأني وجدت في بيان السابع من نوفمبر ما لا يخالف توجهاتي السياسية..."[123]

والسؤال المطروح هوالاتي: ما هي حقيقة علاقة صاحبنا بنظام الرئيس المخلوع؟

وحتى تتوضح الصورة لا بدّ من التذكير بالحقائق التالية:

✓ كان الباجي قائد السبسي سفيرا لتونس بجمهورية المانيا الاتحادية يوم حصول انقلاب السابع من نوفمبر، كما كان من أول السفراء التونسيين الذين باركوا

---

[122] "زرتا" مصطلح مأخوذ من اللهجة التونسية يستعمل عند الحديث عن شخص عسكري بحالة فرار من آداء مهمة اوواجب

[123] المصدر ،صحيفة الشروق " ليوم 17 جوان 2009

الاطاحة بالرئيس بورقيبة، معتبرا التغيير" حلا منطقيا[124] وحاملا لـ " برنامج عمل يستجيب لتطلعات الأغلبية الساحقة من التونسيين ويلبّي طموحاتهم. ووجّه رسالة في الغرض إلى بن علي كنا ادرجناها ضمن المحور الذي يتحدث عن "العلاقة التاريخية للسبسي ببورقيبة ".

- ✓ عند انتهاء مهامه كسفير عاد الى تونس يوم 20 نوفمبر 1987 ليقع تعيينه في 16 ديسمبر من نفس السنة عضوا بالمجلس الدستوري الذي ترأسه وقتها عبد العزيز بن ضياء.
- ✓ وخلال الانتخابات التشريعية لسنة 1989 تمّ ترشيحه ضمن قائمة التجمع الدستوري الديمقراطي بإحدى دائرتي تونس العاصمة.

ورغم أن الانتخابات عرفت عمليات تدليس مفضوحة لمنع فوز قوائم المعارضة وخاصة المستقلة التي كانت تقف وراءها وتدعمها حركة النهضة، إلا أن السبسي قبل بتلك العملية اللاأخلاقية التي استبعدت فيها جميع قائمات المعارضة. ويقول في هذا الصدد معترفا: " كانت مثل هذه النتيجة مخيّبة للأمال "[125]

- ✓ وتولى خلال السنة الأولى من المدة النيابية رئاسة اللجنة السياسية والشؤون الخارجية.
- ✓ وفي سنة 1990 ترأس مجلس النواب لمدة سنة واحدة، تم تكليفه أثناءها بعدة مهام من طرف الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، من بينها تقديم مشروع تسوية إلى الرئيس الألماني " فايتساكر " يتعلق بالغزوالعراقي للأراضي الكويتية سنة 1990، ثم التحول ضمن وفد رفيع المستوى يقوده الوزير الأول الأسبق حامد القروي إلى بغداد، حيث تمّ الاتصال بالقيادة العراقية وعلى رأسها الرئيس صدام حسين وإجراء مباحثات معها في ذات الموضوع لم تسفر عن أيّة نتيجة.[126]

---

[124] انظر الصفحة 275 من كتاب الباجي قائد السبسي "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم "

[125] انظر الصفحة 277 من نفس المصدر

[126] انظر الصفحات 287 و288 و290 من ذات المصدر

✓ تم تعويضه على رأس مجلس النواب سنة 1991 بالحبيب **بولعراس** وواصل مهمته كنائب إلى حد سنة 1994.

ومن خلال التصريحات التي أدلى بها بعد الثورة ذكر أنه ابتعد بصفة تلقائية عن نظام الحكم البائد بعد أن لاحظ أن بن علي لم يطبق ماجاء في بيان 7 نوفمبر الشهير الذي أصدره يوم تنفيذ انقلابه على بورقيبة، إلا أن عديد الملاحظين والمتتبعين للشأن الوطني يؤكدون ان الرئيس المخلوع هوالذي تخلّى عنه في بداية التسعينات وفي هذا الشأن هناك روايتان اثنتان:

- الأولى جاء فيها ان إبعاده كان في نطاق صراع أجنحة داخل منظومة الحكم انتهى بإقصاء رجل الأعمال والصديق الحميم لبن علي المسمى كمال اللطيّف من المشهد السياسي بإصرار من ليلى الطرابلسي التي أرادت الانتقام منه بعد أن علمت ان هذا الأخير كان نصح الرئيس المخلوع بعدم التزوّج بها.

وشمل ذلك الاقصاء بطبيعة الحال الشخصيات التي كانت محسوبة على جناح كمال لطيّف من بينها الباجي قائد السبسي.

- اما الثانية فتقول أن بن علي قرر التخلّص من السبسي بعد أن بلغه أنه روّج أحاديث مفادها أنه عبّر عن نواياه في الترشح للانتخابات الرئاسية لسنة 1994.

هذا وتجدر الاشارة إلى أنه بعد انتهاء مهمته كنائب بمجلس النوّاب (1994) بقي عضوا باللجنة المركزية للتجمّع الدستوري الديمقراطي إلى حدّ شهر جويلية 2001 ,ومنذ ذلك التاريخ لم تسند له أيّ مهام اوخطط سياسية إلى حدّ نهاية عهد بن علي.

وفي سياق متصل بإقصائه من طرف نظام المخلوع تذكر لمياء ابنة عبد الله القلال الوزير الأسبق ان الباجي قائد السبسي زج بوالدها في السجن بعد أسبوع فقط من تولّيه مهامه كرئيس للوزراء (10 ماس 2011)، وقام بإضافة اسمه إلى قائمة الأشخاص الذين صودرت ممتلكاتهم والحال أن القائمة لم تكن تشمله، وذلك في

نطاق تصفية حسابات قديمة معه تعود إلى العهد النوفمبري. وأضافت أن السبسي زلّ لسانه واعترف بذلك عندما صرّح يوم 5 افريل 2011 أمام الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بما يلي: " كانكم على عبد الله القلال فما خلاّ ما عمل فيّ، أما اش علينا فيه ". كما تستشهد المعنية بتصريح للكاتب والصحفي الفرنسي " نيكولا بو" الملم بالشأن السياسي التونسي، جاء فيه أن الباجي قائد السبسي انتقى عبد الله القلال من بين 24 وزيرا للداخلية عرفتهم تونس، فأراد ضرب عصفورين بحجر واحد: طي ملف التعذيب من ناحية، والانتقام من القلال من ناحية أخرى. والمعلوم أن هذا الأخير كان من بين مراكز القوى على الساحة الوطنية خلال السنوات الأولى التي تلت انقلاب السابع من نوفمبر، وكانت له خلافات مع السبسي وكذلك مع كمال لطيّف الذي وقع اقصاؤه من منظومة حكم بن علي بعد وصول ليلى الطرابلسي إلى قصر قرطاج كزوجة لرئيس الجمهورية.

وقد ذهب عديد الذين اهتموا بهذا الموضوع إلى اعتبار ان اتهام لمياء القلال للباجي قائد السبسي بالانتقام من والدها يمكن تصديقه لثلاثة أسباب على الأقل:

- أولها: ان الزج بعبد الله القلال في السجن جاء بعد أسبوع فقط من تعيين السبسي في خطته كوزير أول مؤقت.
- وثانيها: اقتصار تطبيق العدالة في ما حصل من تجاوزات في عهد بن علي على عبد الله القلال وثلة قليلة من المسؤولين الآخرين فقط مع التركيز بصفة خاصة على المذكور آنفا.
- ثالثها: عدم مساءلة أي وزير للداخلية من بين الاربعة والعشرين الذين تداولوا على تسيير الوزارة المعنيّة، فيما يخصّ موضوع التعذيب باستثناء عبد الله القلال.

علاقته بثورة 14 جانفي 2011

بعد أن غادر بن علي البلاد بدون رجعة في 14 جانفي 2011، لم يخطر ببال أحد من التونسيين من مختلف الأجيال والأعمار أن يكون الباجي قائد السبسي رئيسا لحكومة ثورتهم.

وحتى إذا ما عدنا قليلا إلى الوراء ندرك أن الرئيس السابق الحبيب بورقيبة (الذي يستعمله السبسي حاليا كأصل تجاري) لم يفكر إطلاقا في تسميته بتلك الخطة لا سيّما سنة 1980 عندما أصيب الوزير الأول الأسبق الهادي نويرة بجلطة، بل قام بتعيين محمد مزالي بتدخل وتأثير من وسيلة بورقيبة رغم أنه كان يفضّل عليه محمد الصيّاح[127] لإعتبارات عديدة يطول شرحها.

ولم يكن صاحبنا يحلم سنة 2011، وهوفي خريف العمر، بذلك المنصب الذي كان بمثابة هدية من السماء لم يكن يتوقعها بتاتا.

---

[127] انظر الصفحة 298-299 من كتاب الطاهر بلخوجة "الحبيب بورقيبة سيرة زعيم "

إن هذا الرجل لم تأت به الثورة... ومعروف عنه أنه لم يكن يؤمن في يوم ما بأهدافها. والحقيقة التي يعرفها المتتبعون للشأن الوطني أن رجال أعمال منتفذون أتوا به إلى سدة الحكم (كرئيس للحكومة بالطبع) في محاولة منهم للتحكم في مسار الثورة وتوجيهها الوجهة التي تضمن خدمة مصالحهم. والجميع يعلم مدى متانة علاقته ببعض اللوبيات المؤثرة في المشهد السياسي بتونس و"توابعهم" على غرار رجل الأعمال الشهير كمال لطيّف والمنتج السينمائي العالمي طارق بن عمار ومدير قناة "نسمة" الفضائية نبيل القروي الذي فتح له فضاءه الاعلامي منذ الأيام الأولى التي تلت نجاح الثورة، وكان المنطلق في عودته السياسية بعد الثورة. وقد زادت في بلورة هذه الحقيقة بصفة جليّة رحلاته المكوكية العلنية والسرية التي آداها بالخصوص إلى كل من قطر وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الامريكية وعدة دول اوروبية، حيث رافقه هؤلاء وقدموه إلى عدة شخصيات وأوساط سياسية ومالية مثل الوليد بن طلال (رجل الأعمال السعودي الشهير) وكذلك رئيس وزراء ايطاليا السابق سلفيوبرلسكوني (أحد الشركاء في قناة " نسمة " التونسية) وغيرهما...

السبسي مع الأمير الوليد بن طلال وبرلسكوني

إن هذا الرجل الذي جيء به إلى السلطة في أوائل شهر مارس **2011 خلفا** لمحمد الغنوشي صدقته جماهير الثورة عندما وعد بتسليم الحكم الى رئيس **الحكومة** الذي سيأتي إثر انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وتباهى بأنه رفقة **الوزراء** الذين كانوا تحت إمرته يمثلون الحكومة الوحيدة في العالم التي تستعجل تسليم السلطة إلى بديلتها، وليست لها أطماع في الحكم، وعمل على إيهام الشعب بصفاء سريرته وحرصه على إنجاح المسار الديمقراطي، عندما صرّح أكثر من مرة أنه أعلم وزراءه أن من له رغبة في المشاركة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ومايلي ذلك من استحقاقات سياسية عليه أن يستقيل من الحكومة ويتفرغ للعمل السياسي. وشاهدنا بالفعل استقالة كل من أحمد ابراهيم الأمين العام لحركة التجديد(المسار حاليا) واحمد نجيب الشابي (الأب الروحي للحزب الديمقراطي التقدمي – الحزب الجمهوري حاليا) وكذلك ياسين ابراهيم القيادي في الحزب الجمهوري.

ولم يمض على تسليمه رئاسة الحكومة الى حمادي الجبالي سوى شهر حتى فوجئ الجميع بإطلاقه لمبادرة سياسية في شكل بيان أثارت غضب " الترويكا " وانصارها وعديد الأوساط المهتمة بالشأن العام، وأظهرت ان الرجل له نوايا حقيقية في السلطة.

إن صاحبنا الذي غادر الحياة السياسية بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011 من الباب عاد من الشباك عبر مبادرته "نداء تونس" أو" نداء الوطن "، هذه التسمية التي لم يفهم بالتحديد مغزاها الحقيقي،فهل ان تونس تعرضت إلى مكروه وطلبت النجدة، ولم يستجب لندائها أحد من الرجال الاشاوس سواه وحفنة من الموالين له من أصحاب المرجعيات الفكرية والسياسية المختلفة التي تفرّق أكثر مما تجمع ؟ ام أنه ومجموعته سيشكلون "نداء الوطن" نحومجهول غير محدد بعد ؟

والباجي قائد السبسي رجل مثلما يقول عنه الدكتور محمد بن سالم وزير الفلاحة في حكومة " الترويكا " " أكل من كل الموائد"، بحيث تحمل مسؤوليات سياسية خلال العهود الثلاثة التي مرت بها الدولة التونسية بدءا بمرحلة ما بعد استقلال البلاد إلى حد أواخر سنة 2011. والمتأمل في كتابه " الحبيب بورقيبة - المهم والأهم " يدرك بصفة جلية انه كان منفّذا بصفة حرفية وطيّعة لرغبات وسياسيات بورقيبة، بحيث لم يكن يجرؤ على مخالفته الرأي. وقد اعترف بذلك صراحة، وفعل نفس الشيء في عهد بن علي. ورغم سياسيات بورقيبة ثم بعده بن علي المجانبة للصواب في عديد الميادين فقد التزم الصمت ولم نسمع له أبدا مواقف بشأنها، على غرار:

1- تجربة التعاضد الفاشلة التي دمرت اقتصاد البلاد.
2- المعاملة الشرسة التي تعرض لها الخصوم المنتمون إلى مختلف العائلات الفكريّة والسياسية، وما نالهم من ضيم وسوء معاملة وتهميش وسجن وتصفية جسدية.
3- تدليس الارادة الشعبية من خلال التلاعب بنتائج الانتخابات.
4- هلاك حوالي 7 آلاف شخص خلال معركة بنزرت التي كانت قرارا بورقيبيا صرفا.
5- الانفراد بالرأي ورفض الديمقراطية.
6- ضرب الهوية العربية الاسلامية.
7- تهميش متساكني المناطق الداخلية وعدم اعطائهم نفس الفرص في التنمية مع نظرائهم القاطنين بالجهات الساحلية.

ورغم ما تسببت فيه تلك السياسات الخاطئة وغيرها من مظالم ومآس للشعب التونسي، فإن صاحبنا يصرّ في تصريحاته وخطبه على الافراط في مدح بورقيبة وتشبيه مقاصده بالمقاصد الالهية، وطبيعي أن تكون مواقفه العلنية كذلك لأنه بدون ارتدائه لجلباب بورقيبة وارتكازه على عصا بورقيبة لا مكانة له على الساحة

السياسية، فهوببساطة شديدة ليس رجل المرحلة ولا يملك بدائل حقيقية **يمكن أن** تخرج البلاد من أزمتها الراهنة.

وهومع كل بداية عهد جديد في تونس يحاول لعب دور طلائعي، فمثلما فعل بعد الثورة المباركة سعى في أول عهد بن علي أن يقوم بنفس الشيء، بحيث تناسى أفضال بورقيبة عليه وكان أول المهنئين من سفرائنا بالخارج للساكن الجديد لقصر قرطاج، إذ بعث له برسالة تهنئة يوم 7 نوفمبر بالذات. وعند عودته إلى تونس في نهاية سنة 1987 وقع تعيينه عضوا بالمجلس الدستوري، وسنة 1989 أصبح عضوا بمجلس النواب، وسنة 1990 انتخب رئيسا لذات المجلس لمدة عام فقط، وواصل بعدها مدته النيابية إلى حد 1994.

وبخصوص انتمائه الى التجمع الدستوري الديمقراطي فلا يمكنه إنكاره، إذ ظل عضوا باللجنة المركزية لهذا الحزب إلى حد سنة 2001.

أما عن علاقته بالثورة التونسية المجيدة فمنذ إندلاعها في 17 ديسمبر 2010 إلى حد هروب بن علي وسقوط نظامه يوم 14 جانفي 2011، لم نسمع منه تصريحا أوموقفا أوتلميحا يؤكد أويستشف منه تأييده لتلك الثورة. وقد اعترف صراحة بعدم مشاركته فيها، ولكنه زعم أنه حفظها من الانزلاق[128]، ونفى في نفس الوقت وجود أي دور لأحزاب المعارضة ولقياداتها في نجاح الثورة.

إن مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تنطلي مقاصدها وأهدافها على التونسيين لأن لديهم من الذكاء ما جعلهم يدركون جيّدا أنّ ثورة 14 جانفي 2011 كانت لها صيرورة معروفة، وانتصارها لم يكن على نظام بن علي فقط بل على دكتاتورية مقيتة جثمت على صدورهم طيلة خمسة وخمسين عاما بالتمام والكمال.

---

[128] المصدر صحيفة " التونسية " ليوم 03 أفريل 2012 الصفحة 3

لقد اختزلت ثورتهم تراكمات نضالية وتضحيات جسيمة لأجيال عديدة تنتمي لأطياف وعائلات سياسية ونقابية وحقوقية أمثال اليوسفيين والقوميين واليساريين والاسلاميين، وغيرهم... والخيط الرابط بين تلك الأجيال هورفضها للظلم والقهر والاستبداد.

وإصرار الباجي قائد السبسي من خلال تصريحاته على نفي أي دور للمعارضة في الاطاحة بنظام بن علي، إنما هومن قبيل المغالطة والتجنّي على خصومه السياسيين وخاصة الحركات الاسلامية وحزب العمال الشيوعي التونسي وحركات قومية ويسارية أخرى. فهل من المعقول أن يدّعي أي كان أن حمة الهمامي أوالمنصف المرزوقي أوعلي العريّض مثلا لم يساهموا حتى ولوبجزء بسيط بنضالاتهم وتضحياتهم في انبلاج فجر 14 جانفي 2011 ؟

ومن المضحكات المبكيات أن نرى الباجي قائد السبسي، هذه الشخصية التي كان لها دور كبير في خدمة نظامي بورقيبة وزين العابدين بن علي، تعود إلينا في شكل ملائكي لتقود البلاد، في خطة رئيس للحكومة المؤقتة بعد الثورة.

فهل من المعقول أن يحكم البلاد بعد ثورة شبابية رائعة شيخ ثمانيني كان من صقور عهد بورقيبة، وسبق ان وجهت له اتهامات بخصوص تعذيب اليوسفيين والمورطين في المحاولة الانقلابية لسنة 1962 وأجيال من السياسيين من مختلف الاتجاهات وغيرها من التهم الأخرى ؟

إنها لمفارقة عجيبة أن نجد على رأس حكومة ثورة شخصية لها هذا التاريخ المثقل بآلام ومآسي وعذابات أجيال مناضلة وعائلات لم ترتكب ذنبا ولا علاقة لها بالسياسة.وبناء عليه لم يجد عديد الملاحظين أي تفسير لذلك سوى أن هذا الرجل جيء به للالتفاف على الثورة وإفراغها من محتواها، فهوخدم نظامي بورقيبة وبن علي في نطاق منظومة من أهدافها الاساسية محاربة المبادئ والقيم التي جاءت

بها ثورة 14 جانفي، ألا وهي الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، والمصالحة مع الذات.

إن هذا السيد في واد والمسحوقون المهمّشون من أفراد الشعب التونسي في واد آخر، فهوينعم في بحبوحة من العيش منذ الخمسينات الى يوم الناس هذا، زيادة على الجاه والعلاقات في أعلى المستويات، سواء داخل البلاد أوخارجها، في حين أن متساكني تالة، وفريانة والحوض المنجمي ومنزل بوزيان وجلمة والعلا على سبيل المثال لا الحصر يموتون مائة مرة في اليوم منذ عهد بورقيبة نتيجة الفقر والتهميش و"الحقرة " والاستبداد بمختلف أشكاله.

فهل يمكن أن يحس هذا الرجل بمعاناة الشعب ويتفاعل معها لتحقيق أهداف هوفي الأصل لا يؤمن بها بدليل أنه شارك في منع تحقيقها طيلة عهدين ؟

وحتى عندما كان المشاركون في اعتصام القصبة 2 ينادون ببعث مجلس وطني تأسيسي لكتابة دستور جديد للبلاد، أبدى عدم اقتناعه بهذا المطلب الشعبي بدعوى عدم جدواه، إلا أنه تراجع فيها بعد وقبل به تحت الضغط الشعبي.

الآن وبعد ان انتهت فترة رئاسة الباجي قائد السبسي لحكومة الثورة، وتسلم المسؤولية من جاء بعده، اختلفت التقييمات بشأن مدى نجاحه في آداء مهمته من عدمه، ففي حين يرى البعض أنه أوصل البلاد إلى بر الأمان وهيأها لإجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر 2011، يرى آخرون وهم الأغلبيّة انه زيادة على عدم تحقيقه لأي من أهداف الثورة فقد ترك جملة من المطبّات للحكومة التي جاءت بعد تلك الانتخابات فصّلناها في محور آخر من هذا الكتاب.

وفي الختام يمكن القول أن الثورة التونسية كانت عظيمة ورائعة، إلا أن ما يعتبر غير طبيعي هوما جرى بعد نجاحها عندما جيء بالباجي قائد السبسي لقيادة حكومتها وما ترتب عن ذلك من فوضى وتجاذبات عقيمة افقدتها نقاوتها وزخمها. وها أن السبسي بعد أن انسحب من الحكم على إثر انتخابات 23 اكتوبر 2011 يعد العدة "لغزوة سياسية" قصد القضاء على روح الثورة بالبلاد بواسطة حزبه التجمعي "نداء تونس". فهل سيتركه شباب وأبطال الثورة يفعل ذلك ؟

مائدة حركة "النهضة" عصيّة عليه

لم نسمع على الاطلاق عن أية صلة اوعلاقة مباشرة أوغير مباشرة بين الباجي قائد السبسي والقيادات الدينية للتيار الذي قاده راشد الغنوشي وعبد الفتاح موروومنذ بداية السبعينات إلى حد نجاح الثورة التونسية في 14 جانفي 2011.

لقد عمل هذا الرجل كمسؤول سام في الدولة التونسية في عهدي بورقيبة وبن علي، حيث اضطلع بخطط ومناصب سياسية هامّة، فيما كان الاسلاميون طيلة هذين العهدين يتعرضون إلى أبشع الوان الاضطهاد والقمع والتعذيب. ورغم أن كل تلك الممارسات كانت معلومة من طرف الرأي العام في الداخل والخارج، ومحل استنكار من قبل المنظمات الانسانيّة والحقوقيّة الدوليّة، إلا أنّه لم يكن لها أي وقع على ضمير ووجدان الباجي قائد السبسي، إذ لم يصدر عنه أي موقف أورد فعل أوحتى مجرد التلميح بإشارة تفيد عدم موافقته على سوء معاملة الاسلاميين بتونس.

وحتى في كتابه "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم " لم يتعرض إلى معاناتهم خلال عهدي بن علي وبورقيبة، كما لم يوضح موقفه من الموضوع.

ويبدومن خلال مسيرة الرجل السياسية أن إيمانه بالزعيم الواحد والحزب الواحد والفكر الواحد أفقده الاحساس بمعاناة وتضحيات المعارضة وخاصة الاسلاميين الذين يشهد الجميع أنهم دفعوا ثمنا باهظا طيلة أكثر من أربعين سنة قبل الثورة التونسية المباركة.

وبناء عليه كانت العلاقة باردة بين الطرفين. وبمجرد الاعلان عن تعيين الباجي قائد السبسي رئيسا للحكومة المؤقتة صدر تصريح ناري لزعيم حركة النهضة الشيخ راشد الغنوشي، عبّر فيه عن عدم ارتياحه لهذا التعيين، ومطالبته بتشكيل حكومة ائتلاف وطني بعد إجراء مشاورات في الغرض بين مختلف الأطراف السياسية. كما

انتقد السلطة الحاكمة وقتها لإستمرارها في فرض وصايتها على الشعب على حد تعبيره. وأكد من جهة أخرى في نفس التصريح أن تلك التسمية تمت دون استشارة أحد. وأ ضاف أنه " كلما تحرك الشارع بقوة إلا وأزاحوا ورقة وأتوا في النهاية بشخصية من أرشيف بورقيبة والباي وبن علي".

ولم يردّ الباجي قايد السبسي على تصريح الشيخ راشد الغنوشي إلا يوم تسليم مهام رئاسة الحكومة إلى خلفه حمادي الجبالي، إذ اعترف حينها بشيء من الدعابة التي عوّد الشعب التونسي عليها في تصريحاته، بأنّ ما قاله الشيخ راشد صحيح.

ومنذ توليه مهامه الجديدة كوزير أول سمعنا في عديد المناسبات الباجي قايد السبسي يتحدث عن حركة النهضة، مبديا آراء ومواقف مكبرة لنضالاتها ومؤيدة لتواجدها على الساحة السياسية بتونس.

وفي تصريح لصحيفة " الأهرام المصرية " في هذا المعنى قال بأن الاسلاميين سيحكمون لأنهم يشكلون أغلبية، متوقعا فوزهم في الانتخابات على أساس ان تيارهم هوالأهم في البلاد دون تقديم نسبة معينة لنجاحهم. وعن سؤال حول الأسباب الحقيقية التي جعلته يرى ان حركة النهضة هي أهم حزب سياسي في تونس، علّل موقفه مرتكزا على النقاط التالية:

1- تونس بلد مسلم
2- النهضة قريبة من الناس
3- وعدّة مناطق داخل الجمهورية همّشها النظام السابق ولم يهتم بها مما خلف حالة من عدم التوازن بينها والجهات الساحلية، والنهضة متواجدة بها بكثافة.

وفي نفس التصريح توقع أن تحكم النهضة بذكاء وتتعامل مع الواقع، داحضا عنها ما كانت توصف به سابقا من كونها قوى ظلامية. كما توقع ألا تتراجع عن خطابها الحداثي، لأن الشعب التونسي لن يرضى بذلك، بإعتباره مصرّا على

المحافظة على ما حققه من تقدم ورقي، وتوقه إلى المزيد،مؤكدا أن قيادة حزب حركة النهضة على وعي تام بذلك، وليست لها نية في العودة إلى الوراء.[129]

ومن خلال هذا التصريح الإيجابي إزاء حركة النهضة يبدوان العلاقة بين الجانبين كانت حينها في أفضل حالاتها.

ويعلق على ذلك كمال الدريدي المسؤول عن العمل الشعبي لحركة النهضة وعضوالمكتب التنفيذي لمجلس حماية الثورة بباردوبالقول أنّ الدور الكبير الذي اضطلعت به القواعد النهضوية في المساعدة على تهدئة الأوضاع إبان رئاسة الباجي قايد السبسي للحكومة، وتصريحات قياداتها المثمّنة لنجاحه في الوصول بالبلاد إلى بر الأمان، جعلاه ينتظر ان يحظى بدور بارز في المرحلة الانتقالية الثانية بعد فوز الحركة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، كأن يسند إليه منصب رئيس الجمهورية، إلا أنه لما لم يحصل ذلك قام برد الفعل بواسطة بيانه الصادر في 26 جانفي 2012 وما تبعه من خطوات وصولا إلى تكوين حزب سياسي أطلق عليه تسمية "نداء تونس" وما رافق ذلك من تصريحات نارية منتقدة لحكومة "الترويكا" ومن خلالها لحركة النهضة.

ومما يؤكد ما ذهب إليه كمال الدريدي في تحليله هوما افاد به مصدر قريب من الباجي قائد السبسي من أنه بعد الإعلان عن نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي جرت في 23 أكتوبر 2011، صرّح هذ الأخير للعديد من معارفه وزواره أن النهضة في حاجة إليه، وهوكذلك في حاجة إليها.

ولم يمر سوى شهر على تسلّم حمادي الجبالي لمهامه على رأس الحكومة، حتى فوجئ الرأي العام بإصدار الباجي قائد السبسي لبيانه الشهير في 26 جانفي 2012 الذي أعرب فيه عن انتقاده للحكومة وللمجلس الوطني التأسيسي، ودعوة مختلف

---

[129] المصدر: صحيفة " الأهرام المصرية " ليوم 25 أكتوبر 2011

التنظيمات السياسية والعائلات الفكريّة إلى التكتل، من أجل خلق توازن سياسي بالبلاد، يفضي إلى التداول على السلطة.

ولم يتأخر بعض القياديين النهضويين في الرد على ما جاء في ذلك البيان ودخولهم معه في سجالات كانت محل متابعة من طرف الرأي العام.

وفي هذا الصدد اعتبر وزير الشؤون الخارجية رفيق عبد السلام خلال برنامج تلفزي بثته قناة "حنبعل " ان الباجي قائد السبسي كلف نفسه أكثر من طاقته بعد أن انتهى عمره الافتراضي في عالم السياسة، على إثر تجاوزه الخامسة والثمانين، مضيفا انه أصبح من مخلفات الماضي، لذلك عليه ان يستريح، فهوقوة ماض وليس قوة مستقبل. وأكد انه لوكان في وضعه لفضل الراحة والابتعاد عن عالم السياسة. وقد رد عليه الباجي قائد السبسي في عدة فضاءات إعلامية أخرى بالسخرية منه،متسائلا كيف أن وزير خارجية يجهل اسم عاصمة تركيا ؟

وتواصل السجال بينهما، إذ أبدى رفيق عبد السلام استعداده لإجراء مناظرة تلفزية بين الطرفين، فأجاب السبسي بإستهزاء داعيا إياه إلى العودة إلى صفوف المدرسة الابتدائية عوض المطالبة بمواجهته تلفزيا.

وتتالت السجالات، وفي هذا الصدد صرّح وزير التعليم العالي الدكتور المنصف بن سالم إلى إذاعة "شمس اف ام " أنه كان على الباجي قائد السبسي ان يوجه الانتقاد لنفسه قبل غيره، موضحا في هذا الخصوص أن المعني ترك لحكومة حمادي الجبالي "مطبات وقنابل موقوتة " تتمثل في زيادات أسندها لموظفي الوزارة الأولى وانتدابات بالعشرات وتسميات وترقيات لمئات من الموظفين في مناصب عليا جدا، وغيرها...

وفي تعليقه على ذلك صرح الباجي قائد السبسي بالقول:" أن الدكتور المنصف بن سالم رجل تعذب ودخل السجون، ويبدوأنه تأثر بذلك "(...) "وأنا لا أؤاخذه على

كلامه واغفر له ". ويسترسل في رده بأسلوب ساخر على هذا الأخير **بالقول:" إذا** كان هذا الوزير يحسد الموظفين على هذه الزيادات فبما أنه في السلطة **عليه أن** يلغيها. وإذا كانت هناك تسميات لا تعجبه عليه أن يتراجع عنها ". **وأضاف أنه "** كان على الوزير ان يقدم خدمة للدولة التي ينتمي إليها، ويجد حلا لقضية منوبة"[130]. وختم بالقول:" أنا اصبحت قلقا على مستقبل شبابنا خاصة وأن المسؤول عن مستقبلهم أي المنصف بن سالم وزير التعليم العالي لم يفهم ما أردت أن أقوله من خلال البيان ".

وفي خطابه يوم 16 جوان 2012 امام انصاره بقصر المؤتمرات بالعاصمة بمناسبة الاعلان عن بعث حزبه "نداء تونس" تهجم الباجي قائد السبسي على وزير الفلاحة محمد بن سالم بأسلوب ساخر إذ قال عنه: "مغنّي جديد دخل الجوقة –هذا متاع الفلاحة – قال عني أنه شاهدني في اجتماع دولي وأنا انتقد بورقيبة –لاأريد توريطه – لن أقول ما قاله لي –لوأفصح عن ذلك سيتعرى ".

وقد رد عليه وزير الفلاحة محمد بن سالم عبر بعض الفضاءات الاعلامية، موضحا أنه كان تقابل معه فعلا خلال بداية التسعينات في إحدى الندوات بالخارج وشاهده وهوينتقد الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة لصالح نظام المخلوع بن علي. واضاف بن سالم:" بعد الندوة قابلت السبسي الرجل الثاني في الدولة آنذاك،بإعتباره رئيس مجلس النواب وسألته عن أحوال تونس، فاجاب بأنها "لاباس".

وتحدى بن سالم الباجي قائد السبسي بأن يذكر معلومات أخرى خلاف ذلك، واختتم رده قائلا:" السبسي يذكر دائما الأحاديث النبوية، وأنا أذكره بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي سئل هل يكون المسلم كذابا، قال:"لا".

---

[130]. المقصود هنا هوأحداث الشغب التي جدّت بكليّة الآداب بمنوبة

هذا ومنذ اصدار الباجي قائد السبسي لبيانه المؤرخ في 26 جانفي 2012 أصبحت حكومة "الترويكا " وحركة النهضة هما الموضوع المركزي لحوارات المعني مع وسائل الاعلام وتناسى تصريحاته التي كان أدلى بها في شهر أكتوبر 2011 إلى صحيفة "الأهرام المصرية " واثنى فيها على الحركة وسياستها، وأضحى يستهزئ بمناسبة وبغير مناسبة من الحكومة،ومن خلالها النهضة بالقول أنها لا برامج لها:" ياخي الحكومة هذه عندها طرح؟"[131].كما يتهمها بالعودة بالبلاد إلى الوراء وتبني مشروع مجتمعي رجعي، إذ يقول:" إنهم ينظرون إلى الخلف، يريدون نسف المكاسب الحداثية والتقدمية التي بناها الشعب التونسي طيلة 50سنة في لحظة... إنهم يسعون إلى بناء مشروع مضاد في تونس... يحلمون ان يروا الرجال لابسين قميص ولحية وعرّاقية... والنساء في نقاب.. ونحن نقول لهم لا، فالإسلام ملكنا جميعا ولا يجوز لأي جهة احتكاره والتكلم بإسمه وفرض وصايتها على الناس تماما مثل "الرهابنة " وكهنة المعابد الذين يتحكمون في سلوك الناس ويوجهونه بإعتماد الدمغجة والدجل... نقول لهم لا نريد رهابنة تتحكم في سلوكنا"[132].

إن مثل هذه التجاذبات التي افتعلها الباجي قائد السبسي لا تجدي نفعا لأنها ليست من متطلبات المرحلة الانتقالية التي تعيشها تونس حاليا، فالبلاد في حاجة إلى أكبر قدر من التوافق بين الأطراف السياسية الفاعلة وإلى برامج وحلول لأمهات المشاكل وخاصة معضلة البطالة وتدني الطاقة الشرائية للمواطنين واختلال التوازن الجهوي، وغيرها...

---

[131] المصدر:صحيفة "الصريح " ليوم 03 اوت 2012، الصفحة 8

[132] المصدر: نفس الصدر السابق ، الصفحة 9

وبما أن فاقد الشيء لا يعطيه فقد التجأ الباجي قائد السبسي إلى هذا الأسلوب للتشويش على الحكومة بالسعي إلى خلق مناخ معاد لها يمنعها من تنفيذ برامجها، وبالتالي إفشالها، حتى يتسنى له ولحزبه ضمان أوفر حظوظ النجاح في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، خدمة لمشروعه المشبوه، والمتمثل في الالتفاف على الثورة.

تجليّات الثورة المضادّة

الأحزاب التجمعيّة وحلم العودة الى الحكم

ولد التجمع الدستوري الديمقراطي كما هومعلوم من رحم الحزب الإشتراكي الدستوري. وكان رغم تواجد احزاب اخرى على الساحة الوطنية اللاعب المحوري في الحياة السياسية بالبلاد بدون منازع طيلة 23 سنة كاملة. كما كان إحدى الأدوات الرئيسية التي عوّل عليها النظام النوفمبري في حكمه للبلاد وممارسة الاستبداد والقمع.

ولم يتجرأ أحد من الدستوريين في عهد الرئيس المخلوع على التصريح علنا بأنه دستوري وليس تجمعيا أويبرز الاختلافات المزعومة بين "الحزبين" المذكورين.

وعندما نجحت الثورة التونسية تنصّل اغلب التجمعيين من انتمائهم الى حزب بن علي بما في ذلك الباجي قائد السبسي الذي يعلم الجميع أنه لم يغادر صفوف التجمع الدستوري الديمقراطي كعضوفي لجنته المركزية إلا في شهر جويلية من سنة 2001.

وقد كان حل التجمع الدستوري الديمقراطي مطلبا شعبيا نظرا لكون هذا التنظيم الاخطبوطي شكّل جزءا مهما من منظومة الفساد والاستبداد في النظام البائد.، ولم يتأخر تحقيق ذلك إذ بعد مدّة قصيرة صدر حكم قضائي في الغرض أنهى وإلى الأبد وجود هذا الحزب، إلا أنه مباشرة بعد ذلك شهدت الساحة السياسية بعث عدد من الأحزاب ذات المرجعية التجمعية، حيث فاق عددها الأربعين في عهد الباجي قائد السبسي.

وبناء عليه ظهرت أحزاب تجمعيّة عديدة تحت مسميّات جديدة، على رأسها شخصيّات معروفة بولائها لنظام بن علي؛ على غرار:

- حزب المبادرة (كمال مرجان)

- حزب الوطن (محمد جغام)
- حزب العدالة والحرية (سهيل الصالحي)
- حزب المستقبل (الصحبي البصلي)
- الحزب الجمهوري للحرية والعدالة (بشير فتح الله)
- حزب اللقاء الشبابي الحر (محمد العياري)
- الحزب الإصلاحي الدستوري (محمد بن سعد)
- حزب الاستقلال من أجل الحرية (محمد لمين كواش)
- الحزب الحر الدستوري التونسي الديمقراطي (عبد المجيد شاكر)
- حزب الحداثة (عبد الرؤوف بوعزاوي)
- حزب تونس الجديدة (مصطفى المصمودي)
- المؤتمر الديمقراطي الاجتماعي (حسين محمدي)
- الحزب الدستوري الجديد (أحمد منصور)
- حزب الشباب الحر (فوزي بن جنات)
- حزب صوت الجمهورية (عبد الرزاق شريط)
- الحركة التقدمية التونسية (مصطفى التواتي)
- تيار الغد (خليفة بن سالم الطرابلسي)
- حزب الوحدة والإصلاح (عز الدين بوعافية)
- الاتحاد الشعبي الجمهوري (لطفي المرايحي)
- حزب صوت تونس (عمر البجاوي)
- التحالف من أجل تونس (كريم الميساوي ليتيّم)
- حزب التنوع والثقافة (علي العبيدي)
- حزب حركة المواطنة (عامر الجريدي)
- الحزب البورقيبي الجديد (المازري الحداد)
- الحركة الاصلاحية التونسية (عمر صحابو)

- حزب آفاق تونس (محمد الوزير)
- حزب الوفاق الجمهوري (مصطفى صاحب الطابع)
- حزب الأحرار التونسي (منير بوعطور)
- حركة شباب تونس الأحرار (صحبي المختاري)
- حزب قوى 14 جانفي 2011 (وحيد ذياب)
- حزب الجمهوريين الأحرار (نزيهة الضاوي)
- حزب تونس الكرامة (لزهر بالي)
- اتحاد البورقيبية الجديدة (محسن الفقي)

وإثر صدور المرسوم عدد 15 الذي يمنع المسؤولين الحكوميين والتجمعيين السابقين الذين عملوا في عهد المخلوع وكذلك المناشدين من الترشح إلى عضوية المجلس الوطني التأسيسي، أبدى أصحاب الحنين إلى العهد الماضي رفضهم له،واعتبروه إجراء غير مبرّر يستهدف اجتثاثهم.

ونظرا لكون ذلك المرسوم أصبح لاغيا بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011، فقد تحرك حزب المؤتمر من أجل الجمهورية لإعادة تفعيل هذا الإجراء وذلك من خلال اقتراح في الغرض تقدم به الى المجلس الوطني التأسيسي. ويقول في هذا الصدد النائب بالمجلس المذكور والمستشار لدى رئيس الجمهورية سمير بن عمر بأنّ " استبعاد التجمعيين وحل التجمع كانا من أهم المطالب الشعبية قبل وبعد الثورة، وإن ترشحهم للانتخابات المقبلة سيمثل استفزازا للشعب التونسي خاصة وان جروحه لم تندمل بعد (...) وإن حل التجمع يقتضي إعادة منع هذا الحزب من التشكل داخل أحزاب أخرى اوالترشح للانتخابات المقبلة "[133].

[133] المصدر: " افريكان مانجر ليوم 2012/05/12

وفي نفس السياق أكد عضوالمكتب السياسي لحركة النهضة رياض الشعيبي أنه:" لا سبيل لعودة التجمعيين للحياة السياسية "وعليهم " أن يأخذوا فترة من الراحة بسنوات". وأضاف انه " على الساحة السياسية أن تفهم أن الثورة تستوجب اتخاذ قرارات ثورية تتجاوب مع مطالب الشعب ".

ورغم أن قرار حل التجمع الدستوري الديمقراطي كان مطلبا شعبيا إلا أن عديد الشخصيات المحسوبة على هذا الحزب روجت في إطار الثورة المضادة التي تقوم بها بعض المغالطات من بينها أن أحزاب الحكم الحالية " تستعمل مسألة إقصاء التجمعيين كفزاعة للتخلص منهم بإعتبارهم خصما سياسيا يمكن أن ينافسهم على السلطة " وأنّ "الثورة قامت على المواطنة وتوسيع المشاركة في الحياة السياسية بالبلاد ولا يجوز إقصاء شريحة هامة من الشعب "، وهذه مغالطة أخرى إذ يعلم الجميع أن الثورة مع إقرارها بتلك المبادئ، فإنها قامت كذلك – وخصوصا – على الكرامة والحرية والعدالة الإجتماعية. وهي مطالب شعبية كان يعاديها التجمع الدستوري الديمقراطي ومن قبله الحزب الاشتراكي الدستوري.

وفي نفس الإطار لوحظ تزايد حركية الأحزاب التجمعية لاسيما بعد صدور البيان الشهير للباجي قائد السبسي يوم 26 جانفي 2012، حيث تجري مساعي حثيثة للم شملها، وحشد صفوفها سواء بالانصهار في أحزاب معينة أوالقيام بتحالفات وتكتلات وحتى العمل في إطار واحد مع اليسار. وقد زادت في تشجيعها على ذلك:

1- الهالة الإعلامية التي واكبت الإعلان عن بعث حزب "نداء تونس " الذي يترأسه الباجي قائد السبسي.
2- عدم الشروع في تطبيق العدالة الانتقالية
3- السّماح لعدد من التجمعيين بتقلّد مسؤوليات مهمة في الدولة.
4- عدم صدور اي قانون اومرسوم جديد بعد انتهاء مفعول المرسوم 15 الذي ينص على منع التجمعيين من الترشح لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

ولإستبعاد اتخاذ أي إجراء إقصائي جديد ضدها، صعّدت عدة أحزاب ذات المرجعية التجمعية من انتقاداتها لـ "للترويكا". ويقول في هذا الصدد كريم كريفة،عضوالمجلس التأسيسي عن حزب المبادرة الذي يتزعمه كمال مرجان بأن عملية إقصاء التجمعيين تعدّ بمثابة عقوبة جماعية وهي مسألة مخالفة لجميع المعاهدات والمواثيق الدولية المتصلة بالحقوق المدنية والسياسية.

ومن جهته هدد متزعم الحزب الوطني التونسي فوزي اللومي الذي انضم حديثا إلى حزب "نداء تونس " بالنزول إلى الشوارع من أجل التعبير عن رفض أي إجراء إقصائي ضد التجمعيين والإلتجاء إلى المنظمات الدولية ذات الصلة للضغط في هذا الإتجاه.

وفي إطار نفس الحملة جاء في تصريح لكمال مرجان على أمواج إذاعة "شمس اف ام " أن الأحزاب تضمحل بقرار من الشعب وليس بقرار سياسي.

أما الصحبي البصلي (متزعم حزب المستقبل) فقد أكد في حوار تلفزي أن التجمعيين سينزلون إلى الشوارع بالآلاف في حال إقصائهم من الانتخابات القادمة. وعبّر في نفس الوقت عن اعتقاده أنّ مبادرة الباجي قائد السبسي تعد الفرصة الأخيرة للم شمل ما أسماه بالعائلات الديمقراطية.

وأصدر متزعم الحزب البورقيبي الجديد المازري الحداد كتابا تحت عنوان " الوجه الخفي للثورة التونسية " قام من خلاله بالتسويق لإحدى المغالطات التي روجتها بعض الأوساط المشبوهة للتقليل من شان وأهمية الثورة التونسية، ومفادها أن ما حدث يوم 14 جانفي 2011 ببلادنا هوانقلاب قادته الولايات المتحدة الامريكية وقطر على نظام بن علي عبر استغلال التحركات الشعبية التي أتّحدت رغبتها في إسقاط النظام البائد.

وأصدر أحمد منصور رئيس الحزب الدستوري الجديد يوم 14 جوان 2012 بيانا، دعا فيه الجنرال رشيد عمار رئيس أركان الجيوش التونسية، إلى أن يبادر رفقة عدد من شيوخ السياسة النزهاء، بتكوين هيئة إنقاذ وطني تتولى تعيين وزير أول من الكفاءات الموجودة على الساحة الوطنية، ليقوم بتشكيل حكومةمصغرة لتصريف الأعمال وتكليف مجموعة من علماء القانون الدستوري لتحوير دستور 1959، وعرضه على الاستفتاء الشعبي.

مع العلم أن هذا البيان كان أصدره أحمد منصور بعيد هروب بن علي وأعاد إصداره بعد سنة ونصف بسبب ما أسماه بسوء التصرف وإهدار إمكانيات الدولة وهدم مؤسساتها وأهم ركائزها. وختمه بالقول:" إننا نكرر نداءنا للسيد رشيد عمار للقيام بما يمليه عليه الواجب، حتى يجنب جيشنا العتيد الدولة التونسية من الإنهيار التام ومن الصوملة "[134].

ومن أغرب التقليعات للركوب على الثورة، ماورد في تصريح للمذكور آنفا (أحمد منصور) أدلى به إلى القناة الأولى للتلفزة الوطنية يوم 25 أوت 2011 ضمن برنامج "ساحة الأحزاب" إذ قال بأن "الدساترة هم من خذلوا بن علي وسقطوا شهداء ". ويبدوأن أحمد منصور يقصد التجمعيين وتجنب عمدا استعمال هذه التسمية، علما وأن الشباب الذين قتلوا أثناء الثورة لم يعايشوا عهد حكم بورقيبة، وفي أقصى الحالات كانوا وقتها أطفالا لايفقهون السياسة، لذلك يستحيل أن يكونوا دستوريين.

وقد سانده في ما إدعاه زعيم حزب " صوت تونس " عمر البجاوي وذهب في نفس التوجه عندما قال أن بعض شهداء القصرين من التجمعيين.

---

[134]. بالإمكان الإطلاع على هذا البيان ضمن باب الملاحق

ومن المغالطات المفضوحة الأخرى ما صرح به رئيس الحزب الإصلاحي الدستوري محمد بن سعد خلال برنامج تلفزي حواري لما قال:" إن الشعب لا يريد مجلسا تأسيسيا لأن كلمة مجلس تأسيسي كلمة كبيرة، والشعب لايفهمها ولا يفقه أبعادها ولا محتواها ". وللتذكير فقط فإن بعث ذاك المجلس كانت رغبة شعبية بإمتياز، ومن أهم الطلبات التي طرحت في اعتصام القصبة 2. وهذا التصريح فيه عدم إلمام بالتحولات الحاصلة بالبلاد واستنقاص من قيمة الشعب التونسي الذي بلغ درجة من الوعي ورفعة المستوى أهلتاه للقيام بثورة فاجأت محمد بن سعد (الوالي الأسبق) وزعيمه الرئيس المخلوع وكل العالم.

ومواصلة مع الهرطقة السياسية التي أضحينا نسمعها صباح مساء، ما ردده في عديد المناسبات عمر صحابوزعيم "الحركة الاصلاحية التونسية " من ان نتائج انتخابات 23 أكتوبر 2011 لم تترجم حقيقة إختيار الشعب التونسي، بدعوى ان الذين صوتوا لا يمثلون إلا نصف عدد الأشخاص الذين لهم الحق في التصويت (4 ملايين من جملة 8 ملايين). والمغالطة هنا هي احتساب الأربعة ملايين الذين لم يدلوا بأصواتهم في خانة المعارضة، في حين أن هذا الأمر غير مؤكد. وهذا تبرير خاطئ لفشل المعارضة وخاصة الأحزاب ذات المرجعية التجمعية.

هذا ومنذ الاعلان عن نية الباجي قائد السبسي إطلاق مبادرته تحت تسمية "نداء تونس " سجلت منذ الأشهر الأولى لسنة 2012 حوارات ونقاشات داخل الأحزاب التجمعية من جهة ومع صاحب المبادرة ومجموعته من جهة أخرى بخصوص مسألة الانضمام إلى هذه المبادرة من عدمها. وفي هذا الصدد اجمعت العديد من تلك الأحزاب على ضرورة الالتحاق بها والانصهار فيها. وبالفعل منذ الإعلان رسميا عن ترجمة تلك المبادرة ببعث حزب يحمل اسم " نداء تونس" انضمت إليه عديد التشكيلات الحزبية ذات التوجهات التجمعية كما التحقت بها عناصر يسارية انتهازيّة.

وهذه الرغبة في الانتماء إلى حزب الباجي قائد السبسي مردها اعتقاد اصحابها أن هذا الأخير يمكن أن يوفر لهم الآليات والآفاق الرحبة للنجاح في مسيرتهم السياسية، نظرا للإمكانيات المادية الهائلة التي وقع وضعها على ذمة حزبه من طرف رجال أعمال معروفين كانت لهم مكانة هامة في عهد بن علي، ويريدون استرجاعها.

وفي هذا الصدد اتهم لطفي المرايحي (الأمين العام للاتحاد الشعبي الجمهوري) فوزي اللومي (متزعم الحزب الوطني التونسي) بوضع ثروته تحت تصرف حزب " نداء تونس" بعد أن انضم إليه بصفة رسمية على إثر إعلانه عن حل حزبه. وأضاف أنّ فوزي اللومي الذي يعدّ من أثرى الأثرياء في تونس وصاحب مشاريع اقتصادية عديدة على المستويين الوطني والخارجي قد ضخّ أموالا هامة في حزب "نداء تونس"، وقدّم وعدا بتمويل الحملة الانتخابية لهذا التنظيم، كما وضع على ذمته فضاء يقع بمنطقة البحيرة بالعاصمة لجعله مقرّا له.

وأعرب المرايحي عن رفضه الانضمام إلى حزب السبسي، بدعوى أن مبادرة هذا الأخير، من شأنها أن تشتّت القوى الحداثية، وتمنعها من تكوين قوة صلبة تجابه حركة النهضة. وأضاف أنه "أصيب بخيبة أمل حين تحولت مبادرة الباجي قائد السبسي إلى الإعلان عن حزب "

وبخصوص ترؤس الباجي قائد السبسي لحزبه الجديد، فكما أثار ردود فعل إيجابية لدى عديد الأحزاب والشخصيات التجمعية، فقد قابله آخرون بالامتعاض، نذكر من بينهم عمر صحابوالذي آثر الانسحاب من قيادة هذا التنظيم، لإعتراضه على ذلك.

وفي نفس الاتجاه صرّح رئيس حزب قوى 14 جانفي 2011 وحيد ذياب أن دور الباجي قائد السبسي اهم من رئاسة حركة "نداء تونس"، إذ يرى أنه كان عليه فقط أن يضطلع بمهمة تأطير السياسيين ولمّ شملهم.

توظيف الاعلام من قبل القوى المضادة للثورة

إن الاعلام كما يسمّيه الإسبان " برلمان الورق" نظرا للدور الهام الذي لعبه لديهم في مرحلة الانتقال الديمقراطي التي عقبت زوال النظام الاستبدادي للجنرال فرانكو، بحيث كانت كل وسيلة إعلامية في بلادهم تعبّر عن مواقف معيّنة، إلا أن القاسم المشترك الذي يجمع بينها هوالدعوة إلى التعايش السلمي بين مختلف الهويات والأطياف التي تتشكل منها المملكة الاسبانية.

ونحن اليوم في تونس محتاجون إلى إعلام يبني ولا يهدم، يجمع ولا يفرّق،يستنهض الهمم ولا يجرح كرامة أحد من المواطنين مهما كان انتماؤه... نعم، نريده سلطة رابعة بأتم معنى الكلمة، تضع الاصبع على موطن الداء،وتنقد بكل نزاهة وموضوعية، بعيدا عن الحسابات الضيقة والتوظيف السياسي الرخيص.

وعلى الحكومات ألا يضيق صدرها. أما إذا حصل ذلك، فهومؤشر ينبئ بعودة الاستبداد وما يترتب عن ذلك من تهديد للحقوق والحريات والعدالة وغيرها...

والإعلام في بلادنا انقلب بقدرة قادر وبصفة كلية بعد ثورة 14 جانفي 2011 من إعلام انتهازي بإمتياز لا هم له سوى خدمة نظام بن علي وتلميع صورته والاستماتة في الدفاع عنه، إلى إعلام يهاجم هذا الطاغية بكل قوة وشراسة كاشفا عيوبه ومسلطا الاضواء على مساويه. والغاية من ذلك ليست إنارة الرأي العام أوالثأر لكرامته المهدورة (الإعلام) بل لتحقيق أرباح مادية هامة مستغلا في ذلك تعطش المواطنين لمعرفة حقيقة بن علي ونظامه.

وبعض بارونات الصحافة الصفراء في العهد البائد قدّموا تعلات واهية لتبرير الخدمات الرخيصة التي أسدوها لنظام بن علي لم ترْق إلى مستوى الاعتذار الصّريح واللازم للشعب.

ولما لاحظ العديد من هؤلاء أن يد العدالة لم تطلهم بعد، اعتقدوا أنهم لن يساءلوا على ما اقتفروه، ولم يخجلوا من أنفسهم بل واصلوا نشاطهم الصحفي دون حياء وكأن شيئا لم يكن. وحتى يضمنوا عدم محاسبتهم في الوقت الراهن على الأقل خلقوا فزاعة سموها سعي الحكومة للهيمنة على الاعلام، وشنوا حملة واسعة في الغرض.ورغم انكشاف هذه الكذبة وإدراك جانب من الرأي العام لمقاصدها، إلا أن الجماعة مازالوا مصرين على مواصلة حملتهم.

وقد ذهب آخرون إلى أبعد من ذلك لما ارتموا في أحضان لوبيات المال الفاسد في إطار العمل على خدمة أجندات سياسية مشبوهة، فتحولت صحفهم إلى منابر للمغالطة وقلب الحقائق والتشكيك في مصداقية وبرامج الحكومة،والتحريض على الفوضى لخلق حالة من الإرباك وانعدام الثقة في السلطة القائمة، لغاية إفشالها وبالتالي تقليص حظوظها في الاستحقاقات الانتخابية القادمة.

وللحقيقة فإن الحكومة الحالية كما يقول عنها شاهد من أهل الصحافة وهوالإعلامي صالح عطية فإنها بالفعل:" تواجه أشرس معركة في تاريخ الحكومات، وهي ان تحكم بلا إعلام، بل أن تدير شأن السلطة بإعلام ينحت هويته بعلاقة الضدّية بالحكومة، إعلام يعد اليوم – في معظمه – بوقا لدعاة " الثورة الثانية" التي يجري التبشير بها في بعض المنابر والصحف "[135].

بالتأكيد إن ما يجري خطير والتحريض الذي يقوم به جزء هام من الإعلام قد يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، نظرا لإستحالة فض الصعوبات والمشاكل المزمنة التي تعاني منها أغلب القطاعات بين عشية وضحاها، لضعف الإمكانيات المادية المتوفرة، ولكثرة الاعتصامات والحركات الاحتجاجية، بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى يطول شرحها.

---

[135] المصدر: صحيفة " الحصاد" الصادرة بتاريخ 7 أوت 2012 ، الصفحة 4.

وهذا الإعلام الذي كان في غالبيته فاقدا لأخلاقيات وشرف المهنة في العهد البائد حيث عرف بتزييف الحقائق وتلميع صورة النظام وتنفيذ كل ما يطلب منه حرفيا مثل تشويه سمعة المعارضين وتلفيق التهم لهم وغيرها من الأفعال الرخيصة... تحول في عهد حكومة "الترويكا" إلى جهاز لا يرى مهنيته إلا من خلال مهاجمة الحكومة وتحميلها مسؤولية أي حدث يجد في البلاد. فمسألة انقطاع الماء الصالح للشراب والنور الكهربائي في بعض الجهات أصبح صورة للإدارة السيئة للبلاد من طرف الحكومة، وموضوع الهيئة العليا للإنتخابات أضحى اتهاما صريحا لحركة النهضة بالرغبة في تزييف الانتخابات المقبلة.

والإعلام العمومي السمعي البصري الذي من المفروض أن يكون في خدمة المواطنين من خلال التوجيه والارشاد ولفت النظر للاخلالات وتوجيه النقد النزيه والموضوعي لما فيه خير البلاد والعباد، انخرط هوالآخر في التجاذبات الحاصلة في البلاد، وتحول إلى ما يشبه الحزب السياسي المعارض في مواجهة الحكومة، مستعملا في ذلك فزاعة التضييق على الحريات الصحفية دون تقديم الدليل المقنع على ذلك. وقد لقي دعما وتشجيعا قويين من القوى المضادة للثورة وكذلك من أحزاب تنتمي الى "جرحى" انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وذلك في إطار خدمة أجندتها الانتخابية والانقلابية.

إن هذا الأعلام العمومي (السمعي البصري) الذي وقع اقحامه في تجاذبات ومشاحنات لا طائل من ورائها، يتحصل سنويا على مبلغ مالي هام يقع اقتطاعه من فواتير الكهرباء والغاز بعنوان أداء على الاستهلاك بمقتضى القانون عدد 66 لسنة 1979 الذي تم تنقيحه سنتي 1982 و1991. وقد بلغ المعلوم الذي تسلمته الاذاعة والتلفزة الوطنيتين سنة 2011 فقط مبلغ 34 مليون دينار، تحصلت الأولى على 38 بالمائة منه والثانية على 62 بالمائة.

والمتأمل في آداء المؤسستين المذكورتين يلاحظ أنه لم يكن يوما في مستوى تطلعات وانتظارات الشعب التونسي بحيث كانتا في عهد بن علي تعملان في حالة ذل وهوان، وتظاهرتا بإستعادة رجولتهما بعد الثورة، من خلال انخراطهما في شطحات غريبة وعجيبة تنفيذا لأجندات أصبحت معلومة. والأمثلة على ذلك كثيرة ونراها بصفة يومية، ففي شريط الأنباء المسائي للساعة الثامنة على القناة التلفزية الوطنية الأولى – الذي يحظى بمتابعة مكثفة من طرف التونسيين – أصبح نشاط رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة حدثا ثانويا مهما كانت قيمته، إذ يتمّ تمريره في أسلوب برقي، بينما يتصدر الشريط كل ما من شأنه الإساءة إلى الحكومة أوالقدح في آدائها وكفاءتها ونواياها.

وفي سياق متصل تتخذ ذات القناة (الوطنية الأولى) قرارا بتسليط "عقوبة " على وزير الداخلية على العريّض بعدم بث نشاطه من طرفها لمدة أسبوع كامل، وذلك على خلفية تعرض صحفيين تابعين لها إلى اعتداء بالعنف بالعاصمة يوم 09 أفريل سنة 2012 أثناء تغطيتهما لإحدى المظاهرات غير القانونية.

إنه لأمر مثير للعجب، فبأي حق تتجرأ قناة تلفزية عمومية على اتخاذ إجراء كهذا؟ وعلى أي مبرر أوسند قانوني أوغيره اعتمدت في ذلك ؟

هذا وكيف يقع تمرير صور لحفل توقيع اتفاقيات ثنائية بين تونس وألمانيا في مجال التعليم العالي ولا نرى من الوزير المنصف بن سالم سوى يده فقط وهي توقع على تلك الاتفاقية ؟ إذن هل هو"معاقب" أم" نصف معاقب " من طرف تلفزتنا الوطنية العمومية ؟ وهل من النزاهة والموضوعية أن يكتفي القائمون على شريط الأنباء بنفس القناة باستدعاء الناشط السياسي عبد العزيز المزوغي المعروف بمعاداته الصريحة والشرسة لحركة النهضة قصد التعليق على مؤتمرها المنعقد (خلال شهر جويلية 2012) ؟ وهل ينتظر من مثل هذا الرجل أن يكون موضوعيا

في تحاليله واستنتاجاته ؟ ولماذا لم يقع تشريك أحد إطارات النهضة ليلتها إلى جانبه حتى تثبت القناة أنها محايدة وذات مصداقية ؟

وهل يعقل ألا تقوم التلفزة الوطنية بتغطية فعاليات اليوم الوطني للعلم رغم الحضور المتميز لشخصيات وطنية لها صيت عالمي ؟

أما التلفزات الخاصة فبعضها تموقع هوالآخر إلى جانب المعارضة، وهذا من حقه ولا يمكن أن يلومه بشأنه أحد، إلا أن ما تبثه تلك القنوات من برامج يدل على خطها التحريري الذي لا يمكن أن يخدم إلا القوى المضادة للثورة وذلك من خلال:

- الافراط في السخرية والتهكم الفج (من خلال الكوميديا السياسية) على بعض الشخصيات الوطنية الرفيعة المستوى وهونوع من التهريج السياسي المبالغ فيه والذي يسيء فعلا إلى سمعة الشخصيات المستهدفة، وهذا ما تعتمده بصفة خاصة قناتا " التونسية " و"نسمة "، وهوما يلبي أجندات معروفة يسعى أصحابها للعودة من جديد إلى السلطة.

- التركيز صباح مساء على تغطية الاحتجاجات والإضرابات والاعتصامات وغلق الطرقات وغيرها من الأعمال الفوضوية، حتى يخيل للمشاهد أن حكومة "الترويكا" وخاصة حركة النهضة، التي تشكل العمود الفقري لهذا الائتلاف، هي المسؤولة عن الأسباب الكامنة وراء ذلك، في حين أن الحقيقة ليست كذلك والجميع يعلم أن أغلب الوضعيات التي يقع التطرق إليها مزمنة والبلاد تعاني منها من عهد بن علي، وحتى من قبله. وهذه التغطية التلفزية التحريضية تقوم بها خاصة قناة "الحوار التونسي "

لقد تحول الإعلام في تونس من هيمنة سلطة الدولة عليه إلى هيمنة أصحاب الاجندات الذين يبدوأنهم يدفعون بسخاء من أجل تحقيق غاياتهم. والمواطن بقي في حيرة من أمره، فمن جهة يرى إعلاما حرا لا رقيب عليه، ومن جهة أخرى يحس من خلال ما يقرأ وما يشاهد أن هذا الإعلام لا هم له إلا مناكفة الحكومة وشن

الحملات المتواصلة عليها بإستعمال سياسة ممنهجة تعتمد على إطلاق فزاعات بصفة منتظمة للايهام أن بعض الحقوق والمكتسبات في خطر مثل:

- حقوق المرأة
- حرية الصحافة
- حق التظاهر
- حقوق الانسان بصفة عامة
- إلخ....

وفي الختام لا بد من التأكيد على أنّ ما يحصل في هذا الصدد خطير ولا يخدم المصلحة العامة، خاصة في هذه المرحلة بالذات التي لا تزال فيها بلادنا تتحسس طريقها نحوالديمقراطية.

والتوظيف السياسي الذي حصل للإعلام جعل عديد الجهات وخاصة المهمّشة منذ العهد البائد تعيش حالة توتّر متواصلة، أضحت تهدد بجدية السلم الاجتماعي، مما قد تترتب عنه عواقب وخيمة على الأمن العام بالبلاد.

هشاشة رهانات المعارضة

إن الفترة الانتقالية الثانية التي انطلقت في تونس على إثر انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ليوم 23 أكتوبر 2011 كانت وكما أجمع على ذلك عديد المهتمين بالشأن السياسي، تستدعي منطقيا ولمصلحة البلاد أقصى درجات التوافق بين الأطراف الفاعلة على الساحة الوطنية، لأن الحالة الراهنة تستوجب ذلك بحكم انهيار هيبة الدولة والهشاشة التي أضحت عليها مختلف القطاعات، بالإضافة إلى صعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

وبناء عليه فإن الصورة النمطية للحياة السياسية العادية التي تتجسم في حزب اوائتلاف احزاب حاكمة من جهة، وأحزاب معارضة من الجهة المقابلة، ليست هي الملائمة للحالة التونسية الراهنة، لأنها تخلق تجاذبات نحن في غنى عنها، تؤدي بصفة آلية إلى أجواء متوترة بين الطرفين (وهوما يحصل حاليا في بلادنا)، مما قد ينجر عنه الدخول في مشاحنات وصراعات هامشية من شانها الابتعاد عن معالجة المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الشعب التونسي، وبالتالي الزيغ عن تحقيق أهداف الثورة.

كما تتطلب هذه المرحلة إلغاء التعامل بمنطق الغالب والمغلوب الذي لن يؤدي إلا إلى الفرقة وتعميق الخلافات والدخول في متاهات عقيمة لن تزيد إلاّ في صعوبة الأوضاع الراهنة التي تعاني بطبيعتها من عدة هنات قد تتسبب في إجهاض احلام وتطلعات التونسيين في التأسيس لدولة ديمقراطية تسودها القيم التي يتوقون إليها ألا وهي الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

صحيح أنه لا يجب إعطاء الحكومة صكا على بياض،فالمعارضة ضرورية ولا بد منها ودورها هام وفاعل، حتى لا تنفرد الحكومة القائمة بسلطة القرار لوحدها وتنزلق بالبلاد من جديد إلى نهج الاستبداد والاقصاء اللذين عانى

منهما الشعب التونسي طيلة عقود عديدة من الزمن في عهدي الرئيسين السابقين بورقيبة وبن علي.

ومع ذلك فإن الأمر لا يستدعي معارضة بالشكل الذي نراه اليوم من تصريحات وانتقادات حادة وأحيانا استفزازية وغير مسؤولة ومسيئة للحكومة مثل عبارتي "جمهورية الموز" للنائب محمود البارودي وما ورد من كلام غير لائق عديد المرّات في مداخلات نواب العريضة الشعبية وغيرهم بالمجلس الوطني التأسيسي.

اما وأن الاختيار قد تم منذ الوهلة الأولى التي عقبت الاعلان عن نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ليوم 23 اكتوبر 2011 , بحيث اختار حزبان فقط (التكتل من أجل العمل والحريات وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية) الانضمام الى حكومة يقودها الحزب الفائز (حركة النهضة) في حين فضّلت بقية الأحزاب التموقع في خندق المعارضة، فان المسألة حُسمت وتشكلّ وضع سياسي في البلاد يكوّنه طرفان: ("ترويكا" حاكمة من جهة ومعارضة من الجهة المقابلة). واذا ما قمنا بتحديد وتحليل الاسباب والدواعي التي حالت دون قبول الاحزاب التي فشلت في الانتخابات الانضمام الى حكومة الوحدة الوطنية التي اقترحتها حركة النهضة، يمكن أن نقول بشأنها ما يلي:

1- بعض الأحزاب صدمتها نتائج الانتخابات حيث كانت تحلم بتحقيق ما هوأفضل (على غرار الحزب الاشتراكي التقدمي والقطب الحداثي)، ورأت ان ما حصل هوحادث عابر سوف يقع تداركه في الانتخابات القادمة، مراهنة على فشل النهضة ومن والاها في إدارة الشأن العام خلال الفترة الانتقالية الحالية مستندة في ذلك على معطيين رئيسيين هما:

- تشعب المشاكل وكثرة الصعوبات التي تعيشها البلاد خاصة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي من ناحية.

• وعدم تمتع بعض كوادر وإطارات السلطة الجديدة، وخاصة حركة النهضة بالكفاءة والتجربة اللازمتين في مجال التسيير والتصرف، من ناحية أخرى.

2- رفضت القوى القومية والعلمانيّة بصفة مبدئية قبول فكرة الاسلام السياسي لأسباب عقائدية وإيديولوجية، مما جعلها لا ترى في النهضة حزبا سياسيا يمكن أن يحكم البلاد ولولحين، لذلك كان رفضها قطعيا، وآثرت بناء عليه الانخراط في المعارضة. وبذلك تبين أن أغلب الأحزاب الفاشلة في الانتخابات لم تقدر على تجاوز الحواجز النفسية التي تكبّلها، لا سيما في علاقتها بحركة النهضة، كما لا تزال تغلب على قياداتها عوامل ذاتية تتعلق بالزعامة والقيادة وافتقادها لبدائل مقنعة لمشاكل وصعوبات التونسيين. وزيادة على ذلك فقد أظهرت أن همها الأول هوتحقيق غاياتها وليس مايصبوإليه الشعب، خاصة لما تعتقد أن تعكر الأوضاع بالبلاد يصب في مصلحتها على حساب "الترويكا" الحاكمة، في حين أن المستفيدين في المقام الأول هم التجمعيون الذين لازالوا إلى حد الآن في مواقعهم يتحكمون في أهم القطاعات بالبلاد دون أن يتعرضوا إلى المساءلة على ما ارتكبوه من إساءات إزاء التونسيين، وتزيد استفادتهم أكثر كلما ازدادت وضعية البلاد تعكرا.

إن هذه الأحزاب من حقها أن تختار مواقعها وتحالفاتها، إلا أنها ليس لها الحق في التحريض على الفوضى وضرب استقرار البلاد تحت أي مسميّات أوعناوين. فهل من المعقول أن نرى زعيمة حزب سياسي ممثلة في شخص مية الجريبي الامينة العامة للحزب الجمهوري تجاهر خلال تصريح تلفزي لها يوم 9 أفريل 2012 بالدعوة إلى ما أسمته بـ " تحرير شارع بورقيبة بالعاصمة "، وذلك على إثر قرار منع التظاهر به الصادر عن وزير الداخلية علي العريّض ؟

وهذا يجرّنا إلى التساؤل عن الأسباب التي أدت بزعيمة حزب سياسي معروف بنضاليته وبمناضليه الوطنيّين إلى الانزلاق الى مثل هذا التحريض على العنف، وكأنما الشارع المذكور أضحى محتلا من طرف قوة أجنبية غاشمة، والواجب الوطني يقتضي تحريره بالقوة مهما كانت التكاليف والنتائج.

ألم يكن من الأجدر أن تعتمد ميّة الجريبي أسلوبا متحضّرا في التعاطي مع هذه المسألة، وذلك بالتوجه نحوالقضاء، للمطالبة بإلغاء هذا القرار الاداري مادامت مقتنعة أنه مخالف للقانون، لا أن تزيد في تأجيج الاوضاع وبالتالي إعطاء صورة سيئة عن النخبة السياسية في تونس وعن ثورتنا المجيدة ؟

ولابد من التوضيح أن قرار منع التظاهر بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة، المتخذ من طرف وزير الداخلية هوإجراء يسمح القانون لهذا الأخير بإتخاذه، والمخالف الحقيقي هوالذي يريد إبطاله بالقوة.

وإن ما قامت به مية الجريبي خطير ويجب التوقف عنده لأنه تصرف يصدر عن مسؤول حزبي رفيع المستوى يمثل نخبة النخبة، ويحمل في طياته الدعوة إلى العنف والفوضى وإدخال البلاد في متاهات غير معلومة النتائج. وإذا قبلنا به تحت أي عنوان فعلينا ألا نلوم الأشخاص الذين يقطعون الطرقات، ويقومون بإضرابات واعتصامات عشوائية وغيرها من الأعمال المخالفة للقانون، لأن لهؤلاء على الأقل مطالب شرعية وحقوق يطالبون بها.

وفي سياق متصل، غرقت البلاد في إسهال لفظي تمثل في تصريحات غير منطقية تصدر من حين لآخر عن شخصيات معارضة رفيعة المستوى، لغاية البروز وتسجيل الحضور، على غرار تلك التي صدرت عن الأمين العام لحركة الوطنيين الديمقراطيين شكري بلعيد، وجاء فيها ما معناه أنه لابدّ من محاسبة الحكومة يوما بيوم، وليس بنهاية مدة ولايتها التي من المفترض أن تدوم سنة أوأكثر بقليل.

فهل بهذا المنطق يمكن أن ندفع إلى الأمام بالمسار الديمقراطي، وتحقيق أهداف الثورة ؟ وهل أن الحكومة الحالية ستفر إلى الخارج على إثر نهاية مهامها مثلما فعل الرئيس المخلوع ؟ أوأنها (أي الحكومة) ستكون لها حصانة معينة لحمايتها من المحاسبة؟

إنه لمن المؤسف أن نرى أن أغلبية أحزاب المعارضة أصبحت لا هم لها حاليا سوى تصيّد أخطاء وزلاّت لسان مسؤولي الائتلاف الحاكم وسوء التفاهم الذي يحصل من حين لآخر بينهم، لتجعل منها مادة إعلامية تستغلها، بهدف التشهير بالسلطة القائمة وإضعافها، دون تقديم البدائل، متناسية المبادئ التي قامت من أجلها الثورة، وتطلعات الجماهير الشعبية التي همشها وسحقها النظام السابق. وقد أثبتت بذلك أنها تمارس مبدأ المعارضة للمعارضة، حتى وإن آل الأمر إلى الدفاع عن التجمعيين، وتوفير الحماية لهم تحت مسميات وشعارات مختلفة مثل حرية الرأي والتعبير وعدم الإقصاء وغيرها... ولا يهم بالنسبة لهذه الأحزاب إن حافظ التجمعيون على سيطرتهم وتحكمهم في الادارة التونسية. وهي على وعي أوغير وعي تمارس أيضا تناقضا واضحا ما بين القول والفعل. وخير مثال أسوقه هنا هوإقامتها الدنيا دون أن تقعدها بسبب تعيين الشاذلي العياري على رأس البنك المركزي التونسي، بينما رأينا قادتها كأبرز ما يكون في الصفوف الأولى بالاجتماعين اللذين أشرف عليهما الباجي قائد السبسي يوم 23 مارس 2012 بالمنستير ويوم 16 جوان من نفس السنة بقصر المؤتمرات بالعاصمة بمناسبة إعلانه عن بعث حزبه الجديد "نداء تونس" حتى خلنا أنهم "تبرقبوا " في نهاية المطاف.

وللحقيقة فإن أداء "الترويكا" الحاكمة يبقى محل جدل، وقد تكون ارتكبت أخطاء في ميادين مختلفة، كما لم تظهر الحزم اللازم في تعاطيها مع بعض الملفات والأحداث لأسباب مختلفة، منها قلة تجربة عدد من مسؤوليها في مجال التسيير والتصرف في الشأن العام. وهومازاد من تأليب المعارضة عليها خاصة بعد الزوبعة التي أحدثها تسليم الوزير الأول الليبي الأسبق البغدادي المحمودي إلى سلطات بلاده، إضافة إلى بعض مظاهر سوء التفاهم الحاصلة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، مما حدا بالقيادي البارز في الحزب الجمهوري أحمد نجيب الشابي إلى

المطالبة بإسقاط حكومة حمادي الجبالي وتعويضها بأخرى تشارك فيها أحزاب من مختلف الحساسيات السياسية لإنقاذ البلاد من الوضع الصعب الذي تعيشه.

وهنا لابد من طرح سؤالين مهمين، اولهما لماذا رفض نجيب الشابي إذن مشاركة حزبه في حكومة حمادي الجبالي لما طلب منه ذلك على إثر انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (أكتوبر 2011)؟ وثانيهما: كيف يطالب بإسقاط حكومة شرعية جاءت بها انتخابات شهد القاصي والداني بشفافيتها ؟

وبينما تمركزت المعارضة في موقعها المناكف للحكومة الوقتية القائمة واكتفت بذلك الدور الهزيل، برز الباجي قائد السبسي بعد شهر من مغادرته للسلطة ببيان كان بمثابة البوابة للعودة من جديد للحياة السياسية تلاه بعثه لحزب جديد اطلق عليه تسمية "نداء تونس"، وكأنّ تونس تستغيث، وهوالفارس المغوار والبطل الجبار الذي لبّى النداء إلا أنه جلب معه أناسا مرفوضين من طرف غالبية الشعب التونسي (تجمعيون ويساريون)، بعد أن قام بلم شتاتهم لغاية منافسة حركة النهضة.

وقد علل اسباب عودته إلى الحياة السياسية بالقول: "كل ما في الأمر اني وجدت الساحة السياسية فارغة فوددت ملء هذا الفراغ "[136]. وهوتصريح يفهم منه بأن المعارضة الحالية لا تحظى بشعبية لدى الرأي العام ودورها ضعيف جدا وغير مؤثر على المستوى الوطني.

إن هذا الشيخ السياسي الذي خدم كل الأنظمة التي تداولت على حكم البلاد التونسية منذ تاريخ استقلالها إلى يوم الناس هذا، خرج علينا بتصريح صحفي آخر مثير قال فيه أن المهم لديه هوالخروج بتونس من أزمتها. ولما سئل عن برنامجه السياسي كانت إجابته غير دقيقة،ولست أدري هل هي مقصودة أم لا ؟ حيث قال:"

---

[136] المصدر: تصريح الباجي قائد السبسي لصحيفة "الصريح" الصادرة في 03 أوت 2012 بالصفحتين 8 و9

لنا فِرقٌ عمل بصدد اعداد البرنامج وعندما يكون جاهزا سيقع اطلاع التونسيين عليه. علما وأنه ليست لنا ايديولوجيا. نحن عمليون وواقعيون ويبقى شغلنا الشاغل هوالمشاكل الاجتماعية... وسنعمل على خدمة مصالح أمتنا "[137].

لقد شد انتباهنا فحوى هذا التصريح الذي قد يكون ضمّنه اشارات الهدف منها بث نوع من التشويق والإثارة قصد لفت الانتباه إليه بعد أن هوجم من قبل عديد الاطراف، أوأن حزبه ليس له فعلا إلى حد تاريخ تصريحه برنامج واضح. ويبدوأن الاحتمال الأخير هوالأقرب للواقع.وفي هذه الحالة كيف سيتمكن من حل أزمة البلاد، وهولا يملك برنامجا جاهزا للغرض، في حين ان الأحزاب السياسية تبنى على أساس برامج واضحة قبل الإعلان عن بعثها.

ومن المضحكات المبكيات ان هذا السياسي المخضرم يستعمل اسم الحبيب بورقيبة ومصطلح "البورقيبية" كأصل تجاري ويسعى إلى احتكارهما، إذ نراه لا يترك مناسبة أوفرصة سانحة، سواء في خطبه أوتصريحاته الصحفية، إلا ويشيد بهما، وكأنما الثورة التي قام بها الشعب التونسي كانت ترمي إلى استعادة مشروع الدولة البورقيبية، في حين أنها قامت ضدّه، لمعاداته قيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

ومما يثير الانتباه في قيادة حزبه "نداء تونس" هوتركيبتها الهجينة المتألفة من عناصر لايجمع بينهم رابط ايديولوجي اوفكري أوسياسي، وإنما معاداتهم لحركة النهضة والجري وراء المناصب السياسية هما العاملان اللذان أذكيا فيهم حلم الوصول إلى السلطة.

---

[137] المصدر: تصريح الباجي قائد السبسي لصحيفة "لابراس" الصادرة يوم 10 جويلية 2012 الصفحة 11

وقد اعتبر عديد الملاحظين والسياسيين القدامى على غرار أحمد بن صالح ان هذا الحزب محكوم عليه بالفشل لأنه بصدد السعي إلى الالتفاف على الثورة لعدم ايمانه بها أصلا.

ورغم ذلك فقد هرعت إليه بعض قيادات الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة رغم اختلافاتها السابقة معه محاولة تكوين تحالف حزبي واسع في شكل جبهة موحدة لمجابهة حركة النهضة والأحزاب المتحالفة معها.

وفي الحقيقة لم يفاجئ ذلك المتتبعين للشأن الوطني لأن تلك الأحزاب بطبيعتها فاشلة ولا قدرة لها على المنافسة في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وما اختيارها الانضمام إلى الباجي قائد السبسي اوالتحالف معه إلا من أجل الطمع في الحصول على بعض الفتات من بقايا "المحفل السياسي ". وهي بذلك تمارس الانتهازية في أبشع مظاهرها.

هذا ورغم الهالة الاعلامية التي تواكب الحراك السياسي للباجي قائد السبسي والأحزاب التي دخلت في تحالف معه من جهة، والآداء المرتبك أحيانا لـ"الترويكا" من جهة أخرى، فإن حظوظ الائتلاف الحاكم تبقى وافرة في الفوز بأيّ استحقاقات انتخابية قادمة، مثلما أشارت إلى ذلك استطلاعات الرأي المتعلقة بهذا الشأن.

اتحاد الشغل ومحاولة الزج به في التجاذبات السياسية

كان الاتحاد العام التونسي للشغل منذ انبعاثه في 20 جانفي 1946، في حالة مواجهة مع السلطات الحاكمة ، تارة لحماية وجوده وطورا للدفاع عن مصالح الطبقة الشغيلة، وكانت كوادره ومناضلوه عرضة لكل أنواع القمع من ملاحقة وتعذيب وسجن إلى حد التصفية الجسدية.

وقد لعبت قياداته ادوارا بارزة وخطيرة في تاريخ تونس الحديث أهمها مساندتها لبورقيبة ضد صالح بن يوسف في مؤتمر صفاقس لحزب الدستور المنعقد في نوفمبر 1955، ودعمها للوزير الأول الهادي نويرة في مؤتمر المنستير لسنة 1971، ثم الدخول معه في مواجهة سنة 1978 بسبب سياسته التعاقدية.

وبما أن الاتحاد العام التونسي للشغل كان حجر الزاوية في الحراك الوطني منذ عهد الاستعمار، على غرار حزب الدستور، فقد كان له دور رئيسي وفاعل في الحياة السياسية في مرحلة الاستقلال تجاوز إطاره الطبيعي كهيكل نقابي، بحكم الانتماءات الايديولوجية والسياسية المختلفة لإطاراته وكوادره المحلية والجهوية والقيادية، مكونا بذلك في بعض الفترات قوة ضاربة موالية للسلطة، وأحيانا كتلة سياسية معارضة لها ومتصادمة معها.

وخلال ثورة 14 جانفي 2011 وقفت الاتحادات الجهوية للشغل بأغلب مناطق البلاد وقفة وطنية شجاعة من خلال تأييدها واحتضانها للمسيرات والتظاهرات العديدة التي أدت في النهاية إلى سقوط نظام بن علي. وقد علق على ذلك أحد الملاحظين بشيء من التجاوز قائلا: " إن كان للثورة من أب فهوبدون منازع الاتحاد العام التونسي للشغل ".

وبما ان المركزية النقابية تعدّ أكبر منظمة وطنية من حيث عدد المنخرطين (حوالي مليون) فإن حجمها أعطاها ثقلا خاصا على الساحة الوطنية، جعل الجميع (سلطة ومعارضة) يخطبون ودها ويتقربون منها، لأن ضمان نجاح أيّ اختيارات سواء سياسية أواجتماعية أواقتصادية مرتبط بمدى تفاعل الاتحاد معها.

وإدراكا منها لهذه الحقيقة فإن عديد الأطراف المعارضة تحاول جعل أي خلاف بين حكومة "الترويكا" والمنظمة الشغيلة حدثا تسعى إلى الركوب عليه وتغذيته بواسطة أساليب مختلفة، وذلك لخلق أزمة بين الطرفين قصد استغلالها في إطار العمل على إضعاف الحكومة، وبالتالي إفشالها بإستعمال الاتحاد كرأس حربة.

ولاشك أن التونسيين يتذكرون جيدا كيف تصرف متزعموبعض الاطياف السياسية، وعلى رأسهم الباجي قائد السبسي وجماعته من "المؤمنين " بـ "نداء تونس" عندما حصل إضراب عمال النظافة التابعين للبلديات خلال شهر فيفري 2012، لا سيما بعد أن برزت نواياهم في استغلال التداعيات التي ترتبت عن تلك الأزمة بين الحكومة والاتحاد، من خلال اتصال العديد منهم جماعات وفرادى بالحسين العباسي الأمين العام للمنظمة الشغيلة قصد الإعراب له عن تضامنهم معه.

كما نتذكر كيف قامت بعض قيادات المعارضة بتسخين الأجواء قبل الاحتفال بالعيد العالمي للعمال في غرة ماي 2012، قصد استعمال المركزية النقابية كورقة ضغط لإجبار وزير الداخلية على التراجع عن قراراه المتعلق بمنع التظاهر في شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة.

ولابد أيضا من التوقف عند محاولة خطيرة أخرى لجر الاتحاد والحكومة للتصادم، وهي تلك التي حصلت بمستشفى الهادي شاكر بصفاقس في النصف الثاني من شهر جويلية 2012، على إثر الاستنجاد بالقوة العامة لتنفيذ قرار صادر عن وزارة الاشراف كان انجرّ عنه اعتصام تواصل خمسة أشهر. وقد ترتب عن ذلك حصول سجالات وأعمال عنف كانت حصيلتها عديد الاصابات، وتم على إثرها

إيقاف عدد من المشاركين فيها من طرف الأمن الوطني،تلاه تصعيد للموقف من قبل الهيئة الإدارية للإتحاد العام التونسي للشغل التي تراجعت عن ذلك فيما بعد على إثر إجراء حوار في الغرض مع الطرف الحكومي.

إن هذه الأحداث وغيرها التي أضحت تحصل بإستمرار بعدة مناطق من الجمهورية لأتفه الأسباب يقف وراءها ويغذّيها نقابيون مسيّسون وتحرّض عليها عناصر معارضة من اليسار ومن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل لغايات سياسية.

وشيخ السياسة الباجي قائد السبسي الذي شارف على التسعين من عمره عوض أن يدعوإلى التهدئة والتعقل واعتماد الحوار لحل المشاكل الاجتماعية، فإنه لم ير حرجا أثناء إشرافه يوم 10 أوت 2012 على اجتماع نسائي انعقد بمقر حزبه "نداء تونس" بالعاصمة،في الإعراب عن تأييده ومساندته للحركات الاحتجاجية المتنامية التي عرفتها عدة مناطق بالبلاد التونسية خلال الفترة الفارطة[138].

إن هذا التصريح الذي وصفه عديد الملاحظين بالتحريضيّ والانتهازيّ، يدخل في نطاق الثورة المضادة التي ما فتئ يقوم بها منذ بضعة أشهر بإعتماده سياسة تتمثل في الركوب على الأحداث، وتصيّد الاخطاء التي ترتكبها حكومة "الترويكا" من حين لآخر ومغازلة المركزية النقابية التي سبق أن كسبها إلى صفه إثر تعيينه بخطة وزير أول سنة 2011. ولعلّنا نتذكر جيدا وقتها أنه صدرت في البداية تصريحات نارية عن عضوي مكتبها التنفيذي علي بن رمضان وعبيد البريكي تشير إلى استغراب منظمتهما واعتراضها على تلك التسمية ثم ما لبث أن خفت صوت المنظمة الشغيلة وتراجع دورها في الشأن السياسي بصفة ملحوظة مقارنة بما كان عليه منذ نجاح الثورة. وقد وقع حينها تداول أحاديث عن حصول صفقة غير

---

[138]. انظر صحيفة "الصريح" ليوم 12 أوت اللصفحة 10

معلنة بين قيادتها والباجي قائد السبسي تم بمقتضاها تحييدها. وفيما يلي صيغة تلك الصفقة نوردها بكل تحفظ لعدم تمكننا من استقائها من مصادر موثوقة:

يلتزم الوزير الأول المؤقت بـ:

1. عدم اثارة أي دعاوى قضائية ضد قيادة الاتحاد سواء من خلال النيابة العمومية أولجنة مقاومة الفساد.
2. الإبقاء على ممثلي الإتحاد الذين يشغلون مناصب سامية بالإدارة وعدم إرجاعهم إلى عملهم الأصلي.
3. عدم إدراج الإطارات النقابية الجهوية التجمعية في قوائم المنع من الترشح لإنتخابات المجلس الوطني التأسيسي.
4. التعامل حصريا مع الاتحاد العام التونسي للشغل كطرف إجتماعي وحيد في المفاوضات الاجتماعية وبالتالي عدم إشراك نقابتي السحباني وقيزة.
5. الوقوف إلى جانب الخط النقابي المعتدل (خط عبد السلام جراد) خلال الانتخابات النقابية القادمة في شهر ديسمبر 2011، على أن يبقى هذا الدعم مستترا حتى لا يستفيد منه خصوم المعتدلين.
6. تعيين احد قياديي المركزية النقابية (المقصود هنا على الارجح جراد) الذين سيخرجون من المكتب التنفيذي وفق الفصل 10 الذي لا يخوّل لهم الترشح لتمثيل تونس لدى منظمة العمل الدولية بجينيف.

ويلتزم في المقابل عبد السلام جراد كأمين عام للمركزية النقابية بما يلي:

1. الحفاظ على السلم الاجتماعي والأمني بالبلاد وذلك عبر عدم الانضمام إلى أي شكل من اشكال التظاهر أوالاعتصامات أوالفوضى أوالعنف الذي يقصد منه اسقاط الحكومة المؤقتة أوإضعافها.
2. عدم رفع سقف مطالب الطبقة الشغيلة أثناء المفاوضات الاجتماعية نظرا للظروف العصيبة التي تمر بها البلاد.

3. عدم تبني الاضرابات بالقطاعات الحساسة اوتلك التي يكون فيها منخرطوالاتحاد بالآلاف كالتعليم والصحة والنقل، وعدم الدعوة مطلقا لإضرابات عامة تحت أي ظرف.

4. عدم الانخراط سياسيا في أي تحالف مع أحزاب اوتيارات يهدد وجود السلطة المؤقتة أوينادي بالعدالة الفورية.

5. التعاون التام بين الحكومة وممثلي الاتحاد سواء في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة اومن خلال اللجان المستقلة الجهوية للإنتخابات.

6. العمل على الحيلولة دون وصول خط نقابي متطرف إلى المركزية الجديدة من شانه تهديد المكاسب الاجتماعية بالبلاد.

وفي الختام يمكن القول أنّ القيادة الحالية للاتحاد العام التونسي للشغل، أظهرت منذ انتخابها قدرا كبيرا من التعقل والحكمة، في التعاطي مع المشاكل الاجتماعية التي تحصل من حين لآخر مع مراعاة مصالح الطبقة الشغيلة وحمايتها، رغم المساعي المتكررة لبعض الأطراف السياسية للزج بالمركزية النقابية في التجاذبات السياسية الحاصلة بالبلاد، قصد خلق أزمات متواصلة بينها والجانب الحكومي، بهدف جرّهما إلى التصادم، حتى يعاد خلط الأوراق بشكل أوبآخر بما قد يسهم في تشكّل مشهد سياسي جديد بالبلاد، تحصل المعارضة فيه على مواقع أفضل.

دعوة السبسي للانقلاب على الشرعيّة

آخر المؤشرات، والتي قد لا تكون الأخيرة، الدّالة على مواصلة السبسي سعيه لجرّ البلاد إلى الفوضى وإجهاض الثورة، هي دعوته للإنقلاب على الشرعية.

إنه المكر يتجلى مرّة أخرى في شكل "فزّاعة" جديدة تتمثل في إيهام الرأي العام بإنتهاء الشرعيّة في الثالث والعشرين من أكتوبر القادم (2012)، تاريخ انقضاء سنة عن انتخاب المجلس التأسيسي، إثارة للبلبلة، ودعوة للفتنة. ذلك ما طلع به علينا الباجي قائد السبسي في ندوته الصحفية بتاريخ 20 سبتمبر 2012... هل هي الحلقة الجديدة من مسلسل "الثورة المضادّة " ؟. عن ذلك تجيب إحدى الأسبوعيات قائلة: " هذا السؤال يفرض نفسه امام الحديث عن أزمة جديدة قد تنسف كل ما تحقق إلى حد الان من استقرار في البلاد... كيف لا والأمر يهم شرعية أهم مؤسّسات البلاد وهوالمجلس التأسيسي وما يستتبع ذلك من شرعيّة الهيآت الحاكمة حاليا ؟ ذلك أن المنهزمين في الانتخابات التي جرت في ذلك اليوم لم يهضموا هزيمتهم، ولم يقتنعوا بها، ولم يرضوا بحكم صندوق الاقتراع، فشرعوا في عمليات لا تكل ولا تمل لصناعة الأزمات بالبلاد... آخر حبّة في عنقود الازمات المتضخم في تونس، وأخطرها على الإطلاق، هوأزمة شرعيّة المجلس التأسيسي بعد 23 أكتوبر القادم، ومستند المعارضة في ذلك هوالفصل عدد 06 من الأمر عدد 1086 لسنة 2011 المؤرخ في 03 اوت 2011 والذي ينص حرفيا على:" يجتمع المجلس الوطني التأسيسي بعد تصريح الهيئة المركزية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالنتائج النهائية للإقتراع. ويتولى إعداد دستور للبلاد في أجل أقصاه سنة من تاريخ انتخابه". وهذا النص أوّلته بعض قوى المعارضة على أنه تحديد لمدة عمل المجلس التأسيسي بسنة، عليه أن لا يتجاوزها، وأن عمره ينتهي بنهاية ذلك اليوم. لكن حجّة اصحاب هذا الرأي مردودة عليهم بنصّ هذا الفصل أولا وبنصّ الفصل الأول من القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسّلط... فالفصل عدد 06 الذي تستند إليه

المعارضة لم يقل لا لفظا ولا معنى انه إذا مرّت السّنة، ولم يتم المجلس التأسيسي صياغة الدستور سيتم حلّه ويفقد شرعيّته، في حين حسم الفصل الأول من القانون المنظم للسلط، والذي كان باكورة انتاج المجلس التأسيسي، هذا الجدل مبكرا إذ يقول هذا الفصل: " تنظم السّلط العمومية بالجمهورية التونسية تنظيما مؤقتا وفقا لأحكام هذا القانون، إلى حين وضع دستور جديد، ودخوله حيّز التنفيذ، ومباشرة المؤسّسات المنبثقة عنه لمهامها ". ثم يزيد الفصل عدد 25 من القانون المنظم للسّلط في حسم هذا الجدل حين يقول:" تبقى النصوص القانونية التي لا تتعارض مع هذا القانون سارية المفعول. وينتهي العمل بأحكام الدستور الصادر في الأول من جوان سنة 1959، وبكل القوانين التي تتعارض مع هذا القانون ". وكما ان الفصل 06 من الأمر عدد 1086 لسنة 2011 المؤرخ في 03 اوت 2011 يتعارض مع الفصل الأوّل من القانون المنظم للسلط على الأقل على مستوى التأويل، فإنه يصبح لاغيا بالضرورة. لماذا إذن النفخ في رماد نار منطفئة ؟

وشعورا من المجلس التأسيسي بخطورة هذه الأزمة على استقرار البلاد، سارع بعقد اجتماع على مستوى لجنة التنسيق والصياغة، لإعتماد روزنامة محددة لإنهاء وضع الدستور، وذلك بالتوافق بين كل الكتل بالمجلس، التزاما منه،أي المجلس التأسيسي، على صياغة الدستور في آجال معقولة.

إذا كان الأمر كذلك قانونيا،وحتى أخلاقيا، فلماذا إذن هذه الأزمة ؟ ولماذا الحديث عن فترة سنة لا غير لصياغة دستور يرضي كل الفرقاء السياسيين في البلاد. علما أن دستور 1959 استغرقت صياغته ثلاث سنوات رغم حالة الوفاق العامة في البلاد آنذاك ؟

افتعال هذه الأزمة سببه أزمة المعارضة التونسية بالأساس. هذه المعارضة التي حادت عن طريقة عمل المعارضات في كل البلدان الديمقراطية، بإفتعال الأزمات التي عطّلت سير النشاط السياسي بالبلاد، وقبلها في المجلس التأسيسي بمناقشة ما لا

يناقش، والاعتراض على كل شيء، واستنزاف وقت ثمين في قضايا هامشية، الغاية منها صنع نجومية قد تأتي بفائدة في الاستحقاق الانتخابي القادم. هذا على مستوى الظاهر من الأعمال، اما على المستوى الباطن، فهنالك سعي مفضوح إلى الانقلاب على الشرعية، لأن هذه المسألة سبقتها دعوات عديدة إلى تشكيل حكومة إنقاذ، وكأن البلاد في حالة حرب. اوحكومة تكنوقراط، وأخيرا حكومة وحدة وطنية. وهذه المطالب جاءت على لسان من لم يحصل على نتيجة تعكس طموحاته في يوم 23 أكتوبر الماضي. فإذا كان الشعب قال كلمته في ذلك اليوم، واختار من يمثله، فلماذا التنكر لهذه الرغبة ؟ أم أن الشعب غبّي وجاهل كما قال بعضهم ؟ وإذا كان ذلك كذلك، فلماذا لا يترك وشأنه ليتحمل مسؤولية غبائه وجهله، ويعمل المنهزمون على أن يوضّحوا له خطأه فيتفاداه في الانتخابات القادمة؟

هذه الدعوة إلى انهاء مهام المجلس التأسيسي بحلول يوم 23 أكتوبر القادم، ليست إلا دعوة إلى تسليم البلاد إلى الفراغ، والالقاء بها في المجهول. والأخطر من كل ذلك ان يكون في الأمر سوء نيّة، ولعب بإستقرار البلاد، وتفعيل الدعوة إلى ثورة ثانية فشلت ارهاصاتها في سيدي بوزيد والقصرين وصفاقس. وفي النهاية ألا يتمّ الالتفات إلى هذا المواطن الذي قام بالثورة وتحدّى الرّصاص، ثم سلّم الثورة على طبق من ذهب لسياسيين ظنّ أنهم سيقدّرون الهديّة، ويقدّرون التّضحيات التي بذلت في سبيلها، فيتعاونون على انتشال الوطن من وحل الديكتاتورية والفساد، ليصبح وطنا يستطاب فيه العيش ؟ " [139].

[139] جريدة "الأنوار" السبت 22 سبتمبر 2012

وعن هذه الدعوة المشبوهة علق فتحي العيّادي رئيس مجلس شورى "النهضة " قائلا: " إنّ ما جاء على لسان الباجي من شأنه ان يضع البلاد في مأزق حقيقي لأنه يدفع بالتونسيين إلى تبنّي مشكل انتهاء الشرعيّة "[140].

من جهتها قالت سامية عبّوعضوالمجلس التأسيسي:" إن تصريحات السبسي بخصوص انتهاء الشرعية تدخل في باب المغالطة الناجمة عن سوء نيّة ".[141]

اما محمد بنور الناطق الرّسمي بإسم حزب " التكتّل " فقد ذكر أن" السبسي بتصريحه هذا يكون قد فقد حياده كشخصيّة عامة وكسياسي سابق، والحال أن تونس في حاجة إلى صوت الحكمة الذي يضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار خصوصا في هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها البلاد "[142]

ويقول الأستاذ قيس سعيّد المختص في القانون الدستوري في هذا الصدد:" الحديث عن انتهاء الشرعيّة بداية من 24 أكتوبر 2012 فيه الكثير من الخطر، أي أنّ من يدعوإلى مثل هذا، لن يعترف بالسلطة القائمة بعد انتهاء المدة التي اعتقد انها نهاية هذه السلطة المنتخبة. والحال أن السلطة التأسيسية الأصليّة لا يمكن إلاّ أن تحدّد اختصاصاتها بنفسها، ولا يجوز لأي جهة أن تقيّدها إلا إذا كان الشعب بنفسه عن طريق الاستفتاء "[143].

وفي تصريح له آخر في علاقة بنفس الموضوع، يقول الأستاذ سعيّد:" إن تحديد مدة أشغال المجلس التأسيسي بسنة غير قانوني، ذلك أن قيام سلطة مؤقتة أوحتى شرعيّة بتحديد المدّة لسلطة تأسيسية أصليّة غير ممكن من الناحية القانونية... إن المجلس الوطني التأسيسي هوالجهة الوحيدة المخوّل لها أن تقيّد مدّة أشغاله عبر ما

---

[140] جريدة " المغرب " السبت 22 سبتمبر 2012
[141] نفس المصدر السابق
[142] نفس المصدر السابق
[143] جريدة " الشروق " السبت 23 جوان 2012

يعرف " بالتقيّد الذاتي"... كما أنّه لا قيمة قانونية لوثيقة " مسار الانتقال الديمقراطي " ولا يمكن أن تنتج عنها أيّ تراتيب قانونية "[144].

أستاذ القانون العام الصغيّر الزكراوي، علّق على هذه الدّعوة المشبوهة قائلا:" ما مدى شرعيّة المجلس الوطني التأسيسي بعد 23 أكتوبر (2012) ؟ سؤال ما كان له أن يُطرح أصلا، والأزمة تحرّكها الطبقة السياسيّة غير الناضجة، والتي تتصارع على غنيمة، والأزمة الحقيقة هي على مستوى النخب السياسية. وعليه فإنّ نخبتنا **نكبتنا** في هذه المرحلة... إن الكلام على نهاية شرعية المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر المقبل ضرب من " الهرطقة القانونية " لأن المجلس هوسيّد نفسه وهوصاحب السلطة الأصليّة" [145].

أما عبد المجيد العبدلي أستاذ القانون الدولي، فقد قال معلقا على نفس الموضوع:"المجلس الوطني التأسيسي يمثل المكسب الأول للثورة، ولا بدّ من المحافظة عليه، بعدم تحديد صلاحياته ومشروعيّته بمدّة معيّنة. وتركه يباشر مهامه المدّة التي يشاء، والابتعاد عن اللغط والمزايدات ".[146]

وخلافا لمن سبق أن عرضنا وجهات نظرهم في"إشكالية الحال"، يبدوانّ الخلفية السياسية لرجل القانون وعضوالمجلس التأسيسي الفاضل موسى قد حالت دون التزامه الموضوعية في مقاربته لهذا الإشكال، معتبرا " أن الخطأ هوفي عدم التنصيص على المدّة الزمنية لإنهاء الدستور في القانون المتعلق بالتنظيم المؤقت للسّلط الذي يبلغ بالبعض حدّ تأليهه (!)، وهي الغلطة التي وقعت فيها "الترويكا"

---

[144] جريدة " المغرب " الثلاثاء 19 جوان 2012
[145] "الصريح " الأحد 23 سبتمبر 2012
[146] نفس المصدر السابق

(!)... إن إثارة مسألة مدى مشروعية المجلس التأسيسي بعد 23 أكتوبر ليست من باب سبّ الجلالة... وإنه لا مفر من حلّ توافقي للبلاد في المرحلة القادمة "[147].

الأستاذ عياض بن عاشور، وأمام اقتناعه باستحالة التبرير القانوني "للدعوة المشبوهة" ارتأى اللجوء إلى ما سمّاه "الشرعية السياسية "، إذ قال:" إن المجلس التأسيسي، بعد مضيّ سنة من انتخابه لن يفقد الشرعية القانونية، بل إنه سيفقد الشرعية السياسية، أي المصداقية."[148]

وأمّا الصادق بلعيد الذي عددناه يوما مرجعا في اختصاصه (لا يشقّ له غبار)، فقد وجدناه يذهب بعيدا جدا هذه المرة حدّ من به هوس. فالرجل لم يقتصر على مناقشة مدى علاقة الشرعية بتاريخ 23 اكتوبر، بل طلع علينا بخطّة دقيقة ومفصّلة للانقلاب على الدولة برمّتها، أي بمختلف مؤسساتها الدستورية، ما يعني نسفا لكل ما انجزناه بعد الثورة. يقترح في مقاله (الحدث) المنشور بإحدى اليوميّات ما يلي:

- " الاعلان عن اتفاق كل الأطراف الفاعلة في الميدان السياسي، والحزبي، والنقابي، والثقافي، وكذلك المنظمات الأكبر تمثيلا للمجتمع المدني، على إنشاء هيكل وطني يمكن أن يسمّى " المجلس الأعلى للإنقاذ الوطني " في أجل لا يتجاوز موعد 23 أكتوبر القادم، مع العلم أن تجاوز هذا الموعد سيفقد النظام السياسي كل مشروعية، ما من شأنه ان يخلق وضعية سياسية وقانونية شديدة التأزم والاحتقان.
- ينتدب المجلس الأعلى للانقاذ الوطني" هيئة" تسمى "مجلس الجمهورية ".

تكون المهمة الأساسية لهذه الهيئة (مجلس الجمهورية):

أ- وضع خارطة طريق استعجالية للانقاذ الوطني تتمثّل أساسا في إتمام العمليّة الدستوريّة بالاستعانة بلجنة خبراء.

---

[147] جريدة "الصريح " الأحد 23 سبتمبر 2012

[148] جريدة " المغرب " 19 جوان 2012

ب- تعيين حكومة مضيّقة لتصريف الأعمال تعمل تحت رقابة " مجلس الجمهورية "، إلخ... "[149]

لا يحتاج الأمر إلى أن يكون المرء متضلعا في القانون لتسفيه ما ذهب إليه هؤلاء الأخيرون (موسى وبن عاشور وبلعيد) من تأويلات، ولا إلى كثير من الفطنة السياسية ليدرك الغاية منها... المسألة وما فيها لا تعدوأن تكون مناورة مكشوفة، وتكتيكا سياسويا للتضييق على الخصوم الاسلاميين، والسعي ما أمكن لابتزازهم قصد التموضع في مواقع تكفل لأصحابها التعاطي، على نحوأفضل مع الاستحقاق الانتخابي القادم، هاجسهم الأول والأخير. إنها مناورة تقوم على اقتراح البدع حلولا: شرعية سياسية، شرعية اخلاقية، شرعيّة توافقية، شرعية معنوية إلخ...

يا ألله كم تعددت عندنا انواع الشرعية في هذه البلاد، إلا "الشرعيّة الالتفافية"، لم يجرؤ أحد على الإصداع بها، والحال أنها هي المقصودة بالذات فيما يقولون ويفعلون.

وختاما، نقول إنها جريمة أخرى تقترف في حق شعب ذنبه الوحيد أنه ثار على الظلم والاضطهاد والفساد. وان السّبسي ومعسكره، من خلال دعوتهم للانقلاب على الشرعية، لا يريدون إلا الدّفع بالبلاد نحوالمأزق، والشعب نحوالفتنة.

[149] جريدة " المغرب " 19 جوان 2012

إنّ السبسي " يعلم أنّ من يخاطبهم ويمرّر لهم مغالطاته غير متضلعين في المجال القانوني "[150]... ما يعني سهولة الايقاع بهم. قال تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ"... (صدق الله العظيم).

يا شـــبـــاب الثـــورة...

يا جميع الذين تغارون على ثورتكم، ها قد عادت الضباع من جديد... فلنهرع إلى التصدّي لها بكل عزيمة وايمان، قبل فوات الأوان.

---

[150] سامية عبّو- جريدة " المغرب " السبت 22 سبتمبر 2012

قراءة نقديّة في كتاب السبسي

عن بورقيبة

قراءة نقدية في كتابه

"الحبيب بورقيبة – المهم والأهم "

جاء هذا الكتاب ضمن موجة من المؤلفات التي ظهرت خلال السنوات الفارطة حول شخصية الزعيم الحبيب بورقيبة.وتكمن اهميته في كون صاحبه عمل طيلة سنوات عديدة مع هذا الأخير، واضطلع بمسؤوليات سامية في الدولة التونسية مثل توليه حقائب وزارية هامة (الداخلية –الخارجية – الدفاع وخطة سفير بكل من فرنسا والمانيا)،زيادة على مسؤوليات عليا أخرى أقل مستوى كان مارسها في بداية حياته السياسية مثل إشرافه على إدارة الشؤون الجهوية بوزارة الداخلية ثم الديوان الوطني للسياحة فالإدارة العامة للأمن الوطني.

ومن خلال قراءة لمحتوى هذا الكتاب أمكن لنا الخروج بجملة من الملاحظات نسوقها على النحوالتالي:

1. يتناول هذا المؤلف مرحلة هامّة من تاريخ تونس الحديث، مع تركيزه خاصة على مرحلة مابعد الاستقلال. وهوعمل توثيقي وتأريخي لأحداث ووقائع عاشتها بلادنا، يرويها الكاتب من خلال مسيرة بورقيبة وسيرته هوالذاتية. وهذا الجهد يشكر عليه صاحبه، رغم عديد النقائص التي لاحت في بعض المحاور، وأهمها القفز على مجموعة هامة من الأحداث والسياسات والإجراءات التي ظهر فيها الطابع الاستبدادي للبورقيبية، وسنتناول ذلك بأكثر توضيح في النقاط الموالية.
2. يتناول الكتاب في جانب هام منه السيرة الذاتية للباجي قائد السبسي، ومواقفه من بعض المسائل وكذلك المسؤوليات التي اضطلع بها خلال حكم بورقيبة اوفيما بعد تحت ظل نظام بن علي.

وهوبالتوازي مع سرده لمراحل بناء دولة الاستقلال، وما عاشته البلاد التونسية من وقائع وأحداث سواء إيجابية أوسلبية، كان يركّز على إبراز مدى أهمية دوره في الحياة السياسية بتونس، وتأثيره فيها من خلال مواقفه وآرائه التي كان يبلّغها إلى بورقيبة سواء بصفة تلقائية أوبعد استشارته.

ويبدوأن الغاية الحقيقية للباجي قائد السبسي من إصدار هذا الكتاب هي إظهار مساهمته الشخصية في بناء دولة بورقيبة وما تلاها، وهوشكل من أشكال السيرة الذاتية. ومما يؤكّد ذلك هومايلي:

- إطنابه في الحديث عن نفسه وتسليطه الأضواء على الدور الذي قام به على المستويين الداخلي والخارجي بشكل يوحي للقارئ أن المؤلف هوالشخصيّة الأهم في الكتاب وليس الحبيب بورقيبة. وقد كان ذلك واضحا في محاور عديدة.

- تناوله لبعض القضايا والأحداث التي حصلت على المستويين الوطني والإقليمي خلال فترة ما بعد بورقيبة على غرار:

✓ مشاركته خلال عهد بن علي في مهمتين الأولى بألمانيا والثانية بالعراق ضمن وفد حكومي ترأسه حامد القروي الوزير الأول الأسبق على إثر غزوالعراق للكويت.[151]

✓ تحليله لما تمخض عن القمة المغاربية المنعقدة سنة 1989 بمراكش.[152]

✓ رؤيته للمشهد الإقليمي الجديد في عهد بن علي.[153]

- من بين الصور الشمسية الجماعية الثمانية والثلاثين (38) الموجودة ضمن كتابه، خصّص الباجي قائد السبسي 18 منها لنشاطه السياسي الشخصي بحيث غابت عنها صور بورقيبة.

---

[151] المصدر: كتاب المؤلف"الحبيب بورقيبة – المهم والأهم " من ص 285 الى ص 290.

[152] نفس المصدر: ص 297 و298

[153] نفس المصدر من الصفحة 199 الى الصفحة 304

3. تعرّض إلى ما أسماه بـ " الأزمة اليوسفية " بشكل مقتضب، إذ لم يخصص لها سوى أربع صفحات (من ص 55 الى ص 58)، وكأنّ المسألة عاديّة ولا تستحق الوقوف عندها مطوّلا، في حين انها كانت مأساة حقيقية تضررت منها عدة شرائح وأجيال من الشعب التونسي، بما نالها من ضيم وحيف وتعذيب وتهجير وتصفية جسدية.

وهذا الموضوع رغم أهميّته، فإنه لا بدّ من تجاوزه لأنه أصبح من الماضي ولا فائدة من إثارة الجراح والمآسي التي انجرت عنه إلا أنه كان من المفيد والهام أن نسمع شهادة للتاريخ من شخص عاش تلك الفترة في موقع قريب من طرفي النزاع، لنتأكد من حقيقة ما جرى وأسبابه ومسبباته.

وفي هذا الشأن لا يجوز المرور على هذه المأساة مرور الكرام لأنّ ما سمعناه من روايات في هذا الصدد من مصادر مختلفة يدمي القلوب ويدعوإلى الحزن الشديد. والمريع والمؤلم في المسألة هوأنّ دماء تونسيّة أريقت بأياد تونسية، بسبب خلافات سياسية بين وطنيين كانوا يواجهون الاستعمار البغيض في خندق واحد.

ونحن نتساءل هل أن ما ذكره الباجي قائد السبسي في هذا الموضوع هوكل ما يعرفه عنه ام هل اكتفى بالتعرض إلى ما يجب ان يتحدث عنه ؟ وهل أن انتماءه إلى معسكر بورقيبة دفعه إلى حجب معلومات وأحداث من شانها الاساءة إلى سمعة هذا الأخير الذي تعامل بشراسة متناهية مع صالح بن يوسف والموالين له ؟

ولماذا لم يتحدث عن المحاكمات والتصفية الجسدية التي استهدف لها صالح بن يوسف وأتباعه، وعن " صباط الظلام "، ذلك المبنى (المتواجد بالمدينة العتيقة قرب قصر الحكومة بالقصبة) الذي جرت فيه فظاعات وعمليات تعذيب وقتل لعدد هائل من اليوسفيين بعد استدراجهم إلى هناك ؟

4. اعترف الباجي قائد السبسي أن الانتخابات التشريعية لسنة 1981 كانت مدلسة بقرار شخصي من بورقيبة [154]، ومع ذلك لم يحرّك ساكنا إذ قبل خطته بمجلس النواب كنائب عن متساكني تونس العاصمة وهومتأكد أن الانتخابات كانت مزيّفة، ورضي وهوفي كامل وعيه وإدراكه ان يقبض مالا حراما، فهل بهذه الأخلاق تبنى الأمم وتؤسس الديمقراطيات ؟ وهل يمكن لأمثال هؤلاء السياسيين أن يدّعوا أنهم يخدمون الوطن ويدافعون عن مصالحه ؟

5. تعرض المؤلف إلى الاصلاح القضائي الذي أقرّه بورقيبة في اوائل الاستقلال واشاد به على اساس أنه مثّل " تعبيرا بليغا عن المبادئ التأسيسية للدولة الجديدة..."[155] وثورة قضائية غير مسبوقة بالبلاد التونسية، إلا أنه تغافل عن التعرض إلى المحاكم الاستثنائية التي استحدثها بورقيبة لمقاضاة خصومه السياسيين وإنزال أقسى العقوبات بهم بتعليمات شخصية منه.

ونعتقد أنه كان على الباجي قائد السبسي للحقيقة وللتاريخ، إثارة مسألة هذه المحاكم، والوظيفة التي أدّتها في خدمة أهداف وسياسة بورقيبة، وما خلفته من معاناة ومن مآس لعديد التونسيين الذين خالفوا الزعيم الرأي، لإيمانهم أن مصلحة البلاد تقتضي سياسة بديلة.

ولسنا ندري هل أن المؤلف حجب هذا الموضوع عن حسن نيّة أم بصفة متعمدة، لغاية تجنيب بورقيبة كل ما من شأنه أن يسيء إلى سمعته لدى الأجيال الصاعدة التي لم يتسنّ لها معايشة فترة حكم أول رئيس لتونس المستقلة.

والباجي قائد السبسي رجل قانون، وله دراية عميقة بالميدان، فهل يا ترى أغفل إثارة مسألة المحاكم الاستثنائية لمعرفته أنها غير دستورية، والحديث عنها من شأنه إحداث جدل من نوع آخر، لا يمكن للانسان أن يخرج منه إلا برأي واضح لا يرقى

---

[154] انظر الصفحات 208 -209-210 من كتابه "الحبيب بورقيبة –المهم والأهم "
[155] انظر الصفحتين 63 و64 من نفس المصدر

إليه أي شك، وهوأن تلك المحاكم كانت غير دستورية، وظالمة، واستخدمت للانتقام وتصفية حسابات مع أشخاص كان الزعيم يرى أنهم خصوم سياسيون.

والمحاكم الاستثنائية كانت تتركب من بعض أعضاء مجلس الأمّة الأكثر ولاء لبورقيبة، ومن قضاة معروفين بتشددهم، لذلك كانت أحكامها قاسية جدا. وتلك المحاكم هي التالية:

- المحكمة الجنائية الخاصة: أحدثت بتاريخ 28 جانفي 1956.
- محكمة القضاء العليا: أحدثت بمقتضى القانون عدد 57- 13 المؤرخ في 17 أوت 1957.
- ومحكمة أمن الدولة: أحدثت حسب القانون عدد 68-17 المؤرخ في 02 جويلية 1968.
- والمحكمة العليا: أحدثت بمقتضى القانون عدد 10 لسنة 70 المؤرخ في 01 أفريل 1970.

6. كل من يطالع الكتاب يكتشف بكل يسر كيف أن المؤلف تجنب الخوض في مسألة ما سمّي بـ"مؤامرة 1962 "، وهي المحاولة الانقلابية التي شارك فيها مناضلون دستوريون على غرار لزهر الشرايطي والكفلي الشواشي وضباط وضباط صف من الجيش الوطني أمثال عمر البنبلي والمنصف الماطري وغيرهما. وقد اكتفى بالتعرض لهذا الموضوع بأسلوب برقي، إذ خصّص له تسعة أسطر ونصف، أهم ماجاء فيها الإشارة إلى تعيينه بخطة مدير عام للأمن الوطني على إثر اكتشاف "المؤامرة"، ليخلف بذلك إدريس قيقة الذي أخذ مكانه على رأس الديوان الوطني للسياحة.[156]

فهل أنّ صاحب الكتاب اعتبر ان هذا الحدث غير ذي أهمية ؟ في حين أنه كان تعبيرا عن سخط شريحة هامة من الدستوريين واليوسفيين والعسكريين على سياسة

---

[156] انظر الصفحة 123 من كتاب الباجي قائد السبسي "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم "

بورقيبة التي رأوا أنها انحرفت عن اتجاهها الصحيح، وزجت بالبلاد في متاهات كان من الممكن تجنّبها، على غرار حرب بنزرت التي ذهب ضحيّتها حوالي سبعة آلاف شخص، معظمهم من خيرة شباب تونس وعسكرييها، وإنفراد بورقيبة بالرأي وغيرها من الأسباب والدوافع ؟ وهل أن إسقاطه لهذا الموضوع من كتابه مرده تخوفه من احتمال إثارة مسألة التعذيب الذي تعرّض له المورطون في هذه القضية والاتهامات التي مافتئت توجّه إليه شخصيًا في هذا الشأن منذ حوالي أربعين سنة ؟

وهل يعقل أن حدثا مزلزلا مثل هذا لا يتوقف عنده الباجي قائد السبسي، رغم أنّ النظام الحاكم حال اكتشافه للموضوع واجهه بحملة اعلامية كبيرة جدا، وبشراسة لا مثيل لها، ترجمتها أعمال التعذيب، والأحكام القاسية الصادرة في حق أغلب المورطين، والتي وصلت إلى حدّ الإعدام ؟

لقد كان من المفروض ان يتناول المؤلف هذه المسألة في كتابه رغم الاتهامات الموجهة إليه، وذلك ليوضّح ما يجب توضيحه من خفايا، خدمة للتاريخ، إضافة إلى أن المسألة ذات بعد انسانيّ لا شكّ فيه.

7. خصّص حيّزا هاما من كتابه للحديث عن مناقب بورقيبة وعبقريته وفلسفته، وما كان يتحلى به من براقماتية وحصافة رأي وشجاعة فكرية ونظرة ثاقبة لأمهات المشاكل الوطنية والدولية. وحاول في المقابل التغاضي عن نقاط ضعفه واخفاقاته في عديد الميادين، اوالتقليل من اهميتها وخطورتها بقلب الحقائق أحيانا، وإيجاد تبريرات غير مقنعة. وهذه أمثلة على ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر:

✓ ما ذكره بشأن حرب بنزرت عندما قال بأنها لم تكن بالنسبة لبورقيبة مسألة مجد شخصي بل رهانا وطنيا.[157] وهورأي مجانب للصواب حسب تقديرنا، إذ كان عليه ان يقرّ بأن تلك الحرب أرادها بورقيبة لغايات لها علاقة بمجده الشخصي، ولم

---

[157] انظر الصفحة 99 من كتاب الباجي قائد السبسي "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم "

تكن رهانا وطنيا البتّة، لأن فرنسا لم تكن تنوي البقاء إلى الأبد في بنزرت. وقد أكّد ذلك عدّة مسؤولين فرنسيين في أعلى مستوى من بينهم الجنرال ديقول ووزرائه.

✓ في تحليله لمرحلة السبعينات يقول الباجي قائد السبسي ما يلي:" لقد ادرك الجميع، أكثر من ذي قبل،الحاجة الملحة الى الديمقراطية. لقد أصبحت المسالة مطروحة بكل وضوح وعلى عكس ما يقال في حق بورقيبة فهولم يكن يعارضها. إنه يدرك حجم الفشل. هويعرف أنه كان ضالعا كليّا في تجربة التعاضد وأنه خاضع للمحاسبة سياسيا عما تحقق من نتائج. لقد تحمل نصيبه من المسؤولية عن الفشل، وأصيب لهذا السبب بإنهيار عصبي. لكن قوة بورقيبة تتمثل في قدرته على إيجاد التسويات السياسية مع القوى الفاعلة "[158].

إن هذا التحليل يتناقض مع ما قاله في محور آخر من نفس الكتاب حول ذات الموضوع عندما أكّد ان بورقيبة " لم يقتنع بالديمقراطية، طبعا، (...) فبورقيبة يظلّ، حول هذه المسألة وفيا لنفسه، وقد أكدت الانتخابات العامة التي نظمت في موعد قريب جدا 1 نوفمبر[159] صحة ما كنت اتوقعه "[160]

وبذلك يتبيّن ان بورقيبة لم يكن ديمقراطيا، إذ كان يعتقد أنّ ماضيه النضالي يعطيه الشرعية اللازمة لحكم البلاد مدى الحياة (وهوماحصل بالفعل). أما الديمقراطية فهي لا تشكّل أولوية بالنسبة إليه.

وبخصوص ما ذكره السبسي بشان قوّة بورقيبة المتمثلة في قدرته على إيجاد التسويات السياسية مع القوى الفاعلة، فذلك يبقى كلاما مبهما،ولامعنى له، فالزعيم لم يكن ينصت لخصومه وللقوى الفاعلة، إذ كان يمارس الاستبداد والقمع ضدهم، فكيف له أن يتوافق معهم على تسويات سياسية. وحتى في صلب حزبه (الحزب الاشتراكي

---

[158] تنظر الصفحة 170 من كتاب الباجي قائد السبسي "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم "

[159] الانتخابات المقصودة هي الانتخابات التشريعية التي جرت في 1981/11/01

[160] انظر الصفحة 108 من كتاب الباجي قائد السبسي "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم"

الدستوري) فإن القرارات كانت فوقية، ولم تكن للهياكل الحزبية مهما علا شأنها أيّ دور فيها.

✓ اعترف المؤلف أن النزعة المنستيرية للحبيب بورقيبة مثلت نقطة ضعفه وظهرت خاصة في النية التي أبداها بخصوص نقل مقر العاصمة من تونس إلى المنستير.[161] مع العلم ان وسيلة بورقيبة تصدت لتلك الرغبة واسقطتها.

وأضاف أن تلك " النزعة المنستيرية حول الحبيب بورقيبة تتغذى على وجه التحديد من هذا الضعف، وكانت سببا في إذكاء بعض الطموحات الحقيرة وفي بعض الأضرار الناجمة عنها "[162]. ويقلل من اهمية الموضوع حينما يستدرك ليقول، ان نقطة الضعف المذكورة آنفا "كانت، في الواقع، جزئية لا تأثير لها أبدا على المسائل الأساسية، ناهيك على سلامة الدولة. وعلى الرغم من نقطة الضعف هذه التي استغلها في كثير من الأحيان بعض أفراد حاشيته، يبقى بورقيبة وطنيا أصيلا..."[163]

8. نتساءل لماذا تجاهل ما قاله في شانه الحبيب بورقيبة من عبارات جارحة خلال أحد خطبه التي ألقاها في اوائل السبعينات، ولم يوضّح المسالة للرأي العام في كتابه، لا سيّما وأن الزعيم وجّه اليه اتهامات مسيئة له مثل الكذب، وعدم تسديد دين لفائدته مقداره ستة آلاف دينار، والقيام بمسعى تخريبي فاشل بمشاركة دستوريين آخرين لمنع بورقيبة من إدارة شؤون الدولة في بداية السبعينات[164].

---

[161] انظر ص 362 وص 363 من كتاب الباجي قائد السبسي "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم "

[162] انظر الصفحة 365 من المصدر السابق"

[163] انظر نفس الصفحة من ذات المصدر

[164] انظر ص 109 وص 110 من خطب بورقيبة (الجزء 30)

إن كتابه " الحبيب بورقيبة – المهم والأهم " مثل فرصة له ليدافع عن نفسه ويكذّب ما نسب إليه من تهم. وهل أن عدم قيامه بذلك يمكن أن يعدّ إقرارا بصحّة اتهامات بورقيبة له ؟

9. لم نفهم لماذا اسقط المؤلف من عمله التأريخي، الذي نحن بصدد تسليط نظرة نقدية عليه، كيفية معاملة بورقيبة للطبقة السياسية التي كانت متواجدة على الساحة خلال السنوات الأولى للاستقلال، مثل البايات ورؤساء الحكومات والوزراء الذين تداولوا على المسؤوليات السياسية قبله، أمثال امحمد شنيّق والطاهر بن عمّار ومحمد الصالح المزالي وغيرهم، خاصة، وكما هومعلوم، أن بورقيبة تعامل معهم بشراسة، وبدون رحمة، وانتزع للبعض منهم ارزاقهم، وزجّ بالبعض الآخر في السجون على خلفية تهم وقضايا واهية.

لقد عاش الباجي قائد السبسي تلك الفترة المهمة من تاريخ تونس وهوقريب من بورقيبة على حد قوله، سواء عندما اشتغل معه بالوزارة الأولى أوكمسؤول سام بوزارة الداخلية. وبدون أدنى شك كان على اطلاع بما جرى للمذكورين أعلاه. وللأمانة كان عليه أن يتعرّض لسلبيّات بورقيبة مثلما تعرّض لإيجابياته، حتى يكون أقرب إلى الموضوعية في تعامله مع الحقائق التاريخية.

وبناء عليه كنا نحبّذ لوتعرّض الكاتب إلى هذه المسالة وقدّم بكل موضوعية فكرة عنها، حتى تكون الصورة واضحة لدى القارئ.

10. يبدوحسب محاور الكتاب أن " الأنا" تضخمت بشكل ملفت للانتباه لدى المؤلف، بحيث أصبح يرى نفسه أحيانا أكبر من حجمه الحقيقي.وهذا الاستنتاج يظهر من خلال:

- اصراره في أكثر من محور على الاستشهاد والتباهي بعبارات الاطراء والتشجيع والإكبار، التي يقول أن بورقيبة صرّح بها في شأنه امام زملائه في عديد المناسبات، كاعترافه له بفطنته والمكانة التي يحظى بها لديه ونجاحاته في المهام الموكلة إليه. وهذه عيّنات من تلك العبارات كما أوردها في كتابه:

✓ ما نقله عن مجلة "جون افريك " الصادرة في 1984/07/11 بقلم عبد العزيز الدهماني الذي ذكر في مقال له ما يلي:"... ألم تصدر عن الرئيس بورقيبة ذات يوم شهادة الرضا الرائعة هذه أمام جمع من كبار المسؤولين: أنه رجل المهمات الصعبة والحساسة. إنني أثق في استقامته وذكائه "[165]

✓ إبلاغه من طرف رئيس الحكومة الباهي الادغم قبيل تشكيل حكومته التي اعلن عنها رسميا يوم 12 جوان 1970، ان الرئيس بورقيبة صرّح امام الفريق الحكومي بما يلي:" أرى أنكم تخليتم عن الباجي، أما انا فلا أتخلى عنه واعتزم تعيينه في المنصب الذي لم تحقق فيه انت، يا مصمودي،سوى نصف نجاح فقط... وأنا أعلم أنه سوف ينجح فيه ".[166]

✓ أثناء نقاش دار بينه وبين بورقيبة والوزير الأول محمد مزالي أبدى عدم رضاه عن تصرّف الرّئيس معه. وأراد الانصراف إلا أن بورقيبة توجه إليه بالقول حرفيّا: "لماذا تعقد الأمور ؟ ما العمل الآن ؟ أنا في حاجة إليك، وأنت تعرف جيّدا."[167]

✓ على إثر تقديمه استقالته من وزارة الخارجية سنة 1986 استقبله بورقيبة وهودامع العينين حسب ذكره، وقال له:" لا اريد ان تتركني،بإمكانك ان تتسلم أية وزارة أخرى. قل لي أية وزارة تختار ؟"[168]

- رفضه في عديد المناسبات على حد قوله لخطط وزارية في الحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد، لأسباب مختلفة تبدواحيانا غير مقنعة.

- إظهار نفسه في مظهر الشخص المصيب دائما في تحاليله وتوقعاته، والأمثلة على ذلك عديدة في الكتاب.

---

[165] انظر الصفحة 219 من كتاب الباجي قائد السبسي " الحبيب بورقيبة – المهم والأهم "

[166] انظر الصفحة 166 من نفس المصدر

[167] انظر الصفحة 220 من نفس المصدر

[168] تنظر الصفحة 270 من نفس المصدر

- لجوء بعض السياسيين إلى طلب رأيه، واستشارته من حين لآخر، حسب قوله على غرار:

✓ الحبيب بورقيبة الذي عبّر له عن حاجته إليه [169] كما صرّح له يوم 9 جانفي 1984 على إثر أحداث الخبز الشهيرة انه صاحب مشورة حسنة [170].

✓ الهادي نويرة الذي كان يستشيره[171] رغم الخلافات الكثيرة المعروفة بينهما.

✓ بن علي الذي استقبله على إثر اجتياح العراق للكويت وقال له:" أريد رأيك حول العراق. قلت له بصراحة: إذا لم تدن الغزوفإنّ تونس سوف تواجه مصاعب لا يمكن التغلب عليها ".[172]

11. أثار تناوله لموضوع قصف الطيران الحربي الاسرائيلي لحمام الشط (ولاية بنعروس) في 01 اكتوبر 1985 رد فعل وتكذيب السفير والممثل الدائم الأسبق لتونس لدى الأمم المتحدة نجيب البوزيري الذي فنّد قطعيا ما ذكره الباجي قائد السبسي في كتابه، من كونه لما كان في نيويورك لحضور الجلسة الافتتاحية للجمعيّة العامة للأمم المتحدة، اتصل به الرئيس بورقيبة بالهاتف يوم 03 اكتوبر 1985، وكان في حالة توتّر شديدة معلما إياه أنه سوف يقطع العلاقات الديبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، في صورة استخدامها للفيتوضد قرار أممي يستنكر الاعتداء الاسرائيلي على السيادة التونسية.

وقد جاء في تكذيب السفير، انه لم تحصل في ذلك التاريخ أية مكالمة هاتفية بين الرئيس بورقيبة والباجي قائد السبسي. مع العلم أن هذا الأخير كان مقيما لديه بمقر سكناه الوظيفي بنيويورك. وقد أصرّ على تكذيبه بالقول أنه:" لوتلقى مكالمة هاتفية لرنّ التلفون ولأخذت السماعة اولرفعتها زوجتي. ولوحصلت تلك المكالمة لكنا علمنا بها أنا وزوجتي خاصة وانها صادرة عن بورقيبة بالذات. أؤكد انه لم يحدث في تلك

---

[169] انظر الصفحة 220 من نفس المصدر

[170] انظر الصفحة 218 من نفس المصدر

[171] انظر الصفحتين 226 و227 من نفس المصدر

[172] انظر الصفحة 286 من نفس المصدر

الليلة قبول أية مكالمة. علما بأنه في تلك الفترة لم يكن هناك هاتف جوال ولم تكن عندنا عاملة لتوزيع الهاتف. وحتى لوافترضنا أن حدثت المكالمة من بورقيبة وأن الحديث جرى بينه وبين قائد السبسي فكيف يتصور ألا يعلمني بها السيد الباجي قائد السبسي ؟ ولماذا يا ترى أخفى السيد قائد السبسي ذلك عن الممثل الدائم لتونس الذي يأويه في بيته ؟ ولماذا يُعرض عن اعلامه بفحوى تلك المكالمة الهامة مع بورقيبة ؟ (...) وبالرغم من كل هذه البيانات والتوضيحات الجليّة فإني أتساءل لماذا يصر السيد قائد السبسي على التأكيد على وقوع المكالمة مع بورقيبة متجاوزا بذلك الحقيقة (...) إن هذا التمسك بشيء لم يقع يبقى لغزا يتعذر فك رموزه..."[173]

12. لقد سنحت له الفرصة في كتابه "الحبيب بورقيبة – المهم والأهم " في طبعته الصادرة بعد الثورة، ان يكون أكثر دقة وأمانة في تناوله لمسألة التجاوزات التي حصلت بوزارة الداخلية، إبان اشرافه على دواليب الأمن بها، سواء عندما كان مديرا عاما للأمن الوطني اووزيرا للداخلية، لا سيّما وأنّ عديد الشهادات تثبت ذلك[174] , وهوأمر مسّ من مصداقيّتة وشجاعته الأدبيّة.

13. لم يتناول موضوع الاسلاميين في تونس وما تعرّضوا له من قهر وبطش سواء في عهد بورقيبة، أوفي عهد بن علي، رغم أنّه كان شاهد عيان مطّلع عن كثب عمّا كان يجري سواء لدى سلطة القرار السياسي أوفي الشارع.

14. جاء بالصفحتين 216 و217 من كتابه أنه حضر اجتماعا بالقصر الرئاسي بقرطاج يوم 06 جانفي 1984 تحت إشراف الرئيس الأسبق بورقيبة بشأن موضوع التراجع في سعر الخبز، وذكر أنه قدّم مقترحا أدرجه بورقيبة في بيانه الذي ألقاه في تصريحه التلفزي الذي توجه به إلى الشعب. ويقول في هذا الشأن الكاتب الصحفي مصطفى عطيّة ضمن مقال له تحت عنوان " أرشيف القلوب في

---

[173] . انظر تعقيب السفير وممثل تونس لدى الأمم المتحدة ضمن باب الملاحق
[174] انظر محور "الممارسات الأمنية تحت إمرته " ضمن هذا الكتاب

متاهات المغالطات "[175]، ان ذلك الاجتماع لم يحصل إطلاقا، وأن بورقيبة التقى بمكتبه يومها بوزير الاعلام عبد الرزاق الكافي، وبعض فنّيي التلفزة، وانهمك في تسجيل كلمته المقتضبة. ويستشهد مصطفى عطيّة بالصحافة التونسية ليوم 07 جانفي 1984، التي تعرضت لأنشطة الرئيس المتعلقة بالعودة إلى الثمن الأصلي للخبر دون ان تذكر أي إشارة إلى ذلك الاجتماع المزعوم. ويضيف مصطفى عطيّة أنه بحث طويلا في اسباب هذا الجنوح نحوالمغالطة، فاكتشف ان الباجي قائد السبسي استقى معلومته من مقال صدر بحوليّة شمال افريقيا لسنة 1984 بالصفحة 967 كتبه جون بول برا (من المعهد الدولي للإدارة العمومية بباريس).

وفي الختام لا بد أن نسوق ملاحظة هامة، وهي أن المتعارف عليه في الأوساط السياسية في كل بلدان العالم، أنّ إصدار المذكرات الشخصية غالبا ما يكون تتويجا لحياة صاحبها السياسية، ليتفرّغ بعدها إلى حياته الخاصة، أوإلى أنشطة ذات صبغة اجتماعية وإنسانية.

والباجي قائد السبسي خالف هذه القاعدة، ويبدوأن تضخم الأنا لديه زائد أحلام السياسة والأضواء التي سلطت عليه منذ توليه رئاسة الحكومة في مارس 2011 كلها مجتمعة جعلته يعود بقوّة إلى الحياة السياسية، غير آبه بعوائق وعوامل موضوعية تحول دون ذلك، من بينها تقدمه في السن وحالته الصحية وغيرهما.

---

[175] مقال مصطفى عطيّة صدر بصحيفة "الصريح " بتاريخ 7 ماي 2009

الخـــاتمـــة

لم تعرف البلاد التونسية بعد الثورة شخصية اثارت حولها الجدل ولا تزال، بالقدر الذي أثارته شخصية الباجي قائد السبسي، وذلك لكونها شخصية مخضرمة بإمتياز، فالرجل الذي ينحدر من أسرة قريبة من البايات، وتقلّد العديد من المناصب إبّان حكم بورقيبة، وأسندت له مسؤوليات معتبرة على عهد بن علي، أبت الظروف إلا أن تعيده بعد ثورة الشباب إلى المشهد السياسي من جديد، رئيسا للحكومة المؤقتة، فيما بين نهاية فترة محمد الغنوشي واستلام الحكومة الشرعية الجديدة لمهامها. وهوما جعلنا نصفه، في سياق سابق، بكونه " أكل على كلّ الموائد ". ويبدوالسبسي من هذه الناحية استثناء بين السياسيين الأحياء من جيله، كأحمد المستيري واحمد بن صالح،والطاهر بلخوجة، ومحمد الصياح، ومصطفى الفيلالي وغيرهم... فكل هؤلاء،تقريبا، قد نأوا بأنفسهم عن المواقع السياسية الرسمية، وإن ظلوا على سعيهم، اوسعي البعض منهم،على الأصح، إلى إثراء الساحة السياسية من خلال مساهماتهم التي لم تتخطّ الادلاء بالرأي في قضايا السّاعة، وإسداء النصح إنارة للسبيل.

إلى ذلك، لا يبدوالباجي مرنا، واسع الصدر في تواصله مع الآخرين، بل ميّالا إلى العناد والمكابرة. لا يأبه بضبط اللسان، ما أوقعه في خصومات كثيرة مع الاخرين. غير أنّ ما أثار عليه حفيظة قسم واسع من التونسيين هوقبوله بلعب هذا الدور المشبوه بعد مغادرته الحكومة، ممثّلا في تزعّمه الإتجاه المعادي للثورة.

لنكن صرحاء وواضحين مع أنفسنا، ومع أفراد شعبنا، الساحة السياسية التونسية اليوم يشقها مشروعان سياسيان أوبالأصح ثقافيان:

- أحدهما يعتبر الثورة فرصتنا النادرة والتي قد لا تتكرر لتحقيق نهضتنا القائمة على المزاوجة بين الأصالة والحداثة، ندخل بها العصر من جديد، لننخرط

في عداد الشعوب الفاعلة في الحضارة. ولن يتأتى ذلك إلا بالقطع اولا مع "أنظمة حكم" متخلفة، كانت وراء خروجنا من العصر.

- ومشروع تغريبي، هدفه الرئيس وضع الثورة بين قوسين، وحشرنا من جديد داخل دائرة السلبيّة ليضيع بذلك حلمنا، وإلى الأبد، بالحرية والكرامة ورفاه العيش. ولنظل تابعين، نعيش على هامش ما ينتجه الآخرون من الفاعلين في حضارة اليوم.

أصحاب هذا المشروع النقيض لأحلام الشعب وتطلعاته، هم من ندعوهم اليوم بالقوى المضادة للثورة، واعتقادنا أن الباجي قائد السبسي، دون أن نقصد التحامل عليه، هومن يتصدّر تلك القوى، ويعمل بكل ما أوتي من دهاء على التصدي لتيّار التغيير، وإلا ما معنى أن يسعى السبسي إلى لمّ شتات رموز منظومة الفساد والاستبداد التي كانت السبب المباشر في وصول البلاد إلى قاع الهاوية، وإلى إعادة نسج خيوط شبكة تنفّسنا الصّعداء يوم أن انحلت لولا أنه السعي المشبوه من قبله، إلى العودة بعقارب الساعة إلى الزمن الرديء ؟

ليس لدينا أي حساب نسعى إلى تصفيته مع الباجي قائد السبسي، وليس بيننا وبينه رابط مهما كان نوعه، ونشهد بأننا لم ننل من قبله أي إساءة أوأذى يذكر لأشخاصنا ولا لمن هم من ذوي قربانا. وليس بيننا وبين الباجي من أسباب الخلاف أوما يشبه الخلاف إلا ما له علاقة بالوطن، فقط ليس إلا. نحن لا نحب المخاتلة، نحن بصراحة ووضوح ضد الباجي قائد السبسي، لا ضد شخصه الذي نظل نكن له مشاعر الاحترام والتقدير، مهما بلغ منسوب خلافنا معه، ولكن ضد مسعاه، والغاية من مسعاه.

إن ما يأتيه السبسي في اعتقادنا الجازم، لا يصبّ إلا في خانة الإضرار بالثورة وبالتالي بالوطن والشعب. وهذا بالتحديد ما دعانا ويدعونا إلى التصدي لتحركاته ومساعيه، لا تدفعنا إلى ذلك دوافع ذاتية، ولا نهدف من ورائه إلى تقديم خدمة

لطرف أوتيّار بعينه، فنحن مستقلون بالمطلق عن جميع التنظيمات السياسية القائمة في البلاد، وعلى مسافة واحدة منها جميعا، وما نتمناه، بصدق، أن تجد هذه التعبيرات السياسية المختلفة مواقعها داخل المشهد السياسي حتى يغدوالحكم بيد مجموعة موسعة من الأطراف، لا بيد طرف واحد، مؤكّدين على أنه إذا كان لدينا من خصوم فهم خصوم الثورة فقط دون سواهم. كما أننا لا ننتظر من عملنا هذا شكرا من أحد، ولا نيل رضا أحد. حسبنا أننا نساهم بالقدر المستطاع في الكشف عن أعداء الثورة وممارساتهم وأهدافهم، سواء منهم الذين كانوا يعتاشون على النظام المنهار، أوأولئك الذين تنكّروا لماضيهم النّضالي بمجرّد هزيمتهم في انتخابات التأسيسي، فرضوا بالانضمام إلى قوى الرّدة، يعزّزونها معاداة وتشفّيا من منافسيهم الفائزين في تلك الانتخابات، وطمعا في نصيب من "الغنيمة " يحصلون عليه عن طريق تحالفهم مع أعداء الأمس. ولا يهمّ إن جاء ذلك على حساب الثورة وأهدافها.

هل التزمنا الموضوعية فيما تناولناه من المواضيع والمسائل ؟ من السهل جدا أن نجيب عن ذلك بالإيجاب، ولكننا نوثر أن نقول إننا حرصنا أكثر على أن نكون صادقين مع أنفسنا، أوفياء لحسنا الوطني، منافحين عن المد الثوري، رافضين الجلوس على الربوة، فيما المعاول تنهال هدما على ثورتنا الفتية من هنا وهناك.

ما دفعنا، باختصار شديد، إلى هذا العمل المتواضع هوعشقنا للوطن وغيرتنا على الثورة. وسنكون سعداء جدا لوساهم هذا الجهد، ولوبقسط، في فتح الأبصار والبصائر على الدسائس التي ما انفك يحوكها أعداء الشعب ضدّ ثورة الشعب.

حمى الله تونس، ومكّن لثورتها،وبارك تعالى سعي المخلصين من أبنائها وبناتها أجمعين... آمين.

الملاحق

الملحق عــ01ــدد

أهم الانتفاضات والثورات في تونس

-237 ق.م: ثورة المرتزقة (والكادحين اللوبيين) على قرطاج – حرب طبقية.

انتصار عبد ملقرط البرقي على الثوار.

105-111 ق.م: يوغرطا البربري يثور على الرومان في المقاطعة الإفريقية.

17-24 ق.م: ثورة تاكفريناس البربري.

698م: ثورة البربر ومقاومتهم للفتح الإسلامي.

741م: دخول البربر وثورتهم على القيروان ونهبهم واستباحتهم للحرير والأموال.

765: ثورة الجند على ابن الأشعث بإفريقيا فخرج من القيروان بعد أن تغلب عليه عيسى بن موسى بن عجلان.

767م: ثورة الحسن بن حرب الكندي بالقيروان على الأغلب بن سالم.

768م: ثورة البربر برئاسة قرة الصدفي وعبد الرحمان بن رستم وسقوط القيروان.

771م: ثورة البدير

824م: ثورة منصور الطنبذي بتونس وزحفه على القيروان.

825م: ثورة الجند بمدينة سبيبة بقيادة عامر بن نافع

848م: ثورة عمر بن سليم التجيبي المعروف بالقويع بتونس.

889م: ثورة الدراهم عندما ثار سكان القيروان على إبراهيم بن احمد بن الأغلب لتبديل النقود التي كان يتعامل بها الناس بدنانير ودراهم سماها عاشرية، (عشرة دراهم لكل دينار).

912م: ثورة أهل القيروان على قبيلة كنامة قتلوا أكثر من ألف رجل.

945م: ثورة صاحب الحمار الذي دخل القيروان ومحاصرة المهدية وقتل أهل الشيعة.

1184: ثورة بني غانية وعصر المرتزقة (قارقوز).

1270م: تلاحم الشعب ضد الحكم لمحاربة الصليبيين ومقتل لويس التاسع وبروز المتصوفة.

1349م: ثورة الأعراب على أبي الحسن المريني.

1529م: تململ أهل تونس والقيروان من سيرة حسن الحفصي ودعوة خير الدين أخ القائد عروج لتخليص البلاد من السلطان الحفصي.

1551م: خروج أهل القيروان عن حكم محمد بن أبي الطيب الشابي والاستنجاد بدرغوث باشا حاكم طرابلس.

1591م: ثورة الانكشارية وهم جنود الأتراك

1674م: ثورة أهل جبل وسلات (حاربهم مراد باي).

1684م: ثورة محمد بن شكر علي محمد باي الذي استعان بالجزائريين.

1698م: ثورة مراد بوبالة.

1728م: ثورة علي باشا وهروبه إلى جبل وسلات
وإعلانه محاربة عمه حسين باي.

1811م: ثورة جنود الانكشارية الأتراك على الباي حمودة باشا بالقصبة وحلق الوادي والحمامات
والكاف وبعدها تم تونسة الجيش التونسي بعد أن انتصر الباي على الانكشارية.

1864م: ثورة علي بن غذاهم

1881م: مقاومة الاستعمار في تونس وصفاقس والقيروان.

1906م: ثورة سكان تالة والقصرين ضد الاستعمار.

1911م: ثورة الجلاز.

1938م: أحداث 9 افريل وثورة المناضلين

1952م: بداية الكفاح المسلح.

1962م: محاولة انقلاب ضد الرئيس بورقيبة.

1978م: أحداث جانفي الشهيرة التي تلت أزمة اجتماعية ونقابية.

1984م: أحداث الخبز التي راح ضحيتها العديد من الشهداء وكان بن علي مدير للأمن.

2008: أحداث الحوض المنجمي التي استمرت عدة شهور.

2009 (17 ديسمبر): ثورة الوسط والوسط الغربي.

14 جانفي 2011: ثورة عارمة بتونس وهروب بن علي.

(نقلا عن جريدة "المغرب")

الملحق عــ02ــدد

أهم أحداث السنة الاولى من الثورة

14جانفي 2011

- خروج الآلاف من التونسيين إلى شارع الحبيب بورقيبة طالبوا بتنحية بن علي من الحكم.
- بن علي يقيل الحكومة ويقرر إجراء انتخابات تشريعية خلال 6 أهر.
- اعتقال ما يزيد عن 30 من أقارب وأصهار بن علي بمطار تونس قرطاج الدولي أثناء محاولتهم الهروب.
- هروب بن علي وزوجته إلى المملكة العربية السعودية
- محمد الغنوشي يعلن توليه رئاسة البلاد استنادا إلى الفصل 57 من الدستور التونسي

15جانفي 2011

- الإعلان عن رئاسة فؤاد المبزع للبلاد بصفة مؤقتة استنادا إلى الفصل 56 من الدستور

17جانفي 2011

- محمد الغنوشي يعلن تشكيل "حكومة وحدة وطنية" فيها وزراء آخر حكومة في عهد بن علي على أهم المناصب.

18جانفي 2011

- استقالة ثلاثة وزراء ممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل. حسين الديماسي وعبد الجليل البدوي وأنور بن قدور
- فؤاد المبزع ومحمد الغنوشي يستقيلان من التجمع الدستوري الديمقراطي.

20جانفي 2011

- مسيرات سلمية بمختلف الجهات للتعبير عن رفض تواجد رموز النظام السابق في حكومة الوحدة الوطنية.
- الحكومة تعلن عن إصدار العفوالعام عن كل المساجين السياسيين بمن فيهم الإسلاميون

- الحزب الحاكم يعلن عن حل نفسه بنفسه.

21جانفي 2011

- احتجاجات في القصبة (واحد) على إبقاء رموز من الحزب القديم في الحكومة.

23جانفي 2011

- وضع كل من عبد العزيز بن ضياء وعبد الله القلال وعبد الوهاب عبد الله رهن الإقامة الجبرية
- مسيرة "الحرية" تنطلق من سيدي بوزيد وتحط رحالها في القصبة حيث يتواجد مقر الوزارة الأولى للمطالبة بإسقاط الحكومة.

26جانفي 2011

- مصادمات بين معتصمي "القصبة1" وقوات وحدات التدخل.
- صدور مذكرة توقيف دولية بحق بن علي وزوجته ليلى الطرابلسي.

27جانفي 2011

- تركيبة جديدة لحكومة الوحدة الوطنية وخروج العديد من رموز النظام السابق.

29جانفي 2011

- إخلاء ساحة الحكومة بالقصبة بالقوة ومصادمات بين المعتصمين ورجال الأمن.

30جانفي 2011

- عودة راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة المحظورة من المنفى في بريطانيا إلى تونس.

1فيفري 2011

- إيقاف رفيق بالحاج قاسم وزير الداخلية المقال

18فيفري 2011

- تأسيس "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" برئاسة عياض بن عاشور.

19فيفري 2011

- صدور عفوعام عن السجناء السياسيين

20فيفري 2011

- مسيرة بالعاصمة واعتصام بساحة القصبة "القصبة 2" للمطالبة بإقالة محمد الغنوشي الوزير الأول وتكوين مجلس تأسيسي / الحكومة المؤقتة توجه طلبا رسميا إلى السعودية لتسليمها الرئيس السابق.
- الإعلان على العثور على كنوز من العملة والمجوهرات في قصر الرئيس الهارب بسيدي الظريف

26فيفري 2011

- اكبر مظاهرة بعد 14 جانفي منادية بسقوط الحكومة.

27فيفري 2011

- استقالة محمد الغنوشي ليخلفه الباجي قائد السبسي على راس الحكومة الانتقالية.

1مارس 2011

- إسناد الترخيص القانوني لحركة النهضة التي كانت محظورة.

2مارس 2011

- رئيس الجمهورية المؤقت فؤاد المبزع يعلن تنظيم انتخابات مجلس وطني تأسيسي يوم 24 جويلية.
- إطلاق سراح كل المساجين السياسيين.

4مارس 2011

- إخلاء ساحة الحكومة بالقصبة

7مارس 2011

- تشكيل حكومة جديدة لا تضم وزراء عملوا في عهد بن علي والإعلان عن الانتخابات يوم 24 جويلية 2011.
- حل البوليس السياسي

9مارس 2011

- حل التجمع الدستوري الديمقراطي والترخيص لعشرة أحزاب جديدة (فاق عددها 110 حاليا)
- العثور على مخدرات بالقصر الرئاسي

12مارس 2011

- إيقاف رموز الرئيس السابق بن علي وهم عبد الوهاب عبد الله وعبد الله القلال وعبد العزيز بن ضياء.

15مارس 2011

- أحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.
-

11أفريل 2011

- منع ترشح إطارات حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل إلى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

26أفريل 2011

- الباجي قايد السبسي يعلن أن رموز النظام السابق لن يسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات يوم 24 جويلية زان تلك الانتخابات ستشرف عليها هيئة مستقلة للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

4ماي 2011

- أول محاكمة لبن علي وصدور حكم غيابي ضده بالسجن 15 عاما ونصف بعد إدانته بحيازة أسلحة ومخدرات والاستيلاء على قطع أثرية.
- تسريب تصريحات فرحات الراجحي على الانترنات اتهم فيها الحكومة بالتخطيط لانقلاب عسكري في حال فازت حركة النهضة في الانتخابات وتسببت تلك التصريحات في توتر أمني حاد.

9ماي 2011

- اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد تعثر على كمية من المجوهرات والأموال بقصر قرطاج.

31ماي 2011

- الإعلان عن تأسيس تحالف أطلق عليه القطب الديمقراطي الحداثي وهومتكون من أحزاب وجمعيات وشخصيات وطنية يسارية.

8جوان 2011

- تأجيل موعد انتخابات المجلس التأسيسي إلى 23 أكتوبر 2011 بعد تجاذبات في الساحة السياسية وبين السلطات المؤقتة والهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

20جوان 2011

- المحكمة الابتدائية بتونس تقضي ابتدائيا بسجن الرئيس المخلوع بن علي وزوجته ليلى الطرابلسي مدة 35 سنة لكل منهما بتهم نهب المال والاختلاس والتربح من الوظيفة.

1جويلية 2011

- تحوير وزاري جزئي بحكومة الباجي قائد السبسي.

15جويلية 2011

- إحباط محاولة اعتصام لعدد من المواطنين في ساحة القصبة استجابة لدعوات على المواقع الاجتماعية للخروج اثر صلاة الجمعة والتوجه إلى ساحة القصبة في إطار ما أسموه "اعتصام العودة".

9سبتمبر 2011

- الإعلان على ترشح 1500 قائمة لانتخابات المجلس التأسيس وحوالي مائة قائمة بالخارج.

1اكتوبر 2011

- انطلاق الحملات الانتخابية الخاصة بانتخابات المجلس التأسيسي بمختلف الجهات وبالخارج.

6اكتوبر 2011

- لجنة المصادرة تعلن عن مصادرة 100 شركة و200 رسم عقاري على ملك المخلوع وعائلته وأصهاره.

7اكتوبر 2011

- الرئيس الأمريكي باراك أوباما يستقبل الوزير الأول في الحكومة المؤقتة الباجي قائد السبسي.

14اكتوبر 2011

- تظاهرات في العاصمة ومدن تونسية أخرى احتجاجا على عرض قناة نسمة الخاصة فيلما تضمن لقطة تجسيد للذات الالاهية ومهاجمة منزل مدير القناة.

16اكتوبر 2011

- من 20 إلى 22 أكتوبر: انطلاق عملية التصويت في الخارج.

23اكتوبر 2011

- تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي تقدم لها 11 ألف مرشح يتنافسون على 217 مقعدا في المجلس التأسيسي الذي سيضطلع بمهمة صياغة دستور للبلاد

24اكتوبر 2011

- حزب حركة النهضة يفوز ب89 مقعدا من اصل 217 في المجلس التأسيسي والعريضة الشعبية تحقق مفاجأة بحصولها على 26 مقعدا لكن النهضة تحالفت في مابعد مع حزب المؤتمر 29 مقعدا وحزب التكتل.

28/27اكتوبر 2011

- أعمال عنف في سيدي بوزيد احتجاجا على سحب عدد من القائمات للعريضة الشعبية بعد فوزها في الانتخابات.

22نوفمبر 2011

- المجلس التشريعي ينتخب رئيسه، رئيس التكتل الديمقراطي للعمل والحريات مصطفى بن جعفر.
- استقالة حكومة الباجي قائد السبسي.

24نوفمبر 2011

- أعمال عنف بقفصة بعد صدور نتائج أولية وجزئية لمناظرة الانتداب بشركة فسفاط قفصة.

28نوفمبر 2011

- اعتصام عدد من الطلبة المحسوبين على التيار السلفي أمام مكتب عميد كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة احتجاجا على قرار المجلس العلمي للكلية بمنع المنقبات من دخول قاعات الدراسة.

11 ديسمبر 2011

- المجلس الوطني التأسيسي يصادق على القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية في تونس لإدارة السلطات إلى حين صياغة دستور نهائي وتنظيم انتخابات عامة.

12ديسمبر 2011

- انتخاب المنصف المرزوقي رئيسا للجمهورية التونسية من قبل أعضاء المجلس التأسيسي.

13ديسمبر 2011

- المرزوقي يتسلم مهامه رئيسا لتونس.

14ديسمبر2011

- رئيس الجمهورية المؤقت يكلف السيد حمادي الجبالي بتشكيل الحكومة في اجل أقصاه يوما.

23ديسمبر 2011

- المجلس التأسيسي يصادق على حكومة حمادي الجبالي ب154 صوتا فيما اعترض على ذلك 38 نائبا واحتفظ 11 نائبا بأصواتهم.

26ديسمبر 2011

- الحكومة الجديدة برئاسة حمادي الجبالي أمين عام حركة النهضة تتسلم رسميا مهامها من حكومة الباجي قائد السبسي المتخلية.

(نقلا عن جريدة "المغرب")

الملحق عـــ03ـــدد

تشكيلة حكومة محمد الغنوشي الأولى (يوم 17 جانفي 2011)

الحزب أوالمنظمة	الاسم	المنصب
التجمع الدستوري الديمقراطي	محمد الغنوشي	وزير اول
	الأزهر القروي الشابي	وزير العدل
التجمع الدستوري الديمقراطي	رضا قريرة	وزير الدفاع الوطني
التجمع الدستوري الديمقراطي	كمال مرجان (استقال)	وزير الشؤون الخارجية
التجمع الدستوري الديمقراطي	أحمد فريعة	وزير الداخلية
	العروسي الميزوري	وزير الشؤون الدينية
الحزب الديمقراطي التقدمي	احمد نجيب الشابي	وزير التنمية الجهوية والمحلية
حركة التجديد	احمد ابراهيم	وزير التعليم العالي والبحث العلمي
التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات	مصطفى بن جعفر (انسحب)	وزير الصحة العمومية
التجمع الدستوري الديمقراطي	محمد جغام	وزير التجارة والسياحة
التجمع الدستوري الديمقراطي	منصر الرويسي	وزير الشؤون الاجتماعية
قيادي سابق بالاتحاد العام التونسي للشغل	الطيب البكوش	وزير التربية والتكوين

التجمع الدستوري الديمقراطي	الحبيب مبارك	وزير الفلاحة والبيئة
	محمد النوري الجويني	وزير التخطيط والتعاون الدولي
	عفيف الشلبي	وزير الصناعة والتكنولوجيا
التجمع الدستوري الديمقراطي	زهير المظفر (استقال)	وزير لدى الوزير الاول مسؤول عن املاك الدولة والشؤون الإدارية
التجمع الدستوري الديمقراطي	رضا شلغوم	وزير المالية
	مفيدة التلاتلي	وزيرة الثقافة
	ليليا العبيدي	وزيرة شؤون المرأة
التجمع الدستوري الديمقراطي	صلاح الدين مالوش	وزير النقل والتجهيز
الاتحاد العام التونسي للشغل	حسين الديماسي (انسحب)	وزير التكوين المهني والتشغيل
	محمد علولو	وزير الشباب والرياضة
الاتحاد العام التونسي للشغل	عبد الجليل البدوي (انسحب)	وزير لدى الوزير الأول
التجمع الدستوري الديمقراطي	عبد الكريم بوراوي	كاتب الدولة للحكومة
دستوري قديم	احمد ونيس	كاتب الدولة بوزارة الشؤون الخارجية
	رضوان نويصر	كاتب الدولة بوزارة الشؤون الخارجية
	نجيب كرافي	كاتب الدولة بوزارة التنمية المحلية والجهوية
	فوزية الشرفي	كاتبة الدولة بوزارة التعليم العالي
التجمع الدستوري الديمقراطي	رفعت الشعبوني	كاتب الدولة بوزارة البحث العلمي
	لمين المولاهي	كاتب الدولة بوزارة الصحة

		العمومية
التجمع الدستوري الديمقراطي	عبد الحميد التريكي	كاتب الدولة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي
التجمع الدستوري الديمقراطي	عبد العزيز الرصاع	كاتب الدولة بوزارة الصناعة والتكنولوجيا (مسؤول عن الطاقة)
	سامي الزواوي	كاتب الدولة بوزارة الصناعة والتكنولوجيا (مسؤول عن تكنولوجيا الاتصال)
التجمع الدستوري الديمقراطي	المنصف بودن	كاتب الدولة بوزارة المالية (مسؤول عن الضرائب)
	أحمد عضوم	كاتب الدولة بوزارة المالية
	سليم شاكر	كاتب الدولة بوزارة التجارة والسياحة (مسؤول عن السياحة)
الاتحاد العام التونسي للشغل	أنور بن قدور (استقال)	كاتب الدولة بوزارة النقل والتجهيز
	سالم الحامدي	كاتب الدولة بوزارة الفلاحة والبيئة
حزب القراصنة التونسي	سليم عمامو	كاتب الدولة بوزارة الشباب والرياضة

تشكيلة حكومة الغنوشي الثانية (27 جانفي 2011)

الحزب أو المنظمة	الاسم	المنصب
التجمع الدستوري الديمقراطي	محمد الغنوشي	وزير أول
	لزهر القروي الشابي	وزير العدل
	عبد الكريم الزبيدي	وزير الدفاع الوطني
دستوري قديم	أحمد ونيس (استقال)	وزير الشؤون الخارجية
	فرحات الراجحي	وزير الداخلية
	العروسي الميزوري	وزير الشؤون الدينية
الحزب الديمقراطي التقدمي	احمد نجيب الشابي	وزير التنمية الجهوية والمحلية
حركة التجديد	أحمد ابراهيم	وزير التعليم العالي
	حبيبة بن رمضان	وزيرة الصحة العمومية
	مهدي حواص	وزير التجارة والسياحة
قيادي سابق في الاتحاد العام التونسي للشغل	الطيب البكوش	وزير التربية
دستوري قديم	محمد الناصر	وزير الشؤون الاجتماعية
قيادي سابق في الاتحاد الديمقراطي الوحدوي	المختار الجلالي	وزير الفلاحة والبيئة
	محمد النوري الجويني	وزير التخطيط والتعاون الدولي
	عفيف شلبي	وزير الصناعة والتكنولوجيا
	جلول عياد	وزير المالية
	عز الدين باش شاوش	وزير الثقافة
	ليليا العبيدي	وزيرة شؤون المرأة
	ياسين ابراهيم	وزير النقل والتجهيز
	سعيد العايدي	وزير التكوين والتشغيل
	محمد علولو	وزير الشباب والرياضة

	الياس الجويني	وزير لدى الوزير الأول مكلف بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي
	رضوان نويصر	كاتب دولة لدى وزير الشؤون الخارجية
	نجيب الكرافي	كاتب دولة لدى وزير التنمية الجهوية والمحلية
	فوزية الشرفي	كاتبة دولة لدى وزير التعليم العالي
التجمع الدستوري الديمقراطي	رفعت الشعبوني	كاتب دولة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالبحث العلمي
	لمين المولاهي	كاتب دولة لدى وزير الصحة العمومية
التجمع الدستوري الديمقراطي	عبد الحميد التريكي	كاتب دولة لدى وزير التخطيط والتعاون الدولي
التجمع الدستوري الديمقراطي	عبد العزيز الرصاع	كاتب دولة لدى وزير الصناعة والتكنولوجيا مكلف بالطاقة
	سامي الزواوي	كاتب دولة لدى وزير الصناعة والتكنولوجيا مكلف بتكنولوجيا الاتصال
	احمد عضوم	كاتب دولة لدى وزير المالية مكلف باملاك الدولة
	سليم شاكر	كاتب دولة لدى وزير التجارة والسياحة مكلف بالسياحة
	سالم الحامدي	كاتب دولة لدى وزير الفلاحة والبيئة
حزب القراصنة التونسي	سليم عمامو	كاتب دولة لدى وزير الشباب والرياضة

تشكيلة حكومة الباجي قائد السبسي المؤقتة

تتألف هذه الحكومة من 22 وزيرا و09 كتاب دولة

الباجي قائد السبسي : وزير أول.

الازهر القروي الشابي: وزير العدل.

عبد الكريم الزبيدي : وزير الدفاع الوطني.

فرحات الراجحي: وزير الداخلية.

المولدي الكافي : وزير الشؤون الخارجية .

محمد الناصر وزير الشؤون الاجتماعية .

جلول عياد: وزير المالية .

العروسي الميزوري: وزير الشؤون الدينية .

الطيب البكوش : وزير التربية.

عز الدين باش شاوش : وزير الثقافة .

رفعت الشعبوني: وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

حبيبة الزاهي بن رمضان : وزيرة الصحة العمومية .

مهدي حواس: وزير التجارة والسياحة.

مختار الجلالي: وزير الفلاحة والبيئة.

ليليا العبيدي: وزيرة شؤون المرأة.

ياسين ابراهيم: وزير النقل والتجهيز.

سعيد العايدي: وزير التشغيل والتكوين المهني.

محمد علولو: وزير الشباب والرياضة .

محمد النوري الجويني: وزير التخطيط والتعاون الدولي.

عبد العزيز الرصاع: وزير الصناعة والتكنولوجيا .

أحمد عطوم : وزير أملاك الدولة .

عبد الرزاق الزواوي: وزير التنمية الجهوية .

رافع بن عاشور: وزير معتمد لدى الوزير الاول.

رضوان نويصر: كاتب دولة لدى وزير الشؤون الخارجية .

نجيب قرافي: كاتب دولة لدى وزير التنمية الجهوية .

الامين مولاهي: كاتب دولة لدى وزيرة الصحة العمومية.

سليم شاكر: كاتب دولة لدى وزير التجارة والسياحة مكلف بالسياحة.

سالم حمدي: كاتب دولة لدى وزير الفلاحة والبيئة مكلف بالبيئة .

رضا بالحاج: كاتب دولة لدى الوزير الاول .

سليم عمامو: كاتب دولة لدى وزير الشباب والرياضة .

عادل قعلول: كاتب دولة لدى وزير الصناعة والتكنولوجيا مكلف بالتكنولوجيا .

حسن العنابي: كاتب دولة لدى وزير التربية.

الملحق عـــ04ــدد

من تاريخ الباجي قائد السبسي بقلم:الناصر خشيني

تاريخ النشر : 17-07-2011

لست في حاجة الى التذكير بأعمال السيد الباجي قائد السبسي سواء في ادارته لدفة الأمن الوطني أووزارة الداخلية أوالدفاع على المستوى الوطني حيث ساهم في تعذيب وقتل الكثير من اليوسفيين باعتبارهم الشريحة التي رفعت السلاح في وجه النظام المرتمي في أحضان الغرب وفي طلاق بائن مع هوية البلاد العربية الاسلامية حيث كان مديرا للأمن في سنة 1962 أثناءالعمل الثوري الذي كان يعتزم القيام به الشهيد لزهر الشرايطي ومجموعته كا ساهم عندما كان وزيرا للداخلية في قمع مظاهرات المساندة لمصر عبد الناصر في عدوان 1967 كما له دور مشبوه في قمع انتفاضة الوردانين عام 1969 ولم يكن بعيدا عن الصورة في انتفاضة الخبز عام 1984 حيث كان وزيرا للخارجية ويلمع صورة النظام ويسوقه خارجياكما كانت له اسهامات سلبية في اخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان وهوالوحيد الذي سمحت له دولة العصابات الصهيونية التي كانت تحاصر بيروت بالدخول اليها واقناع عرفات بضرورة الخروج اضافة الى دورة في تلطيف ادانة مجلس الأمن للكيان الصهيوني اثر غارته على تونس عام 1985وهكذا كان الباجي قائد السبسي في كل مراحل حياته في الصورة السيئة عند أحداث من شأنها قلب الصورة لصالح المشاريع العربية والتي كان يمكن ان تحدث تغييرا نوعيا لصالح الامة العربية لكن الذي سأثيره اليوم مما أعرفه عنه بشكل مباشر حيث كان الباجي قائد السبسي عام 1978 خارج حكومة بورقيبة بل اكثر من ذلك كان ضمن المعارضة الاصلاحية وفي تلك السنة حدثت أحداث جانفي الشهيرة وخاصة ذلك الخميس الأسود الذي سقط فيه العديد من الشهداء يوم الاضراب العام الذي

قرره الاتحاد العام التونسي للشغل وكان وقتها الحبيب عاشور ضمن الديوان السياسي للحزب الحاكم فاستقال منه وانحاز لجماهير العمال في الاتحاد وكان سجنه ومحاكمته مع قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل وتركزت الحياة السياسية في تونس وقتها في أروقة قصر العدالة حيث كان للمحامين وقتها موقف مشرف من النقابيين الذين دافع الكثير منهم عنهم بدون مقابل وكنت وقتها أعمل كاتبا بالمحكمة الابتدائية بتونس وأحضر جلسات احدى الدوائر وقد أمكن لي ذلك الوضع التعرف على العديد من المحامين منهم السيد الباجي قائد السبسي والذي لفت انتباهي له في ذلك الوقت عدة أشياء منها كثرة كلامه ومزاحه الذي يصل حد الثقل أحيانا وكان كثير التنكيت خاصة على بورقيبة ومن ذلك حسبما أذكر نكتته الشهيرة كي سيدي كي جوادووكذلك كتاباته في جريدة الرأي التي كانت في ذلك الوقت اضافة الى الشعب هي المتنفس الوحيد للجماهير المعارضة لنظام بورقيبة وكان الباجي قائد السبسي يكتب فيها باستمرار وكانت كتاباته لاذعة وحارة جدا في نقدها لسياسة بورقيبة وطلب مني ذات يوم أن اكتب في جريدة الرأي وأنه مستعد لينشر لي لانه يعلم جيدا أني كنت ناشطا في الحركة الطلابية ولكني امتنعت عن الكتابة فيها وقتها لعدة أسباب منها أنها جريدة اصلاحية وليست ثورية هذا في المقام الأول وثانيا لانشغالي بالدراسة والعمل والنشاط الطلابي فليس لي أي متنفس من الوقت لاكتب مقالا واحدا وكان في ذلك الوقت المرحوم الدالي الجازي صديقا مقربا جدا منه وكانا دائما معا وكنت أعتقد أنهما لن يدخلا في حكومة بورقيبة مهما كان الثمن من فرط ما كانا يكيلان له من نقد لاذع على مرأى ومسمع من الجميع ولكن في ربيع 1978 على ما أذكر وقع تعيين الدالي الجازي وزيرا للصحة وقتها فانبرى الباجي القائد السبسي يشن الحملات الشعواء ضد صديق عمره وكيف يقبل بمنصب وزير في حكومة قمعية وفرضت الطوارىء بالبلاد الى الخ من عبارات الاستهجان والاستنكار وكنت أظن ان ذلك اعلان القطيعة بين الرجلين ولكن في المساء وفي مكتب رئيس المحكمة وجدت الباجي قائد السبسي بصدد

الحديث مع الرئيس حول كيفية الذهاب الى تهنئة السيد الدالي الجازي بهذا المنصب فأصبت بدهشة كبيرة من هذا التحول المفاجىء بين موقفه في الصباح وموقفه الحالي ولكن بدد حيرتي رئيس المحكمة بعد ذلك عندما قال لي انه يتمنى لوكان هوالذي عين وزيرا فقلت بم تفسر موقفه قال لي انه مجرد كلام لا غير وهكذا عرفت انه انسان متقلب وقد كان في تلك الليلة هوأول المهنئين لصديقه وقد لامني من الغد لم لم تذهب لتهنئة السيد الدالي الجازي فرددت عليه وقتها بكوني لاعرف منزله . وتمر الايام سريعة والسيد الباجي قائد السبسي تارة يتزلف للحبيب بورقيبة واخرى ينقده نقدا خفيفا لعل وعسى ان تعود عقارب الساعة الى الوراء قليلا ويعود الى الوزارة مجددا وهوما تحقق له سنة 1980 بعد ثورة قفصة المسلحة وبالتحديد في ديسمبر عندما دعي الى وزارة في حكومة مزالي فانطلق سريعا لا يلوي على شيىء سوى الحصول على الكرسي لانه يعرف فوائده فكيف لانسان متقلب بهذا الشكل نمنحه رقابنا يتحكم فيها انه شخص ليس له من المبادىء والقيم سوى القدرة على تنميق الكلام والمزاح وليس له اكثر من هذا فعسى ان اكون قدمت لشعبنا في تونس ما اعرفه عن هذا الرجل وتاريخه الحافل بالالتفاف على الثورة والمزايدة عليها وتوظيفها خدمة لمآربه فهل نبقى كتونسيين نثق بهذا الرجل خاصة وأن الكثير من الأحداث والوقائع الأخيرة تشير الى تناقضاته الصارخة وتدجينه لثورة شعبنا عند انكاره لوجود القناصة اودفاعه عن المتصهين اول رئيس لبعثة تونس لدى الكيان الصهيوني اوعمله على اغراق البلاد في الديون وذهابه الى قمة الثمانية والقبول بكل اشتراطات الغرب وبنوكه المشبوهة في تدجين الشعوب واستغفالها واخيرا عمله على قمع شبابنا في اعتصام القصبة 3 الذي من شانه ان يذهب به بعيدا ويحقق لشعبنا كل اهدافه من ثورته المجيدة لذا نطلب منه بكل لطف المغادرة والابتعاد عن كرسي السلطة خاصة وقد تقدمت به السن ولم يعد قادرا على اداء مهمته كوزير اول وقد راينا جزء يسيرا من تصرفاته على الشاشات.

الملحق عـ05ـدد

هذا ما قاله بورقيبة في الباجي قائد السبسي

... أمـا السـيد البـاجي قائـد السبسـي وهورجـل لـم أكـن أعرفـه مـن قبـل ولـم يـدخل السـجن أبـدا أثنـاء الكفـاح فقـد كـان صـغير السـن وكـان يـدرس وكـان حييـا يتجنّـب الظهـور ويقـول لـي علالـة العـويتي[1] أنـه سـلمه سـتة آلاف دينـار ليكمـل بنـاء داره التـي أتمهـا ويسـتغلها الآن بواسـطة الكـراء للغيـر وهويشـتغل محاميـا حاليـا، ويحصـل علـى دخـل يتجـاوز دخـل وزيـر. وقـد أذاع هوأيضـا فـي النـاس أنه أعاد إلى الرئيس ما أخذه منه وهذا ليس صحيحا بالمرة.

أن هـذا الرجـل جـاء بـه الطيـب المهيـري[2] وعينـه رئيسـا للـديوان ثـم توسـمت فيـه الخيـر والنشـاط وجعلـت منـه وزيـرا ثـم عينتـه سـفيرا فـي فرنسـا وفـي يـوم مـن الأيـام جـاءني مـن فرنسـا إلـى مكتبـي بقرطـاج وقـدم لـي معلومـات عمـا قـام بـه مـن أعمـال مهمـة وطيبـة مـن اتفاقيـات وغيرهـا فشـكرته عـن الأعمـال التـي قـام بهـا وقلـت لـه أمـض فـي عملـك فقـال لـي أنـه يريـد الاسـتقالة فسألته عن السبب فقال أنه لا يود مواصلة الاضطلاع بمهمته.

---

[1] - علالة العويتي : كان مدير ديوان الرئيس بورقيبة.

[2] - الطيب المهيري : كان وزيرا للداخلية وتوفي سنة 1965.

لا فائدة ترجى من الدستوريين العابثين

وقد حصل هذا الموقف منه إبان تلك المساعي التخريبية التي أراد منها أصحابها تعطيل سير الدولة والحيلولة دون تكوين الحكومة ومارسوا شتى الضغوط حتى بواسطة النساء لحمل المستوزرين على الامتناع من المشاركة في الحكومة. وكانوا يظنون أنني سأعجز عن تشكيل الحكومة وتسيير شؤون الدولة إذا غادر مثل الباجي قائد السبسي سفارة تونس بفرنسا. وها أنّا اليوم على أحسن حال، أما هذا الرجل فيحمل وصمة مسعاه التخريبي الفاشل. أنه لا فائدة ترجى من مثل هؤلاء الدستوريين الذين سعى بعضهم عبثا إلى تعجيزي عن إدارة شؤون الدولة حتى تتوقف دواليبها ورفض بعضهم الآخر تقلد المناصب الوزارية تحت الضغوط بينما هم مدينون لي نقدا وقد أكلوا مال الدولة، ولا فائدة أيضا في كل ذي ماض تخلله استسلام مذموم أيام المحن ...

الملحق عـــ06ـدد

أحمد المستيري يعلن معارضته للتمشي الحالي في تونس

إن حالة البلاد تتدهور يوما بعد يوم على كل الأصعدة ومصير الثورة يذهب في مهب الرياح. والثورة المضادة في الدّاخل والخارج تبرز بكل وضوح وتستعمل عصابات من مجرمي الحق العام، تلبس أحيانا ثياب المناضلين السياسيين وتعتدي على الأشخاص والمكاسب.

والحكم القائم رغم إقراره بأنه وقتي وانتقالي هوحكم فعلي حقيقي، وكل الظواهر تدل أنه يتقمّص كافة مسؤوليات حكم البلاد ويتعهد باسمها بالالتزامات المالية الخارجية البعيدة المدى ويقوم بتسمية الوزراء وسامي الموظفين والولاة والقضاة وجنرالات الجيش والسفراء والضباط السامين في الشرطة والحرس الوطني. كما أنه يتصرّف في الأموال العمومية ويباشر إشرافه على الجيش والبوليس وأجهزة الإعلام السمعية والبصرية ويأذن بالتتبعات العدليّة ،وذلك بدون منازع ومعارضة قانونية.

أمّا الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والجمعيات المختلفة، التي من المفروض أن تمثل المجتمع المدني وأن تقوم بدور السلطة المضادّة ذات مصداقية، فإنها، في أغلب الحالات ،تمّ بعثها بين عشية وضحاها "لغاية في نفس يعقوب" أوتحصّلت على الترخيص الإداري بسرعة وسهولة مريبتين ،وكان القصد منها تشويه صورة تعدد الأحزاب والمس من مصداقية النظام الديمقراطي نفسه عند المواطنين.

هذا وينبغي أن نذكر في هذا الصّدد دور المال الذي خلفه بن علي أوالمال الآتي من مصادر أخرى – فهومال يصبّ بالكم الكبير لتفعيل الثورة

المضـــادة - كمـــا يصـــبّ فـــي تعميـــر خزينـــة بعـــض الأحـــزاب والتنظيمـــات والجمعيـات لأغـراض ليسـت فـي كـل الحـالات بريئـة ولا مشـروعة. وكـل هـذا لا ينبئ بالخير في المستقبل بعد انتخاب المجلس التأسيسي.

ومـن حقـي كمـواطن مسـتقل متحـرر مـن كـل التـزام مـن حقـي التعبيـر علانيـة عـن رأيـي فـي الموضـوع ممـا يحمّلنـي ويلزمنـي من الآن الإعـلان للمـلأ عـن معارضـتي الصـريحة والشـديدة - معارضـة سياسـية سـلمية بعيـدة عـن العنـف- ضـدّ هـذا التمشـي للحكـم وأذنابـه وأتباعـه مـن الطبقـة السياسـية. وهوتمشـي مـن شـأنه أن يعرقـل قيـام دولـة القـانون والنّظـام الـديمقراطي ويمـس بالمصالح العليا لبلادنا عاجلا أوآجلا.

أحمد المستيري 22 جويلية 2011

ملحق عـــ07ـــدد

سفير سابق يعقب على قائد السّبسي: لغزان لم يكشفها حول الغارة على حمّام الشط

قدّم السيد الباجي قائد السّبسي في تأليفه المذكور أعلاه الصادر عن دار النشر للجنوب (Sud Editions 2009) في الصفحات 256 إلى 264 رؤية عمّا جدّ في نيويورك إثر القصف الإسرائيلي لحمّام الشط.

وللأمانة التاريخية تجدر الإشارة أنّي كنت وقتئذ سفيرا ممثلا دائما لتونس لدى الأمم المتحدة.

حل السيد الباجي قائد السبسي بنيويورك بصفته وزيرا للخارجية في إطار الإعداد لحضور الجلسة العامة للأمم المتحدة التي تنعقد سنويا يوم الثلاثاء الثالث من شهر سبتمبر إلى غاية 20-21 ديسمبر.

لئن لم يكن السيد قائد السبسي من أصدقائي ، فقد كانت تربطني به علاقات إحترام متبادل. ومن هذا المنطلق ولتجنيب بلادنا تحمل مصاريف الإقامة بأحد النزل ، عرضت عليه النزول في بيتي وهومنزل جميل اقتنته الدولة التونسية بمبادرة طيبة من المرحوم المنجي سليم. إلاّ أن السيد قائد السبسي لم يعرّج في تأليفه ولا في أية مناسبة أخرى عن إقامته في بيتي وسنقف فيما بعد على أسباب هذا السّهو.

ومن المفيد أن نذكر أن السيد قائد السبسي قد سبق أن أدلى بتصريحات للأسبوعية حقائق بالفرنسية « Réalités » عدد 1111 من 12 إلى 18أفريل 2007 وعدد 1116 من 17 إلى 23 ماي 2007.

ذكر السيد قائد السبسي في الصحيفة 256 من تأليفه أنه بعد يوم من قصف حمّام

الشط وهنا أستشهد بما ذكره «لقد بادرت بنشر تصريح موجز عن الإعتداء ثم قمت بزيارة الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كويلار ودعوته للإدلاء بتصريح وهذا ما حصل في اليوم نفسه فكان تصريحا مبهما .« mi-figue, mi-raisin » إنتهت الإحالة.

لقد كانت المرة الأولى التي اطّلع فيها على هذه التصريحات ، فالسيد قائد السبسي لم يخبرني بتاتا بالمسألة ولمّا راجعت هوامش تأليفه لم أجد لها أثرا. إني أتساءل كيف أن السيد قائد السبسي عندما حاوره الصحفي السيد كريشان لم يذكر شيئا عما ورد آنفا ! (مجلة حقائق عدد 1111 من 12 إلى 18 أفريل 2007) فقد تحاشى الجواب عن ملاحظاتي التي أبديتها في (مجلة حقائق عدد 1116 من 17 إلى 23ماي 2007.)

إن هذين التصريحين سواء الصادرين عن السيد قائد السبسي أوعن الأمين العام للأمم المتحدة السيد كويلار يكتسبان أهمية قصوى وكان المفروض على السيد قائد السبسي إعلامي بهما في الإبّان بصفتي السفير الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة ، كما كان عليه أن يذكرهما في حواره مع السيد كريشان وهوما لم يحصل وهكذا فإن التساؤل عن حقيقة وجودهما فعلا يصبح أمرا مشروعا. يتعرض السيد قائد السبسي في الصفحة 258 من تأليفه للأسباب التي جعلته يرفض الدعوة لمأدبة الغداء التي أقامها وزير الشؤون الخارجية الأمريكي جورج شولتز وقد أوضحت من جهتي في حديث أدليت به إلى مجلة «حقائق» عدد 1116 الصفحة 54 من 17 إلى 25 ماي 2007 ما يلي : «غداة الإعتداء الإسرائيلي وفي الصباح الباكر هاتفني ممثل فرنسا الدائم بالأمم المتحدة السفير كلود دي كامولاريا ليخبرني أنه حضر مأدبة بالأمس وأن ضيف الشرف فيها كان الوزير الأمريكي للشؤون الخارجية شولتز وقد ألقى هذا الأخير كلمة نوّه فيها بمتانة العلاقات التونسية الأمريكية وعبر عن أسفه لما وقع في تونس ذاكرا مدى تقدير بلاده للرئيس بورقيبة. وقد شكرت زميلي الفرنسي بحرارة لأهمية تلك المعلومة الثمينة التي سقتها بدوري

للسيد قائد السبسي». كما طلبت من السيد قائد السبسي في الصباح أن يستعد لحضور مأدبة الغداء التي دعينا إليها كغيرنا من وزراء الخارجية والممثلين الدائمين للدول الإفريقية بالمنتظم الأممي من قبل شولتز وقد فاجأني موقف السيد قائد السبسي الذي أعلمني بأنه لن يحضر المأدبة لأن شولتز حسب رأيه غير جدير بالإحترام (ما يصلحشي). وقد قلت للسيد قائد السبسي بأن مشروع اللائحة التي كنّا بصدد إعداده لإدانة إسرائيل من قبل مجلس الأمن ليس له أي حظ في نيل التبني من قبل مجلس الأمن لوأن الولايات المتحدة استعملت الفيتووأنه ينبغي علينا التحدث إلى المسؤولين الأمريكيين ومنهم في المقام الأول وزير الخارجية الأمريكي الذي من حسن الحظ أنه دعانا إلى المأدبة ممّا يتيح لنا فرصة هامة للتحدث معه خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار ما كان قاله في مأدبة الأمس. ولكن السيد قائد السبسي أصر على رفضه ممّا جعلني أذهب بمفردي لحضور المأدبة وقد رتبت جدول أوقاتي حتى أصل في الوقت المناسب لأتمكن من الحديث مع شولز قبل وصول المدعوين. وفعلا وصلت في الوقت المناسب وتحدثت إلى الوزير الأمريكي وشكرته عمّا صرح به بالأمس وطلبت منه بعد تنويهه بعلاقات الصداقة بين بلدينا أن يجسّد معنى تلك الصداقة من خلال إعطائه التعليمات للبعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة حتى تصوت لفائدة مشروع اللائحة التونسية التي ستقدمها إلى مجلس الأمن كما ذكرته ببعض الحقائق من بينها أن بلاده طلبت من تونس إحتضان الفلسطينيين على أرضها إثر غزولبنان من قبل الجيش الإسرائيلي كما ذكرته بمجازر صبرا وشتيلا. ولقد أعلمت طبعا السيد قائد السبسي بحديثي مع شولتز. إن السيد قائد السبسي برفضه الدعوة نسي أنه لا يمكن تغيير جوهر الموضوع إلاّ عن طريق التحاور والمفاوضة مع الإصرار على وجوب احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فيما يخص «القضية التونسية الأمريكية «كما شرحت له أنه بفضل هذه الطريقة يمكننا الحصول على نتائج إيجابية. فذلك ما تقتضيه الدبلوماسية وهي أفضل الوسائل للدفاع عن بلدنا.

يذكر السيد قائد السبسي في الصفحة 258 الفقرة الثانية من تأليفه بخصوص رفضه لدعوة شولتز فيكرّر ما كان صرح به في حديث سابق للسيد كريشان نشرته مجلة «حقائق» وهوأمر لم أتطرّق إليه من قبل. ويؤكّد : «إن موقف الرئيس بورقيبة الذي دعا في الصباح الموالي للعدوان السفير الأمريكي في تونس واحتجّ على الدور الذي قد تكون لعبته الولايات المتحدة في عمليّة العدوان مؤكدا أنه سوف يقطع العلاقات الدبلوماسية إذا تمسّكت الولايات المتحدة بموقفها.«

إن السؤال المطروح هنا هي كيفية علم السيد قائد السبسي في صبيحة 2 أكتوبر 1985بمقابلة الرئيس بورقيبة للسفير الأمريكي بينما كنا معا في مقر إقامتي ولم نتلقّ أيّة مكالمة هاتفية من تونس ولا برقية عن طريق جهاز التيلكس تفيدنا بأن الرئيس بورقيبة تقابل قبيل سويعات بالسفير الأمريكي وهدّده بقطع العلاقات الدبلوماسيّة!!

لم نكن نعلم في ذلك الوقت بموقف الرئيس بورقيبة ولا يمكن أن يكون السيد قائد السبسي على علم بذلك عندما قرّر رفض دعوة شولتز وإنما تلك تعلة لتبرير موقفه الذي يدل على عدم إلمامه بالمسائل الدبلوماسية. إن موقف السيد قائد السبسي يبقى لغزا محيّرا!!

ويمضي السيد قائد السبسي في تأليفه فيعبّر عمّا كان صرّح به للسيد كريشان (مجلة «حقائق» عدد 1111 من 12 إلى 18 أفريل 2007)!!

ويعود للموضوع السيد قائد السبسي في الصفحة 260 الفقرة الثانية فيذكر : «تلقيت مكالمة هاتفية في نفس الليلة من الرئيس بورقيبة ...» والليلة المقصودة هي مساء 2 أكتوبر ويضيف لمجلة «حقائق» : «تلقّيت في المساء مكالمة تليفونية من الرئيس بورقيبة الذي كان منفعلا وأعلمني أنه سيقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة».

أذكّر مجددا في هذا الصدد أن السيد قائد السبسي كان مقيما عندي بنيويورك وأنه لوتلقى مكالمة هاتفية لرن التلفون ولأخذت السماعة أولرفعتها زوجتي ولوحصلت تلك المكالمة لكنّا علمنا بها أنا وزوجتي خاصّة أنها صادرة عن بورقيبة بالذات. أؤكّد أنه لم يحدث في تلك الليلة قبول أية مكالمة علما بأنه في تلك الفترة لم يكن هناك هاتف جوال ولم تكن عندنا عاملة لتوزيع الهاتف. وحتى لوافترضنا أن حدثت المكالمة من بورقيبة وأن الحديث جرى بينه وبين السيد قائد السبسي فكيف يتصور ألاّ يعلمني بها السيد قائد السبسي ؟ ولماذا يا ترى أخفى السيد قائد السبسي ذلك عن الممثل الدائم لتونس الذي يأويه في بيته؟ ولماذا يعرض عن إعلامه بفحوى تلك المكالمة الهامة مع بورقيبة؟ إن هذه المعلومات التي أذكر بها هنا نشرتها لي مجلة «حقائق» عدد 1116من 17 إلى 23 ماي 2007. إن السيد قائد السبسي الذي تمعن في قراءة تلك المعلومات ذكر في الصفحة 54 من نفس العدد من المجلة جوابا لم ينف فيه ما أكدته في تلك المعلومات التي نفيت فيها حدوث مكالمة وردت من تونس كما أكدت عدم وقوع أي اتصال مع بورقيبة وهنا وجب التذكير بالمثل القائل» :بأن السكوت علامة الرضا» اللهم إذا كان اتصالا متناقلا أوإيحاءً. لكن السيد قائد السبسي لم يفصح ولم يوضح. وبالرغم من كل هذه البيانات والتوضيحات الجليّة فإني أتساءل لماذا يصرّ السيد قائد السبسي على التأكيد على وقوع المكالمة مع بورقيبة متجاوزا بذلك الحقيقة؟ (صفحة 260 الفقرة الثانية من تأليفه.(إن هذا التمسك بشيء لم يقع يبقى لغزا يتعذر فك رموزه كما هوالشأن بالنسبة للغز آخر يتعلق بمقابلة بورقيبة مع السفير الأمريكي وهي مقابلة لم نكن نعلم بها لا أنا ولا السيد قائد السبسي وقد اتّخذ من ذلك ذريعة لرفضه حضور مأدبة غداء شولتز.

إن فقرة أخرى من التأليف قد وردت في الصفحة 258 من تأليف السيد قائد السبسي ذكر فيها رفضه حضور المأدبة وهي فقرة جديرة بأن أبدي فيها بعض

الملاحظات إذ يعيد ما كان صرّح به لمجلة «حقائق» (العدد 1116 الصفحة 55) فيذكر : «لوكان الوزير الأمريكي ومساعدوه المعينين لأدركوا بوضوح الجواب التونسي بالنسبة لتلك الدعوة ولاكتشفوا مغزاه في حين أن ذلك الرفض جعلهم يقررون تكليف كاتب الدولة المساعد لمنطقتنا يطلب مقابلتي وقد تمت المقابلة فعلا بمقر سكنى السفير الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة بنيويورك وتم الخوض في مسألة العدوان الإسرائيلي.«ولقد نسي السيد قائد السبسي أن السفير الممثل الدائم لتونس بالأمم المتحدة حضر مأدبة الغداء التي أقامها شولتز وأن السفير التونسي شكر الوزير على خطابه الودي تجاه تونس وتجاه رئيسها طالبا منه أن يقدّم برهانا يكرّس تلك الصّداقة من خلال اسداء التعليمات لبعثة بلاده في الأمم المتحدة لتصوّت لفائدة مشروع اللائحة التونسية المقدمة إلى مجلس الأمن ... الخ (مجلّة «حقائق» عدد 1116 من 17 إلى 23 ماي 2007 الصفحة 54).

ملاحظة: نشكر الدكتور عبد الجليل التميمي الذي سمح لنا بنشر هذه الوثيقة

القائمة الاسمية الكاملة لاعضاء المجلس التاسيسي

حركة النهضة

1 محمد الحبيب بن العدل نصر مرزوقي
2 يمينة بنت محمد الزغلامي
3 كريم بن عمر الهاروني
4 هاجر بنت منصور عزيز
5 سعاد بنت محمد الطاهر بن عبد الرحيم
6 زياد بن مصطفى الدولاتي
7 حليمة بنت الشاذلي القتي
8 الصحبي بن مسعود العتيق
9 امال بنت محمد الصالح غويل
10 الفرجاني بن مبروك الدغمان
11 نور الدين بن عبد الله البحيري
12 هالة بنت ابراهيم الحامي
13 الصادق بن حمزة شورو
14 سلمى بنت عبد المجيد صرصوط
15 عبد الباسط بن مصطفى بن الشيخ
16 لطيفة بنت عبيد حباشي
17 محسن بن سالم الكعبي
18 سمير بن محمد ديلو
19 عائشة بنت الهادي الذوادي
20 بشير بن علي رضا اللزام
21 اسية بنت علي النفاتي
22 محمد بن حمدة بن سالم
23 نبيهة بنت الحبيب ترجمان
24 المعز بن عبد الرحمان ابن الحاج رحومة
25 سناء بنت محمد الحداد
26 عماد بن حسين الحمامي
27 صالحة بنت محمد بن عيشة
28 محمد بن ابراهيم سعيدي
29 نبيلة بنت عبد العزيز العسكري السنوسي
30 أحمد بن العربي المشرقي
31 سناء بنت الحبيب مرسني
32 عبد اللطيف بن الطيب المكي
33 منيرة بنت فرحات عمري
34 عادل بن محمد البشير بنعطية
35 سامية بنت بلقاسم الفرشيشي
36 حمادي بن بوراوي الجبالي
37 منية بنت الزائر ابراهيم
38 زياد بن سالم العذاري
39 فطومة بنت الطيب عطية
40 نجيب بن محمد عامر مراد
41 سنية بنت أحمد تومية
42 منير بن محمد بن هنية
43 الهادي بن العجمي بن ابراهم
44 نجيبة بنت الهادي بريول
45 عبد العزيز بن أحمد شعبان
46 المنصف بن محمد بن سالم
47 فطوم بنت عبد العزيز الاسود
48 كمال بن عبد الرحمان عمار
49 الحبيب بن محمد اللوز
50 كلثوم بنت علي بدر الدين
51 بدر الدين بن منصور عبد الكافي
52 حبيبة بنت محمد التريكي
53 محمود بن الهادي قويعة
54 فريدة بنت علي عبيدي
55 أحمد بن المختار سميعي
56 مفيدة بنت خليفة مرزوقي
57 الوليد بن الزبير بناني
58 خيرة بنت الطيب صفيرى
59 فرج بن الصيفي النميبي
60 محمد الطاهر بن عبد الله تليلي
61 بية بنت أحمد جوادى
62 الحبيب بن محمد المولدي خضر
63 امال بنت علي عزوز
64 عبد القادر بن محمد القادري
65 دليلة بنت عبد السلام بوعين
66 عبد المجيد بن عمر النجار
67 بسمة بنت حميدة الجبالي
68 صلاح الدين بن محمد لهيبة
69 هاجر بنت سالم منيفى
70 النفطي بن المبروك المحظي
71 محمد بن صالح الصغير
72 جوهرة بنت شاكر التيس
73 علي بن محمد فارس
74 سليمان بن محمد هلال
75 الزهرة بنت الطيب صميدة
76 عبد الحليم بن الازهر زوارى
77 حافظ ابراهيم بن ابراهيم الاسود
78 كوثر بنت محمد الادغم
79 البشير بن محمد شمام
80 منية بنت محسن القصري
81 عامر بن اللطيف الاعريض
82 محرزية بنت محمد الصغير العبيدي
83 ناجي بن الشاذلي الجمل
84 دليلة بنت أحمد الببة
85 أسامة بن عمر علية الصغير
86 ايمان بنت محمد بنمحمد
87 فتحي بن نصر العيادى
88 فردوس بن أحمد الوسلاتي
89 كمال بن عبد المجيد بن عمارة

حزب المؤتمر من أجل الجمهورية

1 سمير بن علي بن عمر
2 العربي بن صالح عبيد
3 عبد العزيز بن الحبيب القطي
4 هيثم بن مبروك بلقاسم
5 عبد الرؤوف بن الصادق العيادي
6 هشام بن محمد الشريف بن جامع
7 الناصر بن محمد ابراهمي
8 محمد المحرزي بن بوجمعة عبو
9 محمد المنصف بن محمد المرزوقي
10 ربيع بن الحبيب العابدي
11 ضمير بن نور الدين المناعي
12 طارق بن العياشي العبيدي
13 الطاهر بن محمد هميلة
14 الازهر بن طاهر الشملي
15 رفيق بن مفتاح التليلي
16 محمد الكراي بن مسعود الجربي
17 عبد الوهاب بن علي معطر
18 نزار بن أحمد مخلوفي
19 محمد علي بن صالح نصري
20 نوفل بن عبد الكريم الغريبي
21 سليم بن الطاهر بن مسعود بن حميدان
22 عبد السلام بن علي شعبان
23 أزاد بن محمد الطاهر بادي
24 عمر بن محمد الصالح الشتوي
25 حسناء بنت علي مرسيط

26 عماد بن محسن الدائمي
27 الهادي بن علي بن عباس
28 مبروكة بنت الهاشمي مبارك
29 اقبال بن الهادي المصدع

حزب التكتل الديمقراطي

1 مصطفى بن محمد بن جعفر
2 خليل منصف بن مصطفى الزاوية
3 لبنى بنت فتوح الجريبي
4 المولدي بن الهادي الرياحي
5 خميس بن محمد قسيلة
6 سلمى هادية بنت رضا مبروك
7 عبد الرحمان بن محمد الباهي الادغم
8 محمد بن يوسف العلوش
9 عبد اللطيف بن عبد الرحمان عبيد
10 فاطمة بنت أحمد الغربي
11 علي بن بشير بالشريفة
12 سعيد بن رجب مشيشي
13 عبد القادر بن الطيب بن خميس
14 صالح بن محمد شعيب
15 جمال بن الهادي طوير
16 جمال بن الشاذلي القرقوري
17 جلال بن محمد بوزيد
18 محمد الحبيب بن الطاهر هرقام
19 سليم بن عبد السلام
20 كريمة بنت محمد سويد

العريضة الشعبية

1 علي بن ناجي حويجي
2 محمد الصالح بن عبد الكريم شعيرات
3 الجديدي بن الكيلاني السبوعي
4 طارق بن عبد الرحمان بوعزيز
5 المنصف بن علي شارني
6 أيمن بن أحمد الزواغي
7 أنور بن حسن مرزوقي
8 حاتم بن عبد الله الكلاعي
9 شكري بن علي العرفاوي
10 اسكندر بن حراث بوعلاقي
11 محمد عبد المنعم بن عامر كرير
12 جلال بن سليمان فرحات
13 حنان بنت محسن الساسي
14 معز بن عبد العزيز كمون
15 رمضان بن محمد دغماني
16 ريم بنت عمر ثابري
17 ربيعة بنت محمد نجلاوي
18 محمد بن يوسف حامدي
19 فايزة بنت عبد القادر كدوسي
20 الحسني بن طرشون بدري
21 مولدي بن عبد الرحمان الزيدي
22 سعيد بن نصر خرشوفي
23 سعد بن محمد الفاتح بوعيش
24 حسن بن أحمد رضواني
25 ابراهيم بن الصادق قصاص
26 عبد الستار بن [illegible]

◀ الحزب الديمقراطي التقدمي

1 محمد المنصف بن الحبيب شيخ روحه
2 أحمد نجيب بن عبد العزيز الشابي
3 عصام بن عبد العزيز الشابي
4 مية بنت محمد الجريبي
5 المهدي بن مصطفى بن غربية
6 قيس بن فتحي مختار
7 نجلاء بنت عبد الجليل بوريال حرم الصيد
8 محمود بن نور الدين بارود
9 شكري بن عبد الرحمان القسطلي
10 رابح بن محمد الخرايفي
11 اياد بن ابراهيم الدهماني
12 محمد بن عبد الحميد قحبيش
13 محمد الناجي بن أحمد غرسلي
14 محمد بن المبروك الحامدي
15 محمد بن قدري كحيلة
16 محمد بن المنصف الماي

◀ القطب الحداثي

1 سمير بن منوبي الطيب
2 أحمد بن مسعود ابراهيم
3 محمد العربي فاضل بن محمد فريد موسى
4 سلمى بنت حسن بكار
5 نادية بنت الصادق شعبان

◀ حزب المبادرة

1 محمد كريم بن يوسف كريفة
2 منى بنت محمد بن نصر
3 الهادي بن خليفة الشاوش
4 أميرة بنت محمد صالح مرزوق
5 فاضل بن محمد الوج

◀ آفاق تونس

1 نعمان بن جميل الفهري
2 ريم بنت محمد محجوب
3 شكري بن أحمد يعيش
4 سميرة بنت الجيلاني مرعي

◀ حزب العمال الشيوعي

1 حطاب بن علي بركاتي
2 أحمد بن العيادي السافي
3 فتحي بن محمد اللطيف

◀ حزب الامة الثقافي الوحدوي

ابراهيم بن أحمد حامدي

◀ حزب النضال التقدمي

هشام بن جعفر حسني

◀ الحزب الليبرالي المغاربي

كريم بن محمد البصيري بوعبدلي

◀ حزب الامة الديمقراطي الاجتماعي

محمد نزار بن محمد قاسم

◀ الحزب الدستوري الجديد

عبد الرزاق بن عثمان خلولي

◀ حركة الشعب

1 مراد بن العجمي الحمدوني
2 محمد بن أحمد براهمي

◀ القائمة المستقلة النضال الاجتماعي

وسام بن حسين ياسين

◀ حركة الوطنيون الديمقراطيون

منجي بن الحبيب الرحوي

◀ القائمة المستقلة الامل

محمد نجيب بن العرابي الحسني

◀ الاتحاد الوطني الحر

نور الدين بن محمد المرايطي

◀ حزب العدالة والمساواة

محمد لطفي بن البشير بن مصباح

◀ القائمة المستقلة صوت المستقل

صلاح الدين بن محمد الزحاف

◀ حركة الديمقراطيين الاشتراكيين

1 كمال بن البرني السعداوي
2 حمد بن الازهر خصخوصي

القائمة المستقلة الوفاء

مبروك بن المنصف الحريزي

◀ القائمة المستقلة المستقل

محمد الطاهر بن عبد الرحمان ايلاه

◀ القائمة المستقلة من أجل جبهة وطنية تونسية

فواد بن عبد الحميد ثامر

◀ القائمة المستقلة العدالة

فيصل بن حسين جدلاوي

◀ القائمة المستقلة الوفاء للشهداء

محمد شفيق بن محمد المكي زرقين

الملحـــق عـــ9ـــدد

لا للقمـــع
نعـــم لحـــق التظاهـــر والاحتجـــاج والاعتصـــام

قامـت قـوات البـوليس عشـية اليـوم الجمعـة غـرة أفريـل 2011 بالاعتـداء بالضـرب وبالقنابـل المسـيلة للـدموع وبالرصـاص المطـاطي، حسـب تصـريحات شـهود عيـان، علـى المسـيرة الجماهيريـة التـي نظمـا المئـات مـن الشـبان مـن تـونس العاصـمة ومـن بعـض الجهـات الأخـرى وتوجهـوا بهـا مـن أمـام مبنـى المسـرح بشـارع الحبيـب بورقيبـة بتـونس العاصـمة إلـى سـاحة القصـبة حيـث كـانوا ينـوون الـدخول فـي اعتصـام "القصـبة 3" احتجاجـا علـى مـا اعتبـروه التفافا على الثورة.

وقـد ألحـق هـذا الاعتـداء الوحشـي أضـرارا جسـيمة بالعديـد مـن الشـبان خصوصـا وأن المواجهـات بيـنهم وبـين تعزيـزات البـوليس الضـخمة قـد تواصـلت بمنـاطق بـاب الجديـد وبـاب الجزيـرة وامتـدت إلـى شـارع الحبيـب بورقيبة ومنطقة الباساج من العاصمة تونس.

وإلـى جانـب ذلـك عمـدت قـوات البـوليس إلـى ملاحقـة الكثيـر ممـن كـانوا يحملـون آلات تصـوير وحواسـيب وأثناءهـا قامـت بالاعتـداء علـى الكثيـر مـن المـارة الـذين لـم يشـاركوا فـي هـذه المواجهـات واعتقلـت عـددا مـن الشـبان لـم يـتمّ حصـره بعـد. ولـوحظ ضـمن القـوات البوليسـية العديـد مـن الملثمـين ووجوهـا كثيـرة مـن البـوليس السياسـي الـذين كـانوا يحاصـرون مقـرات الأحـزاب السياسـية والـذين كـانوا يعتـدون علـى مناضـلي المعارضـة ونشـطاء حقـوق الإنسـان فـي عهـد بـن علـي. وهومـا يؤكـد فعـلا أن أجهـزة البـوليس السياسـي التـي

أعلن عن حلها قبل أسابيع ما تزال منظمة وتعمل وتعول عليها الحكومة في قمع حركات الاحتجاج ومجمل الأنشطة السياسية المعارضة.

وحيال هذه التطورات، يؤكد حزب العمال الشيوعي التونسي مجدّدا أن حكومة قائد السبسي التي بدأت منذ مدة في الالتفاف على مكتسبات الثورة قد عادت، وعلى المكشوف إلى تفعيل القوانين القمعية المانعة لحرية التعبير والتظاهر وإلى التضييق على الإعلام وإلى ممارسة العنف والتعذيب وإلى الاعتقالات الجماعية تماما كما كان الوضع في عهد بن علي.

وهو إذ يعبّر عن شديد سخطه من توجه هذه الحكومة ومن سلوك البوليس الوحشي فإنه يؤكد للشّباب المحتج مطلق مساندته ولضحايا القمع منهم كامل تضامنه معهم ويدعوالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان وكافة الديمقراطيين وعموم الشعب التونسي للاحتجاج على هذا الوضع حماية لمكاسب لمسارها، وفاء لدماء الشهداء ولتضحيات الشعب التونسي. الثورة وتعميقا.

يسقط جلاد الشعب
عاش الشباب، عاش الشعب التونسي
عاشت الثورة
حزب العمّال الشيوعي

الملحق عـ10ـدد

بسم الله الرحمان الرحيم

السبسي يحارب المسلمين إرضاءا للغرب وتحقيقا لأهدافهم

تنادى شباب تونس ورجالها إلى اعتصام يوم الجمعة 2011/07/15 في ساحة القصبة إنكارا على حكومة الباجي قائد السبسي مواصلتها سياسة "بن علي" في الارتماء في أحضان الغرب والتمهيد له في بلادنا، وتقريعا لها على تخاذلها في رعاية شؤونهم الرعاية الكريمة ومحاسبة من سفك دماء أبنائهم ونهب ثروات بلادهم، فقطعة شرطة السبسي الطّريق على القادمين من داخل البلاد وأعادتهم من حيث أتوا وانقضّت على بقيّتهم ممن نجح في الوصول إلى ساحة القصبة فلم تنتظر تجمّعهم في الساحة بل بادرتهم بالغاز الخانق المسيل للدّموع في جامع القصبة وبقي المعتصمون محتمين بالمسجد ظنّا منهم أنّهم في مأمن وأنّ في رجال الشرطة بقيّة من رجولة وحياء تمنعهم من انتهاك حرمة بيت من بيوت الله وقرّروا أن يكون اعتصامهم في المسجد، وبعد صلاة المغرب دخلت الشرطة بيت الصلاة تدنّسه لتعتقل جميع من كان فيه غير عابئين بحرمة المكان ضاربين بأحكام الله عرض الحائط منتهكين حرمة بيت من بيوت الله لم يكن الكافر المستعمر أيام الاستعمار ليتجرّأ على دخوله أوالاقتراب منه، ولم تكتف وزارة الدّاخليّة بهذا الجرم بل زادت عليه بكذب رخيص فأصدرت بيانا كذبا نسبت فيه تخريب بيت الله لمن كان محتميا به لتبرّر جريمتها، وسرعان ما جاءهم الردّ صاعقا مزلزلا من شباب المسلمين في سائر البلاد فخرجت مظاهرات

حاشدة تنكر الإجرام البوليسي الذي أهدر كرامة المسلمين بربهم وإهانتهم والاعتداء على بيت من بيوت الله.

إنّ إصرار الحكومة على إجهاض اعتصام القصبة يؤكّد أنّها ماضية على نفس النهج القديم نهج بن علي في الاعتماد على القبضة ا لأمنيّة الحديديّة لتخرس الألسن الصادقة المحاسبة وتقتل الوعي الناشئ في شبابنا وذلك ليسهل عليهم تمرير البرامج الاستعمارية الغربية (قروض أجنبيّة مسمومة تغرق البلاد واستثمار أجنبيّ يضع يده على مقدّراتنا ويجعل من أبنائها عبيدا لأصحاب المصانع الأجانب ...) ثمّ تأتي انتخابات لا يجد المنتخبون ما يفعلونه سوى مواصلة السياسة التي خطّها الكافر المستعمر منذ "بن علي".

فإن لم ينجح التصدّي فجرّ البلاد إلى دائرة من العنف الأعمى يستنزف طاقة الشباب ويرهق أهل البلاد ويدخل في نفوسهم اليأس من التغيير الحقيقي.

فيا شباب المسلمين لقد أثبتم أنّكم من طينة الرجال المؤمنين فنزعتم لباس الذلّ والخوف وخرجتم محاسبين منكرين فـ " اصْبِرُوا وَصَابِرُوا واتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ " واثبتوا ولا تنزلقوا في مستنقع العنف فتفوّتوا فرصة تغيير حقيقي، واعلموا أنّ هذه الفئة الحاكمة المسلّطة علينا ظالمون متآمرون لا يجوز الرّكون إليهم أوانتظار الحلول منهم بل الواجب العمل لتغييرهم، وندعوكم إلى نبذ كلّ مشروع أومقترح لا يستند إلى شرع ربّكم وإلى رفض أنصاف الحلول وقد جرّبتموها من قبل ونستنهض هممكم إلى العمل للحلّ الجذريّ الوحيد وهوالعمل لإقامة شرع الله فيه وحده تعزّون ولا تذلّون.

أمّا أنتم يا أعوان النّظام لقد ارتبكتم منكرا فظيعا حيث أطعتم هذه الحكومة الجائرة الفاجرة فلم تتورّعوا عن إهانة المسلمين وانتهاك حرمة

بيوت الله، فبعتم آخرتكم بدنيا غيركم، وهم لن يغنوا عنكم من عذاب الله من شيء، وليس من نجاة لكم إلاّ أن تكفّروا عن المنكر الذي فعلتموه بأن تتوبوا إلى الله توبة نصوحا، وتنصروا الله ورسوله فتخلعوا طاعة هؤلاء وتغيّروا عليهم، فعسى ربكم إن فعلتم، أن يغفر لكم وإلاّ كان حالكم كحال أشياعكم من قبل "**يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولاَ(66) وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاَ(67) رَبَّنَا ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا(86).**

وأما الحكومة المسلّطة على رقابنا، فنصعقهم بقوله سبحانه : (**لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا(89) تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا(90)**)، فقد تجرّأتم على دين الله، فأمرتم زبانيتكم بملاحقة المسلمين وإهانتهم ودنّستم بيوت الله، ومن تجرّأ على دين الله فلن ينجومن عذابه في الآخرة (**وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ(42)**)، وكذلك لن ينجومن عذاب الخزي في الدنيا، يوم يكرم الله هذه الأمّة بنصره، فتنطبق على أعناق الذين ظلموا، وتذيقهم وبال أمرهم. (**إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا**).

17 شعبان 1432 هـ

حزب التحرير – تونس

وفق 18/7/2011 م

الملحق عــ 11ــدد

بيان للرأي العام

بعد مرور سنة على نجاح الثورة التونسية في إحداث تغيير حاسم فتح الآفاق أمام تحقيق طموحات التونسيات والتونسيين في الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية. فإن روح المسؤولية تحمّلنا واجب إبداء الرأي فيما آلت إليه أوضاع البلاد واقتراح سبل تجاوز المخاطر التي تبدو محدقة بها، خاصة وأن الضبابية واختلاط المهام التي سادت عمل المجلس الوطني التأسيسي تبدو وكأنها أحدثت أزمة ثقة سياسية من شأنها أن تعمّق المخاطر التي تهدد الأمن والاقتصاد والوضع الاجتماعي عموما.

وللتذكير فقد انتخب المجلس الوطني التأسيسي لمهمة وضع الدستور والاعداد لانتخابات مؤسسات الحكم الدائمة وذلك في ظرف سنة واحدة من تاريخ انتخابه. غير أننا لاحظنا ضياع نصيب هام من الوقت في وضع تنظيم مؤقت للسلط العمومية وقانون داخلي هو أقرب إلى قانون مجلس نواب منه إلى مجلس تأسيسي وفي تقاسم المناصب بين الأطراف الحاكمة بطريقة تتخالف مع طبيعة المرحلة الانتقالية التأسيسية.

ومما زاد في ريب شرائح هامة من المجتمع التونسي إحجام المجلس عن التأكيد الرسمي لمدة عمله المقررة بسنة واحدة وفق ما حدده الأمر عدد 1086 لسنة 2011 المؤرخ في 3 أوت 2011 وما أكده الاتفاق الحاصل بين الأحزاب الأحد عشر، حول نفس المدة، بتاريخ 15 سبتمبر 2011. فأحدث هذا النكوص عن الالتزامات السابقة انطباعا بأن المجلس والحكومة المنبثقة عنه يعملان على استدامة الفترة الانتقالية الثانية.

ولوضع حد لمظاهر التأزم المتفاقمة، فإننا نعتقد بضرورة العمل من أجل تصحيح المسار وذلك بـ :

1- ضرورة قيام المجلس الوطني التأسيسي بالتحديد الرسمي والصريح لمدة عمله وعمل الحكومة المنبثقة عنه بسنة واحدة والشروع الفوري فيما بقي منها لإعداد الدستور وتنظيم الانتخابات المقبلة في أجل أقصاه يوم الثالث والعشرين من أكتوبر سنة 2012، وذلك في إطار خارطة طريق واضحة مثلما حدث في الدورة الانتقالية الأولى، مما أدى آنذاك إلى استرجاع الثقة بين مختلف الأطراف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومكّن من إجراء انتخابات شفافة وديمقراطية ومن إعادة الحياة للاقتصاد الوطني وتشجيع المستثمرين الأجانب.

2- ضرورة إعادة تفعيل مؤسسة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتمكينها من استئناف نشاطها حالا، بدءا باستكمال ترسيم الناخبين والإعداد للانتخابات المقبلة وإصدار قانون انتخابي جديد، ذلك أن انتخاب مؤسسات دستورية دائمة يتطلب إعدادا يفوق الإعداد لمجلس تأسيسي.

3 ـ دعوة كل القوى السياسية والفكرية الوطنية التي تأبى التطرف والعنف والتي تنخرط في المسيرة الإصلاحية التاريخية لبلادنا لتجميع طاقتها، المادية والمعنوية، حول بديل يعزز التوازن السياسي ويضمن تفعيل آليات التداول السلمي الذي بدونه لايستقيم للديمقراطية أمرا.

إن إجراء انتخابات 23 أكتوبر وما نتج عنها من شرعية انتخابية للأطراف التي تسلمت السلطة في كنف الشفافية والتنظيم، لا يمنع من التذكير بأننا بصدد قطع مرحلة انتقالية ثانية، مصحوبة بدورة انتخابية لا تقل تعقيدا عن الدورة الأولى، ستبقى بحاجة أكيدة إلى تكريس التوافق الوطني كقاعدة للأمن والاستقرار ونجاح الانتقال الديمقراطي.

إن ما آلت إليه الأوضاع في المدة الأخيرة من تراجع خاصة من خلال بروز مظاهر تطرف عنيفة تهدد أسس الحريات العامة والفردية، يدعو الجميع إلى تفعيل آليات الحوار الوطني الذي بدونه لن نسير بخطى ثابتة لا رجعة فيها نحو إنجاز مهام الفترة الانتقالية الثانية وعلى رأسها إهداء تونس دستورها المستقبلي.

« وقل اعملوا، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

تحيا تونس

في 26 جانفي 2012.

الباجي قائد السبسي

الملحق عــ12ــدد

الحزب الدستوري الجديد

الصدق في القول والإخلاص في العمل

السيد أحمد منصور رئيس الحزب الدستوري الجديد يصرح بما يلي :

نادينا منذ خروج بن علي من أرض الوطن في 14 جانفي بأن يتولى الجنرال رشيد عمار مع عدد من شيوخ السياسة النزهاء (أمثال أحمد المستيري و أحمد بن صالح والشاذلي القليبي ورشيد صفر...) تكوين هيئة إنقاذ وطني تتولى تعيين وزير أول من الكفاءات (أمثال الشاذلي العياري ومصطفى كمال النابلي ...) يقوم بتكوين حكومة مصغرة توكل لها مهمة تصريف الأعمال كما تقوم هيئة الإنقاذ بتكليف مجموعة من خيرة علماء القانون الدستوري بتطهير دستور 59 مما شابه من الأحكام اللادستورية [illegible] الاستفتاء الشعبي في أجل أقصاه 3 أشهر يتبعه بعد ثلاثة أشهر انتخاب [illegible] رئيس الجمهورية ولأعضاء مجلس النواب أما وقد توصلت بعض الأطياف السياسية إلى فرض مسار مختلف خدمة لمصالحها الذاتية والعمل على خلق انفلات أمني وتوظيف أموال طائلة لذات الغاية وللتأثير على ضعاف الحال لشراء ذممهم ... و اليوم و قد نال بعضهم ما سعى إليه وخاب آخرون كل ذلك في ظروف اتسمت بالعنجهية والإقصاء والتشفي وغيرها من عمليات التجني على الحقوق فإن ما آلت إليه الأمور تجعل مقترحنا الأول من أوكد ما يتعين القيام به الآن حفاظا على قيم الجمهورية والنهوض باقتصاد البلاد الذي أصبح في حالة من التردي والانهيار غير المسبوق والذي ينبؤ بكارثة اجتماعية فضلا عن حالات التسيب والفوضى وخصوصا تسلح بعض الأطياف التي تتهيأ بصريح خطابها لما لا تحمد عقباه كل هذا بعد ضياع ما يقارب السنة والنصف من سوء التصرف وإهدار إمكانات الدولة وهدم مؤسساتها وأهم ركائزها. وبما أن وظيفة الجيش الأولى تتمثل في حماية الوطن و أن يكون دوما درعه الواقي فإنا نكرر نداءنا للسيد رشيد عمار للقيام بما يمليه عليه الواجب حتى يجنب جيشنا العتيد الدولة التونسية من الانهيار التام ومن الصوملة

51، شارع أبو نخلة الأنصاري المنزه السادس 2091 الهاتف: 755 755 71 / الفاكس 692 766 71
www.neo-destour.com / email. info@neo-destour.com

الملحق عـ13ـدد

وثيقة العـــهـــد الجـــمـــهـــوري

وفـاء لـدماء شـهدائنا واعترافـا بمـا قدمتـه اجيـال متعاقبـة مـن نضـالات وتضحيات مـن اجل بنـاء الدولـة الديمقراطيـة والتزامـا بتحقيـق اهـداف ثـورة 14 جـانفي 2011 بمـا هـي لحظـة فارقـة فـي تـاريخ تـونس المعاصـر ومنـارة لحركـة التحـرر العربـي وتجسـيما لمبادئهـا فـي الحريـة والكرامـة والعدالـة والمسـاواة وقطعـا مـع الفسـاد والاسـتبداد والتبعيـة واقتناعـا بـان الشـعب التونسـي يطمـح الـى بنـاء مجتمـع مـدني يكـرس اسـس المواطنـة وقـيم الجمهوريـة، تعلـن الاطـراف المممضية على هذا العهد ايمانها والتزامها بالمبادئ التالية:

تـونس دولـة ديمقراطيـة حـرة مسـتقلة ذات سـيادة الاسـلام دينهـا والعربيـة لغتها والجمهورية نظامها.

هويـة الشـعب التونسـي عربيـة اسـلامية ، وهويستمد مـن عمـق التـاريخ ثـراء شخصيته وتنوع مكوناتها بما يجعله في تفاعل خلاق مع قيم الحداثة والتقدم.

السـيادة للشـعب يمارسـها عبـر انتخابـات حـرة ديمقراطيـة تعدديـة وشـفافة بمـا يحفـظ تـداول السـلطة واقـرار الفصـل الفعلـي بـين السـلطات التشـريعية والتنفيذيـة والقضائية وتحقيق التوازن بينها وضمان استقلال القضاء وحياد الادارة.

تتكفـل الدولـة بضـمان حريـة المعتقـد وحريـة ممارسـة الشـعائر الدينيـة واسـتبعاد التنـافي والاكـراه والعـداوة فـي التنـافس القـائم بـين مختلـف الاطـراف والفصل بين المجال الديني والمجال السياسي.

اقـرار مبـدأ المسـاواة بـين المـواطنين امـام القـانون وفـي سـائر الحقـوق والواجبـات دون تمييـز علـى اسـاس الجـنس أوالعـرق أوالمعتقـد أوالـرأي مـع ضـمان كافـة الحقـوق الاساسـية للمـواطنين والمواطنـات وعلـى وجـه الخصـوص حريـة التفكيـر والتعبيـر والمعتقـد والضـمير والاعـلام والتـنظم والاجتمـاع والتظـاهر .

كمـا تتعهـد الدولــة بضــمان الحرمــة الجســدية لكافــة الافــراد وحفـظ كــرامتهم وأعراضهم وتجريم التعذيب ورفض العنف ايا كان مصدره.

حمايــة مكاســب المــرأة التــي نصــت عليهــا مجلــة الاحــوال الشخصــية ومجمــل النصــوص التشــريعية وتطويرهــا بتكــريس المســاواة الكاملــة بــين الجنســين وفســح المجــال امــام الشــباب للاســهام الفاعــل فــي الحيــاة السياســية والاجتماعيــة والاقتصــادية وحمايــة حقــوق الطفــل وتــدعيمها وفقــا للمواثيــق والمعاهــدات الدوليــة ذات الصلة واعتبار التونسيين بالخارج جزءا لا يتجزأ من الشعب التونسي .

ارســاء منــوال تنمــوي قوامــه التوزيــع العــادل للثــروات والتــوازن الفعلــي بــين الجهــات وضــمان الحقــوق الاساســية فــي الشــغل والصــحة والتعلــيم وحمايــة الملكيــة وتشــجيع المبــادرات الفرديــة وارســاء نظــام جبــائي عــادل وضــمان الحــق النقــابي بمــا فــي ذلــك الحــق فــي الاضــراب والنهــوض بالعلاقــات الشــغلية ومأسســة التفــاوض الجمــاعي والحــوار الاجتمــاعي وضــمان حــق الاجيــال القادمــة فــي الثــورة ومقومــات الحياة الكريمة وحماية البيئة.

تكــريس اللغــة العربيــة لغــة وطنيــة رســمية فــي كافــة أوجــه النشــاط مــع الانفتــاح علــى اللغــات والثقافــات الاخــرى وتشــجيع البحــث العلمــي واحتــرام الحريــات الاكاديميــة وحمايــة الملكيــة الفكريــة واقــرار حريــة الابــداع والنشــر وتــوفير الشــروط الماديــة للثقافــة والاعتــراف بــدورها الحيــوي فــي النهــوض بــالفرد والمجتمع.

حمايــة الاســتقلال الــوطني والوقــوف ضــد الهيمنــة والعمــل علــى ارســاء مبــادئ السلــم والحريــة لكــل الشــعوب وحقهــا فــي تقريــر المصــير وفــي مقاومــة الاحــتلال والعنصــرية وتعميــق الــوعي بالمصــير العربــي المشــترك والتفاعــل المتكــافئ مــع المحــيط المغــاربي والافريقــي والــدولي ومناصــرة كــل القضــايا العادلــة وفــي مقــدمتها القضــية الفلســطينية ومناهضــة الصــهيونية والتصــدي الــى كــل شــكل مــن أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني .

■ بقلم: محمد المختار القلالي

بين «أطفال بورقيبة» و«دعاة تحطيم الصنم»

نشرت «الصريح» في عددها الصادر بتاريخ 24 جوان 2012 مقالا بعنوان «صراع الأجيال» سرد فيه كاتب المقال، في البداية، قصة المرأة الأمريكية البدينة التي تعمل قيّمة على سلامة التلاميذ أثناء تنقلهم، على متن الحافلة، من وإلى بيوتهم، وما تعرضت له هذه السيدة من تهكم وتنكيل من قبل من تتولى حراستهم من الصبيان، منوّها بعد ذلك بردود الفعل الشاجبة لهذا «الطيش الطفولي»، وبمساحة التعاطف الواسعة التي لقيتها هذه السيدة من عديد الأطراف والجهات بمجرّد أن شاع خبرها بين الناس، متمنيا، في الختام، لو يتم الحرص، عندنا أيضا، على التصدّي لكلّ ما من شأنه «التطاول على جيل الكبار» ترسيخا لفضيلة «توقير الكبير» التي يبدو «أن الضرر قد طالها جراء الثورة التي لئن جاءت ببعض الايجابيات فإن سلبياتها تظل أكثر (!) حسب قول صاحب المقال طبعا، وتدليلا على ما ذهب إليه من رأي ضرب مثلا على ذلك بالجدل الدائر هذه الأيام بين السيد الباجي قايد السبسي من ناحية وبين منتقديه من المعنيين بالشأن السياسي من ناحية ثانية، وقد خصّ من بين هؤلاء بالتلميح لا بالتصريح، السيد رفيق عبد السلام وزير الخارجية الحالي، وتعويلا على سعة صدر صاحب المقال المحترم أسوق هذه الجملة من الملاحظات والأفكار لعل أن يعير لها بالا فيجد فيها ربّما، ماهو حريّ بالنظر والقبول.

أولا: إن المنهجية المتوخاة في صياغة المقال تشي بأنّ ما يعني صاحبه بالأساس هو اصطناع المبرّرات لدعم فريق بعينه هو فريق «الحرس القديم» والإشادة بفضائله.

ولئن كان ذلك من حقه، فإن من حقّ مخالفيه أيضا الردّ عليه بما قاله «أنطونيو قرامشي»: «لايمكن أن نفكر في الحاضر أو المستقبل بأدوات وعقول أعدت للماضي».

ثانيا: إن الصراع بما هو تدافع ناتج عن التعارض في المواقف، تختلف أجناسه باختلاف مجالاته، مايعني أن الصراع ليس شرّا كله، وليس شرّا دائما، الصراع مذموم متى ما تعلق بـ«المعلوم من الأخلاق بالضرورة» فليس في وسع عاقل أن يقبل التشكيك فيما تواضعت الإنسانية، منذ الزمن السحيق، على اعتباره مبادئ أخلاقية خالدة كالصدق والوفاء والأمانة والحياء والرحمة والمحبة والأمانة والإيثار والترفع والعفة والكرم والسماحة واحترام الآخر والرفق بالصغير وتوقير الكبير وإغاثة المستغيث إلى آخر ذلك من الفضائل محل إجماع الناس على مرّ الأجيال.

وأما إذا ما تجاوز الصراع ذلك ليكون مجاله الفكر وقضاياه أو، التحديات التي تواجه حياة الناس وما تقتضيه من اصطناع المقاربات لمغالبتها فصراع محمود بل ومطلوب. ومن واجب كل جيل أن لا يتوقف عند حدود ما توصل إليه سلفه. وتجاوز ما بلغه الآباء، في هذه الحال، لايعدّ عقوقا أو مروقا، بل شرطا يقتضيه قانون التطور. السلف، على إعلائنا لشأن السلف، لا يجوز أن نجعله يستأثر وحده بالحكمة.

الأخلاف، هم أيضا، لهم حقّ اصطناع ما يتواءم مع ظروفهم بابتداع الأدوات وتوسل الوسائل، يقاربون بها مشاكلهم ومشاغلهم بما يعني أنهم مدعوون إلى أن يأتوا بما «لم يستطعه الأوائل». والأمم المتقدمة، إنما تجاوزتنا في الأكثر، من خلال حرصها وتشجيعها على الإبداع بماهو تجاوز وتحديث وابتكار.

في هذا الإطار، يندرج التجاذب الحاصل هذه الأيام بين الوزير الأول السابق ومعارضيه... سي الباجي يدعو إلى تجميع كل «من هبّ ودبّ» في مواجهة الائتلاف الحاكم، و«النهضة» على وجه الخصوص وإن شئت قلت مجمل القوى المتماهية مع الثورة، المتحمسة للقطع مع الماضي، دعوة تقوم على إحياء «البورقيبية» كتجربة في الحكم «جرّبت فصحّت» كما درج السيد الباجي على وصفها والترويج لها، فيما يعتقد خصومه أن لا وجود في المدوّنة السياسية لنظرية تدعى «البورقيبية»، و«حكم بورقيبة» لا يرقى إلى المثال الحريّ بالاقتداء به، فلئن انطوت مرحلة حكمه على بعض المكاسب فهي لم تخل، في المقابل، من الأخطاء الفادحة أيضا، ويكفي الإجماع أو ما يشبه الإجماع على معاداة بورقيبة للديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أنه من السذاجة، في رأيهم، الاعتقاد في وجود من هو «رجل كل العصور» والأكثر من ذلك هم يعزون ما آلت إليه أوضاع البلاد من الفساد والخراب إلى فشل دولة الاستقلال في تحقيق التنمية، وما اندلاع الثورة بما هي إدانة للماضي وقطع مع أطروحاته وأدواته إلا دليلا على ذلك.

والحاصل، على كل حال، وبقطع النظر عن وجاهة رأي هذا الفريق أو ذاك، فإن ما ينبغي أن لا يختلف فيه اثنان هو أن هذا الصراع الذي بدا لصاحب المقال صراعا بين صغار وكبار يظل في جوهره صراعا حول المشاريع والأفكار، لا علاقة له بالمبادئ الأخلاقية والقيم الكونيّة كما ذهب إلى ذلك أخونا المحترم العزيز، ولأن الأمر كذلك، فالأصل إذن، أن لا يثير هذا التجاذب حفيظة أحد فضلا عن أن يخرج المرء بسببه عن طوره، فيقع في الزلل، ومن الزلل تقزيم الناس بوضعهم في الثرى فيما الآخرون في الثريا... وما على من يريد الدخول في هذا الجدل إلا الإدلاء بما يثري الحوار وبما من شأنه أن يعزز مواطن التوافق بين الفرقاء.

ثالثا: وبالمناسبة، هل يأذن لي السيد الباجي قايد السبسي، في سياق تعرضنا لمبادراته وتحركاته، بأن أهمس في أذنه داعيا إيّاه إلى الترفع عمّا بات موسوما به من هوس بالتهكم على خصومه، تهكما يرتدّ على شخصه (الكريم) دون أن ينال من خصومه، من ذلك على سبيل المثال نعته بالجهل لمن يفوقه شهائد وتحصيلا أكاديميّا، مغاليا في المزايدة حدّ الإدعاء بكون منافسه يجهل حتى ما تكون عاصمة البلاد التركية، داعيا إيّاه، بناء على ذلك، إلى العودة إلى صفوف المدرسة الابتدائية (!).

أخيرا لكم تمنيت لو لم أقرأ ما ختم به صاحب المقال مقاله، ونصّه: «فإذا كانت الثورة قد أتت بهذا ولا أكثر من هذا، فإنني أعلنها صراحة، وليشرب من أراد من ماء البحر، بئس الثورات في هذا الزمن التعيس» بصراحة، لم أجد ما به أعلق على هذا القول إلا بالقول: «لا حول ولا قوّة إلا بالله»، بيد أني أصرّ، أنا بدوري، على أن أعلنها مدويّة: نعم الثورة في هذا الزمن الجميل، وإنها لماضية، بمشيئة الله، إلى استكمال حلقاتها وتحقيق أهدافها، ولو كره الكارهون، فللثورة ربّ يحميها، وشباب يفديها، وليشرب، بعد ذلك صاحبي ومن والاه ممّن أربكتهم الثورة، لا من ماء البحر، (حاشاهم جميعا)، بل فراتا وسلسبيلا، إن لم يكن في الراهنة فهي التي هي خير وأبقى، بمشيئة من قضى أن تكون الأيام دولا بين الناس.

● **شيخوخة هانئة مريحة للسيد الباجي قايد السبسي، ومزيد التألق لوزير خارجيتنا الدكتور رفيق عبد السلام.**

جريدة "الصريح" 11 جويلية 2012

الملحـــق عـــ15ـــدد

- الفضيحـــــة -

بقلم محمّد المختار القلالي

عنـدما تـم الإعـلان عـن اعتـزام القنـاة الوطنيـة الثانيـة بـث حـوار يـوم الخمـيس 9 فيفـري 2012 يحضـره السـيد البـاجي قايـد السبسـي حـول بيانــه الأخيـر الـذي توجـه بـه إلـى الـرأي العـام فـي تـونس بمعيـة بعـض الوجـوه المعروفـة، وحتـى النكـرة (بـن تيشـة نموذجـا)، تطلـع المتـابعون للشـأن السياسـي في بلادنا إلى مشاهدة حصة يمكن أن تجمع بين الامتناع والإفادة ...

لكـن كـم كانـت ا لخيبـة شـديدة بلغـت حـد الصـدمة حـين لاحـظ النظـارة غيـاب (تغيـب) الـدكتور سـالم لبـيض عـن الحلقـة، مـا يشـي بـأن فـي الأمـر "إنّ"، وبأنّهـا العـودة، مـع الأسـف الشـديد، إلـى أسـاليب المنـاورة التـي خلناهـا ذهبـت بـذهاب سياسـة متخلفـة لا تحسـن غيـر التعتـيم، والتزييـف، والإقصـاء، وحبـك المناورات، والضحك على أذقان الخلق.

موضـوع الحـوار بيـان توجـه بـه صـاحبه إلـى "الجميـع" بقطـع النظـر عـن مرجعيـاتهم الفكريـة والسياسـية، وعليـه فإنــه مــن حـق "الجميـع"، بداهـة، أن يناقشـوه بيانـه، بقطـع النظـر عـن الموقـف منـه، وفـي مقـدمتهم مـن يخالفونـه الرأي، فالحق يبدوأكثر جلاء متى قورعت الحجة بالحجة الضديدة.

الأسـتاذ سـالم لبـيض مثقـف وأكـاديمي ذومصـداقية، والـذين يشـاركونه الـرأي والموقـف كثيـرون لحرصـه الجمـع، فيمـا يكتـب ويقـول، علـى الالتـزام بالموضـوعية والوفـاء لمقومـات الهويـة، ومشـاركته فـي الحصـة لوتمـت لجعلـت

الحوار أكثر ثراء وإقناعا وإفادة للمشاهدين وأما "السياسي المحنك والدبلوماسي الضليع" الذي نفى عن نفسه أي صلة بما حصل، فيبدوأنه آثر الإزورار تهيبا لمواجهة أكاديمي مفوه، حاضر البديهة واسع الإطلاع، غير أن الحاصل على كل حال أن الأستاذ لبيض هومن كسب الجولة بامتياز حتى ولولم يخضها.

نداء استغاثة أتوجه به، في الختام، إلى من بأيديهم الحل والعقد أن أنصفونا، يرحمكم الله، من هذه المؤسسة المحسوبة علينا، نحن العموم، والتي ندفع لها، فتأبى أن تقابلنا إلا بمزيد الإصرار على الجنوح عن الصواب، المثير للحفيظة والأعصاب.

- **ملاحظة** : تم نشر هذا المقال بالصحافة الألكترونية

عِتــــــــاب

بقلم : محمد الختار القلاّلي

مدير مدرسة متقاعد

فـي الوقـت الـذي يواصـل فيـه التونسـيّون الشـرفاء صـنع "معجـزتهم"، مـا انفكّـت بعـض وسـائل الإعـلام فـي بلادنـا، تطالعنـا، كـلّ يـوم، بمـا يثيـر الشـكّ فـي النفـوس، ويوقـع الإحبـاط فـي العـزائم، متوعّـدة شـعبنا المتطلّـع إلـى غـد مشـرق بالويـل والثبـور، وعظـائم الأمـور. وقـد زادت وتيـرة الوعيـد حـدّة بعـد أن باحـت صـناديق الاقتـراع بأسـرارها، وصـعّد شـعبنا مـن قـدّر أنّهـم أهـل للأمانـة، معرضـا عـن المتـردّدين فـي القطـع مـع -الماضـي، السّـاعين إلـى إغـراء النّـاس بـ "حداثـة منحرفـة" بشّـر بهـا "الـذين مـن قـبلهم"، لـيس فيهـا غيـر التعسّـف علـى كلّ ما هوأصيل وجميل ومقدّس.

لقـد حقّـق التونسـيّون بثـورتهم حلمـا كـان إلـى وقـت قريـب، بعيـد المنـال، فأطـاحوا بالسـلطة الغاشـمة، وعقـدوا العـزم علـى القطـع مـع زمـن الـرّداءة، وهـا هـم أولاء يتوجّهـون الآن إلـى التأسـيس لدولـة وطنيـة ديموقراطيـة وحديثـة ... فـي هـذا الظـرف الـذي وجـب أن نشـيع فيـه الإحسـاس بالأمـل والتفـاؤل، وتحفّـز فيـه الهمـم، ونحشـد جميـع الطاقـات كـي نسـتغل هـذه الفرصـة التـي لا يجـود الـدّهر بمثلهـا إلاّ لمامـا، نجـد، ويـا للأسـف الشّـديد، مـن يصـرّ علـى وضـع العصـا في العجلة، ويأبى أن يساهم في "الملحمة" إلاّ بالنعيق والنقيق...

حريـة الإعـلام مكسـب وجـب العـضّ عليـه بالنواجـذ، بيـد أنّ الإعـلام يفقـد مصـداقيته إذا غفـل عـن الالتـزام بمبـدأي الحيـاد والحرفيـة، خصوصـا إذا مـا تعلّـق الأمـر بمنبـر إعلامـي عمـومي، بقـدر مـا نـرفض أن يتحـوّل إلـى بـوق لتمجيـد "الحـاكمين"، نـرفض، فـي المقابـل وبشـدة، أن يتحـوّل إلـى أداة تخـدم أجنـدات خصـومهم مـن السياسـيين، علـى غـرار مارتأتـه صـحف كثيـرة مـن خـلال انخراطهـا فـي الحملـة الهادفـة إلـى تضـليل الـرأي العـام سـعيا منهـا إلـى زعزعة ثقة الناس بالفريق الماسك بالشأن العام.

أنـا مـع النقـد حتـى أكـاد لا أعتـرف بمـا يـدعى "خطوطـا حمـراء"، ولكنـه النقـد القـائم علـى قـوة الحجّـة. المبـرّإ مـن التجـريح، الهـادف إلـى اقتفـاء أثـر الحقيقـة... ولأنـي أتمنـى لإعلامنـا إطـراد التـألق والانتشـار، يشـرفني أن أقتـرح علـى جميـع المنتسـبين إلـى هـذا القطـاع الحسّـاس، بكامـل التواضـع، وبغيـرة المحـبّ علـى مـن يحـبّ، إعـادة النّظـر فـي منهجهم، وذلـك بإيثـار النقـد علـى الانتقاد، والبناء على الهدم ، والموضوعية على الانحياز للهوى والمزاج.

... ويبقى الودّ ما بقي العتاب.

<u>**ملاحظة**</u> : نشر هذا المقال بصحيفة "المغرب" بتاريخ 25 فيفري 2012.

الصريــح - الخميس 5 جانفي 2012

■ بقلم: محمد المختار القلالي
جمنة (قبلي)

ورثة بورقيبة وخطرهم على هويتنا العربية الإسلامية

القصّة بدأت مع بورقيبة الذي ان تجاوزنا عن سيئاته، فلن نتجاوز عما ألحقه بهويتنا من ضرر فادح... كان بورقيبة معاديا لكل ماله صلة بالعروبة والإسلام اعتقادا منه أنهما يعيقان سعيه الى «تحديث» المجتمع او بالأحرى «تغريبه»

وتماشيا مع برنامجه سخر بورقيبة كل مالديه لحملنا على التسليم بأن التخلّف مرادف للهوية، وانه ليس امامنا من خيار ان نحن رمنا تحقيق الحداثة، سوى الإلقاء بكافة مقوّمات هويتنا وراء ظهورنا ومحاكاة «النموذج الغربي» محاكاة للأسف لم نتوجه فيها الى ما في هذا النموذج من نواح ايجابية، بل اكتفينا منه بأخذ القشور، وبما شاب هذا النموذج من شوائب مخلة بالأصول والفضائل والقيم.

ثم خلفه المخلوع، فسار على خطى سلفه في معاداة الدين والأصالة بيد أن الانصاف يقتضينا القول ان بورقيبة، ورغم تقييمنا السلبي لتجربته، كان يقدّر بينه وبين نفسه أنه لايبتغي غير الإصلاح (ما استطاع الى ذلك سبيلا) وأما المخلوع فلا مشروع له، ولا مايشبه المشروع، همه الوحيد التشبث بالسلطة يوظفها فيما يعود عليه وعلى زمرته الفاسدة بالمغانم يغنمونها من مستحقات البلاد والعباد، ولاضير في سبيل ذلك أن يسلط على التونسيين شتى أشكال القمع والدجل والابتزاز.

كنت لا أزال حدثا، دون الإدراك، حين كان الاستعمار الفرنسي متحكَما في رقابنا، ثم قرأت عن هذه المرحلة وسمعت عنها، ولم يبلغني أن تونسيا واحدا ضيّق عليه في دينه، أو حوسب لكونه يرى أن دينه يمكن أن يكون ملهما لشؤون دنياه... ولم أسمع قطعا بأن أعوانه قد اقتادوا الى مخفرهم من رام أداء صلاة الفجر بالمسجد للتحقيق معه حتى يستبينوا اهواءه ونواياه، وليقدروا، على ضوء ذلك مدى الخطورة التي يمكن ان يشكلها على نظام الحماية القائم في بلادنا آنذاك... لم أسمع قط بأن السلطات الاستعمارية قد اشتبهت في أمر شاب، فقط لأنه اختار لغاية يراها أن يرسل لحيته، أو ظنت الظنون بفتاة ما لكونها آثرت الاحتشام على السفور، كما لم أسمع بأن المستعمر حض الأهالي على أن يدعوا صيام رمضان، أو ان ينقصوا من أي فريضة اخرى من فرائض دينهم...

بيوت الله كانت مفتوحة آناء الليل واطراف النهار، يقصدها الناس للتعبد والتهجد والتفقه في الدين أكثر من ذلك لم تتجرأ السلطات الاستعمارية على غلق قلعة تربوية وعلمية عريقة تخرج منها اعلام أفذاذ، وتولت على مدى مايزيد عن ألف سنة تأطير المجموعة الوطنية تأطيرا روحيا سمحا ومعتدلا أسهم في تهذيب السلوك وحال دون ظهور دعاة الغلو والتطرّف.

أمقت الاستعمار، وأعلم أن جميع خططه مشبوهة، وأن أهدافه لاتتجاوز الهيمنة على المستضعفين، ونهب ثرواتهم، ولكن سؤالا مع ذلك يطرح نفسه عليّ بقوة: هل كان هاجس الخطر من الهوية لدى السلط الاستعمارية أقل حدّة مما هو لدى دولة الاستقلال في عهديها البائدين؟

الرأي عندي ان الاستعمار قد قام «بما عليه»، ثم أوكل بقية «المهمة» الى من ساهم في تنصيبهم حكاما على البلاد من بعده.

والآن ها قد ذهب بورقيبة الى حيث اللاعودة، ولاذ المخلوع بالفرار فيما بقينا نحن نعاني من «آثار العدوان» على هويتنا بسبب سياستهما... ولاعجب والحال على مابينا، أن يظهر فينا من يفاخر علنا بالإلحاد، ومن يتعمد التعسف على مقدساتنا، لابل وأن يجد هؤلاء من يناصرهم ويصفق لنعيقهم بتعلة الحق في التعبير، وحق المبدع والفنان في الحرية (وكم من حق أريد به باطل)

ليس هناك حرية مطلقة والا فإن الحرية تقضي على الحرية (كما الاستبداد يقضي على الاستبداد)

وأما المبدع فهو من يعيش الحيرة «المأساة» (على حدّ تعبير المسعدي) تدفعه الى الادمان على التفكر لعل أن يخرج في النهاية بما من شأنه ان يقلص البعد القائم مابين الواقع والحقيقة.

وأما من احترفوا استفزاز مشاعر الناس من خلال المس بمقدساتهم فهؤلاء متطفلون على الإبداع حري بهم أن يعنوا بتعميق زادهم الثقافي بدل التوهم بكونهم قد غدوا في عداد «النجوم» والمبدعين.

رهط آخر وهم ورثة الفكر البورقيبي حتى ولو ادعى بعضهم عكس ذلك، اتخذوا «الحداثة» شعارا لهم وجعلوها هم ايضا نقيضا للهوية (رغم كون أبناء الحداثة الشرعيين قد تجاوزوها اليوم الى مابعد الحداثة) والى جانب شعار الحداثة، سمعنا شعارات أخرى ترفع «كالعلمانية» و«اللائكية» وحتى الدعوة الى «الأمازيغية» مقوّما محوريا لهوية التونسيين، فالعرب مجرد وافدين، والمسلمون غزاة طامعون... انها دعوات مشبوهة غايتها سلخ التونسي عن ذاته، والا متى كان البعد الروحي الوجداني يتعارض مع التحديث؟ أو ليس في الامكان أن نبني «حداثة» تستوعب القيم الإنسانية الكونية وتحمل في الوقت نفسه بصمتنا الوطنية؟

ان أهم ما ينتظر حكامنا الجدد اليوم هو اعادة بناء الإنسان التونسي الذي عملت السياسات السابقة على تدميره.

آمل أن يكون من صعدناهم في الانتخابات الأخيرة واعين كل الوعي بذلك عازمين على اعادة الاعتبار لهوية البلاد والعباد بعد أن طالها ما طالها من العسف والتشويه قادرين على تحقيق ذلك بمعونة الله تعالى، وبدعم ممن يحبّون تونس، ويتوقون الى رؤيتها وطنا عصريا تقدميا (حداثيا) مضمخا بعطر العروبة ومسك الإسلام.

■ بقلم: محمد المختار القلالي

حين يخرج الانسان من الانسان

يا الله، كم كثر السفهاء بيننا هذه الأيام، خصوصا في دنيا السياسة والسياسيين!
يقول الشاعر:

إذا نطق السفيه فلا تجبه فخير من إجابته السكوت

لكن ليست نظرية، أو قاعدة علمية، ولا حتى مبدأ أخلاقيا مقرورا به، يوجب التقيد بمقتضاه. هي قول شاعر، وفقط. قد يصح مؤداها في بعض الحالات، وقد لا يصح في أخرى. ولذلك فإن الرد على «السفيه» أحيانا، يتحول إلى فرض عين، والسكوت عنه جبن وخيانة ونفاق.

أؤكد، بداية، أن المقصود بلفظ «السفيه» في سياق حديثنا هذا هو من لا يحسن التصرف في القول والخطاب، مجردا من كل معاني التهكم والحط من أقدار الناس، كما قد يذهب إلى ذلك البعض من قراء هذه الأسطر، هو على قياس السفيه بالمعنى الشرعي الذي يقصد به من لا يحسن التصرف في ماله ومتاعه.

إن الرد على «السفيه» أحيانا، يتحول إلى فرض عين، والسكوت عنه جبن وخيانة ونفاق.

جرني إلى هذه التوطئة ما صرنا نصبح عليه ونمسي من «اسهال لفظي» بات ينغص علينا حياتنا، ويثير فينا الفزع والجزع، ويدعو إلى البكاء على ما آلت إليه حالنا في هذا المجال. وإني لأتساءل عما إذا كان هؤلاء يطلقون العنان لألسنتهم تفعل فعل العقارب في أقدار الناس وأعراضهم وأعني بأن ما يأتونه من هذا السلوك الشائن لن يفضي بهم في النهاية إلا إلى ما لا نتمناه لهم من الوقوع في الوقاحة والصفاقة وقلة الحياء، ما يجعلهم محل احتقار الناس والسخرية منهم، مآلهم المحتوم، بمرور الوقت، الازدراء والاهمال والنسيان.

ماأكثر الأمثلة التي تحضرني، في هذا السياق، لو لا أني أوثر الاختصار، ولا شك على كل حال، أن المتابعين للحراك السياسي في البلاد قد وقفوا على ما تزخر به الساحة الوطنية من أمثال هؤلاء الذين يبدو أنهم لا يجيدون غير التشويه، والتثريب، والتجريح، ونهش لحم بني البشر، فهذا مراهق دخيل على عالم السياسة يتهم بالخيانة من يشاء، دون دليل أو برهان، طالت سهامه حتى من حمى الشعب والثورة، وذاك رئيس حزب ورجل قانون (ضليع) يتهم (عيني عينك) وزيرا لا يشك أحد في صدق انتمائه لوطنه وأمته، وبماذا؟ - بالعمالة لـ«اسرائيل». وثالث جاءنا من الجنوب الأبي، يأبى أن يظهر علينا إلا بمظهر من لا يهاب أحدا، دأبه المعارك يصطنعها ليبدو، في نظر «النظارة» بطلا لا نظير له في الأحياء ولا حتى في الأموات... من قال: إن عنترة العبسي مات؟

أختم بنائب محترم جدير بالتوقير لسنه، لم يحصل لي شخصيا شرف السماع به في السابق، قبل أن أستمع إليه خلال اجتماع مفتوح تولى حزب المؤتمر من أجل الجمهورية تنظيمه، وأعترف بأن ما قاله في ذلك اليوم قد أعجبني، ما جعلني أخرج من اللقاء بانطباع ايجابي على الرجل. ثم استمعت إليه ثانية عند ترؤسه الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني التأسيسي فساءني، والحق يقال، عدم انضباطه للعرف الذي يتعين التقيد به في مثل تلك الحال، والقاضي بالاقتصار في الإعلان على انتصاب المجلس رسميا ثم المرور مباشرة إلى انتخاب رئيس له، يحيل إليه آليا رئاسة الجلسة لتنتهي بذلك مهمته المحدودة والمحددة، دون أن يكون مدعوا إلى الدخول في أي موضوع أو قضية، ثم أتيحت لي، كغيري، متابعة تصريحات الرجل ومداخلاته عبر وسائل الاعلام المختلفة، فانتهيت، مع إقراري بصدق وطرافة، البعض مما يقوله، إلى أنه مدعو إلى ضبط لسانه أكثر، والجنوح إلى الاقتصاد في الانتقاد، ولزوم العفة عند التعرض لمن يختلف معهم في الرأي، خصوصا إذا ما كانوا ممن سبق أن جمعه بهم «ماء وملح»... كنت وبعض الأصدقاء (في البلد) نقول عمن لا يولي اهتماما بضبط اللسان(فلان يسوق بلاش أوراق)، فإلى أي حد، يا ترى، تنطبق هذه المقولة على حال صاحبنا؟

عجبا والله، لكأن صاحبنا لم يبلغه «النداء» ولا هو انفتحت عيناه على حقيقة المشهد فيرى المعاول تنهال هدما على ثورتنا الفتية من هنا وهناك.

بيد أن ما أثار حفيظتي هو هذا الهجوم العنيف الذي شنه حضرة النائب على أحد رفاقه منصف المرزوقي، متهما إياه بـ«العيوب السبعة»، وغالى في ذلك حد التشكيك في مدارك الرجل العقلية، ما يستوجب عرضه على طبيب في الاختصاص، وفق ما ذهب إليه...

كنت من أشد الناس رفضا لمقولة«هيبة الدولة» بالمعنى الذي أراده لها الرئيس الراحل بورقيبة، لكن يبدو أن عليّ أن أراجع موقفي بهذا الخصوص أمام هذا التطاول المغالى فيه على رموز الدولة. أنا أعرف منصف المرزوقي من زمان، التقيته، وسمعت إليه، وقرأت له، ولدي على أدائه مآخذ جمّة، آخرها هذا النقد اللاذع الذي وجهه إلى حليفته «النهضة» علنا، في مناسبة كان من المفروض استثمارها في تصليب الإئتلاف، لا في زعزعة الثقة بين أركانه. عجبا والله، لكأن صاحبنا لم يبلغه «النداء» ولا هو انفتحت عيناه على حقيقة المشهد فيرى المعاول تنهال هدما على ثورتنا الفتية من هنا وهناك. وأعترف بأن تفاؤلي بقدرته على حسن التعاطي مع «الحكم» لم يكن، بالنتيجة، في محله وقد يشاطرني في ذلك آخرون انتظروا من الرجل أكثر مما وجدوه عليه، لكن ذلك يجب أن لا يتحول، في كل الأحوال، إلى مدعاة للانتقاص من شأنه فضلا عن هرسلته وتتريبه، توقيرا في الأقل، لمقام الرئاسة. هل نحتاج إلى التذكير بالمسلمات كضرورة احترام مشاعر الآخرين مهما بلغ منسوب خلافنا معهم، كون ذلك ما يقتضيه الانخراط في الحياة المدنيةو ويستوجبه «داعي الاجتماع» على الصياغة الخلدونية؟

ماذا نقول إذن فيما أتاه نائبنا مع أحد رفقاء دربه؟ هل نلعن السياسة اعتبارها من جعلت الوفاء يذهب من الناس؟ مترحمين بحسرة على مثلنا القديم القائل: «زين الخلق الوفاء».

قال صاحبي في نهاية حوارنا بعد أن خضنا طويلا في «باب النائب وصديقه الرئيس»: ألا ترى معي أن حضرة النائب، فيما يبدو، هو من في حاجة أكثر من غيره إلى تشخيص طبي يكشف عن مدى سلامته من أمراض الشيخوخة؟

قلت: الأهم من ذلك، عندي، بعد أن كشفت أحداث ما بعد الثورة «عارنا وشنارنا» حتى غدت بلادنا لا يكاد يطيب فيها العيش، أن نجعل في مقدمة اهتماماتنا مستقبلا، العمل على إعادة بناء الانسان الذي دمره، مع الأسف، النظالم السابق، أكبر جرائمه المقترفة في حق شعبنا على الاطلاق.

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت ... فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

تغطية صحفية لمحاضرة ألقاها الكاتب الطاهر بن يوسف في منتدى مؤسسة التميمي للدراسات يوم 15 - 9 - 2012

كتب: نوفل سلامة

ضيف منتدى مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات في ندوة يوم السبت 15 سبتمبر 2012 هو شخصية غير معروفة على الصعيدين الفكري أو السياسي ومؤثث الندوة الأخيرة في التأريخ للذاكرة الوطنية قد شكل مفاجأة سارة لكل المواظبين على هذا اللقاء الأسبوعي الذي تؤمنه مؤسسة التميمي. هذا الضيف الذي شد إليه الانتباه هو الضابط المتقاعد في الحرس الوطني السيد الطاهر بن يوسف الذي استضافه الدكتور التميمي لعدة اعتبارات أولها أنه رجل أمن عمل في عهد بورقيبة وبن علي وتقلد عدة مهام أمنية وخاصة في ظروف حرجة كأحداث الحوض المنجمي التي جدت سنة 2008 فهو من هذه الزاوية شاهد بامتياز على فترة حرجة ومهمة من تاريخ تونس، وثانيها أنه من القلائل بل إن لم نقل الوحيد من الذين خدموا في السلك الأمني وتوجهوا بعد تقاعدهم إلى الكتابة والتأليف حيث صدر للطاهر بن يوسف إلى حد اليوم حوالي 7 كتب أبرزها كتاب « الحبيب بورقيبة تضخم الأنا سبب البلية » وكتاب « ضابط من الأمن شاهد على نظام بن علي » وكتاب الممارسات الشيطانية لبن علي » وكتاب « هل كان الراجحي مخطئا » وله كتاب تحت الطبع عن السيد الباجي قائد السبسي يتحدث فيه عن شخصيته وعلاقته بالثورة المضادة ودوره الملتبس في الانتقال الديمقراطي.

بدأ السيد طاهر بن يوسف حديثه بالتأكيد على ضرورة إعادة كتابة التاريخ التونسي بغاية تصحيح الكثير من أحداثه ووقائعه ورد الاعتبار للكثير من المرجعيات والشخصيات المؤثرة في الحركة [illegible] وبناء الدولة الحديثة من [illegible] المنصف باي الملقب بباي الشعب والمناضل عبد العزيز الثعالبي والزعيم صالح بن يوسف والقائمة تطول. وهذا العمل هو ضروري في راهن الثورة حتى نكتب تاريخنا تاريخا أقرب ما يكون إلى الصحة والموضوعية. إثر ذلك أعلن المحاضر عن عدة محاور قال إنه سوف يتحدث فيها وهي كلها ملفات خطيرة تحتاج كل واحدة منها محاضرة منفردة. من هذه المحاور الأجواء السياسية والأمنية التي سبقت انقلاب 7 نوفمبر 1987 والتي اتسمت بتدهور الوضع الاجتماعي والسياسي إلى درجة محيرة خاصة بعد هيمنة حركة الاتجاه الإسلامي على الشارع التونسي وتفاقم الاحتجاجات والمظاهرات في الشوارع وتصاعد التحركات الطلابية التي كانت تقلق كثيرا النظام خاصة بعد عجز بورقيبة عن التحكم في الأحداث. وكذلك محاولة محجوب بن علي تكوين مليشيا مسلحة تتكون عناصرها من أعوان الحرس [illegible] وتشكيل هيكل مواز للأمن الداخلي. وهي عملية لم يكتب لها النجاح. في هذا الإطار يذكر الطاهر بن يوسف أن التربصات الأمنية في صفوف الشرطة قد تكثفت منذ تعيين بن علي على رأس وزارة الداخلية وتواصلت بعد تسلمه الوزارة الأولى وخاصة في ميدان الاستعلامات من خلال تربصات في عدة دول أوروبية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت كل هذه التربصات يستفيد منها في الدرجة الأولى رجال الأمن من الشرطة. غير أنه لأول مرة قبل انقلاب 7 نوفمبر 1987 يجري تربص للحرس الوطني. وهو إجراء مخالف للتقاليد السابقة حيث أجري تربص أمني لرجال الحرس الوطني دام من 18 أكتوبر 1987 إلى 6 نوفمبر من نفس السنة بإشراف خبراء من وكالة الاستعلامات الأمريكية اتضح فيما بعد أنه ليس لديهم أية خبرة في هذا الميدان وإنما مجيئهم إلى هذا التربص هو تمويه لا غير حيث كانت لهم مهمة محددة سوف تتضح بعد الإطاحة بالرئيس بورقيبة.

ويواصل فيقول: حينما شاركنا في هذا التربص لم نكن نعلم سبب اختيار هذا التوقيت وسبب الاختيار سلك الحرس [illegible] خبراء من أمريكا ليست لهم دراية تذكر في الاستعلامات. غير أن كل هذه الحيرة التي كانت تنتابنا قد انكشفت حينما طلب منا يوم 6 نوفمبر 1987 أن نقطع التربص وأن نلتحق بمراكز عملنا بعد حصول عدة ترقيات في صفوفنا وهو أمر استثنائي لم يحصل من قبل وكان من نتيجته أن قامت وحدات الحرس الوطني الانقلاب يوم 7 نوفمبر أي قبل يوم من انتهاء التربص، ويعود السبب في ذلك إلى أن بن علي كان يعد منذ مدة لمحاولة انقلاب على حكم بورقيبة وذلك بالتنسيق مع المخابرات الأمريكية التي لم تعد تثق في قدرة بورقيبة على السيطرة على الوضع الداخلي بعد تقدم حركة الاتجاه الاسلامي أشواطا كبيرة في السيطرة على الشارع والجامعات خاصة بعد التفاف العديد من شرائح الشعب حولها. فكان أن تقرر الانقلاب يوم 7 نوفمبر قبل يوم واحد من اكتشافه محاولة انقلاب كانت مدبرة ليوم 8 نوفمبر من طرف الإسلاميين فقام بن علي بعملية استباقية وافتك الحكم من الإسلاميين للمرة الثانية – الأولى كانت بعد فوزهم في انتخابات 1989-

وهذا يفيد أن من قاد الانقلاب ونفذه هم وحدات الحرس الوطني وليس وحدات الشرطة أو الجيش. وقد رافق هذه الأحداث اعتقال كل المقربين والموالين للزعيم الحبيب بورقيبة كوزير التربية آنذاك محمد الصياح والمناضل الدستوري البشير زرق العيون والحبيب بورقيبة الابن ومنصور الصخيري وزير التجهيز ومحمود شرشور مدير الحزب والجنرال أحمد نعمان قائد سلاح الجو وابن شقيقة الرئيس بورقيبة وحسن قاسم ومحجوب زرق العيون وغيرهم من الذين المعروف عنهم ولاؤهم المطلق لبورقيبة. وقد كان بن علي متخوفا من هذه العملية الانقلابية فجهز طائرة خاصة وجلب أهله إلى وزارة الداخلية تحسبا لما يمكن أن يحصل وخاصة إذا انكشف أمره أو أحبطت خطته.

ينتقل السيد الطاهر بن يوسف إثر ذلك للحديث عن علاقة بن علي بجهاز الموساد وبداية التنسيق مع السلطات الصهيونية في هذا الملف. فقال معلومات كثيرة البعض منها غير معلوم خاصة ما تعلق منها بالخطة التي وضعها بن علي لاغتيال أبي جهاد والرواية التي روجها بعد مقتله وهي مسرحية رديئة انطلت على الشعب وقتها. غير أن الحقيقة تفيد أن الذي نفذ عملية حمام الشط هي عناصر أمن تونسية.

في هذه الندوة تحدث كذلك السيد بن يوسف عن تزوير الانتخابات وعن كل المسرحية التي كان يؤثثها الولاة بالتنسيق مع وزير الداخلية، حيث كانت نسبة الانتخابات تحدد مسبقا قبل ثلاثة أيام من إجرائها.

وفي علاقة بهذا الملف عرج السيد الطاهر بن يوسف على قضية حقوق الإنسان في عهد بن علي فقال إن هذا الأخير كان يكذب على الجميع وكان يدعي أنه راعي الحريات

99 % من مراكز الاحتفاظ بمقرات الحرس الوطني لا تتوفر على أدنى ظروف الصحة

والحال أن الحقيقة هي أن هذا الملف تتحكم فيه ثلاثة مبادئ الأول التعليمات والثاني التدخلات والثالث هو القانون. وفي هذا المجال فقد كانت التعليمات التي أعطيت في تلك الفترة هي عدم ايقاف أي سيارة تقودها امرأة وهو أمر مخالف للقانون حيث أن الكثير من التجاوزات كانت تقع من وراء هذا الإجراء. كما أن 99 % من مراكز الاحتفاظ بمقرات الحرس الوطني لا تتوفر على أدنى ظروف الصحة وهي لا تصلح حتى للحيوان. وفي كلمة فإن المنظومة الأمنية والحقوقية قد شكلت عقيدة سخرت في خدمة النظام وعائلة بن علي ومقربيه مما خلق أجواء مشحونة ومتوترة بين المواطن والمؤسسة الأمنية انتقل إلى عداء بين قوات الشرطة ووحدات الحرس.

وينهي السيد الطاهر بن يوسف حديثه في هذه الندوة بالتطرق إلى الثورة المضادة ودور السيد الباجي قائد السبسي في هذا الموضوع ودوره كذلك في افشال الثورة. فشخصيته تثير الكثير من الأسئلة في راهن الثورة. ومما قاله السيد الطاهر بن يوسف عنه أنه قد أكل من كل الموائد وكان أول سفير تونسي يرسل برقية تهنئة لبن علي خلال انقلاب 7 نوفمبر 1987. وقد قال عنه بورقيبة في خطابه سنة 1972 بعد مؤتمر المنستير إن الباجي قائد السبسي « كان شخصية غير معروفة ولم يكن يوما مناضلا. ولا دخل السجن أبدا أثناء الكفاح وكان يتجنب الظهور. وهو اليوم يشتغل وزيرا ويحصل على دخل يتجاوز دخل الوزير. هذا الرجل جاء به الطيب المهيري وعينه رئيسا للديوان ثم توسمت فيه الخير والنشاط ثم عينته سفيرا في فرنسا. وقد جاءني يوما يريد الاستقالة لعدم قدرته الاضطلاع بمهامه حسب قوله وقد حصل هذا الموقف منه إبان تلك المساعي التخريبية التي أراد منها أصحابها تعطيل سير الدولة والحيلولة دون تكوين الحكومة ومارسوا شتى الضغوط حتى بواسطة النساء لحملوا المستوزرين على الامتناع من المشاركة في الحكومة وكانوا يظنون أنني سأعجز عن تشكيل الحكومة وتسيير شؤون الدولة إذا غادر مثل الباجي قائد السبسي سفارة تونس بفرنسا. » (راجع الجزء 30 من خطب بورقيبة صفحة 109)

كما تعمد بنفسه تعذيب معارضي بورقيبة لما كان وزيرا للداخلية. وقد جاء به كمال لطيف إلى الوزارة الأولى بعد الثورة. وهو يمثل الثورة المضادة ودوره خطير بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011 ترك للحكومة الحالية ألغاما كثيرة وإحراجات عديدة منها إتلاف العديد من الملفات التي تدين رموز الفساد مما جعل الحكومة الحالية لا تجد إلا العدد القليل من الأدلة حتى تحاسب من يطالب الشعب بمحاسبته. وهو بالإضافة إلى ذلك فهو رجل متكبر ويعرف عنه تضخم الأنا لديه وهذا يبرز بكل وضوح في تصرفاته مع الصحافيين خلال رئاسته للحكومة حيث تعالى عليهم في خطابه يوم 13 جويلية 2011، وتولى تقزيمهم في خطابه يوم 8 ماي 2011. ومع ذلك لم يشن عليه الإعلام حربا كما

المخابرات الأمركية ساعدت بن علي على الاطاحة ببورقيبة

يشنها اليوم على الحكومة الحالية رغم أنها لم يفعل مع الإعلام عشر ما فعله السبسي معها.

والباجي قائد السبسي يعيش عقدة بورقيبة فهو يدعي أنه وريث التركة البورقيبية فتراه يحاول تقليده في كلامه وفي استعماله للآيات القرآنية والأمثال الشعبية حتى وصل به الحال أن يتحدث في كل حال عن البورقيبية. وعد بالرحيل واستعجل تسليم السلطة وتطليق السياسة، غير أنه رجع بعد الانتخابات ببيان ومبادرة وحزب أجوف دون برنامج. في كل أمم الدنيا حينما يكتب السياسي مذكراته يطلق السياسة والسبسي كتب مذكراته غير أنه مازال طامعا في الحكم. يحاول اليوم إعادة إنتاج البورقيبية وإعادة التجمع. وهو يقود حملة إعلامية ليست في مصلحة الثورة. من خصاله عدم الوفاء لبورقيبة رغم ادعائه أنه بورقيبي. هو لم يشارك في الثورة ولا تحدث يوما عن الجرحى والشهداء ولا تحدث عن معاناة بورقيبة. تنكر للكثير من المواضيع من أخطرها إنكاره للقناصة والحال أنهم حقيقة والأدلة على ذلك عديدة أوردتها في كتابي عن القناصة.

هذا القليل القليل من الكم من المعلومات الدقيقة والموثقة التي أوردها الطاهر بن يوسف الضابط في الحرس الوطني عن العديد من الأحداث المؤثرة في تاريخ تونس وهي معلومات مهمة في إعادة كتابة تاريخ تونس كتابة موضوعية وصحيحة. والنتيجة التي يخرج بها كل من تابع هذه الندوة المثيرة هي أن السيد الطاهر بن يوسف يتوفر على كم هائل من المعلومات الدقيقة عن أمور الحكم والقضايا الأمنية تحتاج تحليلا معمقا من طرف رجال الفكر والسياسة وكل المختصين في الميدان النفسي والاجتماعي حتى نفهم شخصية من كان يحكمنا كالزعيم بورقيبة وبن علي والباجي قائد السبسي. ومع ذلك تبقى مؤلفات الطاهر بن يوسف مهمة وضرورية لكل دارس لتاريخ تونس ولكل من يصبو للتعرف على حقيقة الكثير من الأحداث المؤثرة في زمن بورقيبة وبن علي وبعد 14 جانفي 2010.

حزب نـداء تـونس

القائمة الكاملة للهيئة التنفيذية

الهيئة التنفيذية

الباجـي قائد السبسـي، الأزهر القـروي الشـابي، الطيب البكوش، عبد المجيد شـاكر، الأزهر العكرمي، محسن مرزوق، بوجمعـة الرميلي، رضا بالحاج، سـلمى اللومـي الرقيق، وفاء مخلوف الصيادي، سـماح دمق، أنيس غديرة، سـليم شـاكر، خميس قسـيلة، ابراهيم القصاص، مولدي الزيدي، عبد العزيز القطـي، ضمير المناعـي، محمد علي نصري، فـوزي اللومي، محمـود بن رمضـان، منذر بالحـاج علي، رافع بن عاشـور، حافظ قايد السبسي، ليلى الحمروني، رؤوف الخماسي، نجوى مخلوف، نور الدين بن تيشـة، عبد العزيز المزوغي، الطاهر بن حسين، بشـرى بالحاج حميدة، الهادي الغضباني، عبد المجيد الصحراوي، مصطفى بن أحمـد، أمينة الرقيق، أمينة بن قدور، ألفة خليل، سعيدة قراش، سهى بن عثمان.

في الرد على نهاية الشرعية الانتخابية يوم 23 أكتوبر

◄ بقلم: الصغير الزكراوي

إنّ القول بأن شرعية المجلس الوطني التأسيسي والمؤسسات المنبثقة عنه تنتهي يوم 23 أكتوبر 2012 يشكل دعوة صريحة للانقلاب على الشرعية الانتخابية، وما أفرزته صناديق الاقتراع، ويتضح على ضوء هذا، أن الآليات الديمقراطية المتمثلة في الاحتكام للانتخاب غير قادرة على حسم مسألة السلطة في تونس ما بعد الثورة.

ويستند هؤلاء الانقلابيين بزي مدني إلى أسانيد واهية لعلّ أهمها الفصل 6 من الأمر عدد1086 لسنة 2011 المؤرخ في 3 أوت 2011 والمتعلق بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، الذي حدّد مدة عمل المجلس بسنة يتولى خلالها إعداد دستور للبلاد.

وهذا الأمر صادر عن رئيس مؤقت فاقد للشرعية ووجوده على هرم السلطة فرضته حالة الضرورة، والملفت للانتباه أن هذا الأمر موضوعه هو دعوة الناخبين للانتخاب ولا يجوز لصاحبه تضمينه أحكاما أخرى فبتحديده مدة عمل المجلس بسنة يكون الرئيس المؤقت قد تجاوز اختصاصه وانحرف بالإجراءات، الأمر الذي يصير قرار دعوة الناخبين معدوما من هذه الناحية.

على مستوى آخر، ووفق المبادئ القانونية المتعارف عليه، يتمتع المجلس التأسيسي بسلطة أصلية وهو سيد نفسه وهو الجهة المعنية الوحيدة بتحديد المدة من عدمها.

وفي كل الحالات، وطبق مبادئ هرمية القواعد القانونية، لا يجوز تغليب أمر أي قرار إداري على القانون التأسيسي عدد6 المؤرخ في 16-12-2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية.

كما يستند دعاة نهاية الشرعية يوم 23 أكتوبر إلى إعلان المسار الانتقالي الذي أمضاه 11 فصيلا سياسيا وهذه الأطراف الممضية على الإعلان قد التزمت سياسيا وأخلاقيا على احترام أجل سنة كمدة لا يمكن تجاوزها.

وهذه الحجة واهية لعدة أسباب أهمها أن أكثر من مائة حزب لم يمضوا هذا الإعلان وأقصاهم رئيس الهيئة العليا للإصلاح السياسي من إعلانه ولم يكن يعترف بهم أصلا، وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يجوز الاحتكام إلى الالتزامات الأخلاقية في ظل وجود قواعد قانونية آمرة، فالمجلس التأسيسي سيد نفسه ومحاولة تحديد مدته يشكل التفافا على إرادة الناخبين ويشي بنهج تآمري ميّز الفترة الانتقالية الأولى.

ملاحظة :تم نشر هذا الرد بصحيفة "المصور" بتاريخ 2012/09/24.

فهرس الملاحق

1. أهم الانتفاضات والثورات بتونس 249
2. أهم أحداث السنة الاولى من الثورة. 252
3. تركيبة الحكومات المؤقتة الثلاث 260
- حكومة محمد الغنوشي الأولى
- حكومة محمد الغنوشي الثانية
- حكومة الباجي قايد السبسي .
4. من تاريخ الباجي قايد السبسي 267
5. هذا ما قاله بورقيبة في الباجي قايد السبسي 270
6. بيان احمد المستيري في 22 جويلية 2011 272
7. سفير سابق يعقب على الباجي قايد السبسي (نجيب البوزيري) 274
8. قائمة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي 280
9. بيان حزب العمال الشيوعي التونسي حول اعتصام القصبة3 283
10. بيان حزب التحرير التونسي حول اعتصام القصبة 3 285
11. بيان الباجي قايد السبسي بتاريخ 26 جانفي 2011 288
12. بيان احمد منصور رئيس الحزب الدستوري الجديد. 289
13. وثيقة" العهد الجمهوري" .... 290.
14. مقال صحفي بعنوان: بين "اطفال بورقيبة" و"دعاة تحطيم الصنم".. 292
15. مقال صحفي بعنوان: "الفضيحة " لمحمد المختار القلالي. 293
16. مقال صحفي بعنوان: "عتاب " لمحمد المختار القلالي 295
17. مقال صحفي بعنوان: ورثة بورقيبة وخطرهم على هويتنا العربية الإسلامية........................ 297
18. مقال صحفي بعنوان: حين يخرج الإنسان من الإنسان 298
19. تغطية صحفية لمحاضرة الكاتب الطاهر بن يوسف 300
20. تركيبة " المكتب التنفيذي لحزب "حركة نداء تونس" 302
21. مقال بقلم الاستاذ الصغير الزكراوي حول الرد على نهاية الشرعية الانتخابية 303

المحتوى

الإهـداء 5

المقدّمة 7

حديث في الثورة 11

في معنى الثورة 13

في أسبـاب قيام الثـورة - 17

الارهاصات الأولى للثورة - 23

الـحــراك الـثّــوري 25

14 جانفي 2011: الجمعة العـظيمة 33

محاولات احتواء الثورة 39

لعبـة النّــص 41

حكومتا محمد الغنوشي والسّباحة ضدّ التيّار 47

محاولات الالتفاف على الثورة 55

ملابسات تعيين الباجي على رأس الحكومة 57

الـبـاجـي وزيـرا أوّل 65

قراءة في أدائه على رأس الحكومة 65

التحضير لعودة الضّباع 83

بيان 26 جانفي 2012 85

اجـتــماع المنـسـتـير 95

حـركـة نــداء تونــس 101

ما يجب أن نعرفه عن الباجي قائد السبسي 127

من الخصائص الذاتية للباجي قائد السبسي........................ 129
الممارسات الأمنية تحت إمرته 141
السّبسي أكل من كل الموائد، إلاّ... 151
علاقته ببورقيبة 153
السبسي يخدم بن علي.. 167
علاقته بثورة 14 جانفي 2011.................................. 171
مائدة حركة "النهضة " عصيّة عليه 179
تجليّات الثورة المضّادة 187
الأحزاب التجمعيّة وحلم العودة الى الحكم........................ 189
توظيف الاعلام من قبل القوى المضادة للثورة 199
هشاشة رهانات المعارضة....................................... 205
اتحاد الشغل ومحاولة الزج به في التجاذبات السياسية............ 213
دعوة السبسي للانقلاب على الشرعيّة 219
قراءة نقديّة في كتاب السبسي عن بورقيبة........................ 227
قراءة نقدية في كتابه 229
الخـاتمـة 243
المـلاحـق 247
المحتوى 307

- من مواليد 1949 بجمنة (قبلي)
- مدير مدرسة متقاعد
- له عديد المقالات المنشورة بالصحافة.

محمد المختار القلالي

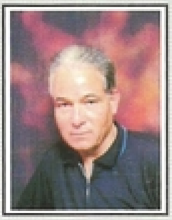

صدر للمؤلـــف:

- ضابط من الأمن شاهد على نظام بن علي (في طبعتين).
- الممارسات الشيطانية لبن علي.
- هل كان الراجحي مخطئا؟
- LES SNIPERS DANS LA REVOLUTION TUNISIENNE ET LA REFORME DU SYSTEME SECURITAIRE
- الحبيب بورقيبة – تضخم الأنا سبب البلية

الطاهر بن يوسف

...ليس لدينا أي حساب نسعى إلى تصفيته مع الباجي قائد السبســي، وليس بيننا وبينه رابط مهما كان نوعه، ونشهد بأننا لم ننل من قبـلـه أي إسـاءة أو أذى يذكر لأشخاصنا ولا لمن هم من ذوي قربانا. وليس بيننا وبين الباجي من أسباب الخلاف أو ما يشبه الخلاف إلا ما له علاقة بالوطن، فقط ليس إلا. نحن لا نحـب المخاتلة، نحن بصراحة ووضوح ضد الباجي قائد السبســي، لا ضد شخصه الذي نظل نكن له مشاعر الاحترام والتقدير، مهما بـلـغ منسـوب خلافنا معه، ولكن ضد مسعاه، والغاية من مسعاه...

...إن ما يأتيه السبسي في اعتقـادنا الجازم، لا يصبّ إلا في خانة الإضرار بالثورة وبالتالي بالوطن والشعب. وهذا بالتحديد ما دعانا ويدعونا إلى التصدي لتحـركاته ومسـاعيه، لا تدفعنا إلى ذلك دوافع ذاتية، ولا نهدف من ورائه إلى تقديم خدمة لطرف أو تيّار بعينه، فنحن مستقلون بـالمطلق عن جميع التنظيمات السياسية القائمة في البلاد، وعلى مسافة واحدة منها جميعا، مؤكـّدين على أنه إذا كان لدينا من خصوم فهم خصوم الثورة فقط دون سواهم...

...هل التزمنا الموضوعية فيما تناولناه من المواضيع والمسائل ؟ من السهل جدا أن نجيب عن ذلك بالإيجاب، ولكننا نوثر أن نقول إننا حرصنا أكثر على أن نكون صادقين مع أنفسنا، أوفياء لحسـنا الوطني، منافحـين عن المد الثوري، رافضين الجلوس على الربـوة، فيما المعاول تنهال هدما على ثورتنا الفتية من هنا وهناك. ما دفعنا، باختصار شـديد، إلى هذا العمل المتواضع هو عشقـنا للوطن وغيرتنا على الثورة. وسنكون سعداء جدا لو ساهم هذا الجهد، ولو بقسط، في فتح الأبصار والبصائر على الدسائس التي ما انفك يحوكها أعداء الشـعب ضدّ ثورة الشعب...

9 789938 053012

الثمن: 20 د.ت